



المدرسة العليا للتجارة - القليعة -

مدرسة الدكتوراه في تسيير المؤسسات والمحاسبة

رسالة التخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص: محاسبة ومالية

تحت عنوان:

العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي بالتطبيق على شركات التأمين التكافلي السعودية 2010-2018

تحت إشراف

أ.د. براق محمد

من إعداد الطالب

قطوفي ياسين

الموسم الجامعي: 2020-2021



المدرسة العليا للتجارة - القليعة -

مدرسة الدكتوراه في تسيير المؤسسات والمحاسبة

رسالة التخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص: محاسبة ومالية

تحت عنوان:

العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي بالتطبيق على شركات التأمين التكافلي السعودية 2010-2018

تحت إشراف

أ.د. براق محمد

من إعداد الطالب

قطوفي ياسين

الموسم الجامعي: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله الذي جعل الحمد ثمنا لنعمه والذي بفضلہ وعونه أتممنا هذا العمل.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الفاضل براق محمد على

جهده الكبير في إنارة طريق هذا البحث أدامه الله سندا لكل طالب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذة المدرسة الذين لم ييخلوا علينا بأي جهد في

إنارة دربنا المعرفي.

كما أشكر كل أعضاء اللجنة المناقشة، وكل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب

أو بعيد

الإهداء

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم،

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

أهدي عملي هذا للوالدين الكريمين أمي وأبي

أدام الله عزهما وإلى زوجتي، أبنائي وكافة عائلة قطوفي.

وإلى كل أساتذتي، الأصدقاء وزملائي في الدراسة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وتقدير
I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
XI	قائمة المختصرات
XIII	قائمة الملاحق
XIV	ملخص باللغة العربية
XV	ملخص باللغة الأجنبية
أ-ز	مقدمة عامة.....
2	الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي
3	المبحث الأول: أساسيات التأمين التكافلي
3	✓ المطلب الأول: مدخل إلى التأمين التكافلي.....
6	✓ المطلب الثاني: مفهوم التأمين التكافلي.....
10	✓ المطلب الثالث: مرتكزات التأمين التكافلي.....
12	✓ المطلب الرابع: الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.....
16	المبحث الثاني: صيغة الإدارة في شركات التأمين التكافلي.....
17	✓ المطلب الأول: صيغة الإدارة في شركات التأمين التكافلي على أساس المضاربة.....
21	✓ المطلب الثاني: صيغة الإدارة في شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة.....
25	✓ المطلب الثالث: صيغة الإدارة في شركات التأمين التكافلي على أساس نموذج الوقف.....
27	المبحث الثالث: الفائض في شركات التأمين التكافلي.....

27	✓ المطلب الأول: مفهوم الفائض التأميني التكافلي.....
30	✓ المطلب الثاني: حساب المساهمين والمشاركين وما يتحملة كل منهم.....
32	✓ المطلب الثالث: الفائض التأميني طرق حسابه وتوزيعه.....
37	المبحث الرابع: إعادة التأمين التكافلي.....
37	✓ المطلب الأول: عقد إعادة التأمين التكافلي.....
41	✓ المطلب الثاني: أنواع العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي.....
44	✓ المطلب الثالث: أهمية وتقنية إعادة التكافل.....
48	خلاصة الفصل الأول
50	الفصل الثاني: المخاطر المالية والتأمين التكافلي
51	المبحث الأول: المخاطر مفاهيم وقضايا أساسية.....
51	✓ المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطرة.....
54	✓ المطلب الثاني: مفاهيم أساسية لها علاقة بالمخاطرة.....
59	✓ المطلب الثالث: المفاهيم المتداخلة مع مفهوم المخاطرة.....
63	المبحث الثاني: مدخل الى المخاطر المالية
63	✓ المطلب الأول: تصنيفات المخاطر في المؤسسات المالية.....
70	✓ المطلب الثاني: المخاطر المالية وأنواعها في شركات التأمين التكافلي.....
81	✓ المطلب الثالث: طرق قياس المخاطر المالية.....
86	المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية في شركات التكافل
86	✓ المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطرة.....
93	✓ المطلب الثاني: إدارة المخاطر المالية لشركات التأمين التكافلي.....
101	✓ المطلب الثالث: تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر (ORSA).....
107	✓ المطلب الرابع: إدارة الأصول والخصوم كأداة لإدارة المخاطر المالية.....

113	خلاصة الفصل الثاني
115	الفصل الثالث: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي
116	المبحث الأول: إنشاء القيمة وتعظيم الثروة في شركات التأمين
116	✓ المطلب الأول: قيمة الشركة وتعظيم قيمة المساهمين.....
123	✓ المطلب الثاني: إنشاء القيمة في شركات التأمين.....
128	✓ المطلب الثالث: الإدارة القائمة على القيمة.....
134	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء وقياس الأداء
134	✓ المطلب الأول: مفهوم الأداء.....
139	✓ المطلب الثاني: أنواع الأداء.....
146	✓ المطلب الثالث: مفهوم قياس الأداء.....
151	المبحث الثالث: مقاييس الأداء المالي
152	✓ المطلب الأول: المقاييس المحاسبية للأداء المالي (AFP)
155	✓ المطلب الثاني: مقاييس الأداء المالي القائمة على القيمة (VFP)
159	✓ المطلب الثالث: الدراسات التي تدعم مقاييس AFP و VFP للأداء المالي.....
167	خلاصة الفصل الثالث
169	الفصل الرابع: التأمين والتأمين التكافلي في الجزائر
170	المبحث الأول: نظرة على قطاع التأمين في الجزائر
170	✓ المطلب الأول: تاريخ التأمين في الجزائر.....
174	✓ المطلب الثاني احصاءات عن سوق التأمين والملاءة المالية.....
182	✓ المطلب الثالث: التحديات التي تواجه سوق التأمين.....

188	المبحث الثاني: الرقابة على نشاط التأمين في الجزائر
188	✓ المطلب الأول: المجلس الوطني للتأمينات «CNA».....
192	✓ المطلب الثاني: لجنة الإشراف على التأمينات «CSA».....
196	✓ المطلب الثالث: صندوق ضمان المؤمن لهم.....
201	✓ المطلب الرابع: تعريفات ومركزية المخاطر.....
206	المبحث الثالث: التأمين التكافلي في الجزائر - واقع ورهانات-
206	✓ المطلب الأول: تقديم شركة سلامة للتأمينات.....
211	✓ المطلب الثاني: إنجازات الشركة في سوق التأمين الجزائري.....
217	✓ المطلب الثالث: التحديات والقضايا التي تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر.....
223	خلاصة الفصل الرابع
225	الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية 2010-2018
226	المبحث الأول: تقديم قطاع التأمين التكافلي السعودي
226	✓ المطلب الأول: لمحة حول قطاع التأمين السعودي.....
229	✓ المطلب الثاني: إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين السعودية.....
232	✓ المطلب الثالث: تحليل شرائح قطاع التأمين.....
242	المبحث الثاني: تقديم منهجية الدراسة
242	✓ المطلب الأول: معالم عينة الدراسة.....
248	✓ المطلب الثاني: قياس متغيرات النموذج.....
252	✓ المطلب الثالث: طريقة اختبار النموذج.....

256	المبحث الثالث: اختبار وتحليل نتائج الدراسة
256	✓ المطلب الأول: الاحصاءات الوصفية.....
262	✓ المطلب الثاني: العلاقة البيانية بين متغيرات المخاطر المالية والأداء المالي.....
266	✓ المطلب الثالث: عرض واختبار ملاءة النموذج.....
277	✓ المطلب الرابع: عرض وتحليل النتائج.....
285	خلاصة الفصل الخامس
288	الخاتمة العامة.....
296	قائمة المراجع
315	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	الفرق بين الفائض في التأمين التكافلي والربح في التأمين التجاري	01-01
40	أوجه الاختلاف بين عقد إعادة التأمين التكافلي وإعادة التأمين التقليدي	02-01
79	فئات المخاطر التي تواجه مختلف الصناديق للتأمين التكافلي	01-02
84	ملخص لأهم طرق قياس المخاطر	02-02
135	قائمة التعاريف الواردة حول الأداء	01-03
147	قائمة التعاريف الواردة في مقاييس الأداء	02-03
148	المحددات الرئيسية لأداء الشركة	03-03
175	إجمالي الالتزامات المقننة لشركات التأمين الجزائرية للفترة من سنة 2013 الى سنة 2017.	01-04
176	الاستثمارات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب كل صنف 2013-2017.	02-04
180	مؤشر هامش الملاءة مقارنة بالأقساط الصادرة و/ أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات من 2014-2017.	03-04
181	مؤشر هامش الملاءة مقارنة بالأرصدة التقنية من 2014-2017	04-04
213	تطور رقم الأعمال والمطالبات خلال اثني عشر سنة الماضية من 2005 إلى 2017.	05-04
215	ترتيب شركة سلامة في القطاع الخاص للتأمين عن الأضرار	06-04
215	الحصص السوقية لشركات التأمين على الأضرار في السوق الجزائرية خلال الفترة 2016-2019.	07-04

217	الأضرار التي قامت شركات التأمين بتسويتها من 2014 الى غاية 2018/08/31.	08-04
234	إجمالي اقساط التأمين المكتتب بها خلال خمس سنوات 2014-2018.	01-05
241	آداء سوق التأمين حسب نوع النشاط لسنة 2018.	02-05
251	تعريف وقياس المتغيرات.	03-05
257	المتوسط والانحراف المعياري والقيم الدنيا والقصى للمتغيرات التابعة والمستقلة.	04-05
266	الارتباطات الشئائية بين المتغيرات المفسرة للمخاطر المالية.	05-05
268	الارتباطات الشئائية بين الأداء المالي والمخاطر المالية.	06-05
271	اختبارات ملاءمة النموذج لمتوسط العائد على الأصول.	07-05
272	اختبارات ملاءمة النموذج لمتوسط العائد على حقوق الملكية.	08-05
273	اختبارات ملاءمة النموذج لرحية السهم.	09-05
276	اختبارات ملاءمة النموذج لصافي هامش الربح.	10-05
278	معاملات ومعنوية النموذج النهائي بعد التصحيح.	11-05

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	نموذج المضاربة في شركات التأمين التعاوني.	01-01
25	الوكالة بأجر في شركات التأمين التعاوني.	02-01
42	إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة الخاصة.	03-01
43	إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة المعدلة.	04-01
44	إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة والمضاربة.	05-01
56	العلاقة بين درجة المخاطرة واحتمال الخسارة.	01-02
59	مسببات الخطر وأنواعها.	02-02
62	العلاقة بين كل من الغرر والمخاطرة وعدم التأكد.	03-02
68	المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية (حسب إقبال وميراخور(2011)).	04-02
69	المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية (حسب نسيم الرحاحلة وآخرون (2019)).	05-02
70	تقسيم المخاطر في شركات التأمين التكافلي.	06-02
87	تقنيات إدارة المخاطرة.	07-02
129	العناصر المدرجة في الإدارة القائمة على القيمة.	01-03
130	العلاقة بين الشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة.	02-03
137	مكونات الأداء.	03-03

138	أثر المستويات المختلفة للكفاءة والفعالية.	04-03
140	الأداء الاقتصادي للمؤسسة.	05-03
141	الارتباط ما بين الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي للمؤسسة.	06-03
142	الركائز الأربع للأداء المستدام.	07-03
144	أداء الشركة حسب المصدر.	08-03
158	يلخص مقاييس الأداء المالي.	09-03
212	الشبكة التجارية وتوزيع رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمينات الجزائر.	01-04
214	تطور رقم الأعمال والمطالبات خلال اثني عشر سنة الماضية من 2005 إلى 2017.	02-04
227	الإدارة العامة على شركات التأمين التابعة لمؤسسة النقد العربي.	01-05
234	إجمالي اقساط التأمين المكتتب بها خلال خمس سنوات 2014-2018.	02-05
235	عمق قطاع التأمين خلال خمس سنوات 2014-2018.	03-05
236	كثافة التأمين خلال خمس سنوات 2014-2018.	04-05
237	معدل الاحتفاظ حسب نوع النشاط خلال خمس سنوات الماضية.	05-05
238	ربحية سوق التأمين خلال سنة 2017 - 2018.	06-05
254	مراحل اختبار هوسمان.	07-05
262	العلاقة بين العائد على الأصول والمخاطر المالية.	08-05
263	العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر المالية.	09-05
264	العلاقة بين ربحية السهم والمخاطر المالية.	10-05

265	العلاقة بين صافي هامش الربح والمخاطر المالية.	11-05
-----	---	-------

قائمة المختصرات

المختصر	الاسم الكامل
ABC	Activity Based Costing.
ALM	Asset-Liability Management.
BEM	The Business Excellence Model.
BSC	The Balanced Scorecard.
CEIOPS	European Insurance And Occupational Pensions Authority.
CEVITA	The Capability Economic Value Of Intangible And Tangible Assets Model.
CFROI	Cash Flow Return On Investment.
CVA	Cash Value Added.
CVA	The Customer Value Analysis.
EPS	Earnings Per Share.
EVA	Economic Value Added.
FEM	Fixed Effect Model.
IPMS	The Integrated Performance Measurement System.
MVA	Market Value Added.
NAIC	National Association of Insurance Commissioners.
NII	Net Interest Income.
NPM	Net Profit Margin.
ORSA	Own Risk And Solvency Assessment.
PP	The Performance Prism.
REM	Random Effect Model.
ROA	Return On Assets.
ROE	Return On Equity.

The Service-Profit Chain.	SPC
Value Based Management.	VBM

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
316	المتغيرات التابعة لعينة من شركات التأمين التكافلي السعودية	1
319	المتغيرات التابعة لعينة من شركات التأمين التكافلي السعودية	2
321	الاختبارات الاحصائية المتعلقة بمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد حقوق الملكية، ربحية الاسهم وصافي هامش الربح	3

ملخص

تناولت الدراسة موضوع العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالية بالتطبيق على شركات التأمين التكافلي السعودية دراسة قياسية للفترة 2010-2018، لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية الوصف التحليلي، حيث شملت التمييز بين التأمين التجاري و التأمين التعاوني القائم على الشريعة الإسلامية وهذا من خلال التركيز على المخاطرة التي تحتوي على الغرر المفسد للعقد لاسيما إذا كانت العقود عقود معاوضة وهو الحال في التأمين التجاري وبيان كيف أن التأمين التعاوني عالج هاته القضية من خلال الالتزام بالتبرع والتعاون بين المشتركين. وكذلك تم التركيز على الفائض التأميني ببيان طرق حسابه وتوزيعه.

كما جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء حول العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية. تم اختيار ستة (06) متغيرات بالنظر إلى طبيعة البيانات التي يوفرها قطاع التأمين السعودي، حيث تم أخذ عينة تتكون من عشر شركات (10) وهذا للفترة الممتدة بين (2010-2018)، والمنهجية المستخدمة هي تحليل بيانات البانل. كشفت الدراسة عن وجود علاقة مهمة مشتركة بين متغيرات المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية. ومع ذلك، فإن العلاقة الفردية تختلف قليلا، أما فيما يخص أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية نجد، بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول فإن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، نسبة المطالبات المنخفضة، هامش ملاءة أكبر وحجم أصول أكبر يمكن أن تجعلها أكثر ربحية من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، وهامش ملاءة أقل، ونسبة المطالبات المرتفعة وحجم أصول أقل. أما بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فإن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، ونسبة المطالبات المنخفضة، وهامش ملاءة أقل وقيمة سوقية كبيرة يمكن أن يجعلها أكثر ربحية من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، ونسبة المطالبات المرتفعة وهامش ملاءة أكبر وقيمة سوقية أقل. وبالنسبة لربحية الأسهم فإن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، نسبة المطالبات المنخفضة، وزيادة احتفاظ بأقساط التأمين أكبر وقيمة سوقية كبيرة أكبر، وحجم أصول أكبر يمكن أن تجعلها أكثر ربحية من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، ونسبة المطالبات المرتفعة، والاحتفاظ بأقساط التأمين أقل، وقيمة سوقية منخفضة وحجم أصول أقل. بخصوص صافي هامش الربح فإن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، نسبة المطالبات المنخفضة، وحجم أصول أكبر يمكن أن تجعلها أكثر ربحية من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، ونسبة المطالبات المرتفعة وحجم أصول أقل.

كلمات مفتاحية: شركات تأمين تكافلي؛ مخاطر مالية؛ أداء مالي؛ بيانات بانل قصيرة.

Abstract

The study has talked about a theme of how far **The relationship between financial risks on the performance financial for Takaful insurance companies Saudi empirical study (2010-2018)**, To achieve the aim of the study, the analytical description methodology was used, which included the distinction between commercial and corporate insurer based on Islamic law by focusing on the risk that contains GHARAR spoiler of the contract, especially if the contracts were an offsetting contracts (the case in commercial insurance) and indicates of how the corporate insurer has handled these issue through a commitment to donate. And also it has been focused on the excess insurance of how it calculates and distributes.

This study also came to shed light on the relationship between financial risks and the financial performance of Saudi Takaful insurance companies. Six (06) variables were chosen in view of the nature of the data provided by the Saudi insurance sector, where a sample consisting of ten (10) companies was taken and this is for the period between (2010-2018). and The methodology employed is panel data analysis. The study revealed that there is an important joint relationship between the variables of financial risks and the financial performance of Saudi Takaful insurance companies. However, the individual relationship differs slightly, but with regard to the impact of financial risks on the financial performance of Saudi Takaful insurance companies - we find that, with respect to the average return on assets, insurance companies with high liquid assets, a low claims ratio, greater solvency margin and a larger asset size can make them More profitable than low liquid assets insurance companies, lower solvency margin, high claims ratio and lower asset size. As for the average return on equity, insurance companies with high liquid assets, low claims ratio, lower margin of interest and a large market value can make them more profitable than insurance companies with low liquid assets, high claims ratio, greater solvency margin and lower market value. With regard to the profitability of shares, insurance companies with high liquid assets, low claims, greater insurance premium retention and a larger market value, and a larger size of assets can make them more profitable than insurance companies with low liquid assets, high claims and lower insurance premiums, Low market value and lower asset size. With regard to net profit margin, insurance companies with high liquid assets, low claims, and a larger asset size can make them more profitable than insurance companies with low liquid assets, high claims and a smaller asset size.

Keywords: Takaful insurance companies; Financial risk; financial performance; short panel data.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تشهد الصناعة المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي تغييرات مدفوعة بالنمو الاقتصادي والأسواق المحررة والتنسيق الدولي، والتغيرات داخل الشركات هي استجابة للتطورات القدرة على المنافسة والتكيف مع هذه التغييرات أصبح أمراً ضرورياً لضمان استدامتها والاستقرار في التقلبات الأسواق المالية. مع ضرورة الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ويشهد قطاع التأمين التكافلي عملية تحديث دائمة، مما عزز التغييرات اللازمة للتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة ومستويات السلامة والشفافية والفعالية المتزايدة التي تطالب بها الأسواق المالية والمواطنون بشكل متزايد.

ويعد التأمين التكافلي عنصراً رئيساً في الخدمات المالية الإسلامية نظراً لوظائف الاقتصاد الجزئي والكلية الهامة التي يقوم بها، ومثل غيرها من المؤسسات المالية، تواجه شركات التأمين (تجارية كانت أو تعاونية) كل أنواع المخاطر، وهو ما يتطلب منها اتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات التحوطية الملائمة لإدارة تلك المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالمتطلبات المحلية والدولية في ذلك. ولعل من أهم هذه المخاطر التي تواجه شركات التأمين هي المخاطر المالية والتي تقيس المخاطر الإضافية التي يتحملها مساهمو الشركة عندما يتم تمويل الشركة على الصعيد العالمي، وتنتج المخاطر المالية عن حالات عدم اليقين المرتبطة بالتخلف عن سداد، العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئيتها (بشكل خاص المؤمن لهم) وتقلب أسعار الفائدة وإدارة السيولة والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولذلك فإن القرارات التي تتطوي على أنشطة المؤسسات المالية لها عنصر المخاطرة، والذي له تأثيرات على الأداء العام للشركة وقيمتها. وقد يؤدي إفلاسها وخروجها من السوق.

ونظراً لأهمية التأمين التكافلي في الصناعة المالية، أصبح أداء قطاع التأمين التكافلي في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي وحتى الغربي أحد الشواغل الرئيسية للمنظمات والهيئات التي تعنى بتنظيم العمل المالي الإسلامي، وبالتالي فإن الأداء المالي لشركات التأمين مهم لأصحاب المصلحة المختلفين، أي حملة الوثائق والوكلاء وواضعي السياسات.

1. أهمية الدراسة ومبررات اختيارها

تم اختيار المخاطر المالية والأداء المالي نظراً للأهمية التي تشغلها إدارة المخاطر في الوقت الحالي في الصناعة المالية الإسلامية، وفيما يلي ذكر لأهم النقاط حول أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع:

1.1. أهمية الدراسة

هذه الدراسة ذات قيمة بالنسبة لشركات التأمين التكافلي والأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، نظراً لندرة الدراسات التجريبية في صناعات التأمين التكافلي، حيث تركز بعض الدراسات الموجودة بشكل أساسي على فحص الحوكمة في شركات التأمين التكافلي والفائض التأميني والملاءة المالية وأغلب هاته الدراسات تأخذ عينات من دول يزول فيها التأمين التكافلي نشاطه مع التأمين التقليدي. ومن ثم فإن هذه الدراسة قد تملأ الفجوة بدراسة العلاقة بين المخاطر المالية على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي في دولة ينشط فيها فقط التأمين التكافلي. ستكون نتيجة هذه الدراسة أيضاً بمثابة قاعدة بيانات لمزيد من الباحثين في هذا المجال من البحث. علاوة على ذلك، فإن النتائج التي تمت ملاحظتها ذات صلة بواضعي السياسات ومجالس الشركات والمديرين التنفيذيين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

2.1. مبررات اختيار الدراسة

هناك جملة من المبررات التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع محل الدراسة والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

يلي:

1.2.1. المبررات الموضوعية لاختيار الدراسة

- تتمثل أهم المبررات الموضوعية وراء اختيار هذه الدراسة في الآتي:
- أهمية الموضوع البالغة لدى جميع الأطراف المهمة بالصناعة المالية الإسلامية.
- محاولة معرفة العراقيل التي تعيق تطور الأداء المالي في شركات التأمين التكافلي.
- ضرورة الاطلاع على آخر المستجدات التي طرأت على المبادئ الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية من حيث ما تم تعديله، وما تمت إضافته، والمتعلقة بإدارة المخاطر المالية في شركات التأمين التكافلي.

2.2.1. مبررات ذاتية لاختيار الدراسة

تتمثل أهم المبررات الذاتية وراء اختيار هذه الدراسة كما يلي:

- يدخل ضمن اختصاص الباحث؛

- رغبة الباحث في دراسة موضوع له علاقة بالنظام المالي الإسلامي.

2. أهداف الدراسة

تأتي هذه الدراسة لإبراز جملة من الأهداف التي تسعى إليها وهي كما يلي:

- هناك حاجة حقيقية لتحديد وفهم العوامل الرئيسية التي تساهم في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي. تتطلب الإصلاحات التنظيمية من القائمين بالإدارة في الشركة الوصول إلى مستويات رأسمالية عالية، لكنهم يتجاهلون التزاماتهم تجاه مختلف أصحاب المصلحة.
- الجهات التنظيمية ليست معنية بموضوع الربحية وتكلفة رأس المال. بالنسبة لشركات التأمين التكافلي، فإن السؤال الأكثر أهمية هو فهم كيف يمكنهم تلبية المتطلبات التنظيمية في وقت واحد ومتطلبات المساهمين والمؤمن عليهم.
- هناك حاجة إدارية لتحديد العناصر التي يمكن أن تحسن الأداء المالي لشركة التأمين التكافلي دون أن تقتصر على متطلبات رأس المال. إن دراسة الأداء المالي لشركات التأمين ومخاطره ضرورة لجميع الفاعلين في هذا القطاع لأنها تحدد العوامل المناسبة لتحقيق أهدافها المختلفة.
- كما تهدف هذه الدراسة على المستوى الوطني إلى إلقاء الضوء على ضخامة الاستثمارات والأموال التي تقوم بها تلك المؤسسات وضرورة الاستفادة منها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة والابتعاد عن الاعتماد على الريع البترولي.

3. الإطار العام لإشكالية البحث

مما سبق؛ يمكن طرح الإشكالية الموالية والتي يفرضها واقع البحث وهي: ماهي العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي في شركات التأمين التكافلي وكيف يمكن تطبيقها على شركات التأمين التكافلي السعودية؟

ولمعالجة الإشكالية السابقة تطرح الأسئلة الفرعية كما يلي:

- لماذا التأمين التجاري غير مقبول في الشريعة الإسلامية؟ وماذا يُعني بالتأمين التكافلي؟
- ماذا يُقصد بحساب صندوق المشتركين ومن يملكه وكيف يتم إدارته وعلى من تعود عوائده؟ وهل المؤمن له الحق في التصرف فيه؟

- فيما تتمثل المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي؟

- كيف تنشئ القيمة في شركات التأمين؟
- ماهي المقاييس المستخدمة لقياس الأداء المالي؟
- ما هو واقع تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مكونات المخاطر المالية والأداء المالي في شركات التأمين التكافلي السعودية؟

4. فرضيات البحث

- على ضوء الأسئلة السابقة، يمكن طرح الفرضية الرئيسية الموالية:
- هناك علاقة قوية بين متغيرات المخاطر المالية والمتغيرات المستخدمة في الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، وهو نفس الأمر في شركات التأمين التكافلي السعودية.
- وتتدرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الجزئية الآتية:
- التأمين التجاري غير مقبول في الشريعة لأنه من عقود المعاوضة والتي تحتوي على الغرر الكثير المفسد للمعاملة ويعتبر التأمين التكافلي بديلاً عن التأمين التجاري لأنه قائم على أساس التبرع.
 - يقوم المؤمنون بإنشاء صندوق مشترك تتولى شركة التأمين إدارته حسب الاتفاق، أما عوائد الصندوق فيتم التصرف فيها حسب شروط عقد التأمين.
 - تشترك شركات التأمين التكافلي مع غيرها من شركات التأمين التجاري في أنواع المخاطر مع مراعات خصوصية خطر الامتثال للشريعة الاسلامية وتمثل المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي في مخاطر السيولة ومخاطر الاكتتاب، ومخاطر الملاءة المالية، ومخاطر السوق ومخاطر إعادة التأمين ومخاطر السوق.
 - يمكن إنشاء القيمة في شركات التأمين، من خلال قدرة الشركة على إدارة الأصول والالتزامات الخاصة بها عن طريق الخيارات العديدة التي تتمتع بها.
 - يمكن تقسيم مقاييس الأداء المالي إلى ثلاثة أنواع رئيسية مقاييس السوق، مقاييس محاسبية، ومقاييس القيمة، ويعتمد اختيار هاته مقاييس بحسب المكان والمدة ونوع الصناعة.

- يفتقر التأمين التكافلي في الجزائر الى المكونات الرئيسية التي تحتاجها أي صناعة مالية إسلامية، وهي بيئة قانونية تنظم العمل المالي الإسلامي، بالإضافة عدد كبير من الناشطين (المؤسسات)، ومجموعة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية، بالإضافة الى سوق إسلامي تربط الفاعلين مع الأدوات.
- توجد علاقة قوية بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية.

5. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع ومتطلبات الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي. فيما يخص المنهج الوصفي فسيتم توظيفه وذلك بعرض الأدبيات والدراسات التجريبية السابقة المتعلقة بالموضوع من أجل تحديد وضبط متغيرات الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي لأنه الأنسب لبيان طبيعة العلاقة بين مكونات المخاطر المالية والأداء المالي من خلال ولطبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة، حيث سيتم الاعتماد البيانات الكمية المتمثلة في التقارير المالية المدققة لشركات التأمين التكافلي السعودية لجمع البيانات حول متغيرات التابعة والمستقلة للدراسة، وسيتم توظيف برنامج Stata 16.0 وهذا من أجل القيام بالاختبارات اللازمة للتأكد من ملاءة النموذج لأجل القيام بعملية التحليل واستخلاص النتائج.

6. حدود الدراسة

بهدف ضبط الدراسة ومن أجل توضيح المسار المتبع في التحليل واختبار فرضيات هذا البحث يتم التركيز على:

1.6. البعد المكاني للدراسة

سوف تكون الدراسة على عينة من شركات التأمين التكافلي السعودية حيث سيتم اخذ عينة تتكون من عشرة شركات تأمين تكافلي سعودية مدرجة في بورصة الأوراق المالية، وسيتم التطرق إليها في بالتفصيل في الفصل التطبيقي.

2.6. البعد الزمني للدراسة

في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المعطيات المالية السنوية لشركات التأمين التكافلي السعودية للفترة الممتدة بين 2010-2018 وهذا من أجل رصد العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية.

7. الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات تطرقت الى محددات الأداء في شركات التأمين سواء التكافلي أو التقليدي وإدارة المخاطر في شركات التأمين التقليدي في حدود إطلاع الباحث حتى وقت إنجاز الجانب التطبيقي، حيث قدمت هذه الدراسات نتائج متفاوتة حول طبيعة العلاقة، وسيتم الإشارة إليها في الجانب التطبيقي، وسيتم الاكتفاء هنا بذكر البعض منها.

أولاً: دراسة كاسي وآخرون، تأثير مخاطر السوق على الأداء المالي، للشركات غير المالية المدرجة في بورصة الدار البيضاء (CSE) مجلة المخاطر، المجلد 7، العدد 20، سنة 2019.

تطرقت هذه الدراسة تأثير مخاطر السوق على الاداء المالي ل 31 شركة غير مالية المدرجة في بورصة الدار البيضاء خلال فترة 2000-2016 استخدمت الدراسة ثلاثة متغيرات بديلة لتقييم الاداء المالي، وهي: العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية وهامش الربح، واستخدام درجة الرافعة المالية، نسبة القيمة الدفترية الى السوق، ونسبة المديونية كمؤشرات لمخاطر السوق، كما استخدمت نموذج OLS المجمع، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج الاثار العشوائية، وفرق GMM و نماذج GMM للنظام، تظهر النتائج ان المقاييس المختلفة لمخاطر السوق لها تأثيرات سلبية كبيرة على الأداء المالي للشركات، تكون المرونة اكبر بعد درجة الرافعة المالية مقارنة مع نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية ونسبة المديونية، في معظم الحالات يكون لعمر الشركة ونسبة الموجودات النقدية، وحجم الشركة، ونسبة الديون الى الأصول، ونسبة الاصول الثابتة اثار ايجابية على الاداء المالي، في حين ان نسبة الديون الى الارادات ومعدل دوران الاسهم يضعف أداء هذه الشركات غير المالية، لذلك على صناع القرار والمديرين تخفيف مخاطر السوق من خلال الاستراتيجيات المناسبة لإدارة المخاطر مثل المشتقات وتقنيات التأمين.

ثانياً: دراسة محمد أنوار، تطبيق إدارة المخاطر المالية في الشركات المالية و غيرالمالية ؛ دراسة على عينة من الشركات الباكستانية، مجلة SSRN الإلكترونية، السنة 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تطبيق إدارة المخاطر التي تستخدمها الشركات المالية وغير المالية في باكستان وهذا من خلال توزيع إستبيانات باستخدام طريقة أخذ العينات الملائمة بين الشركات المالية وغير المالية وأظهرت هذه الدراسة أن الشركات غير المالية قامت بتطبيق إدارة المخاطر ولكن بنسبة منخفضة مقارنة بالشركات المالية وقد قامت الشركات العاملة في التجارة الدولية بتطبيق إدارة المخاطر وكذا إتبعته الإجراءات اللازمة

لتقييم إدارة المخاطر على الرغم من أن هذه الشركات لديها جزء صغير من الإيرادات والتكاليف العملياتية بالعملة الأجنبية ويقوم المسكرون لهذه الشركات بإعداد تقرير المخاطر إلى كبار مديريها وفق سياستهم ومتطلباتهم .

ثالثاً: دراسة شيبا وآخرون، أثار إدارة المخاطر على الاداء المالي، جامعة كينيا، سنة 2016.

تطرت هذه الدراسة الى تحليل أثار إدارة المخاطر على الأداء المالي وقد كانت هذه الدراسة على شركات التأمين الموجودة في مقاطعة مومباينا، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وكانت النتائج المتوصل إليها من الدراسة ان جميع المتغيرات المستقلة التي تمت دراستها لها تأثير كبير على تقديم الخدمات اللوجستية.

رابعاً: دراسة حمدو قدير محمد تأثير إدارة المخاطر الكلية على أداء الشركات، المؤتمر الدولي التاسع عشر لمؤسسات البيئة التنافسية 2016 اللجنة الاقتصادية لأوروبا 11\10 مارس 2016، برنو، جمهورية التشيك سنة 2016، أشارت هذه الدراسة أنه كان ينظر إلى إدارة المخاطر كوسيلة لتخفيف من النتائج السلبية للتعرض للمخاطر ومع ذلك أظهرت نتيجة هاته الدراسة والدراسات السابقة الأخرى على قدرة إدارة المخاطر على تجاوز ذلك واستجابة عوامل السوق الخارجة لسيطرة الإدارة من أجل التحكم في التقلبات في العائد مما يؤدي في نهاية إلى تحسين أداء الشركة .

كما بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين إدارة المخاطر الكلية وأداء الشركة، كشفت هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين إدار المخاطر الكلية وأداء الشركة في الشركات كما تتوافق نتائج الدراسة التجريبية التي تطرت إليها الدراسة مع دراسات أخرى في الظاهرة الاقتصادية مختلفة .

8. خطة الدراسة

لتحليل الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار صحة الفرضيات سيتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول المتمثلة تسبقها مقدمة وتليها خاتمة وهي كالآتي:

مقدمة عامة شملت تمهيد حول موضوع الدراسة العامة مع بيان أهمية وهدف الدراسة، ثم الاشكالية الرئيسية للدراسة والاسئلة الفرعية لها ، تلتها ايضا فرضية رئيسية وفرضيات جزئية اضافة الى ذلك تم بيان المنهج المتبع في الدراسة والاطار الزمني والمكاني لها وبعض الدراسات السابقة المشابهة للدراسة.

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتأمين التكافلي، والذي يحتوي على أربعة مباحث، حيث يشمل

المبحث الأول على أساسيات التأمين التكافلي، والذي سيتم التعرض فيه إلى مفهوم التأمين التكافلي، وكذا مرتكزات التأمين التكافلي والفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري. أما المبحث الثاني والذي يأتي بعنوان صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي، حيث سيتم ذكر الصيغ المختلفة التي يقيم عليها التأمين التكافلي. ويضم المبحث الثالث الفئات التأمينية في شركات التأمين التكافلي والذي يحتوي على مفهوم الفئات التأمينية طرق حسابه وتوزيعه. أما المبحث الرابع فهو بعنوان إعادة التأمين التكافلي والذي يحتوي على مفهوم عقد إعادة التأمين، أنواع العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي وأهمية وتقنية إعادة التكافل.

الفصل الثاني الموسوم بـ المخاطر المالية والتأمين التكافلي، حيث سيتضمن على ثلاثة مباحث فيشمل

المبحث الأول على مفاهيم وقضايا أساسية حول المخاطر من خلال التعريف بالمخاطرة وتمييزه عن بعض المفاهيم المتداخلة معه. أما المبحث الثاني فهو بعنوان مدخل إلى المخاطر المالية سيتم فيه عرض التصنيفات المختلفة للمخاطر وتحديد مكونات المخاطر المالية في شركات التأمين التكافلي، والمبحث الثالث سيتضمن إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي من خلال تقديم مفهوم إدارة المخاطر وكذا القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر مع بيان كيفية إدارة الخصوم والأصول في شركات التأمين التكافلي.

الفصل الثالث فسيكون حول مفاهيم أساسية حول الأداء المالي، وسيتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث،

المبحث الأول سيعالج إنشاء القيمة وتعظيم الثروة في شركات التأمين وهذا من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الأول قيمة الشركة وتعظيم قيمة المساهمين أما المطلب الثاني إنشاء القيمة في شركات التأمين وفي المطلب الثالث الإدارة القائمة على القيمة، ويأتي المبحث الثاني لإبراز : مفاهيم أساسية حول الأداء وقياس الأداء من خلال عرض مفاهيم مختلفة للأداء مع ذكر لأنواع الأداء مع تقديم مفاهيم متعلقة بالقياس، بالنسبة للمبحث الثالث سيقدم أهم المقاييس المتعلقة بالأداء المالي وسيتم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام، مقاييس محاسبية، مقاييس القيمة وسيقدم القسم الثالث دراسات مختلفة تدعم كل من مقاييس محاسبية، والمقاييس المتعلقة بالقيمة.

الفصل الرابع عبارة عن التأمين والتأمين التكافلي في الجزائر، ومن خلاله سيتم إلقاء نظرة على قطاع

التأمين في الجزائر وهذا بعرض تاريخ التأمين في الجزائر مع تقديم احصاءات عن سوق التأمين والملاءة المالية وكذا بيان أبرز التحديات التي تواجه سوق التأمين، أما المبحث الثاني فسيكون حول الرقابة على نشاط التأمين في الجزائر وسيتم عرض فيه الأجهزة المختلفة التي تضعها الدولة من أجل الرقابة على نشاط التأمين

والتي من بينها المجلس الوطني للتأمينات ولجنة الإشراف على التأمينات و صندوق ضمان المؤمن لهم و تعريفات ومركزية المخاطر، وفي المبحث الثالث سنعرض من خلاله التأمين التكافلي في الجزائر من خلال إلقاء الضوء على تجربة شركة سلامة للتأمينات مع عرض أبرز التحديات والقضايا التي تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر.

الفصل الخامس والذي يتمحور حول دراسة قياسية العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي على شركات التأمين التكافلي السعودية للفترة ما بين 2010-2018، ويقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يشمل المبحث الأول تقديم قطاع التأمين التكافلي في السعودية، أما في المبحث الثاني فيدور حول تقديم منهج الدراسة وفي المبحث الثالث سيتم فيه تقدير وتحليل نتائج الدراسة.

الخاتمة العامة وفيها تم عرض النتائج المتعلقة بالإطار النظري والتطبيقي كما تم الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية من خلال تأكيد أو نفي الفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية وفي الأخير تم تقديم جملة من الاقتراحات التي تفيد المهتمين بالصناعة المالية سواءا كانوا مهنيين أو أكاديميين واقتراح جملة من المواضيع التي تساهم في زيادة البحث مستقبلا.

الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي

الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي

يسعى الإنسان دوماً إلى سلامة ثروته ونموها وزيادتها ويبتعد عن كل ما يهدد تلك الأموال من الخسران أو انخفاض الأرباح أو نقص في القيمة، مما أوجد حاجة شديدة وملحة إلى التحوط والحماية من المخاطر والآثار الناجمة عن ذلك، وهذا ما أدى إلى ازدهار صناعة إدارة المخاطر بما في ذلك صناعة التأمين.

والصناعة المالية الإسلامية جزء من هذا العالم يتأثر بما يتأثر به من المخاطر وعدم الاستقرار، والمشكلة أن أدوات إدارة المخاطر ومؤسساتها وصيغها طورت بناء على القيم الغربية التي تتعارض مع القيم الإسلامية مثل الغرر والقمار والميسر لذلك، كان لزاماً على أدوات إدارة المخاطر والتأمين أن تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها، مما استوجب التفكير في طرق بديلة عن هذه المنتجات، وقد كُلت هذه الجهود بظهور منتجات إسلامية من بينها التأمين التكافلي.

وعلى أساس ما تقدم سوف يتم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: أساسيات التأمين التكافلي؛**
- ✓ **المبحث الثاني: صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي؛**
- ✓ **المبحث الثالث: الفائض في شركات التأمين التكافلي؛**
- ✓ **المبحث الرابع: إعادة التأمين التكافلي.**

المبحث الأول: أساسيات التأمين التكافلي

يهدف هذا المبحث إلى دراسة مفهوم التأمين التكافلي لدى عدد من الباحثين والفقهاء وممارسي التأمين التكافلي. وعلى ضوء هذه المفاهيم؛ يتم تحديد أهم الخصائص المميزة له والفروق التي بينه وبين التأمين التجاري.

المطلب الأول: مدخل إلى التأمين التكافلي

يواجه الفرد في حياته اليومية أخطارا مختلفة غير مؤكدة من حيث إمكان وقوعها، أو تاريخ وقوعها وإن كانت مؤكدة من حيث إمكان الوقوع مثل خطر الوفاة. ويعد التأمين وسيلة لتغيير هذا الوضع من خلال طلب للتأمين.

1. تعريف التأمين

للتأمين تعاريف مختلفة وهذا حسب الزاوية التي ينظر إليها، من حيث اللغة ومن حيث الاصطلاح وهي كالاتي:

1.1 تعريف التأمين لغة

التأمين في اللغة مشتق من الأمن الذي هو طمأنينة النفس وزوال الخوف،¹ والأصل أن يستعمل في سكون القلب.²

2.1 تعريف التأمين اصطلاحا

يفرق بعض الدارسين بين التأمين كنظام، أو نظرية، أو فكرة وبينه كعقد، أو تطبيق، أو تصرف قانوني يحدد العلاقة بين الأطراف.³

1.2.1 تعريف التأمين كنظام أو نظرية

فنظام التأمين يمكن تعريفه، وفقا لنظريته العامة في نظر علماء القانون بأنه⁴: " ليس إلا تعاوننا منظما تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعا لخطر واحد، حتى إذا تحققت المخاطرة بالنسبة إلى

¹ سليمان الثنيان، التأمين وأحكامه، دار العواصم المتحدة قبرص - بيروت، الطبعة الأولى، الطبعة 1، 1993، ص: 37.

² أحمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير للفيومي، معجم عربي-عربي، مكتبة لبنان، الجزء 1، 1987، ص: 10.

³ عبد اللطيف محمود ال محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة 1، 1994، ص: 29.

⁴ مصطفى أحمد الزرقاء، نظام التأمين حقيقته - و الرأي الشرعي فيه، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة 1، 1984، ص: 19.

بعضهم تعاون الجميع على مواجهتها بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أضرار جسيمة تحيق بمن نزلت المخاطرة به، منهم لولا هذا التعاون.¹

كما يمكن تعريفه بأنه: " نظام تعاقدى يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة بواسطة هيئات منظمة تزاوّل عقوده بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية.² " يتضح من خلال التعريفين السابقين أن التأمين باعتباره نظام يسعى إلا التعاون والتضامن وتوزيع الأضرار التي تصيب الفرد على بقية المستأمنين بدلا من أن يحمل هذا الضرر الشخص المصاب.

2.2.1. تعريف التأمين كعقد أو تطبيق

وردت تعاريف كثيرة للتأمين منها ما أوردته بعض القوانين، وهي بصدد تعريف التأمين التجاري، ومنها ما أوردتها الفقهاء القانونيون.³

1.2.2.1. التعاريف القانونية

من التعاريف القانونية، عرفه القانون المدني الجزائري المادة 619 " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق المخاطرة المبينة في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفعات مالية أخرى.⁴ " أما القانون المدني المصري «المادة 747» فيعرفه بأنه " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغا من المال أو إيرادا مترتبا، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق المخاطرة المبين بالعقد، وذلك نظير قسط، أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. " وهو مطابق للتعريف في القانون المدني السوري «المادة 713» والمدني الليبي «المادة 747». وعرفه المشرع في

¹ عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء 7، المجلد 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1964، الهامش رقم 01، ص: 1087.

² مصطفى أحمد الزرقاء، مرجع سبق ذكره، 1984، ص: 19.

³ عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سبق ذكره، 1994، ص: 31.

⁴ أمر رقم 95-07 مؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، يتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، ص: 04.

ولاية كاليفورنيا بأنه " عقد بمقتضاه يتعهد شخص بتعويض آخر عن الخسارة، أو تلف أو مسؤولية، تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مقدماً." ¹

1.2.2.2.1. تعاريف الفقهاء

لقد اختلف الفقهاء في تعريف التأمين فقد عرفه بلانيول **Planiol** بأنه " عقد يحصل بمقتضاه المؤمن له على تعهد من المؤمن بأن يقدم له مبلغاً من المال في حالة وقوع خطر معين مقابل دفع قسط أو اشتراك مسبقاً." ² أما هيمار **Hemard** فعرفه بأنه " عقد بموجبه يحصل أحد المتعاقدين، مقابل مبلغ يدفعه على تعهد بمبلغ يدفعه له أو للغير، إذا تحقق خطر معين للمتعاقد الآخر وهو المؤمن، الذي يدخل في عهده مجموعة من المخاطر يجري المقاصة فيما بينها طبقاً لقواعد إحصائية." وعرفه محمد علي عرفه بأنه: " عملية فنية تزاولها هيئة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها طبقاً لقوانين الإحصاء، ومن مقتضى ذلك حصول المستأمن، أو من يعينه حالة تحقق المخاطرة المؤمن منه، على عوض مالي يدفعه المؤمن في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين." ³ ويعرفه سلامة عبد الله على أنه " نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل العبء لمخاطر معينة إلى المؤمن، والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها." ⁴ فالملاحظ من خلال هذه التعاريف المختلفة للتأمين من حيث كونه نظرية أي أنه تعاون منظم بين الأفراد يهدف إلى تفتيت المخاطر فيما بينهم وكونه عقد والذي يلتزم فيه الطرفان بمضمونه الأول يدفع أقساطاً والثاني يقوم بالتعويض في حالة وقوع الخطر. نتج عن هذا تضارب في الفتوى بين محلل للتأمين ومحرم له مما أوجب ضرورة التفريق بين كل نوع وهذا لينضبط الحكم الشرعي حسب الحالة التي ينظر فيها للتأمين.

¹ عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سبق ذكره، 1994، ص: 32.

² كمال رزيق و محمد لمين مراكشي، واقع قطاع التأمينات و إعادة التأمين، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطور - تجارب الدول -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص: 4.

³ عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سبق ذكره، 1994، ص: 32-34.

⁴ عبد الله سلامة، المخاطرة والتأمين الأصول العلمية والعملية، دار النهضة العربية، الطبعة 4، 1974، ص: 93.

2. أنواع التأمين

بالنظر إلى المؤسسات التي تقوم به توجد ثلاثة أنواع من التأمين هي التأمين التجاري، الاجتماعي والتبادلي.¹ وهي موضحة كما يلي:

1.2. لتأمين التجاري

وهو التأمين الذي يقوم به أفراد، أو هيئات، أو شركات، أو جمعيات عامة مملوكة للدولة، أو خاصة مملوكة للأفراد بقصد تحقيق الربح الذي يعود على القائمين به.

2.2. التأمين الاجتماعي

نظام إجباري غالباً، تشرف عليه الدولة، لا بقصد تحقيق الأرباح المالية، يموله المؤمن عليه وصاحب العمل والحكومة أو بعضهم، بمساهمات دورية موحدة أو مختلفة في المقدار أو النسبة، ليحصل المستحق من المؤمن عليه أو من مُعالیه كلهم أو بعضهم، على مبلغ جملي ومعاش بدل دوريين يتناسب مع دخله ومدة الاشتراك أو من غير تناسب عند اقتطاعه، أو قيام ما يستلزم نفقات مالية، وعلى غيرها من الخدمات كالعلاج والتدريب والتأهيل عند الحاجة إليها أو بعض ذلك.²

3.2. التأمين التبادلي

هو اتحاد غير مقيد، يقوم به المؤمن لهم أنفسهم، فيتعهدون بدفع اشتراكات دورية وفق جدول متفق عليه، لتغطية الخسائر التي يتعرض لها بعضهم في الحالات المعينة المحتمل حدوثها في المستقبل، وتوزع هذه الخسائر على جميع الأعضاء دورياً.³

المطلب الثاني: مفهوم التأمين التكافلي

لا خلاف أن التأمين مطلب نبيل يتمشى والفترة الإنسانية، إذ أنه يهدف إلى التخفيف من آثار الكوارث التي تحل بالإنسان، وحيث إن الإنسان مهما أوتي من قوة في بدنه، وسعة في رزقه، ورجاحة عقله لا يقوى على

¹ عبد القادر جعفر، التأمين التكافلي بين المستندات الشرعية والقيود القانونية، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، خلال الفترة 26/25 أبريل 2011، ص: 3.

² عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سبق ذكره، 1994، ص: 59.

³ سليمان الثنيان، مرجع سبق ذكره، 1993، ص: 84.

دفع الآثار الضارة التي تترتب على الكوارث التي حلت به، لاسيما الكوارث المفاجئة، لا يقوى على دفعها بمفرده، بل لا بد له من التعاون والتكافل مع الآخرين، فكانت سُنَّة الحياة هي التعاون والتكافل.

1. التعريف اللغوي والاصطلاحي للتأمين التكافلي

كما هو معلوم أن مصطلح التأمين التكافلي من المصطلحات المركبة من كلمتين، ولقد سبق وأن تم تعريف التأمين لغة واصطلاحاً وسيُكتفي ببيان المعنى اللغوي للتعاون والاصطلاحي ثم تعريف التأمين التكافلي.

1.1 تعريف التعاون لغة

مشتق من كلمة «عون»، والعون الظهير على الأمر، فدلالة اللفظة واضحة في معنى الإعانة والمساعدة.

2.1 تعريف التعاون اصطلاحاً

لا يخرج المعنى الاصطلاحي للتعاون عن المعنى اللغوي للكلمة، فيمكن أن يحدد معناه بالمعنى الشرعي بأنه بذل الوسع في إعانة الآخرين على وجه البر والمعرف.¹

3.1 تعريف التأمين التكافلي

عرف التأمين التكافلي باعتباره نظاماً بأنه " نظام يقوم على التعاون بين مجموعات أو أفراد على وجه التقابل بتعويض الأضرار التي تلحق بأي منهم عند تحقق المخاطر المتشابهة، وهؤلاء المساهمون في تحمل المخاطر لهم من المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضرر " كما عرف أيضاً بأنه " عمل مجموعة من الناس على تخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث من خلال تعاون منظم، كل مجموعة يجمعها جامع معين، وبحيث يكون المقصود من هذا التعاون المؤازرة، ورأب الصدع الذي ينزل ببعض الأفراد من خلال تكاتف مجموعهم على ذلك، فقصد التجارة والكسب الذاتي معدوم منهم في هذا التجمع."²

وعرف باعتباره عقداً بأنه: " عقد يتبرع بموجبه مجموعة من الأشخاص «هيئة المشتركين» لبعضهم البعض بمبلغ مالي «قسط التأمين» في سبيل التعاون لجبر الأضرار وتفتيت المخاطر المبينة في العقد، والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع المخاطرة المؤمن منها.

¹ قذافي عزات الغنائيم، التأمين التعاوني مفهومه، تأصيله الشرعي، ضوابطه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده و آفاقه وموقف الشريعة منه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، عمان الأردن، 11-13 ابريل 2010، ص: 6.

² موسى مصطفى القضاة، حقيقة التأمين التكافلي، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، خلال الفترة 25/26 أبريل 2011، ص: 3.

ويعرف أيضا على أنه: " اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين وشخص « طبيعي أو معنوي» على قبوله عضواً في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معلوم يسمى " القسط " على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء هذه الهيئة، على أن تدفع له الشركة، نيابة عن هذه الهيئة، من أموال التأمين التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين، التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من وقوع خطر معين، وذلك في التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية المدنية، أو مبلغ التأمين، وذلك في التأمين على الأشخاص على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين ويبين أسسه النظام الأساسي للشركة. " ¹

ومن ثم؛ فإن أساس وثيقة التأمين التكافلي أنها عقد تبرع المقصود بها أصلاً التعاون على تفتيت المخاطر المؤمن منها والمشاركة في تحمل الضرر. ولذلك فلا ينتظر صاحبها ردها أو الربح منها فالربح تبع لا قصد. ومن هنا فشركات التأمين، بحسب الأصل شركات خدمات للإدارة والاستثمار.

وموضوع التعاون ومحلّه الذي يقبله المشترك هو تلافي آثار المخاطر التي يتعرض لها المشترك عضو هيئة المشتركين «تفتيت المخاطرة والمشاركة في تحمل الضرر» وذلك بتعويضه عن الأضرار الفعلية الناجمة عن وقوع هذه المخاطر.

2. مسميات التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية

يطلق على التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية عدة مسميات وهي:

1.2 التأمين التعاوني

وذلك لتعاون مجموعة المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر التي تلحق أحدهم.

2.2 التأمين التبادلي لسببين وهما:

- أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول المخاطرة المؤمن منها. ²
- ويسمى كذلك أيضا لأن عضو هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له أو المستأمن.

¹ عبد القادر جعفر، مرجع سبق ذكره، أفريل 2011، ص:4.

² موسى مصطفى القضاة، مرجع سبق ذكره، أفريل 2011، ص: 4.

3.2 التأمين التكافلي

التكافل مشتق من الكلمة العربية التي تعني التضامن، حيث تتفق مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم بعضاً متعاونين في تحمل الخسارة الناجمة من مخاطر معينة.¹ ويعد هو الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقد بالخرطوم في عام 1995 م. والمصطلح الذي يتم اعتماده في الدراسة هو التأمين التكافلي.²

3. سمات التأمين التكافلي

ينفرد التأمين التكافلي بخصائص تميّزه عن غيره من أنواع التأمين الأخرى وتتمثل في:

1.3 اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو

وهذه من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التكافلي عن غيره، حيث إن أعضاء التأمين التكافلي يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضاً، فهم في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعاً، يجعل الغبن والاستغلال منتفياً، لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعيها.

2.3 عدم الحاجة إلى وجود رأس مال

يتم إنشاء مشروعات التأمين التكافلي عندما يتفق عدد كبير من الأعضاء المعرضين لخطر معين على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعاً، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس مال.

3.3 انعدام عنصر الربح

ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية لأعضائها على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة. وبمعنى آخر، لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين.

¹ المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ماليزيا، 2009، ص: 2.

² موسى مصطفى القضاة، مرجع سبق ذكره، أبريل 2011، ص: 4.

وبناء عليه يتحدد اشتراك التأمين لدى هذه الهيئات على أساس ذلك المبلغ الكافي لتغطية النفقات الخاصة بالحماية التأمينية المقدمة، وتحقيق أي فائض يعد دليلاً على أن الاشتراك الذي يتم تحصيله كان أكثر مما يجب تقاضيه مما يستتبع رد هذه الزيادة إلى الأعضاء.¹

4.3 تضامن الأعضاء

أعضاء هذا التأمين متضامنون في تغطية المخاطر التي تصيب أحدهم أو بعضهم.

5.3 تغير قيمة الاشتراك

وهذه إحدى خصائص هذا التأمين، نظراً لأن كل واحد منهم مؤمن ومؤمن عليه، من أجل هذا كان الاشتراك المطلوب من كل واحد عرضة للزيادة أو النقص تبعاً لما يتحقق من المخاطر سنوياً، وما يترتب على مواجهتها من تعويضات فإذا أنقصت التعويضات كان للأعضاء حق استرداد الزيادة، وإذا حصل العكس أمكن مطالبة الأعضاء باشتراكات إضافية.²

المطلب الثالث: مرتكزات التأمين التكافلي

يقوم التأمين التكافلي على مجموعة من الصور والأسس الفقهية والتكافلية وفيما يلي نبذة موجزة عن طبيعة كل منهما.

1. صور التأمين التكافلي وهذا التأمين له صورتان هما:

- الصورة الأولى، التأمين التكافلي البسيط «أو التبادلي المباشر» والمراد به أن تتعاون مجموعة من الأشخاص لتفادي الأضرار الناجمة عن خطر معين، بحيث يدفع كلّ منهم مبلغاً من المال ليتم تعويض من أصابه المخاطرة منهم من مجموع تلك الاشتراكات، وإذا بقي شيء أعيد إليهم، وإذا لم تف الأقساط أخذ منهم.
- الصورة الثانية، التأمين التكافلي المركب «أو التبادلي المتطور»، وهو تأمين تكافلي بسيط في الأصل إلا أنه تتولى إدارته شركة متخصصة بصفة الوكالة، ويكون جميع المستأمنين مساهمين في هذه الشركة، وتتكون منهم الجمعية العمومية، ثم مجلس الإدارة.

¹ محمد شنونة و أنفال حدة خبيزة، تطور صناعة التأمين التكافلي، وآفاقه المستقبلية-تجارب بعض الدول العربية، لملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطور- تجارب الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص ص: 8-9.

² سليمان بن دريع العازمي، التأمين التعاوني معوقاته واستشراف مستقبله، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009، ص: 22.

والباعث على هذه الصورة هو أن التأمين التكافلي البسيط يكون فيه عدد المستأمنين محدوداً يعرف بعضهم بعضاً، ولكن إذا كثر عددهم وتعددت المخاطر أصبحوا يحتاجون إلى إدارة مستقلة تتولى شؤونهم، وتكون منهم على أساس الوكالة بأجر معلوم وهي شركة التأمين.¹

2. أسس العامة للتأمين التكافلي

وتنقسم الأسس العامة للتأمين إلى أسس شرعية وأخرى فنية وفيما يلي شرح لكل واحدة منها:

1.2 الأسس الشرعية

وليتم تحقيق الأسس الشرعية يجب على الأطراف المنظمة لعملية التأمين التكافلي مراعاة الآتي:

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة الشركة ووفقاً لتوجيهات هيئات الرقابة الشرعية.
- ممارسة كافة العمليات التأمينية على أساس التأمين التكافلي المقرر كبديل مشروع للتأمين التجاري.

2.2 الأسس الفنية

على الأطراف المنظمة لعملية التأمين التكافلي تحقيق الأسس الفنية وهذا من خلال تنظيم العلاقة بين

المؤمنين والشركة وهذا من خلال:

1.2.2. إدارة العمليات التأمينية لصندوق التكافل من قبل الشركة كجهة مستقلة على أساس الوكالة بأجر معلوم

يحدد ابتداء قبيل بداية كل سنة مالية ويثبت في العقود، ويدفع من اشتراكات «حملة الوثائق».

- الفصل في حسابات بين حقوق المساهمين في الشركة بوصفها مديراً لعمليات التأمين، وبين حقوق حملة الوثائق «صندوق التكافل»

- تحقيق مبدأ التكافل بين حملة الوثائق في صندوق التكافل، تحقيقاً لفكرة التكافل فيما بينهم، حيث يتم جبر أضرار المشتركين الذين يتعرضون للخسارة من هذا الصندوق.

- استثمار المتوفر في صندوق التكافل على أساس عقد المضاربة، بحيث تكون الشركة مضارباً، وحملة

الوثائق رب المال، وتوزع الأرباح بين الفرقين لحصص شائعة محددة ابتداءً قبيل بداية كل سنة مالية ومثبتة

في العقود.

¹ سليمان بن دريع العازمي، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص: 21.

- تحقيق مبدأ العدالة بين المساهمين من جهة وحملة الوثائق من جهة أخرى، وكذلك تحقيق مبدأ العدالة بين حملة الوثائق أنفسهم، من خلال مراعاة الأمور الآتية:¹
- ✓ يقوم المساهمون في الشركة بإدارة عمليات التأمين، من إعداد الوثائق وجمع الأقساط، ودفع التعويضات وغيرها من الأعمال الفنية، في مقابل أجر معلومة وذلك بصفتهم القائمين بإدارة التأمين وينص على هذه الأجرة بحيث يعتبر المشترك قابلاً لها.
 - ✓ يقوم المساهمون باستثمار «رأس المال» المقدم منهم للحصول على الترخيص بإنشاء الشركة، وكذلك لها أن تستثمر أموال التأمين المقدمة من حملة الوثائق، على أن تستحق الشركة حصة من عائد استثمار أموال التأمين بصفتهم المضارب.
 - ✓ تمسك الشركة حسابين منفصلين، أحدهما لاستثمار رأس المال، والآخر لحسابات أموال التأمين ويكون الفائض التأميني حقاً خالصاً للمشاركين «حملة الوثائق».
 - ✓ يتحمل المساهمون ما يتحمله المضارب من المصروفات المتعلقة باستثمار الأموال نظير حصته من ربح المضاربة، كما يتحملون جميع مصاريف الإدارة المستحقة لهم.
 - ✓ يقتطع الاحتياطي القانوني من عوائد استثمار أموال المساهمين ويكون من حقوقهم وكذلك كل ما يتوجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.²

المطلب الرابع: الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

الفروق بين التأمين التكافلي والتجاري جوهرية وكثيرة ونذكر منها:

1. أطراف العقد وملكية القسط

يوجد اختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري من حيث أطراف العقد وكذا ملكية القسط بحيث:

1.1. التأمين التجاري

يكون عقد التأمين بين المستأمن بوصفه طالب التأمين وشركة التأمين بوصفها المؤمن أصالة عن نفسها. وتكون أقساط التأمين التي يلتزم بدفعها المستأمن ملكاً للشركة تتصرف بها كما تشاء.

¹ موسى مصطفى القضاة، مرجع سبق ذكره، أبريل 2011، ص ص: 16-17.

² سليمان بن دريع العازمي، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص ص: 26-27.

2.1. التأمين التكافلي

فإن طرفي العقد فيه هما المستأمن وشركة التأمين بوصفها وكيلًا عن المستأمنين. فدور شركة التأمين فيه هو تنظيم وترتيب وإدارة التعاقد بين المستأمنين أنفسهم وإدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين المتحققة في صندوق التأمين التكافلي بأسلوب شرعي على أساس الوكالة بأجر معلوم والأقساط التي تستوفي من المستأمنين تكون ملكيتها لهم وليس للشركة ويتم استثمار المتوفر منها لصالح المستأمنين أنفسهم، والجزء المتبرع به من تلك الأقساط هو فقط المقتطع لغايات التعويض وتكوين الاحتياطات الفنية والمتبقي يتم توزيعه فائضًا تأمينيًا على جميع حملة الوثائق سواء من وقع له حادث أو أكثر خلال فترة التأمين أم من لم يقع له حادث¹.

2. التعويض

من النقاط الجوهرية التي يختلف التأمين التكافلي فيها عن التأمين التجاري هي مسألة التعويض بحيث:

1.2 في التأمين التجاري

هناك التزام بالتعويض مقابل أقساط التأمين. ويترتب على هذا الالتزام تحمل الشركة لمخاطرة الأصل المؤمن عليه دون سائر المستأمنين. لا تستطيع الشركة أن تعوض المستأمنين إذا تجاوزت نسبة المصابين النسبة التي قدرتها الشركة لنفسها ولذا كان الهدف من العقد هو المعاوضة، لكن هذه المعاوضة لا تسمح بربح الطرفين، بل إن ربحت الشركة خسر المستأمن وأن ربح المستأمن خسرت الشركة. فهي معاوضة تتضمن ربح أحد الطرفين مقابل خسارة الطرف الآخر ولا بد من هذا. وهذا أكل المال بالباطل.

2.2 التأمين التكافلي

فالتعويض يصرف من مجموع الأقساط المتاحة. فإن مجموع المستأمنين متعاونون في الوفاء بالتعويضات التي تصرف للمصابين منهم، ويتم التعويض بحسب المتاح من اشتراكات الأعضاء، فإذا لم تكن الأقساط كافية في الوفاء بالتعويضات طلب من الأعضاء زيادة اشتراكاتهم لتعويض الفرق. وإذا لم تكن هناك زيادة في الاشتراكات للوفاء بالتعويض لم يقع التعويض².

3. الهدف والغاية من التأمين

¹ أحمد محمد صباغ، التأمين التعاوني الأحكام والضوابط الشرعية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده و آفاقه وموقف الشريعة منه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة العشرون، عمان الأردن، يوم 11-13 ابريل 2010، ص: 14.

² سليمان بن دريع العازمي، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص: 24.

تختلف الغاية من إنشاء شركة التأمين بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري وهذا من خلال الآتي:

1.3 التأمين التجاري

الهدف الأساسي من إنشاء الشركة هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح للمساهمين من خلال تجميع أكبر قدر ممكن من أقساط التأمين وتحويلها إلى أرباح للمساهمين بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى، وأن تحقيق الأمان يقصد تبعاً واستثناء لا أصالة.

2.3 التأمين التكافلي

الهدف والمقصد الأساسي منه هو تحقيق الأمان من خلال التعاون بين المستأمنين على ترميم أثار المخاطر التي تصيب أيًا منهم على أساس التبرع. فالباعث على التأمين هو التعاون مع المستأمنين على تخفيف الضرر أو رفعه عن أحدهم إذا ما نزلت به الكارثة المؤمن منها، وما يأخذه المستأمن المتضرر من التعويض إنما يأخذه تبرعاً من بقية المستأمنين، وغاية الربحية تبعاً لا أصالة¹.

4. التزام بأحكام المشروعية

يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التجاري من خلال مدى التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية وهذا من خلال الآتي:

1.4 التأمين التجاري

الشركة في التأمين التجاري لا تلتزم بأحكام الشريعة لا في عقودها ولا في تأميناتها، ولا في استثماراتها، وتعاملها مع البنوك.

2.4 التأمين التكافلي

تلتزم الشركة في كل أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية، ولأجل ذلك تقوم بتعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية².

¹ أحمد محمد صباغ، مرجع سبق ذكره، إبريل 2010، ص: 14.

² علي محيي الدين القره داغي، التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته - دراسة اقتصادية - ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009، ص: 28.

5. طبيعة العقد

عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات التي يؤثر في مشروعيتها الغرر والجهالة وفي ذات الوقت فهو يحتوي على الربا.¹

بينما التأمين التكافلي يدخل في مسمى عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت المخاطر، فالأقساط المقدمة من حملة الوثائق في التأمين التكافلي تأخذ صفة الهبة «التبرع».² وهي التي تكون جائزة حتى مع وجود الغرر والجهالة لأن عقود التبرعات قائمة على أعمال البرّ والخير والمنفعة لعموم المشتركين وطلب الأجر والثواب.³

6. مكونات الذمة المالية و الاستثمار

تختلف مكونات الذمة المالية واستثمار أموال التأمين في شركة التأمين التكافلي عن التأمين التجاري وهذا من خلال الآتي:

1.6. التأمين التجاري

تكون للشركة ذمة مالية واحدة وهي تتكون من رأس المال المدفوع وعوائد رأس المال وفوائده، بالإضافة إلى الأرباح التأمينية المتحققة مما تبقى من الأقساط بعد خصم التعويضات، ونحوها. وهذه الذمة المالية هي المسؤولة عن كل التزامات الشركة سواء كانت تخص النشاط التأميني أم غيره من المصاريف والتعويضات.

2.6. التأمين التكافلي

لتحديد الذمة المالية للتأمين التكافلي لابد من التفرقة بين نوعان من الذمة المالية.

1.2.6. أنواع الذمة المالية في شركة التأمين التكافلي

يوجد نوعين من الذمة المالية في شركة التأمين التكافلي وهما:

1.1.2.6. ذمة الشركة

تتكون ذمة الشركة من العناصر الآتية:

¹ أحمد محمد صباغ، مرجع سبق ذكره، إبريل 2010، ص: 15.

² سليمان بن دريع العازمي، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص: 24.

³ أحمد محمد صباغ، مرجع سبق ذكره، إبريل 2010، ص: 15.

- رأس المال المدفوع.
- عوائده المشروعة.
- المخصصات والاحتياطيات التي أخذت من عوائد أموال المساهمين فقط.
- الأجرة التي حصلت عليها الشركة في مقابل إدارتها لحساب التأمين إذا كانت الوكالة بأجر، وإذا لم تكن بأجر «فتحذف هذه الفقرة».
- نسبتها من الربح المحقق عن طريق عقد المضاربة بين الشركة، وحساب التأمين. وذمة الشركة مسؤولة عن التزاماتها الخاصة بها، والمصاريف الخاصة بها دون تعويضات.

2.1.2.6. الذمة المالية لحساب التأمين

وتتكون الذمة المالية لحساب التأمين من العناصر الآتية:

- أقساط التأمين.
 - عوائدها وأرباحها من الاستثمارات.
 - الاحتياطيات والمخصصات الفنية التي أخذت من حساب التأمين.
- وحساب التأمين هو المسؤول عن مصاريفه الخاصة بجميع أنشطة التأمين، وعن التعويضات، وليست ذمة الشركة مسؤولة عما سبق، بل هي وكيلة عن حساب التأمين أو هيئة المشتركين.¹

وكخلاصة لما سبق؛ فإن التأمين التكافلي أهم الأسس القائم عليها هو التعاون المبني على التبرع بين المشتركين في الصندوق أو عن طريق هبة الثواب ومن ثم ينتفي الغرر في العقد لأن الغرر لا يؤثر في العقود المبنية على التبرع وهو قول المالكية وبالتالي يخرج الغرر من المخاطرة أي ليس فيه أكل المال بالباطل أو بدون حق لأن المؤمنين أنفسهم يقومون بدفع التعويض للمتضرر عن طريق وكيل الذي هو شركة التأمين.

المبحث الثاني: صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي

يزخر فقه المعاملات المالية الإسلامي بالعديد من النماذج التي يمكن تطبيقها على أعمال التأمين بحيث يمكن تقنين العلاقة بين المؤسسين «وهم حملة رأس المال»، والمؤمن لهم، «وهم حملة وثائق التأمين»،

¹ علي محيي الدين القره داغي، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص ص: 26-27.

تعمل شركات التأمين على استثمار أموال حملة الوثائق والاحتياطات المتوفرة لديها وفقاً لعدة صيغ بهدف أن تحصل على عوائد، الاستثمارات وتتمثل هذه الصيغ فيما يلي: المضاربة، الوكالة والوقف.

المطلب الأول: صيغة الإدارة في شركات التأمين التكافلي على أساس المضاربة

تعتبر المضاربة أحد النماذج التي يتم استخدامها في تقنين العلاقة بين حملة الوثائق والأسهم وهذا لطبيعة العلاقة بين المؤمنين وشركة التأمين من جهة ومن جهة أخرى لطبيعة عقد التأمين التكافلي.

1. التعريف اللغوي والاصطلاحي للمضاربة

وفيما يلي التعريف اللغوي والاصطلاحي للمضاربة:

1.1 المضاربة لغة

المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض، وهو السَّفر، ولهذا سميت به الشركة، ولأن الغالب فيها السَّفر لجلب البضاعة وتسويقها لتحقيق الربح ونحو ذلك. وهي تسمية أهل العراق. أمّا القراض فهو الاسم الآخر للمضاربة. ويطلقه عليها أهل الحجاز، فقد سموه بهذا الاسم لأن كلمة القراض مشتقة من القرض، والقرض هو القطع لأن المالك «أي رب المال» يقطع من ماله جزءاً نظير عمله. وكذلك مشتقة من المقارضة وهي المساواة، وذلك لتساوي كل من المضارب ورب المال في استحقاق الربح.¹

2.1 المضاربة اصطلاحاً

هي عقد على مال يدفعه أحد المتعاقدين إلى العاقد الآخر والعمل به لقاء نسبة معينة شائعة من الربح، وتسمى مضاربة وقراضاً.² كما تعرف على أنها اتفاقية استثمار أموال بين اثنين أحدهما يقدم رأس المال والآخر يقدم الجهد «المضارب»، وناتج المضاربة «الربح» يتم اقتسامه بين الاثنين، بنسبة محددة، وفي التأمين التكافلي يكون حملة الوثائق هم الذين يقدمون المال والمؤمن هو المضارب.³ كما تعرف على أنها "عقد بين طرفين يقدم

¹ حسن محمد السيد حامد، صيغ إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني، تحليل وتقييم، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول للتأمين التعاوني الرياض، 20-22 جانفي 2009م، ص: 18-19.

² محمد عبد الله علي طلافحة، التطبيقات المعاصرة للشروط المقترنة بالعقود المالية، دكتوراه في الفقه الإسلامي، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2004، ص: 125.

³ بلعزوز بن علي و معمر حمدي، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق، دراسة التجربة الجزائرية « حالة شركة سلامة للتأمين التعاوني»، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، عمان الأردن، 2011/12/08، ص:

بموجبه أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحمل صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر العامل أو المضارب.¹

هنا المضاربة قد تكون بين شخص وشخص أو تكون مضاربة مشتركة، وهي المضاربة التي يعهد فيها مستثمرون عديدون، إلى شخص طبيعي أو معنوي، باستثمار أموالهم.²

2. أركان المضاربة

للمضاربة ثلاثة أركان:

1.2 العاقدان

وهما صاحب المال والمضارب أو العامل، ويشترط فيهما أهلية الوكالة والتوكيل لأن المالك موكل المضارب أي العامل، والعامل هو الوكيل.

2.2 رأس المال

يُشترط فيه:

- أن يكون من النقود والمتعارف عليها ولا يصح أن يكون عروضاً أي سلعاً تجارية، وذلك لأن الغرر في هذه الحالة سيكون غرراً فاحشاً.
- أن يكون معلوم المقدار لأنه لو كان مجهول يؤدي إلى جهالة الربح.
- أن يكون معيناً فلا تصح المضاربة على مال في ذمة إلا إذا أخرج في مجلس العقد.
- كذلك لا يصح أن يكون رأس المال ديناً في ذمة العامل " أي المضارب " إلا إذا أنقذه في المجلس على أنه لا يشترط أن يكون المال حاضراً في مجلس العقد.
- أن يكون رأس المال مسلماً للعامل أو المضارب لكي تصح المضاربة، ولا بد من تسليم رأس المال المضارب لكي تصح المضاربة.

¹ صليحة فلاق، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي- تجارب عربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2014/2015، ص: 103.

² علي محيي الدين القره داغي، الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الإسلامية مع بيان النوازل الخاصة بالأزمة المالية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010، ص: 17.

- لا يصح أن يشترط ربُّ المال أن يراجعه المضارب في كل تصرفاته لأنه قد لا يجده عند الحاجة إليه، وهذا فيه تضيق على المضارب وضرر بالمضاربة.

3. الربح في المضاربة

الربح هو الناتج عن أعمال المضاربة وهو بين المضارب وربُّ المال بالنسبة التي اتفقا عليها ويشترط في الربح:

- أن يكون الربح معلوم المقدار وذلك بحسبان أنَّ المعقود عليه هو الربح ولا تصح الجهالة في المعقود عليه.
- أن يكون الربح جزءاً مشاعاً كسهم أو نسبة نحو: الخمس أو الثلث أو النصف... إلخ.¹

4. أنواع المضاربة

تنقسم المضاربة إلى نوعين وهما:

1.4 المضاربة المطلقة

وهي التي يفوض فيها ربُّ المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيد بقيوده، وإنما يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة وذلك اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته.

2.4 المضاربة المقيدة

وهي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.²

5. تطبيقات المضاربة في أعمال التأمين التكافلي

يتم تطبيق المضاربة من ناحيتين، من ناحية إدارة أقساط التأمين ومن ناحية استثمار أقساط التأمين التكافلي وهي كالآتي:

1.5 تطبيق صيغة المضاربة في إدارة أقساط التأمين

وهي الصورة الأولى والخاصة بإدارة أقساط التأمين، والمطلوب هنا هو إدارتها بتطبيق صيغة المضاربة وليس استثمارها، ويقصد هنا بإدارتها، الترويج والتسويق لخدمات التأمين، وتحصيل أقساط التأمين، والحصول

¹ حسن محمد السيد حامد، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص ص: 22-23.

² سمير الشاعر، احتساب الربح في المضاربة والمشاركة في حال خلط أموال المضاربة والمشاركة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010، ص ص: 4-5.

على مساهمة معيدي التأمين في المطالبات المستحقة للمؤمن لهم، ودفع أجور العاملين وجميع المصروفات الإدارية والعمومية والالتزامات الأخرى للجهات المعنية، وتولي الأعمال المحاسبية والإدارية الخاصة بمخاطر صندوق التأمين.

غير أن المال الموجود في صندوق التأمين الذي تمت إدارته تحت مسمى إدارة مخاطر صندوق التأمين، وهو رأس المال المضاربة « أي أقساط التأمين»، وما يؤخذ من نسبة في هذه الحالة يكون من رأس المال نفسه وليس من ربحه لعدم وجوده وقتئذ. وهذا يجعل المضاربة تتعارض مع أحكام المضاربة الواردة في الفقه الإسلامي.

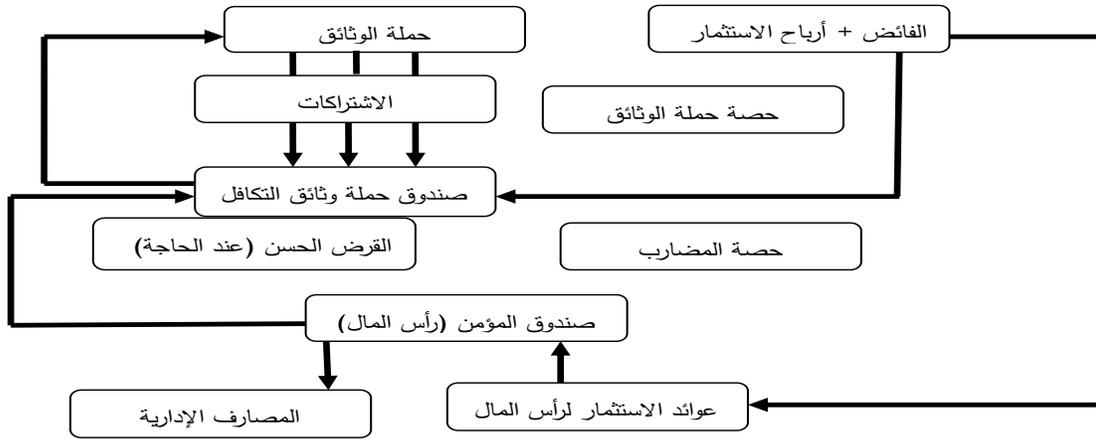
2.5 إدارة استثمار أقساط التأمين

أما الصورة الثانية، وهي إدارة استثمار أقساط التأمين وفقاً لصيغة المضاربة وأخذ نسبة من الأرباح المحققة من استثمار هذه الأقساط وفق ما تم الاتفاق عليه، فهذه الصورة السليمة والصحيحة لتطبيق نموذج المضاربة في أعمال التأمين الإسلامي،¹ حيث يجعل هذا النموذج التأمين الإسلامي مقصداً ثانوياً للعقد، والاستثمار مقصداً أساساً للعقد.² والشكل الآتي يوضح نموذج المضاربة.

¹ حسن محمد السيد حامد، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص ص: 26-27.

² محمد سعدو الجرف، مبادئ التأمين والتكافل، الموقع الرسمي لجامعة أم القرى السعودية، تاريخ الاطلاع 2018/11/18

الشكل رقم (01-01): يوضح نموذج المضاربة في شركات التأمين التكافلي



المصدر: بهلولي فيصل وخويلد عفاف، التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التكافلي التقليدي في الجزائر الواقع والأفاق، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي و آفاق التطوير - تجارب الدول - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص: 12.

المطلب الثاني: صيغة الإدارة في شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة

تعتبر صيغة الوكالة من بين الصيغ الشرعية الشائعة بين الناس في معاملاتهم كما أن خدمات التأمين تعرف نموذج الوكالة عبر ما يسمى بوكلاء التأمين، وهم الذين يقومون بتسويق التأمين. وفيما يلي شرح لنموذج الوكالة وكيفية تنظيمه في شركة التأمين التكافلي.

1. تعريف الوكالة لغة واصطلاحا

وفيما يلي التعريف اللغوي والاصطلاحي للوكالة:

1.1 تعريف الوكالة لغة

الوكالة في اللغة معناه التفويض والحفظ. وتوكل على الله اعتمد عليه ووثق به¹.

2.1 تعريف الوكالة اصطلاحا

تعرف الوكالة بأنها إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم ممن يملكه، فعلى هذا لا بد في التصرف الموكل به من أن يكون معلوماً، حتى يستطيع الوكيل مباشرته¹.

¹ أحمد بن علي الفيومي، مرجع سبق ذكره، 1987، ص: 257.

كما يمكن تعريفها بأنها: تفويض شخص ما له فعله، مما يقبل النيابة، إلى غيره، بصيغة، ليفعله في حياته. أي أن يفوض أحدهم شخصا غيره للقيام بتصرف معين نيابة عنه بشرط أن يكون التصرف المعني مما يجوز فعله.²

وعقد الوكالة في التأمين التكافلي: وهو عقد بين شركة التأمين التكافلي «وكيل» وبين المستأمنين أو حملة الوثائق «موكلين» وبموجبه تقوم شركة التأمين بإدارة العملية التأمينية نيابة عن المستأمنين.³

2. أركان الوكالة

أركان الوكالة عند جمهور الفقهاء أربعة أركان وهي:

1.2 الموكل

وهو الذي يستعين بغيره ليقوم مقامه في أمور معينة يشترط فيها أن تكون قابلة للنيابة شرعاً.

2.2 الموكل فيه

ويشترط فيه:

- أن يكون الموكل فيه مملوكاً للموكل، أو أية ولاية على التصرف فيه.
- أن يكون معلوماً ولو من وجه

3.2 الوكيل

ويشترط أن يكون الوكيل كامل الأهلية، والوكيل هو من أنابه الموكل ليقوم مقامه في الأمر المعني، ويستثنى الصبي المتميز.

3. أنواع الوكالة

ويتم تمييز في عقد الوكالة الأنواع الآتية:

محمد صديق الضرير، الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، 1995، ص: 559.

² حسن محمد السيد حامد، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص: 42.

³ شعبان محمد البراوي، الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مركز البحرين للمؤتمرات بفندق كراون بلازا، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010، ص: 6.

1.3 الوكالة المطلقة

وهي التي لم تقيد بقيد يتعلق بالتصرف أو بالزمن، أو بمقدار معين في الثمن.

2.3 الوكالة المقيدة

وهي التي قيدت بتصرف معين من أنواع التصرفات أو بزمان معين أو بمقدار معين من الثمن.

3.3 الوكالة العامة

ويقصد بها الوكالة التي اشتملت على أمر يقبل النيابة مثل وكتك في جميع أموري المتعلقة بالمعاملات.

4.3 الوكالة الخاصة

وهي ما كان فيها الإيجاب خاص بتصرف معين، كبيع أو إجارة ويشترط فيها العلم بالموكل به علماً تنتفي به الجهالة.

5.3 الوكالة المعلقة على شرط

وهي الوكالة التي تتعلق بحصول شرط من صفة أو وقت مثل وكتك أن تباع سيارتي إذا أتى فلان إلى المتجر.

6.3 الوكالة المضافة إلى وقت في المستقبل

وهي الوكالة التي يكون التوكيل مضافاً إلى وقت لاحق مثل وكتك أن تباع سيارتي في الشهر المقبل¹.

4. تطبيقات الوكالة في أعمال التأمين التكافلي

ويمكن التمييز بين صورتين من الوكالة، الوكالة بأجر والوكالة بدون أجر:

1.4 تطبيق الوكالة بدون أجر في أعمال التأمين التكافلي

يتم تطبيق الوكالة بدون أجر من ناحيتين، من ناحية إدارة أقساط التأمين ومن ناحية استثمار أقساط

التأمين التكافلي وهي كالآتي:

1.1.4.1 تطبيق صيغة الوكالة بدون أجر في إدارة أقساط التأمين التكافلي

تقوم شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بدون أجر في تنظيم العمليات التأمينية على أساس جميع الأقساط أو مبلغ التبرع، ودفع التعويضات وغيرها من الأمور التي تتعلق بالعمليات التأمينية، ويتم تأسيس

¹ صليحة فلاق، مرجع سبق ذكره، 2014/2015، ص: 109.

الشركة بناء على قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء وتكوين شركة مساهمة وبناء هيكلها العام، غير أن هذه الشركات لا تتقاضى على تلك العمليات أي أتعاب.

2.1.4. استثمار أقساط الوكالة بدون أجر

أما من ناحية استفادة المساهمين في الشركة من هذه العملية، فإن لهم عوائد استثمار رأس المال الشركة استثمارا شرعيا، ونسبة عوائد استثمار أموال التأمين وزيادة قيمة أسهم الشركة من خلال تحقيق أرباح عن طريق استثمار الأموال.

2.4. تطبيق الوكالة بأجر في أعمال التأمين التكافلي

يتم تطبيق الوكالة أجر من ناحيتين، من ناحية إدارة أقساط التأمين ومن ناحية استثمار أقساط التأمين التكافلي وهي كالآتي:

1.2.4. تطبيق صيغة الوكالة بأجر في إدارة أقساط التأمين

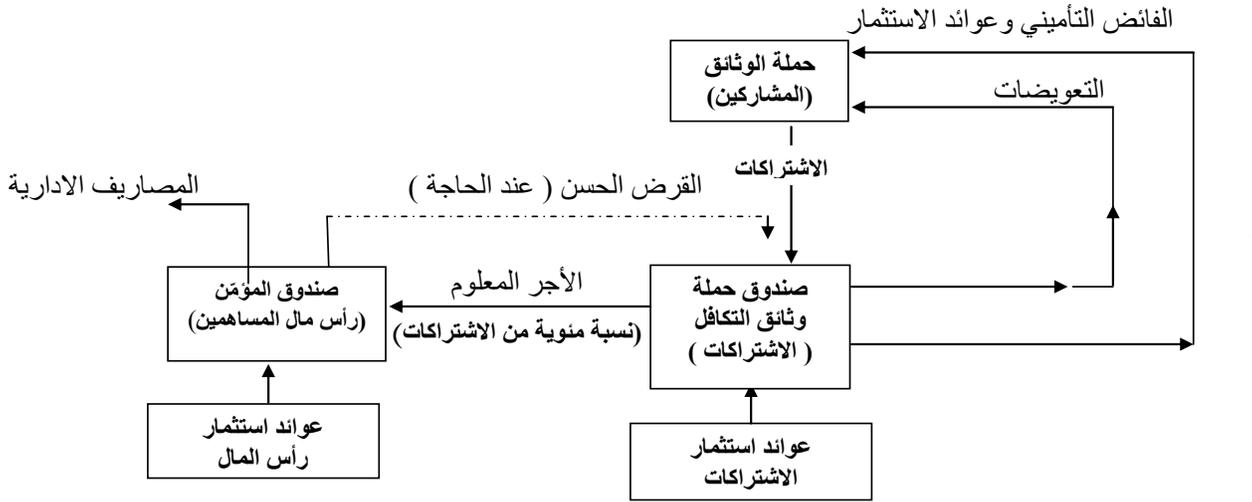
تختلف هذه الصورة عن سابقتها في أن الوكالة تكون بأجر، حيث تقوم شركة التأمين التكافلي بأخذ نسبة معينة من مبلغ التبرع مقابل إدارتها لعمليات التأمين من جميع الأقساط ودفع التعويضات وغيرها من الأمور الفنية المتعلقة بالعباية وتأخذ أيضا نسبة معينة من الأرباح والفائض التأميني كأجر وكالة.

2.2.4. استثمار أقساط الوكالة بأجر

أما من حيث تطبيق صيغة الوكالة بأجر على إدارة استثمار أقساط التأمين فإن الأجر يتم تقديره بطريقتين، الأولى: أن يتم تحديد جميع المصاريف العمليات التأمينية وأجرة الإدارة، ثم يتم اقتطاع ذلك المبلغ، أما الطريقة الثانية فهي الشائعة وهي اقتطاع نسبة من كل مشترك¹. والشكل الموالي يوضح نموذج الوكالة بأجر:

¹ أمانة بوزينة، شركات التأمين التكافلي، لملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطور- تجارب الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص:

الشكل رقم (01-02): يوضح الوكالة بأجر في شركات التأمين التكافلي



المصدر: بهلولي فيصل وخويلد عفاف، مرجع سبق ذكره، ديسمبر 2012 ص: 12.

المطلب الثالث: صيغة الإدارة في شركات التأمين التكافلي على أساس نموذج الوقف

الوقف من الأنشطة الشائعة والأعمال والتصرفات الخيرية التي عرفها الإسلام ومازال سائداً إلى اليوم في المجتمع. ولعل فيما جاءت به هذه الشريعة من أحكام الوقف الحل المناسب لكثير من قضايا التأمين، للشبه الكبير بين الصندوق التكافلي والوقف.

1. الوقف لغة واصطلاحاً

تعريف الوقف لغة: الحبس والمنع.¹ **تعريف الوقف اصطلاحاً** هو حبس الأصل وتسييل المنفعة على بر أو قرابة، والمراد بالأصل مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه.² كما يمكن تعريفه على أنه حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته من الواقف وغيره، على مصرف مباح موجود- أو بصرف ريعه على جهة بر وخير- تقريباً إلى الله تعالى. وعليه يخرج المال عن ملك الوقف ويصير حبيساً على حكم ملك الله تعالى، ويمتنع على الوقف التصرف فيه، ويلزم التبرع بريعه على جهة الوقف.³

¹ يوسف ابن عبد الله الشيبلي، التأمين التكافلي من خلال الوقف، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009، ص: 6.

² مجيد الخليفة، استثمار أموال الوقف في التأمين التعاوني، مجلة جامعة المدينة المنورة العالمية، المملكة العربية السعودية، العدد الرابع، 2012، ص: 74.

³ حسن محمد السيد حامد، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص: 68.

2. أركان الوقف

- للقوف أركان كسائر العقود وهي:
- **الواقف** وهو الشخص الذي يوقف الصدقة أو الوقف لأعمال الخير أي يحبسه لوجه الله تعالى.
 - **الموقوف عليه** وهو المنتفع بالوقف.
 - **الموقوف** وهو موضوع الوقف مثل العقار.
 - **الصيغة** ما لا يتم الشيء إلا به سواء أكان جزءاً منه أم لم يكن. إلا أن الحنفية والحنابلة لا يشترطون لصحة الوقف قبول الموقوف عليه سواء كان الموقوف عليه معيناً أم غير معين¹.

3. أنواع الوقف

- للقوف أنواع عدة وهي كالاتي:²
- **الوقف الخيري** «الوقف العام»، وهو الذي يقصد به الواقف منه ريع الوقف إلى جهات البر التي لا تنقطع. سواء معينين أم جهات عامة.
 - **الوقف الأهلي الخاص**، وهو ما يطلق عليه الوقف الذري، ويقصد به تخصيص ريع الوقف ولذريته من بعده، ثم إلى جهة بر لا تنقطع.
 - **الوقف المشترك**، وهو ما خصصت منافعه للذرية وجهة بر معاً
 - **الوقف على الواقف نفسه ثم للجهة التي عينها**
- ## 4. إقامة التأمين التكافلي على أساس الوقف

- يعتمد هذا التأسيس للتأمين على الوقف عدة قضايا تتعلق بأحكام الوقف وهي بإيجاز ما يأتي:
- وقف النقود، وأنها تدفع مضاربة ويصرف الربح الحاصل منها على الموقوف عليهم حسب شروط الوقف، كما أنه يمكن وقفها للإقراض.
 - انتفاع الواقف بوقفه إن كان الوقف عاماً، أو يشترط لنفسه الانتفاع مع الآخرين.
 - ما يتبرع به للوقف لا يكون وقفاً، بل هو مملوكاً للوقف يصرف للموقوف عليهم، ولمصالح الوقف.

¹ حسن محمد السيد حامد، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص: 70

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم «33» الوقف، البحرين، 2016م، ص: 444.

- لا بد في الوقف أن يكون لجهة لا تتقطع.¹

5. تطبيقات نموذج الوقف في أعمال التأمين التكافلي

يتم تطبيق الوقف من ناحيتين، من ناحية إدارة أقساط التأمين ومن ناحية استثمار أقساط التأمين التكافلي وهي كالآتي:

1.5 تطبيق الوقف في إدارة أقساط التأمين

حيث تقوم شركة التأمين التكافلي إدارة الصندوق بصفتها متولياً للوقف، فتجمع بهذه الصفة التبرعات وتدفع التعويضات وتتصرف حسب شروط الوقف، وتفصل حسابات الصندوق من حساب الشركة فصلاً تاماً، وتستحق لقاء هذه الخدمات أجرة.

2.5 استثمار أموال الصندوق

فيمكن أن تقوم الشركة به كوكيل للاستثمار فتستحق بذلك أجرة، أو تعمل فيه كمضارب، فتستحق بذلك جزء من الأرباح الحاصلة بالاستثمار.²

المبحث الثالث: الفائض في شركات التأمين التكافلي

من أهم الفروقات التي تميز نظام التأمين الإسلامي عن نظام التأمين التجاري أو التقليدي، الفائض التأميني. ونظراً لأهميته بالنسبة للمؤمنين والمساهمين على حدٍ سواء جاء هذا المبحث حول الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي من خلال التركيز على مفهوم الفائض التأميني، مكوناته وطرق حسابه وتوزيعه.

المطلب الأول: مفهوم الفائض التأميني التكافلي

الفائض التأميني مصطلح محدث خاص بالاقتصاد الإسلامي والتأمين التكافلي ولم يستعمل في الاقتصاد الوضعي ويرجع هذا إلى طبيعة عقد التأمين والعلاقة التي تربط بين أطراف العقد وهو يعتبر من أهم السمات التي تميز بها التأمين التكافلي عن التأمين التجاري.

¹ عبد الستار أبو غدة، "نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف بدلاً عن التأمين من خلال التزام بالتبرع، ورقة مقدمة إلى الندوة العالمية حول التأمين من خلال نظام الوقف، تنظيم الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة، ماليزيا 4-6 مارس 2008، ص: 9.

² أنظر، نفس المرجع أعلاه، ص: 11.

1. تعريف فائض التأمين لغة واصطلاحاً

وفيما يلي التعريف اللغوي والاصطلاحي للفائض التأميني:

1.1. تعريف الفائض التأميني لغة

الفائض لغة اسم فاعل من فاض الماء فيضاً وفيضاناً، أي كثر حتى تجاوز الحد، فهو فائض.

2.1 تعريف الفائض التأميني اصطلاحاً

قد جاء تعريفه ضمن التعريفات الخاصة بمعيار التأمين كالاتي:

- **الفائض**، هو ما تبقى من أقساط المشتركين «المستأمنين» والاحتياطات، وعوائدهما بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة أو التي ستدفع خلال السنة، فهذا الناتج ليس ربحاً، وإنما يسمى الفائض¹.

2. أنواع الفائض التأميني

فرّقت النظم المنظمة لعمل شركات التأمين التكافلي بين مصطلح إجمالي الفائض التأميني، ومصطلح

صافي الفائض التأميني

1.2 إجمالي الفائض التأميني

هو الفرق بين الاشتراكات والتعويضات، مخصوماً منه المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية، والمخصصات الفنية اللازمة.

2.2 صافي الفائض التأميني

فهو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المؤمن لهم «المشركون» من عائد الاستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف².

والملاحظ أن معظم الباحثين في هذا المجال يستعملون مصطلح الفائض التأميني على نحوٍ مطلق وهم يريدون الفائض الصافي لأنه يمثل المرحلة النهائية التي يؤول إليها الفائض من أقساط التأمين.

¹ علي محي الدين القره داغي، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة-، الدوحة/22رمضان 1431هـ، ص: 5. الموقع الرسمي علي محمد القره داغي، تاريخ الاطلاع 2018/12/06. <http://www.qaradaghi.com/>

² هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات الإسلامي، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009، ص ص: 10-11.

3. خصائص الفائض التأميني

ويتبين مما سبق أن الفائض التأميني يختص بالأمر الآتية:

- الفائض التأميني يمثل مبلغاً من النقود، وهو بذلك يختلف عن الأعيان والأصول الثابتة، وسندات الرهن، وسندات الشحن وغير ذلك.
- الفائض التأميني يجمع بين عنصرين أساسيين هما: ما تبقى من الاشتراكات التي دفعها؛ المستأمنون بعد دفع التعويضات للمتضررين، وأرباح تلك الاشتراكات والاحتياطات التي جُنِّبَت في السنوات الماضية. وهو يختلف عن الربح المحض.
- التصرف في الفائض التأميني حق للمستأمنين دون غيرهم، ولهم توكيل غيرهم في ذلك التصرف.
- الفائض التأميني محدد بفترة زمنية معينة، وهي السنة المالية لشركة التأمين، فإذا تراكم عدة سنوات دون توزيع على المستأمنين، كان احتياطاً، وليس فائضاً.
- الفائض التأميني خاص بالتأمين التكافلي دون غيره.¹

4. مكونات الفائض التأميني

يتكون الفائض التأميني من شقين رئيسيين هما:

- الباقي من الاشتراكات: فكما ما هو معلوم فإن المشتركين يتبرعون لبعضهم البعض بمقدار ما يتعرضون له من خسائر فقط. أما ما يزيد عن ذلك فهو باقي لهم وليس لأحد سواهم، وعليه يتبين أن الفائض ليس ربحاً محققاً من العمليات التأمينية.
- حصة حملة الوثائق من الأرباح الناتجة من استثمار الاشتراكات.²
- هذا وسيأتي بيان مفصل لإيرادات ومصروفات صندوق التكافل «حساب هيئة المشتركين» و حساب المساهمين.

¹ عامر أسامة، أثر آلية توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل

مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، سنة 2013-2014، ص: 75-76.

² موسى مصطفى القضاة، مرجع سبق ذكره، أبريل 2011، ص: 18

المطلب الثاني: حساب المساهمين والمشاركين وما يتحمله كل منهم

لما كانت شركة التأمين التكافلي تتكون من هيئتين مستقلتين هيئة المساهمين وهيئة المشاركين، كان لابد من فصل حساب كل منهما، ويتحدد بناء على هذا الفصل ما يتحمله كل منها على ضوء مكونات الحساب وهما حساب المساهمين وحساب المشاركين.

1. حساب المساهمين

ويحتوي حساب المساهمين على جانبين، جانب الحقوق وجانب الالتزامات وهي كما يأتي:

1.1 حقوق المساهمين

يتكون حساب المساهمين من:

- رأس المال المتمثل في قيمة الأسهم المدفوعة.
- عائد استثمار المال المتبقي من رأس المال.
- حصة الشركة من ربح أقساط المشاركين.

2.1 التزامات المساهمين

ويتحمل المساهمون ما يلي:

- مصاريف استثمار الأموال وأية مصاريف أخرى.
- رواتب الموظفين.
- أجره المبني أو نحوه.
- بديل الاحتياطات القانونية.¹

2. حساب المشاركين «حملة الوثائق»

هو حساب الذي أنشأته الشركة المدبرة حسب نظامها الأساسي ليودع فيه أقساط المشاركين وعوائدها، واحتياطياتها، حيث تتكون له ذمة مالية لها غنمها وعليها غرمها، وتمثله الشركة في كل ما يخصه. وهذا الحساب يسمى صندوق التأمين. أو صندوق حملة الوثائق. أو محفظة التأمين.²

¹ عجيل جاسم النشمي، **الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات

المالية الإسلامية، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010، ص ص: 6-7.

² شعبان محمد البرواري، **مرجع سبق ذكره**، ماي 2010، ص: 12.

1.2. حقوق والتزامات المشتركين

ويتكون حساب المشتركين من حقوق والتزامات وهي على النحو الآتي:

1.1.2. حقوق المشتركين

يتكون حساب هيئة المشتركين مما يلي:

- أقساط التأمين.
- حصة المشتركين من أرباح الأقساط.

2.1.2. التزامات المشتركين

ويتحمل المشتركون ما يلي:

- ما يدفع من تعويضات للمتضررين.
- مقاصة إعادة التأمين، واحتياطي إعادة أخطار سارية.
- أجره عمليات التأمين المدفوعة للشركة.
- بدل الاحتياطات الفنية والقانونية¹.

3. السبب وراء الفصل بين الحسابين

السبب وراء الفصل بين الحسابين هو وجود ذمتين ماليتين مستقلتين:

- ذمة جماعة حملة الوثائق الذين يملكون أموال التأمين على الشبوع.
- ذمة جماعة المساهمين الذين يملكون رأس المال الشركة وغيره من حقوق المساهمين ويستثمرونها لحسابهم في وعاء خاص بهم أو مشترك مع أموال التأمين².

4. أثر الفصل بين الحسابين والفائض التأميني

ينجر عن عملية الفصل بين الحسابين المساهمين والمشاركين ما يلي:

- ألا يشارك المساهمون في الفائض التأميني «الفني».
- أن يوزع الفائض التأميني على المشتركين وحدهم، بعد التعويضات وحسم الاحتياطات.

¹عجيل جاسم النشمي، مرجع سبق ذكره، ماي 2010، ص: 7.

²شعبان محمد البرواري، مرجع سبق ذكره، ماي 2010، ص: 12.

- يُقتطع الاحتياطي القانوني من عوائد استثمار أموال المساهمين ويكون من حقوقهم وكذلك كل ما يتوجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال، ولا يجوز اقتطاع جزء من أموال الوثائق أو أرباحها لصالح المساهمين.
- محفظة حقوق المساهمين تشمل رؤوس أموالهم وأرباحهم بالإضافة إلى نصيب من الربح المتحقق من تشغيلهم أموال المشتركين. وتشمل محفظة المشتركين الفائض من أقساطهم بعد حسم التعويضات والمصاريف وتكوين الاحتياطيات.
- عند التصفية تؤول الموجودات في محفظة المشتركين إلى وجوه الخير.
- يمكن استرداد رأس المال المساهمين عند استغناء محفظة التأمين عنه، أو عند نصفية الشركة، كما يمكن بقرار من الجمعية العمومية للشركة التبرع به كلياً أو جزئياً أو ضمه إلى احتياطي محفظة التأمين.
- المبالغ المستردة من التعويضات المدفوعة تعود إلى حقوق المشتركين.¹

المطلب الثالث: الفائض التأميني طرق حسابه وتوزيعه

توجد عدة طرق لحساب الفائض التأميني وكذا كيفية توزيعه بين حملة الوثائق وشركة التأمين والتي يمكن ذكرها كالآتي:

1. طرق حساب الفائض التأميني

- يمكن إتباع طريقتين عند احتساب الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي.
- الطريقة الأولى، اعتبار أقسام التأمين التكافلي وكأنها محفظة واحدة يخصم منها كل المصروفات لأنواعها المختلفة والالتزامات ويعامل الفائض على أساس أنه فائض لكل الأقسام.²
 - الطريقة الثانية، فهي التفريق بين نشاطات التأمين المختلفة، بمعنى أن يكون كل فرع في شركة التأمين مستقل عن الفروع الأخرى، فمثلا فرع تأمين السيارات يحتسب كوحدة واحدة، وكذا تأمين الحريق والحوادث العامة كوحدة واحدة مستقلة عن باقي الفروع. وذلك بحكم أن كل شكل من أشكال التأمين له خصوصيته التي تميزه، وبذلك يتم التفريق بين فروع التأمين كي لا يتعدى فرع على آخر.

¹ عجيل جاسم النشمي، مرجع سبق ذكره، ماي 2010، ص: 7.

² شعبان محمد البرواري، مرجع سبق ذكره، ماي 2010، ص: 18.

وبأي طريقة أخذت شركة التأمين التكافلي، فإنه يجب الإفصاح عنها.¹ ويتم حساب كل من إجمالي فائض التأميني وصافي فائض التأميني وفق المعادلة الآتية:

- إجمالي فائض التأميني = الاشتراكات «الأقساط» - [التعويضات «المدفوعة + المستحقة + تعويضات تحت التسوية» + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطيات الفنية والقانونية].

- صافي الفائض التأميني = إجمالي الفائض التأميني + عوائد الاستثمار.²

2. طريقة التوزيع الفائض التأميني

تقوم شركة التأمين التكافلي بتوزيع الفائض التأميني وهذا بحسب الطريقة المتبعة.

1.2 الطريقة الأولى لتوزيع الفائض التأميني: وهي احتساب أموال صندوق هيئة المشتركين جميعه باعتباره وحدة واحدة، أي تعامل كأنها محفظة واحدة، ويحسب نصيب كل مشترك من الفائض المخصص للتوزيع وفق المعادلة الآتية:

نصيب المشترك من الفائض = الفائض المخصص للتوزيع X إجمالي أقساط التأمين لكل مشترك

إجمالي أقساط التأمين (أقساط التأمين المسندة اختياريًا)

2.2 الطريقة الثانية لتوزيع الفائض التأميني: وفيما يلي عرض لهذه الطريقة:

- اعتبار كل قسم محفظة قائمة بذاتها يخصم منها المصروفات بأنواعها المختلفة والالتزامات الأخرى ذات العلاقة فقط بالقسم المعني.
- يعتبر الفائض أو «العجز» هو الفائض أو «العجز» للقسم المعني فقط.
- في حالة العجز يتم سداد العجز فقط من فائض الأقساط الأخرى ولا يتم توزيع الفائض للمشاركين من ذلك القسم.

¹ ذهبية أوموسى و خديجة فروخي، طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي - شركة " سلامة للتأمينات " نموذجًا -، مجلة الاقتصاد الجديد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خميس مليانة، العدد 12، المجلد 01، سنة 2015، ص: 69.

² هيثم محمد حيدر، مرجع سبق ذكره، جانفي 2009، ص: 10-12.

- في حالة وجود فائض يتم توزيعه في كل قسم على المشتركين في ذلك القسم وفق المعالجة المذكورة في الطريقة الأولى.

3. مسائل متعلقة بتوزيع الفائض

وفيما يلي أهم المسائل المتعلقة بتوزيع الفائض التأميني:

- توزيع الفائض التأميني في حالة عدم الاستمرار من يشترك في حساب التأمين بعد إقرار الميزانية، ثم يخرج قبل الميزانية اللاحقة، فلا يستحق الفائض، لأن من لا يبقى مشتركاً في التأمين لغاية الفوائض المالية لا يُعتبر مشاركاً في توزيع ذلك الجزء من الفائض التأميني، والمقتطع كاحتياطي والذي يضم إلى العام القادم، إذ يعتبر أساس التبرع سارياً على هذا الجزء.

- إطفاء خسارة سنة مالية في سنة مالية أخرى

لا مانع من إطفاء خسارة حساب حملة وثائق سنة مالية ببعض أو بكل فائض حساب حملة وثائق سنة مالية موائية أخرى مادام النظام الأساسي الذي وافق عليه جميع المتعاملين مع الشركة قد نص على مثل ذلك، لأن ذلك هو مقتضى التعاون بين المشتركين، سواء من بقي منهم متعاملاً مع الشركة ومن ترك التأمين وذلك لأن أساس العقد يقوم على التبرع الذي يسع كل ذلك ما دام هناك وضوح في الشروط الدالة على مثل ذلك.¹

4. أوجه الاختلاف بين الفائض في شركات التأمين التكافلي والربح في شركات التأمين التجارية:

يعتبر الفائض التأميني من أهم ما يميز شركات التأمين التكافلي عن شركات التأمين التجارية، وبغرض توضيح سنتناول من خلال الجدول التالي عرضاً لأهم الفروقات الجوهرية بين الفائض التأميني في التأمين التكافلي والربح في التأمين التجاري:

الجدول رقم (01-01): الفرق بين الفائض في التأمين التكافلي والربح في التأمين التجاري

عنصر المقارنة	الفائض في التأمين التكافلي	الربح في التأمين التجاري
المعنى	ما فاض من الاشتراكات وأرباحها بعد أداء التعويضات والمصروفات ودفع مبالغ إعادة التأمين وتجنيب الاحتياطيات والمخصصات.	لربح الزيادة الحاصلة في رأس المال بعد تقليبه بالتجارة والاستثمار.
حقيقته	تبع لا قصد فليس مقصوداً أصالة إذ التأمين التكافلي قائم على عقد التبرع المنظم الملزم.	مقصود أصالة ويدخل في حساب عناصر قسط التأمين إذ التأمين قائم على عقد

¹ شعبان محمد البرواري، مرجع سبق ذكره، ماي 2010، ص: 18.

المعاوضة القانوني الفردي المالي.		
المعاوضة ومصحة المساهمين أي شركة التأمين فقط.	التعاون في تفتيت الخطر والتكافل في تحمل الضرر وتعويضه والتبرع به ابتداءً. إذ أن حكمه حكم أصله.	الهدف منه
من حق المساهمين وحدهم ومملوك لشركة التأمين.	من حق حملة الوثائق وحدهم ومملوك لهيئة المشتركين.	الملكية
حسبما يقتضيه القانون ومصحة المساهمين في شركة التأمين.	وفقاً لما يقرره نظام الشركة ومجلس الإدارة حسبما تقتضيه مصحة حملة الوثائق وهيئة المشتركين ومصحة التأمين التكافلي.	التوزيع

المصدر: مركز ابحاث فقه المعاملات الإسلامية، التأمين، من الموقع:

<https://kantakji.com>

تاريخ الاطلاع: 2018/06/06م

5. العجز في شركات التأمين التكافلي

يقوم نشاط شركات التأمين التكافلي على أساس التعاون والتكافل بين المشتركين وينتج عن عملياتها إما فائضا يوزع على المشتركين أو تواجه عجزاً في صندوق التكافل، وفي هذه الحالة تعمل شركة التأمين التكافلي على مواجهة حالة العجز لتجنب افلاسها، ومن خلال ما يلي سنتناول عرضاً لمفهوم العجز التأميني، مسبباته وكيف يتم علاجه.

1.5 تعريف العجز التأميني: لقد تعددت تعاريف العجز التأميني والتي نتناولها فيما يلي:

- العجز التأميني هو: "اختلال التوازن بين ما يتم جمعه من اشتراكات وبين ما يتم دفعه من تعويضات مما ينتج عنه عدم القدرة على تغطية الأخطار التي تتحقق للمؤمن لهم"¹؛
- العجز التأميني هو: "تجاوز مجموع الاشتراكات المحصلة أو المحتملة التحصيل قيمة التعويضات والخسائر المحققة"²؛

من خلال هذين التعريفين يتضح لنا بأن العجز التأميني هو: عدم قدرة شركة التأمين التكافلي على دفع التعويضات للمشاركين عن الأخطار التي وقعت لهم.

¹ هيثم حامد المصاورة، عقد التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008م، ص: 38.

² عبد الهادي السيد تقي الحكيم، عقد التأمين، حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003م، ص: 203.

- 2.5. أسباب العجز التأميني: تتعدد أسباب العجز في شركات التأمين التكافلي والتي نذكر أهمها فيما يلي:
- انخفاض قيمة القسط في شركات التأمين التكافلي، وقابلية قيمة الاشتراك للتغيير بسبب طبيعة عقد التأمين التكافلي؛
 - التزام شركات التأمين التكافلي بتوزيع الفائض التأمين، الأمر الذي ينتج عنه زيادة انخفاض قيمة القسط التأميني المدفوع من قبل المشتركين مما ينعكس على عدم قدرة شركات التأمين التكافلي على تغطية مبالغ التزاماتها؛
 - رغم تعهد المشتركين بدفع قيمة الاشتراكات في موعدها المحدد إلا أنهم قد لا يوفوا بذلك؛
 - عدم إدراك المشتركين بمسؤولية تغطية العجز التأميني في حالة تعثر شركة التأمين التكافلي، حيث تسودهم قناعة بكون التعويضات وتوزيع الفائض مضمونان من طرف شركة التأمين التكافلي.

3.5. طرق تغطية العجز التأميني

العجز في صندوق المشتركين سيؤدي إلى عدم قدرة شركات التأمين التكافلي على دفع التعويضات عن الخسائر المؤمن عليها، وسيكون لذلك أثر واضح على مسألتين في غاية الأهمية وهما: مسألة الهدف الذي قامت من أجله فكرة التأمين التكافلي حيث سيشكك ذلك في نجاح الفكرة. والمسألة الأخرى أن العجز التأميني سينتج عنه مخاطر المنافسة والسمعة التجارية التي ستؤثر على مستوى الطلب على خدمات التأمين التكافلي والاتجاه نحو التأمين التجاري¹. الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام شركات التأمين التكافلي بمواجهة التأميني وقد جاء في الفقرة (08) من المادة (10) من المعيار رقم (26) الخاص بالتأمين الإسلامي ما يلي: " في حالة عجز موجودات التأمين عن سداد التعويضات المطلوبة، وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة التأمين فإنه يجوز للشركة أن تسد العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن، على حساب صندوق التأمين، وتغطي الالتزامات الناشئة عن العجز الحادث في سنة ما من فائض السنوات التالية، كما يجوز للشركة مطالبة حملة الوثائق بما يسد العجز إذا التزموا ذلك في وثيقة التأمين".²

¹ رانية العلونة، إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي، مقدم للملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الرياض، 7 و8 ديسمبر 2011م، ص: 21.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 26 التأمين الإسلامي، البحرين، 2016م، ص: 692

من خلال ما جاء في المادة 10 من المعيار رقم 26 يتضح لنا بأن حل مشكل العجز في صندوق التكافلي يتم من خلال قيام إدارة الشركة (المساهمين) بإقراض الصندوق قرصاً حسناً بما يحتاج إليه، ثم تسترده دون زيادة خلال الفترة، أو الفترات التي يستطيع الصندوق رد القرض فيها، كما يمكن لشركة التأمين التكافلي مطالبة المشتركين من حملة الوثائق بسد العجز الموجود في صندوق التكافل.

المبحث الرابع: إعادة التأمين التكافلي

لتحقيق استمرار وتوازن العملية التأمينية التكافلية كان لبدى من التفكير في بديل للتأمين التجاري، وبعد جهود متواصلة من قبل العلماء المسلمين نتج عنه ظهور شركات إعادة التأمين التكافلي ومجموعة من البدائل الشرعية لإعادة التأمين التجاري والتي سنستعرضها في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: عقد إعادة التأمين التكافلي

حتى يتضح معنى إعادة التأمين لابد من بيان معنى التأمين أولاً ثم شروط، طرق وصور إعادة التأمين التكافلي كما يجب التمييز بين إعادة التأمين التكافلي وإعادة التأمين التجاري عند أهل الصناعة التأمينية والشرعية، لما له من تعلق مباشر في بيان مفهوم إعادة التأمين.

1. تعريف عقد إعادة التكافل: لقد تعددت تعاريف عقد إعادة التكافل والتي نذكر اهمها فيما يلي:

- تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **وضمن المعيار الشرعي رقم 41** إعادة التأمين التكافلي بأنه: "اتفاق شركات تأمين نيابية عن صناديق التأمين التي تديرها قد تتعرض لأخطار معينة على تلافي جزء من الأضرار الناشئة عن هذه الاخطار وذلك بدفع حصة من اشتراكات التأمين المدفوعة من المستأمنين على أساس الالتزام بالتبرع ويتكون من ذلك صندوق إعادة التأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة (الصندوق) يتم منه التغطية عن الجزء المؤمن عليه من الأضرار التي تلحق شركة التأمين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها"¹؛

¹هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 41 إعادة التأمين الإسلامي، البحرين، 2016م، ص: 1035.

- إعادة التأمين التكافلي هو: "عقد تقوم بموجبه شركة التأمين بنقل جزء من الأخطار التي تعهدت بتأمينها إلى شركة إعادة التأمين، وتلتزم بمقتضاه بدفع حصة من أقساط التأمين المستحقة لها من المؤمن لهم لشركة إعادة التأمين مقابل التزامها بتحمل حصة من الالتزامات وفق الاتفاقية الموقعة بينهما"¹؛

- عقد إعادة التكافل هو: "قيام شركة التأمين التكافلي بالتأمين على الأخطار التي يتعاون المؤمن لهم على ترميمها فيما بينهم لدى شركات إعادة التأمين مقابل أقساط تدفعها لشركة إعادة التأمين وتتحمل هذه الأخيرة التعويضات التي يستحقها المؤمن لهم في حالة وقوع الخطر المؤمن عليه"²؛

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن شركات إعادة التكافل تلتزم بدفع مبالغ التعويضات المتفق عليها لشركات التأمين التكافلي الأمر الذي يساهم في توزيع أعباء الأخطار التي لاتستطيع شركات التأمين أن تتحملها.

2. شروط إعادة التأمين التكافلي: تتمثل شروط إعادة التكافل فيما يلي:³

- أن يكون الخطر المؤمن عليه من الأخطار الكبرى التي تغطيتها قد تتسبب في إعسار شركة التكافل أو إفلاسها؛

- توفر الضوابط الشرعية في الأخطار المكتتبه بمعنى أن يكون الخطر المكتتب ضمن الأطر والضوابط الشرعية الواجب توفرها للاشتراك في التأمين التكافلي؛

- مراعاة التكييف الشرعي في تغطية الأخطار أي أن تقوم بعملية إعادة التكافل شركة معتمدة للقيام بعمليات إعادة التأمين، ضمن الإطار الشرعي وبموجب المعايير الشرعية؛

- ألا تستثمر شركة إعادة التكافل الاشتراكات المجمعة من عملية إعادة التكافل فيما يخالف الشريعة الإسلامية؛

3. طرق إعادة التكافل: تلتزم شركة إعادة التكافل بتعويض المخاطر المسندة إليها وفق طريقتين هما:⁴

¹عجيل جاسم النشمي، إعادة التأمين التعاوني، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للتأمين التعاوني، أبعاده وآفاقه موقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، 11 و13 أبريل 2010م، ص: 03.

² محمد أحمد الخاليلة، الضوابط الشرعية لعمليات إعادة التأمين في شركات التأمين الإسلامية مع التطبيقات العملية، بحث مقدم للملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبوظبي، 18 و19 ماي 2014م، ص: 287.

³ سميحة جلولي، إعادة التكافل كآلية لإدارة مخاطر التأمين التكافلي - المملكة العربية السعودية نموذجاً-، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 09، ديسمبر 2015، ص: 393.

⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، 2016، ص: 1036.

- إعادة التكافل الانتقائية: بموجبها تقوم شركة التأمين التكافلي بعرض الخطر المراد إعادة التكافل فيه على معيد التكافل بصورة منفردة مرفقاً بجميع المعلومات الأساسية المتعلقة به، لتمكين شركة إعادة التكافل من الحكم عليه بالقبول أو عدمه، وتصبح ملزمة بما قبلته؛
- إعادة التكافل الشاملة (اتفاقية إعادة التكافل): بموجبها تلتزم شركة إعادة التكافل بقبول جميع الأخطار التي تقع في نطاق الاتفاقية المبرمة بينها وبين شركات التأمين التكافلي.

4. صور اتفاقات إعادة التأمين التكافلي: تتمثل فيما يلي:¹

- إعادة التأمين بالمحاصة: حيث تقوم شركات التأمين التكافلي بإعادة التكافل على أساس نسبة مئوية من جميع الوثائق التي تصدرها كالنصف أو الربع مثلاً، سواء كانت في حدود طاقتها الاستيعابية أو أعلى من ذلك.
- إعادة التأمين فيما جاوز القدرة: حيث تحتفظ شركة التأمين التكافلي بتأمين جميع الوثائق التي تستطيع تحمل مخاطرها دون مشقة، وتعيد تأمين الوثائق التي لا تستطيع تحمل مخاطرها.
- إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الخسارة: بموجبها تتحمل شركة إعادة عن شركة التأمين التكافلي ما يتجاوز حداً معيناً من الخسائر، ويكثر استعمال هذه الصورة في التأمينات ذات المبالغ العالية، حيث تتحمل الشركة أول عشرين ألف من تغطية الحادث الواحد مثلاً وتتحمل شركة إعادة الباقي.

5. أوجه المقارنة بين عقد إعادة التأمين التكافلي وإعادة التأمين التقليدي: نورد أوجه الشبه والاختلاف بين

عقد إعادة التأمين التكافلي وإعادة التأمين التقليدي فيما يلي:²

1.5. أوجه الشبه بين عقد إعادة التأمين التكافلي وإعادة التأمين التقليدي: يشترك عقد إعادة التأمين

التكافلي مع عقد إعادة التأمين التقليدي في مجموعة من العناصر هي:

- طرفا العقد في كل منهما هو شركة التأمين (التكافل) وشركة إعادة التأمين (إعادة التكافل)؛
- هدف كل من إعادة التأمين وإعادة التكافل هي حماية شركات التأمين من الأخطار الكبيرة التي تهدد مركزها المالي؛

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، 2016، ص ص: 1036-1037.

² هامل دبلية، أثر تطبيق الحوكمة على الملاءة لشركات التأمين التكافلي - دراسة قياسية لبعض شركات التأمين التكافلي الماليزية والإمارتية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل اطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، سنة 2019، ص ص: 25-26.

- عقد عادة التأمين (إعادة التكافل) هو عبارة عن عقد مالي، بموجبه تتنازل شركة التأمين عن حصة من الأقساط (الاشتراكات) المكتتبه، في مقابل تحمل شركة الإعادة لما تم التنازل عنه؛
- طرق إعادة التأمين وإعادة التكافل، هي نفسها في الواقع العملي؛
- تمنح شركات الإعادة عمولات لشركات التأمين سواء عمولة إعادة أو عمولة أرباح؛
- طريقة التعويض تخضع للشروط المتفق عليها والمبرمة في العقد؛
- تنتهي العلاقة بين شركة التأمين وشركة الإعادة بمجرد دفع التعويض وانتهاء العقد؛
- تلجأ شركات التأمين (التكافل) إلى تقنية لإعادة التأمين (إعادة التكافل) من أجل حماية نفسها من خطر العجز أو الإفلاس.

2.5. أوجه الاختلاف بين عقد إعادة التأمين التكافلي وإعادة التأمين التقليدي: نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02): أوجه الاختلاف بين عقد إعادة التأمين التكافلي وإعادة التأمين التقليدي

عناصر المقارنة	إعادة التكافل	إعادة التأمين التقليدي
مبادئ الشركة	مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية	مبادئ الرأسمالية
هدف شركة الإعادة	هدف تعاوني	هدف ربحي تجاري
هيئة الرقابة الشرعية	يوجد هيئة رقابة شرعية	لا يوجد هيئة رقابة شرعية
حسابات شركة الإعادة	حسابين منفصلين هما: حساب الشركة وحساب صندوق إعادة التكافل.	حساب واحد خاص بالشركة
طرفا العقد	شركة التأمين التكافلي باعتبارها وكيلا في إدارة صندوق المشتركين.	شركة التأمين تعتبر طرفاً أصيلاً
الأخطار المتنازل عنها	الاشتراك مع شركة التأمين التكافلي في تغطية الأخطار	تقوم الشركة بتحويل عبء الأخطار
عمولات الإعادة	تخضع لرقابة هيئة شرعية	حسب تقديرات الشركة
الفائض	يعاد لصندوق المشتركين كله أو جزء منه	ربح بالنسبة لشركة الإعادة
إدارة العجز	زيادة الاشتراكات، أو قرض حسن	تتحمله الشركة المعيدة
الاحتياطات المحفوظ بها في شركات التأمين (التكافل)	تحتفظ بها على أساس وديعة، أو تستثمر على أساس مضاربة، باعتبار شركة التكافل	تحتفظ بها مقابل فوائد ربوية

	المضارب وشركة الإعادة صاحب رأس المال.	
طريقة الاستثمار	وفق صيغ الاستثمار الإسلامي (الشرعية)	تستثمر باعتبارها صاحب رأس المال ولا تأخذ بعين الاعتبار شرعية المعاملة
الضمان	لا يوجد ضمانات وفي المقابل يجب عليه أن يدفع اشتراك يكون كافي لتغطية الخطر.	وثائق إعادة التأمين مرفقة بضمانات وهذا للتأكد من أن الحصة التي تم دفعها من قبل المعيد كافية وتغطي كامل نفقات الخطر المتنازل عنه.

المصدر: هامل دليبة، أثر تطبيق الحوكمة على الملاءة لشركات التأمين التكافلي - دراسة قياسية لبعض شركات التأمين التكافلي الماليزية والإمارتية، مرجع سبق ذكره، سنة 2019، ص ص: 25-26.

المطلب الثاني: أنواع العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي

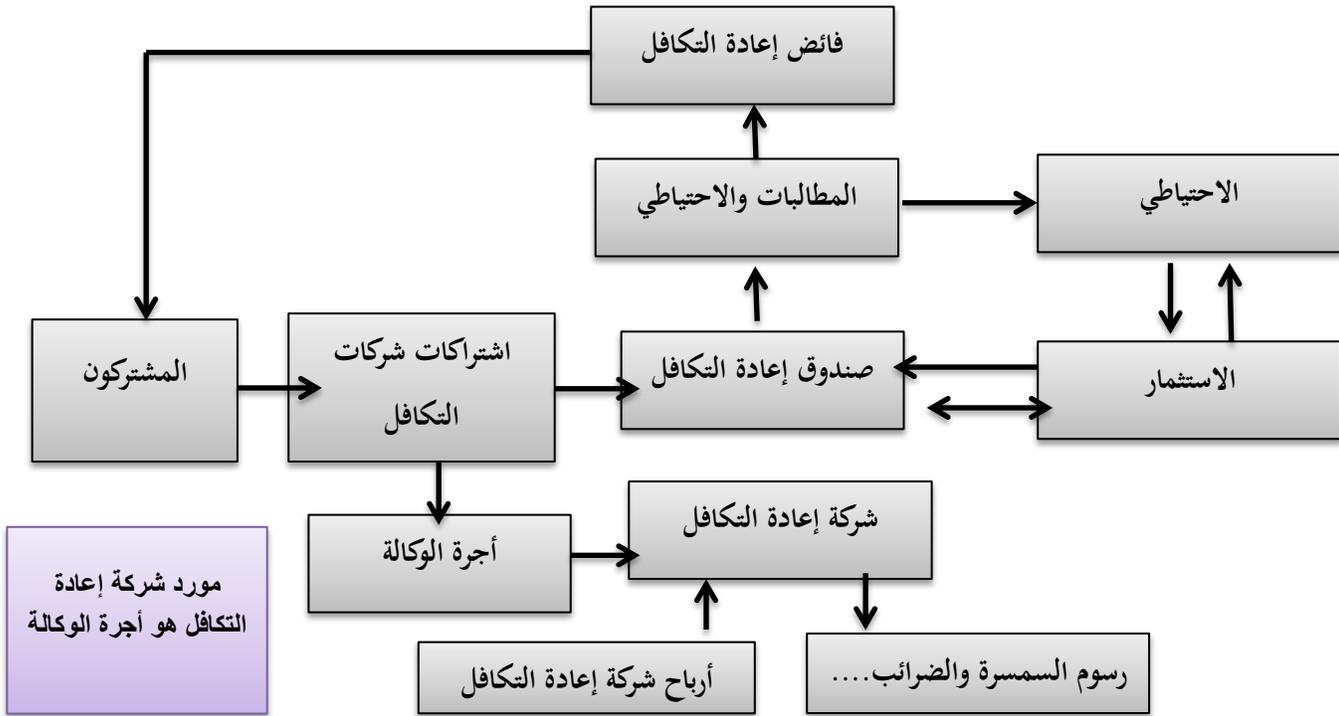
تعتبر إعادة التكافل نشاطاً لا يمكن لشركات التأمين التكافلي الاستغناء عنه، حيث تساهم العلاقة التعاقدية التي تجمع بين شركات التأمين التكافلي وشركات إعادة التكافل في تحقيق استقرار وتوازن العملية التأمينية التكافلية وكسب ثقة المشتركين من خلال ضمان عملية التعويض عن الأخطار التي تقع لهم، وبغرض تفصيل أكثر سنتناول فيما يلي عرضاً لهذه العلاقات التعاقدية والتي تنقسم لثلاثة طرق هي:¹

1. إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة الخالصة

يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس التبرع للتعاون على توزيع الأخطار، وتدير شركة إعادة التأمين التكافلي صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة الالتزامات على أساس الوكالة بأجر، ويوكل إلى شركة إعادة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بذلك تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار. الشكل التالي يوضح هذه العلاقة:

¹ سميحة جلوي، إعادة التكافل كآلية لإدارة مخاطر التأمين التكافلي - المملكة العربية السعودية نموذجاً -، مرجع سبق ذكره، ديسمبر 2015، ص: 395.

الشكل رقم (01-03): إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة الخالصة



المصدر: سعيد بوهراوة، إعادة التكافل على أساس الوديعة، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر التأمين التكافلي، أبعاده وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، 11-13 أبريل 2010م، ص: 05.

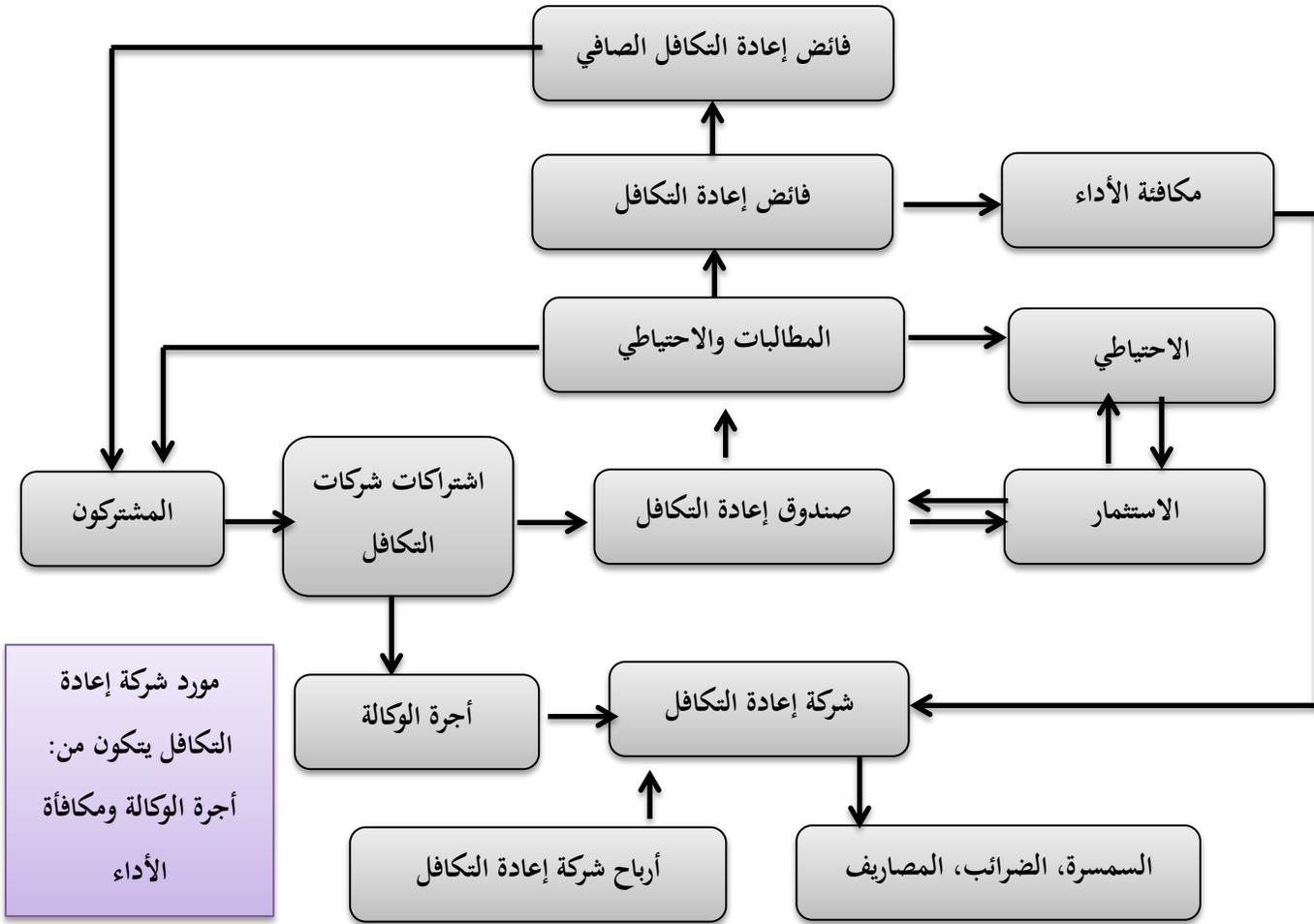
2. إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة المعدلة:

وجه الاختلاف بين إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة الخالصة والوكالة المعدلة هو اشتراك معيد

التكافل مع شركات التأمين التكافلي في الفائض التأميني أو ما يسمى بمكافأة الأداء إذا كان على أساس الحافز.

والشكل التالي يوضح هذه العلاقة:

الشكل رقم (01-04): إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة المعدلة

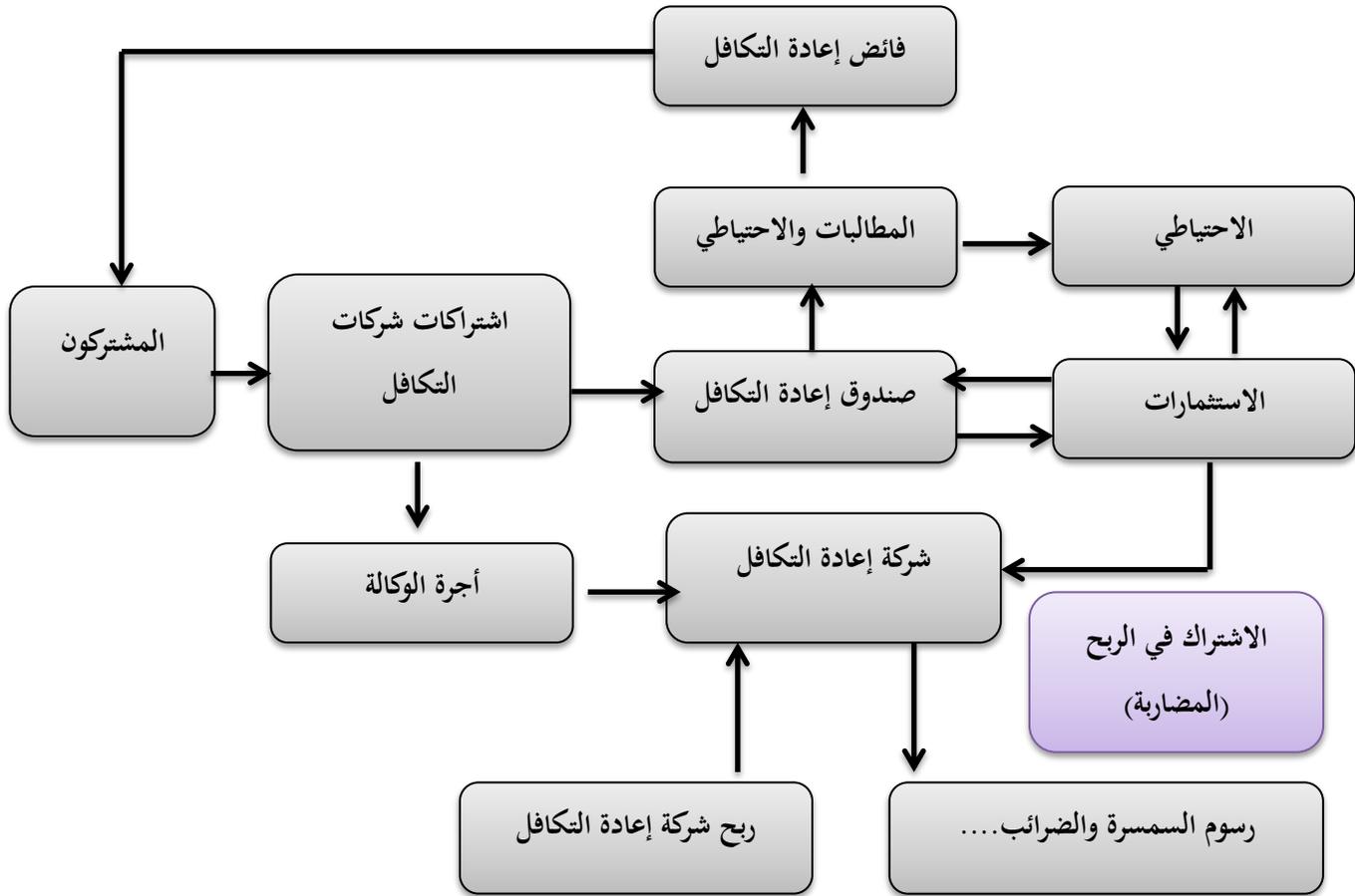


المصدر: سعيد بوهراوة، مرجع سبق ذكره، 11-13 أبريل 2010م، ص: 06.

3. إعادة التكافل على أساس الوكالة والمضاربة

تتفق هذه العلاقة مع الوكالة الخالصة فيما يتعلق بالوكالة على إدارة النشاطات التأمينية من حيث أخذ أجرة الوكالة، وتختلف معها في الشق الثاني، حيث تعتمد الأولى على الوكالة بالاستثمار، أما الثانية فتعتمد على صيغة المضاربة فشركة إعادة التأمين التكافلي في هذه الحالة لا تأخذ أجراً وإنما تشارك الصندوق في الربح. الشكل التالي يوضح هذه العلاقة التعاقدية:

الشكل رقم (01-05): إعادة التأمين التكافلي على أساس الوكالة والمضاربة



المصدر: سعيد بوهراوة، مرجع سبق ذكره، 11-13 أبريل 2010م، ص: 07.

المطلب الثالث: أهمية وتقنية إعادة التكافل

احتل إعادة التأمين التكافلي مكانة كبيرة في الصناعة المالية الإسلامية للأهمية البالغة التي يقوم بها، سواء على المستوى الداخلي لشركة التكافل أو على المستوى الخارجي، كما أن إعادة التأمين التكافلي يقوم على مجموع من العناصر تمكنه من أداء وظائفه وفيما يلي مزيد إيضاح:

1. أهمية إعادة التكافل: وفيما يلي بيان أهمية إعادة التكافل:

1.1. على مستوى المحيط الداخلي لشركة التأمين التكافلي: تسهم إعادة التكافل في:

- خفض تكلفة رأس مال شركات التكافل: وهذا لتحمل شركات الإعادة قسطاً من الأخطار، عوض لجوء شركات التكافل للاقتراض لمواجهة ارتفاع حجم التعويضات.

- **حماية الوضعية المالية لشركات التأمين التكافلي:** بما أن إعادة التكافل هي تكافل التكافل فإن توزيع الخطر بين صندوق المشتركين ومعيد التكافل يسمح بالتقليل من ارتفاع معدل الكارثية في صندوق المشتركين، وبالتالي حماية نخل شركات التكافل وقوة مركزها المالي"
- **زيادة هامش الربح بالنسبة لشركات التكافل:** وهذا من خلال الحصول على عمولات إعادة التأمين، بالإضافة إلى العمولات الأخرى التي يمكن أن تحصل عليها كمكافأة من طرف شركات إعادة التكافل كعمولة المشاركة في الأرباح الاستثمارية.
- **تعديل مستوى هامش الملاءة الأدنى:** تقوم هيئات الإشراف والرقابة الشركات التأمين التكافلي بفرض حد أدنى لهامش الملاءة المحتفظ به، بحيث (صافي الاشتراكات لا يزيد عن نسبة معينة من قيمة رأس المال والاحتياطيات). في هذه الحالة فإن إستاذ جزء من الاشتراكات إلى معهد التكافل سوف يخفض من صافي الاشتراكات، وبالتالي تتمكن شركة التأمين التكافلي من توسيع المحفظة دون الحاجة لرفع قيمة رأس المال وكذلك الحال بالنسبة للأخطار السارية، حيث تلزم الشركة بتكوين مخصص كنسبة من صافي الاشتراكات.

1.2. **على مستوى المحيط الخارجي لشركة التأمين التكافلي:** تسهم إعادة التكافل فيه:

- **خفض تكاليف منتجات التكافل:** إن نمو شركات إعادة التكافل بالضرورة يؤدي إلى نمو شركات التكافل من خلال توفير الحماية لها، وهذا ما يوفر لهذه الشركات البيئة التنافسية التي تسمح بإيجاد شركات متخصصة تسعى لكسب الحصة السوقية من خلال خفض تكاليف منتجات التكافل.
- **زيادة حجم سوق التأمين التكافلي:** وذلك بتحفيز الطلب على منتجات التأمين التكافلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم محافظ التأمين التكافلي وابتكار منتجات جديدة تعمل على تطوير سوق التأمين التكافلي.¹
- **رواج صناعة الأمان في الاقتصاد:** نتيجة انتشار شركات التأمين والتي من هنفها الأساسي توفير الأمان للمؤسسات الاقتصادية، وهذا ما ينعكس إيجاباً على اقتصاد الدولة ويسهم في تنميته نتيجة انخفاض حجم الأخطار المحيطة به وتكاليفها.²

¹ هامل دليبة، أثر تطبيق الحوكمة على الملاءة لشركات التأمين التكافلي - دراسة قياسية لبعض شركات التأمين التكافلي

الماليزية والإمارتية، مرجع سبق ذكره، سنة 2019، ص ص: 17-18.

² نفس المرجع السابق، ص: 400.

2. عناصر تقنية إعادة التكافل

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج عناصر عملية إعادة التكافل:¹

- صندوق المشتركين (صندوق التكافل): هو عبارة عن صندوق له شخصية اعتبارية، يتكون من مجموع الاشتراكات التي دفعها المشتركين بهدف التعاون، تتولى شركة التأمين التكافلي إدارته واستثمار أمواله بالنيابة عن المشتركين.
- شركة التأمين التكافلي: وهي الهيئة التي تقوم بالتنازل عن جزء من الأخطار المكتتب بها لمعيد أو معيدي التكافل، نيابة عن صندوق المشتركين.
- شركة إعادة التكافل: هي الهيئة التي تقبل ما تم التنازل به من طرف شركة التأمين التكافلي، قد تكون هيئة إعادة تكافل متخصصة أو مختلطة.
- المبلغ المحتفظ به الاحتفاظ: هو المبلغ الأقصى الذي يمكن أن يتحمله صندوق المشتركين، دون أن يتعرض لاختلال، وهناك عدة عوامل تؤثر في المبلغ المحتفظ به منها:
 - ✓ المركز المالي لصندوق المشتركين: فهناك علاقة طردية بين قوة المركز المالي للصندوق المشتركين والجزء المحتفظ به من كل عملي تأمينية
 - ✓ درجة المخاطرة المؤمن ضده: هناك علاقة عكسية بين درجة المخاطرة المؤمن ضده، وبين الجزء المحتفظ به.
 - ✓ عدد العمليات المكتتب فيها سنويا: فكلما قل عدد هذه العمليات زادت الحاجة إلى إعادة التكافل، لأن هذا العدد لن يحقق قانون الأعداد الكبيرة، وبالتالي سيؤدي إلى اختلاف معدل الخسارة المتوقع عن معدل الخسارة الفعلي، وحتى لا يتعرض صندوق المشتركين لخطر العجز والإفلاس، تلجأ شركات التأمين التكافلي لزياد هذا الحد بزيادة عدد العمليات المكتتب فيها سنويا.

¹ هامل دليلة، دور إعادة التكافل في الحفاظ على توازن شركات التأمين التكافلي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، 2016، ص:398.

✓ متوسط مبلغ التأمين: كقاعدة عامة يجب ألا يزيد المبلغ المحتفظ به من أي عملية، عن متوسط مبلغ التأمين للعمليات من نفس النوع.

- **المبلغ المعاد تأمينه (المتنازل عنه):** هو المبلغ الذي تتنازل عنه شركة التأمين التكافلي لصالح هيئة إعادة التكافل.

- **عقد إعادة التكافل:** هو الوثيقة التي تضبط العلاقة بين كل من شركات التكافل وصندوق المشتركين مع شركات إعادة التكافل.

- **عمولة إعادة التكافل:** ما هو المبلغ الذي تقاضاه شركة التأمين التكافلي من طرف شركة إعادة التكافل، لتغطية المصاريف التي تتحملها خلال عملية التنازل.

وقد تكون هناك عمولات أخرى تستفيد منها شركة التأمين الأصلية حسب الاتفاق بينها وبين الهيئة المعيدة، كعمولة المشاركة في الأرباح، تقدم على أساس مكافأة لشركات التأمين التكافلي لمهارتها في تقديم الخدمة للمشاركين وذلك باقتطاع جزء من أرباح شركات التكافل الاستثنائية.¹

¹ المرجع نفسه، ص: 399.

خلاصة الفصل الأول

التأمين التكافلي أهم الأسس القائم عليها هو التعاون المبني على التبرع بين المشتركين في الصندوق أو عن طريق هبة الثواب ومن ثم ينتفي الغرر في العقد لأن الغرر لا يؤثر في العقود المبنية على التبرع وهو قول المالكية وبالتالي يخرج الغرر من المخاطرة أي ليس فيه أكل المال بالباطل أو بدون حق لأن المؤمنين أنفسهم يقومون بدفع التعويض للمتضرر عن طريق وكيل الذي هو شركة التأمين.

ويختلف التأمين التكافلي عن التأمين التجاري في نقاط كثيرة، فمثلاً عند تحويل المخاطر في التأمين التجاري يكون العقد بين المؤمن لهم وشركة التأمين التجاري فيدفع المؤمن له أقساطاً وتقوم شركة التأمين التجاري بالتعويض في حالة وقوع الخطر وتعتبر هذه الطريقة محرمة شرعاً لأن العقد فيها احتمالي أي غرر ويعود بفائدة على أحد الطرفين، أي إذا لم يتحقق الضرر كانت الأقساط من نصيب شركة التأمين، وإذا تحقق الضرر كان التعويض لصالح المتضرر فيلاحظ أنه بالإضافة إلى كونه غرراً فهو يحتوي على الربا والمقامرة والرهان. وهذه العناصر منافية في التأمين التكافلي «على أغلب العلماء» لأن العقد مبني على التبرع أو الوقف أو هبة الثواب بالإضافة إلى تعاون المؤمن فيما بينهم، حيث يكون التعويض من طرف المؤمنين أنفسهم بحيث يتقاسمون الأضرار فيما بينهم، ويكون دور شركة التأمين إدارة الأموال عن طرق المضاربة أو الوكالة على الغالب مقابل أتعابها يقتطع من صندوق المشتركين وما يتبقى في الصندوق هو ملك للمؤمنين، ويسمى فائضاً تأمينياً.

والعلاقة التي تنشأ بين المؤمن له وشركة التأمين أو إعادة التأمين التكافلي هي علاقة إدارة حساب المشتركين على أساس الوكالة أو المضاربة على الغالب وعليه يصبح المؤمن والمؤمن لهم واحداً، ويقتصر دور الإدارة على تسيير المال وتصريف الفائض وتوزيعه حسب الشروط واللوائح المعمول بها في العقد ومن هنا تظهر الحاجة إلى وجود إطار للرقابة سواء من حيث مراقبة تسيير الأموال أو طرق استثمارها في الأوجه المشروعة.

الفصل الثاني: المخاطر المالية والتأمين التكافلي

الفصل الثاني: المخاطرة المالية والتأمين التكافلي

يحظى قطاع التأمين التكافلي باهتمام كبير في الوسط المهني والأكاديمي، ومن قبل المنظمات الدولية التي تعنى بتنظيم الصناعة المالية الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهذا لدعم الحاجة للإستجابة للمتطلبات التي يفرضها الواقع الإقتصادي والثقافي والإجتماعي، بغية التكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة ومستويات السلامة والشفافية والفعالية المتزايدة التي تنادي بها المؤسسات الاقتصادية، المالية، الأسواق المالية والزبائن بشكل متزايد.

لذا، تعمل شركات التأمين التكافلي جاهدة على تحمل المخاطر. وتقوم هذه الشركات في جميع أنحاء العالم بوضع سياسة للاكتتاب لتتعامل مع مخاطر محددة عند القيام بأنشطتها الأساسية، مثل التسعير والتأمين وإدارة المطالبات وإعادة التأمين... وغيرها، وهي بذلك ستواجه حتما مجموعة واسعة من المخاطر.

يعتبر تصنيف المخاطر "نقطة انطلاق مفيدة لتحديد وتقييم المخاطر التي تواجه الأعمال التجارية". إن المضي في تصنيف المخاطر يرقى إلى تجميع فئات المخاطر التي لها خصائص مشتركة في فئات متجانسة. مثل هذه العملية تجعل من الممكن تقييم المخاطر المختلفة بشكل أفضل وتحسين مرحلة تحليلها فيما بعد. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في التصنيف المعياري والإجماعي لها. في الواقع.

ويأتي هذا الفصل لتحديد مفهوم المخاطر مع بيان كيفية قياسها وتصنيفها وسبل إدارتها، ومما سبق سيتم تقسم هذا الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول: المخاطر والتأمين؛
- ✓ المبحث الثاني: مدخل الى المخاطر المالية؛
- ✓ المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية في شركات التكافل.

المبحث الأول: المخاطرة مفاهيم وقضايا أساسية

لفهم الاختلافات المفاهيمية لمصطلح المخاطرة في الفكرين الاقتصادي التقليدي والاقتصادي الإسلامي يعتبر نقطة الأساس لابتكار وتصميم أية أدوات أو تقنيات واستراتيجيات تحوطية تتماشى وضوابط الاقتصاد الإسلامي. ويتم من خلال هذا المبحث الإمام بالمخاطرة أو الخطر،* وتميزها عن العناصر المتداخلة معها، وذكر التصنيفات المختلفة لها، وكذا علاقتها بالتأمين.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطرة

يهدف هذا المطلب إلى تحديد المعنى اللغوي لمادة المخاطرة، وتتبع بعض المعاجم اللغوية والاقتصادية، واستخدامات الفقه المالي لمفردة المخاطرة، بالإضافة إلى بيان المقصود بالمخاطرة في الاقتصاد وعقود التأمين.

1. المخاطرة في الفكر التقليدي

للمخاطرة في الفكر الاقتصادي عدة معان حسب الزاوية التي ينظر فيها إلى المخاطرة، إذ يعرفه البعض على أنه "إمكانية حدوث شيء غير مستحب أو غير مرغوب فيه."¹ كما تعرف المخاطرة أيضا على أنها الحالة التي تكون فيها هناك إمكانية الانحراف السلبي في الوصول إلى النتيجة المتوقعة أو المأمولة.² وتعرف المخاطرة في المفهوم المالي بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.³ بينما يرى آخرون أنه مجرد وسيلة مفاهيمية تساعد في التعامل مع الحالات التي لا يمكن فيها التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين. ولعل من أدق التعاريف للخطر أنه "حالة عدم التأكد من الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة."⁴

هناك من يفرق بين الخطر le danger أو le péril حيث يعتبره السبب في الخسارة، والمخاطرة Risque هو النتيجة المحتملة الناتجة عن الخسارة والبعض الآخر لا يفرق بين الخطر والمخاطرة بل يراهما مترادفان أي يدل أحدهما على الآخر وهو الذي نعتمده في الدراسة.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، منتدى فقه الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، سنة 2015، ص: 7.

² Emmett J. Vaughan, Therese M. Vaughan, Fundamentals of risk and insurance. Eleventh edition , P: 2.

³ بلعزوز بن علي، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد 07، 2010/2009، ص: 332.

⁴ عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 7.

أما المخاطرة في المعاجم الاقتصادية فيعرفها قاموس أكسفورد «oxford» المخاطرة، " بأنه إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة، ترتب على ذلك نتائج سيئة وخسارة." ¹ أما قاموس ويبستر فيعرف المخاطرة «بأنه الضرر والتخريب والأذى» ² وبمعنى الربية والاحتمالية: «وضع يحتمل فيه أن تنكبد المنشأة خسارة على استثماراتها، بسبب عملها في بيئة أعمال تسودها الربية وعدم الثقة» ³ وبمعنى: حالة التأكد التي يمكن قياس درجتها. ⁴ كما يميز بعض الباحثين بين ثلاث حالات: حالة التأكد، وفيها يمكن معرفة ما سيحدث في المستقبل وتتوفر معلومات دقيقة موثوق بها وقابلة للقياس، وحالة المخاطرة حيث يمكن معرفة «أو تقدير» احتمال كل ناتج ممكن، وحالة عدم التأكد التي لا يمكن فيها تقديرها احتمالات معينة للنواتج الممكنة. ⁵ نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن المخاطرة حادث احتمالي «قد يقع أو لا يقع» ترتبط بإمكانية الانحراف وحدث الخسارة.

2. المخاطرة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

جاءت مادة خاطر في لسان العرب بمعنى: التغرير «غرر بنفسه أي خاطر بها.» ⁶ والمخاطرة بفتحتين هو «الإشراف على الهلاك وخوف التلف.» ⁷ و يقال هذا أمر خطر، أي متردد بين أن يوجد وأن لا يوجد. وعند الرازي: المخاطرة الإشراف على الهلاك، يقال خاطر بنفسه، والمخاطرة: السبق الذي يتراهن عليه، وبمعنى المعادلة والمماثلة «يقال لفلان: خطير فلان أي: معادله في المنزلة». وجاءت لفظة خطير بمعنى التردد بين الرفع والخفض «يقال خطر البعير بذنبه يخطر: إذا رفعه وحطه».

¹ أحمد فضل ابن عبد الكريم، المخاطرة التي تواجه المصارف الإسلامية وآلية لحد منها، ملتقى دولي حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، 2010، ص: 339.

² أحمد فضل ابن عبد الكريم، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 2008/06/4، ص: 2. موقع وتاريخ الاطلاع عليها 2019/08/25م
[http://: iefpedia.com](http://iefpedia.com).

³ عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة 1، سنة 2010، ص: 32.

⁴ عبد الكريم قندوز، التحوظ في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 7. ⁵ نفس المرجع أعلاه، ص: 8.

⁶ عدنان عبد الله محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 26.

⁷ فضل محمد ابن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، سنة 2010، ص: 338.

ويتضح مما تقدم أن المخاطرة في اللغة تقترب من معنى المجازفة وعدم التأكد، والتردد بين الرفع والخفض، وبمعنى التماثل والتقابل.¹

وفي الفقه، وردت كلمة المخاطرة بمعان عدة منها المقامرة.² المجازفة وركوب المخاطر عند الكاساني، وعند السرخسي، وبمعنى: المجازفة والمخاطرة المفسد للعقد عند ابن عابدين، وجاءت لفظة المخاطرة قريبة من معنى: الضياع والخسران عند الشافعي، وبمعنى: الاحتمال عند الزرقاني.³ أما ابن القيم فيقسم المخاطرة إلى قسمين فيقول: «المخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد بيعها ويربح، ويتوكل على الله في ذلك والمخاطرة الثانية: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل...»⁴ أما ابن مفلح فقد جاء بالمعنى الإيجابي، إذ يقول: «أما مخاطرة التجارة فيشتري السلعة بقصد أن يبيعها بربح، ويتوكل على الله في ذلك فهذا الذي أحله الله»⁵ ومن المعاني التي ارتبطت بمفهوم المخاطرة في كتابات العلماء المسلمين تجد: الغرر، الضمان والكفالة والغنم بالغرم وغيرها.⁶

وقد جاءت مادة المخاطرة في المعجم الاقتصادي الإسلامي بمعنى: الخوف من التلف، وبمعنى المماثلة والمعادلة. وقد عرفت الموسوعة الفقهية عقود المخاطرة في الاصطلاح بأنها «ما يتردد بين الوجود والعدم وحصول الربح أو عدمه».⁷

وعلى سبيل الإجمال والتلخيص لما تقدم، فإن الفكر الإسلامي استخدم مفردة مخاطرة وكانوا يقصدون بها مدلولين متناقضين أحدهما مباح وهو تلازم المغنم مع المغرم أي نتائج الاستثمار أو التجارة ربح أو خسارة، والثاني محرم وهو الغرر والقمار والذي يقتضي أكل المال بالباطل وهذا ما قرره ابن القيم.

3. المخاطرة من وجهة نظر التأمين

¹ عدنان عبد الله محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 26.

² رانية زيدان العلاوة، مرجع سبق ذكره، ص: 623.

³ عدنان عبد الله محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 27.

⁴ عبد الكريم احمد قندوز، مرجعة لنظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في ابتكار وتطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية النسخة الرابعة، 5-6/04/2012، ص: 11.

⁵ عدنان عبد الله محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 26.

⁶ أنظر بحث عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 8.

⁷ عدنان عبد الله محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 29.

المخاطرة في عرف التأمين هو عدم التأكد الذي يمكن قياسه بدرجة كبيرة من الدقة باستخدام نظرية الاحتمالات.¹ كما يعني: احتمالية وقوع حادث مستقبلاً، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين، قد يهلك شيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.² كما يعرف أيضاً «أي حادث احتمالي يُعقد من أجله التأمين».³ والمخاطرة في مجال التأمين له معنى أوسع لأنه يعني كل حادث احتمالي سواء كرهه الإنسان أم أحبه، ترتب على وقوعه ضرر أم لا.⁴

وكخلاصة من التعاريف السابقة إنّ المخاطرة في التأمين هي التي تخرج عن إرادة المتعاقدين أي لا يكون للفرد دخل فيها «في نشوء الخسارة المتوقعة»، وبالتالي المخاطر التي تنشأ عن المضاربة لا تدخل في مسمى التأمين.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية لها علاقة بالمخاطرة

هناك مصطلحات عديدة مرتبطة بالمخاطرة نذكر منها: (درجة المخاطرة، عبء المخاطرة، مصدر أو سبب المخاطرة، الحادث، الخسارة، احتمال الخسارة، القيمة المعرضة للمخاطرة قيمة الشيء المعرض للمخاطرة، الخسارة المتوقعة، معدل الخسارة ومسببات المخاطرة) وفيما يلي شرح موجز لكل واحد منها:

1. درجة المخاطرة (Degree of Risk)

فتعني الدقة في التنبؤ بحدوث حادثة ما، نتيجة الحظ. وعليه، فكلما كانت درجة التنبؤ بنتائج حادثة ما دقيقة، كلما قلت درجة المخاطرة. وتكون درجة المخاطرة في مواقف معينة، أكبر منها في مواقف أخرى. وتعتمد درجة المخاطرة على الحوادث. فالحوادث التي تكون فيها احتمال حدوث الخسائر عالية، تكون درجة المخاطرة فيها أعلى، من الحوادث التي يكون فيها احتمال حدوث الخسائر قليلاً،⁵ وهي ناجمة عن حالة عدم التأكد التي تكتنف وضعاً معيناً وتؤدي إلى اختلاف النتائج عما هو متوقع، وتزيد درجة المخاطرة لسببين: زيادة حالة عدم

¹ نفس المرجع أعلاه، ص: 39.

² نجاة شاكر محمود، إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، مجلة جامعة المدينة العالمية، عدد الرابع، 2012م، ص: 104.

³ سليمان الثنيان، مرجع سبق ذكره، 1993، ص: 64.

⁴ حسين حامد حسان، حكم الشريعة في عقود التأمين، دار العلوم للطباعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 21.

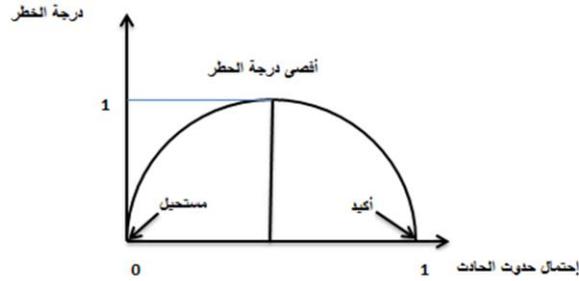
⁵ محمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، رام الله - فلسطين، 2012، ص: 14.

التأكد، وزيادة احتمال حدوث المخاطرة، فمثلا احتمال الوفاة عند العمر 80 سنة أكبر من احتمالها في سن 50 سنة ولكنه أقل من احتمال الوفاة عند العمر 90 سنة. بناء على تعريف المخاطرة يمكن القول إن درجة المخاطرة تتحدد على أساس المدى الذي يأخذه كل عنصر من عناصر المخاطرة. ونظرا لارتباط المخاطرة بحالة عدم التأكد والتي تمثل حالة معنوية، فإنه يصعب إيجاد مقاييس كمية له، ويلجأ في عديد الحالات إلى استخدام التقدير الشخصي (أو الحدس) لتقدير درجة المخاطرة.

توجد عوامل عدة محددة لدرجة المخاطرة، بعضها كمي والآخر كيفي. فأما الكمي فهو احتمال الخسارة وحجم الخسارة المتوقعة، وأما الكيفي فيشمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالشئ المعرض للمخاطرة، إضافة إلى الجوانب النفسية والاجتماعية المرتبطة بالفرد المعرض للمخاطرة ومدى إدراكه للمخاطرة وطبيعته.

ولعل من الطرق التي تستخدم لتقدير درجة المخاطرة هو وضع حد أعلى وحد أدنى لدرجة المخاطرة، ومن ثم ترتيب المخاطر بحسب درجتها، فإذا علمنا أنه في حالة التأكد من عدم حدوث المخاطرة فإن درجة المخاطرة تساوي الصفر، وفي حالة التأكد من حدوث الخسارة (المخاطرة) فإن درجة المخاطرة أيضا تساوي الصفر (0). وإذا انطلقنا من نقطة التأكد من عدم حدوث الخسارة، فإن درجة المخاطرة تزداد تدريجيا إلى أن تصل إلى أقصى درجة (الواحد الصحيح)، ثم تتناقص مع انخفاض حالة عدم التأكد والتي يحل محلها درجة عالية من التأكد إذ كلما زادت حالة التأكد قلت درجة المخاطرة، إلى أن تصل درجة المخاطرة (0) عندما يكون التأكد سيد الموقف. لكن يبقى معرفة النقطة التي عندها تبلغ درجة المخاطرة أقصاها، والتي يمكن اعتبارها النقطة التي تتساوى عندها درجة التأكد من وجود المخاطرة مع درجة عدم التأكد من وجوده. الشكل (02-01)، يوضح أكثر ما سبق شرحه.

شكل (01-02): العلاقة بين درجة المخاطرة واحتمال الخسارة



المصدر: عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي، دار إي-كتب، لندن، ط1، 2018، ص: 27.

مما سبق يمكن تعريف درجة المخاطرة على أنها: "مقياس معنوي للحالة النفسية التي يكون عليها الأشخاص عند اتخاذهم للقرارات لعدم تأكدهم من نتائجها. وتندعم المخاطرة عندما تصل فرصة تحقق الظاهرة الطبيعية إلى الصفر أو إلى الواحد الصحيح. وتزداد درجة المخاطرة حتى تصل إلى أقصاها عندما يعتقد الشخص في تساوي فرصتي تحقق الظاهرة الطبيعية وعدم تحققها."¹

2. عبء المخاطرة

يعني أن هناك خسارة سوف تتحقق، ومثال ذلك أننا ندرك جيداً أن خسارة ستتحقق عند نشوب حريق أو حدوث سرقة لخزينة ما، أو وفاة رب أسرة، في كل حالة هناك خسائر مالية، عندما يهمل أحد الأشخاص عمله، وينتج عن إهمال إصابة شخص أو تدمير شيء من الممتلكات. فهناك أيضاً خسارة مالية، هذه الخسائر هي العبء الأساسي للمخاطر الرئيسية وهي السبب الرئيسي لاتحاد الأفراد والمنشآت لمحاولة تجنب المخاطرة أو التقليل من تأثيرها، وأقصى عبء للمخاطر هو "القيمة الكاملة للشيء موضوع المخاطرة أو أقل قليلاً. تتحدد بهذا المفهوم درجة المخاطرة على أساس جميع عناصر المخاطر الاحتمال، الخسارة المادية العوامل المساعدة...") في حين أن عبء المخاطرة يتحدد بقيمة الشيء موضوع المخاطرة، أي عنصر واحد فقط من عناصر المخاطرة وهو أقصى خسارة مادية.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، 2018، ص: 26-27.

3. مصدر أو سبب المخاطرة (Peril)

وهو الذي يؤدي إلى حدوث الخسارة مثل الحرائق، الحوادث والوفيات التي تسبب خسارة انقطاع الدخل وغيرها،¹ وعملياً ترتبط المخاطرة بمسبباتها حيث يقال مخاطر الحريق مثلاً أو مخاطر السرقة.... يجب التفريق بين المخاطر والأسباب المؤدية إلى حدوثه، فمثلاً عدم التقيد بمراعاة شروط السلامة والأمن (سبب) يؤدي إلى الحريق أو السرقة (المخاطر).

4. الحادث

يعني التحقق المادي الملموس لمسبب المخاطر، فمثلاً حادث الحريق يشير إلى تحقق الحريق فعلاً، ومعنى ذلك أن لفظ "حريق" يعني أنه مسبب المخاطرة، ولفظ "حادث حريق" يعني تحقيق الحريق فعلاً. بمعنى أدق الحريق:

- قبل التحقق "مسبب المخاطرة"؛
- بعد التحقق، فهو "حادث"؛
- ناتج الحادث: هو "خسارة".²

5. الخسارة (Loss)

وهي قيمة التالف، أو العجز، أو الهلاك، الذي يصيب الشخص، أو الشيء المعرض للمخاطرة، في حالة وقوعه، والخسارة نوعان: مادية ونوعية. وقد تكون الخسارة كلية، أو جزئية. كما قد تكون مباشرة، وقد تكون غير مباشرة.³

6. احتمال الخسارة (Chance of Loss)

هو احتمال حدوث الحادث وما يترتب عليه من وقوع الخسارة وبالتالي فهو مقياس يساعد على تقدير فرصة الخسارة المنتظرة. ويجب التمييز بين احتمال الخسارة والمخاطرة، حيث أنهما متقاربان جداً، حيث قد يكون احتمال الخسارة لمجموعتين مختلفتين هو نفسه، إلا أن المخاطرة لهما مختلف تماماً.

¹ محمد هشام جبر، مرجع سبق ذكره، 2012، ص: 34.

² عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، 2018، ص ص: 28-29.

³ محمد هشام جبر، مرجع سبق ذكره، 2012، ص: 14.

7. القيمة المعرضة للمخاطرة (Value at Risk)

يقصد بالقيمة المعرضة للمخاطرة قيمة الأشياء التي يمكن أن تتلف نهائياً نتيجة تحقق المخاطرة (الحادث)، وهي تختلف عن قيمة الشيء المعرض للمخاطرة والتي تمثل القيمة الكاملة للشيء المعرض للمخاطرة، فعلى سبيل المثال قد يحترق مبنى قيمته الكلية 5 مليون دج والتي تمثل القيمة الكلية للشيء المعرض للمخاطرة، بينما تكون القيمة المعرضة للمخاطرة هي 3 مليون دج، حيث أن المبنى سيبقى فيه أجزاء صالحة حتى بعد الحريق كالجدران والأساسات والأرض... ورغم أن العادة أن يتم تقدير القيمة المعرضة للمخاطرة بقيمة أقل من قيمة الشيء المعرض للمخاطرة، إلا أنه في بعض الحالات تتساوى القيمة المعرضة للمخاطرة مع قيمة الشيء المعرض للمخاطرة إذا كان يتوقع للمخاطرة أن تأتي على كامل قيمة الشيء، ومثال ذلك بعض المنتجات التكنولوجية التي لو تعرضت للحريق فإن قيمتها تصبح صفراً.

8. قيمة الشيء المعرض للمخاطرة

هي القيمة الكلية للأصل المعرض للمخاطرة، وهي تمثل قيمة متطرفة للخسارة التي يمكن أن تحدث نتيجة حدوث المخاطرة معين.¹

9. الخسارة المتوقعة (Expected Loss)

الخسارة المتوقعة هي الخسارة في القيمة المعرضة للمخاطرة الناجمة من تحقق المخاطرة، ويبدأ حجم الخسارة المتوقعة من نقطة الصفر (حالة عدم ضياع أي جزء من القيمة المعرضة للمخاطرة) بمبلغ ضئيل جداً من هذه القيمة وينتهي بالقيمة المعرضة للمخاطرة كلها. وبناء على ذلك تتحدد قيمة الخسارة المتوقعة أساساً على القيمة المعرضة للمخاطرة ومعدل الخسارة.

10. معدل الخسارة (Loss Ratio)

يشير معدل الخسارة إلى قيمة الخسارة الوحدة النقد (أي نصيب وحدة النقد من الخسارة) كقيمة معرضة للمخاطرة خلال وحدة الزمن (عادة ما تكون عام). ويعتمد حساب هذا المعدل على الخبرة السابقة للأفراد أو الشركات في مجال ما، أو من خبرة وحدات أخرى مشابهة في نفس المجال.²

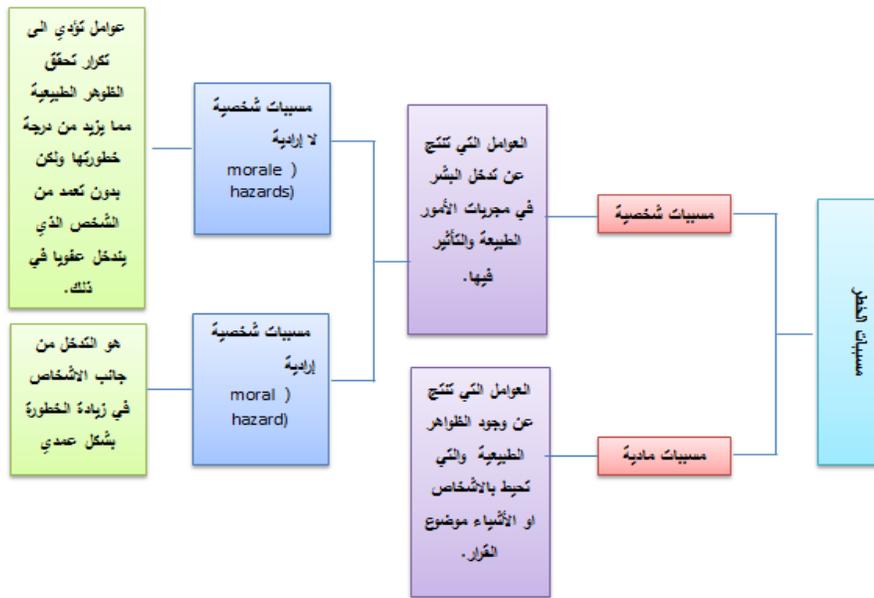
¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، 2018، ص ص: 29-30.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 30.

11. مسببات المخاطرة (Hazards)

مسببات المخاطرة هي الظروف التي تعمل على زيادة تكرار الخسارة،¹ مجموعة الظواهر الطبيعية والحوادث العامة التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص أثناء حياتهم فتجعلهم غير ذي علم بهذه النتيجة، وغالباً ما تكون نتيجة تلك المسببات خسائر وأضرار فادحة. وتنقسم مسببات المخاطرة إلى قسمين، هما: مسببات شخصية ومسببات مادية، ويوضح الشكل (02-02) هذين القسمين:²

الشكل (02-02): مسببات الخطر وأنواعها



المصدر: عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، 2018، ص: 31.

المطلب الثالث: المفاهيم المتداخلة مع مفهوم المخاطرة

في التعاريف السابقة للمخاطرة هناك مفردات تتكرر مع المخاطرة مثل «الغرر، الجهالة، عدم التأكد»، ارتبطت بها أحكام شرعية مختلفة، فطوراً يكون وجودها قادحاً في مشروعية المعاملات، وآخر يكون سبباً في عدم مشروعية تلك، لذلك كان لابد من التأمل ملياً والتمييز فيما بينها وعلاقتها بالمخاطرة .

¹ محمد هشام جبر، مرجع سبق ذكره، 2012، ص: 34.

² عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، 2018، ص ص: 30-31.

1. الغرر

جاء في كتب اللغة: الغَرَرُ بفتح الحين المخاطرة.¹ والتعريض للهلكة،² أما في اصطلاح الفقهاء فقال السرخسي: «الغرر ما يكون مستور العاقبة» وقال القرافي: أصل الغرر هو الذي لا يدري هل يحصل أم لا،³ وقال ابن تيمية: الغرر هو مجهول العاقبة.⁴ وقال محمد صديق الضرير: «تتجه التعاريف التي نقلتها عن الفقهاء ثلاثة اتجاهات؛ أحدها: يجعل الغرر مقصوراً على ما لا يدري أيحصل أم لا يحصل، ويخرج عنه المجهول. وثانيها: يجعل الغرر مقصوراً على المجهول، ويخرج عنه ما شك في حصوله. وثالثها يجمع بين الاتجاهين الأولين، فيجعل الغرر شاملاً لما لا يدري حصوله، وللمجهول.»

2. الجهالة

الجهالة لغة: عدم المعرفة وزوال القوة العاقلة،⁵ أما في اصطلاح الفقهاء فيكفي ذكر كلام القرافي في تفريقه بين قاعدة المجهول وقاعدة الغرر: «وأما ما علم حصوله وجهلت صفته فهو المجهول كبيع ما في كفه فهو يحصل قطعاً لكن لا يدري أي شيء هو، فالغرر والمجهول كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه، فيوجد كل واحدٍ منهما مع الآخر وبدونه، أما وجود الغرر بدون الجهالة ك شراء العبد الآبق* المعلوم قبل الإباق لا جهالة فيه وهو غرر، لأنه لا يدري هل يحصل أم لا؟ والجهالة بدون الغرر ك شراء حجر يراه لا يدري أزجاج هو أم ياقوت، مشاهدته تقتضي القطع بحصوله فلا غرر، وعدم معرفته تقتضي الجهالة به.»⁶

والغرر والجهالة يقعان في تسعة أشياء: في الوجود «كالآبق قبل الإباق»، في الحصول أن علم الوجود «كالطير في الهواء»، في الجنس «كالسلة لم يسمها»، في النوع «كعبد لم يسمه»، في الصفة، في المقدار

¹ محمد صديق الضرير، مرجع سبق ذكره، 1995، ص:47.

² عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، 2015، ص: 16.

³ محمد صديق الضرير، مرجع سبق ذكره، 1995، ص:50.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص: 52.

⁵ عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 18.

* الآبق هو العبد الهارب من سيده.

⁶ أحمد ابن ادريس القرافي، كتاب الفروق، مركز الدراسات الفقهية واقتصادية، دار السلام، ط 1، 2001، ص: 1051.

«كالبيع إلى مبلغ رمي الحصة.» في التعيين «كثوب من ثوبين مختلفين»، في البقاء «كالثمار قبل بدو صلاحها»، في الأجل أن كان هناك أجل.¹

3. حالة عدم التأكد

يقصد بالمعنى الأكثر شيوعاً لعدم التأكد في حالة ذهنية تتميز بالشك بناء على انعدام المعرفة بما سيحدث أو لا يحدث في المستقبل،² كما تعرف حالة عدم التأكد بأنها الحالة التي لا يمكن فيها تقدير احتمالات معينة لنواتج ممكنة، عكس حالة التأكد وفيه يمكن معرفة ما سيحدث في المستقبل وتتوفر معلومات دقيقة موثوق بها وقابلة للقياس.³

4. التداخل بين الغرر والجهالة والمخاطرة

بمقارنة تعاريف الغرر والجهالة بتعريف المخاطرة، الملاحظ أن كليهما يعتبر من قبيل المخاطرة، فالمخاطرة كما سبق تعريفه هو حالة عدم تأكد من حصول الشيء أو حصوله على غير ما كان متوقع، وعدم التأكد من حصول الشيء هو أصل الغرر، وحصول الشيء على غير ما كان متوقفاً «أو مأمولاً» هو الجهالة بعينها.⁴ وفي التعاريف السابقة عرف بعض الفقهاء الغرر هو المخاطرة لكن هناك بعض الفقهاء من يجعل حداً فاصلاً بينهما، فيرى بعضهم أن المخاطرة ما لم يتيقن وجوده، والغرر ما يتيقن وجوده ويشك في تمامه، ويرى البعض الآخر أن الغرر والمخاطرة يفترقان من حيث المعنى والأثر، أما من حيث المعنى فيفيد الغرر ترك الحزم والتوثق عكس المخاطرة، كما أن الغرر يتعلق بالعقود «أي لا يوجد في العلاقات التعاقدية.» بخلاف المخاطرة . وأما من حيث الأثر فالغرر يتحقق وجوده وقت العقد أما ما ينشأ من مخاطر بعد العقد فلا يسمى غرراً.

وقد قرر ابن تيمية أن بين الغرر والمخاطرة عمومًا وخصوصًا، وأن المخاطرة لفظ أعم من الغرر. فكل غرر مخاطرة وليس كل مخاطرة غرر لأن المخاطرة تعني المجازفة وتعريض المال للهلاك والتلف، وهذا قد

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 18.

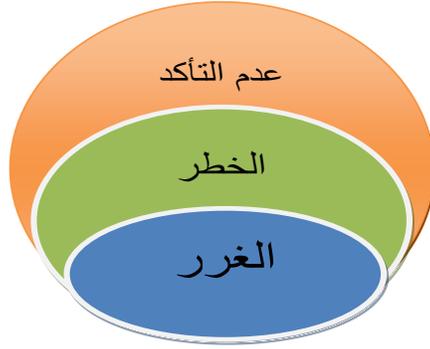
² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، 2007، ص: 17.

³ عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 7.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص: 19-20.

يكون عن طرق الغرر، وقد يكون عن طريق الميسر، وقد يكون عن طريق المجازفة والمغامرة، وأن وجود المخاطرة في الغرر سبب في المنع منه.

الشكل (02-03): يبين العلاقة بين كل من الغرر والمخاطرة وعدم التأكد



المصدر عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، سنة 2015، ص: 20.

5. المجازفة والمقامرة والمراهنة

الرهان عقد يتعهد بموجبه كل من المتراهنين أن يدفع، إذا لم يصدق قوله في واقعة غير محققة، للمتراهنين الذي يصدق قوله فيها مبلغاً من النقود أو أي آخر يتفق عليه. والمقامرة عقد يتعهد بموجبه كل مقامر أن يدفع، إذا خسر المقامرة، للمقامر الذي كسبها مبلغاً من النقود أو أي شيء آخر يتفق عليه، فهي من مبادلات صفرية أي ما يربحه طرف يخسره الطرف الآخر ولا تسمح أساساً بانتفاع الطرفين. ويتبين من ذلك أن المقامرة توافق الرهان في أن حق المتعاقد في كل منهما يتوقف على واقعة غير محققة، هي أن يكسب المقامر اللعب في المقامرة وأن يصدق قول المتراهن في الرهان.¹

أما المجازفة هي حالة قد تحدث وتزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما.² فمصطلح المجازفة يمكن أن يستخدم لوصف قرارات عالية المخاطر أي احتمالات الخسارة أكبر من احتمالات الربح أي مبادلة.

والفرق بين المجازفة والمقامرة أن المجازفة تنطبق على قرارات أو مبادلات غير صفرية، لكن احتمال النتيجة الصفرية فيها أكبر من احتمال النتيجة الإيجابية. أما المقامرة فهي تختص بالمبادلات الصفرية التي لا

¹ عبد الرزاق السنهوري، مرجع سبق ذكره، 1964، ص: 986-985.

² طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2007، ص: 22.

تحتل أصلاً أي نتيجة ايجابية. وعليه فإن المقامرة أخص وأقوى من المجازفة، بينما المجازفة تمثل مرحلة تمهيدية وسابقة لمرحلة المقامرة.¹

المبحث الثاني: مدخل الى المخاطر المالية

سنتطرق في هذا المبحث الى أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية وبالأخص شركات التأمين، وبالنسبة لشركات التأمين التكافلي سيتم الاسترشاد بالمعيار رقم 14 " إدارة المخاطر لشركات التكافل " الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مع استثناء المخاطر غير المالية.

المطلب الأول: تصنيفات المخاطر في المؤسسات المالية

يمكن تصنيف المخاطر داخل المنظمة على أساس معايير مختلفة. لذلك من الصعب للغاية التوصل إلى تصنيف واحد لجميع المخاطر. وعليه تم اقتراح تصنيفات مختلفة. ومع ذلك، غالباً ما يظهر معياران متكرران في معظم هذه التصنيفات: التصنيف وفقاً لمصدر المخاطرة وآخر وفقاً لطبيعة المخاطرة. لذلك فإننا نقدم فيما يلي تمايز المخاطرة على أساس هذين المعيارين.

1. تصنيف المخاطرة حسب مصدرها

وفيما يلي تصنيف المخاطرة حسب مصدرها:

ذكرت لجنة تنظيم التأمين التابعة للجمعية الاكتوارية الدولية أنه لا يوجد نظام تصنيف واحد مقبول بشكل عام لمخاطر شركات التأمين. حاولت منظمات الإشراف على التأمين تطوير أنظمة تصنيف لشركات التأمين من أجل وصف ملامح مخاطر شركات التأمين. قامت السلطات المصرفية بالمثل ببناء خطط تصنيف لمخاطر البنوك. وقد طورت الهيئات الإشرافية ذات المسؤولية الكاملة لجميع المؤسسات المالية مثل هذه المخططات. هناك عناصر مشتركة في العديد من هذه المخططات. ومع ذلك، تميل مخططات التصنيف هذه إلى استخدام مصطلحات مختلفة أو تلخيص مجموعات المخاطر بطرق مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر كثيرة تتعرض لها شركات التأمين ولا تنعكس في الخطط المصممة للمخاطر المصرفية.²

¹ سامي ابن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، الطبعة 1،

2008، ص: 101.

² See Insurance Regulation Committee, Report Of Solvency Working Party, February 2002, PP: 12-19.

واقترحت لجنة تنظيم التأمين التابعة للجمعية الاكتوارية الدولية ستة عناصر رئيسية لمخاطر شركة التأمين وهي مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر الأحداث.¹

بدءاً من التعريف المقدم للمخاطر التي تحددها على حادث احتمالي « قد يقع أو لا يقع » ترتبط بإمكانية الانحراف وحدوث الخسارة، ميز (كوريلسكي وفايني، 2000، Kourilsky et Viney) فئتين من المخاطر: المخاطر المحتملة والمخاطر المؤكدة. المخاطر المؤكدة هي تلك المخاطر التي يمكن للمرء أن يخصص لها توزيعات إحصائية تسمح بالتنبؤ باحتمالات حدوثها والتي يمكن إثبات وجودها علمياً. فيما يتعلق بهذه المخاطر، يمكن عادة إنشاء علاقة سببية بين عامل الخطر والنتيجة.

على العكس من ذلك، فإن الخطر المحتمل هو الخطر الذي تم إنشاؤه من "مجموعة من القرائن" والتأكدات التي لا يمكن تأكيدها علمياً. فهو ينبع، من عملية توقع المخاطر التي تؤدي إلى حالة من عدم اليقين في تحديد سيناريوهات المخاطر الافتراضية. ويطرح مفهوم الحد من عدم اليقين كمعيار للتمييز بين المخاطر المثبتة والمخاطر المحتملة.²

هناك تصنيف آخر اقترحه (بارتليمي وكوريغ، 2004، Barthélemy et Courrèges) و(راي، 2006، Ray) يحاول تصنيف المخاطر إلى مخاطر داخلية ومخاطر خارجية. من خلال أنشطتها، تواجه الشركات مصادر مختلفة للمخاطر التي يمكن أن تنشأ من بيئاتها الداخلية والخارجية. المخاطر الخارجية هي تلك المتعلقة بالإطار والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الشركة. قد تتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي، والوضع الاقتصادي والسياسي، والآثار الضريبية أو حتى المنافسة، فإن المخاطر الداخلية هي تلك التي تنشأ عن الهيكل التنظيمي والعمليات وأنظمة المعلومات وفشل الموظفين. في هذا المعنى، وتنشأ المخاطر الداخلية من خلال الخصائص الخاصة بكل منظمة. يمكن أن تكون نتيجة لسوء إدارة الموارد أو قلة ممارسات الإدارة. في حين أن تصنيف المخاطر وفقاً لمصادرها له أهمية واضحة، إلا أن هذا التصنيف قد يتحول أحياناً إلى تصنيف غامض وغير دقيق لأنه لا يعالج مخاطر الشركة بطبيعتها. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون المخاطر ذات الطبيعة القانونية

¹ Insurance Regulation Committee, **Report Of Solvency Working Party**, February 2002, P: .20.

²Henda LOUATI, **Analyse des Déterminants de la Qualité de la Gestion Intégrée des Risques d'Entreprise et Impact sur la Valeur des Entreprises Canadiennes**, Thèse En vue de l'obtention de titre de Docteur En Sciences Comptables, Institut Supérieur de Comptabilité et d'Administration des Entreprises, Université De La Manouba, Tunisie, 2017, PP: 44-46.

مخاطرة داخلية تنشأ عن العلاقات التعاقدية لأنها قد تتجم عن بيئة السوق (على سبيل المثال: التغيير في اللوائح التنظيمية) ويتم اعتبارها في هذه الحالة على أنها مخاطر خارجية. لذلك يبدو من الأنسب دراسة المخاطر بطبيعتها للسماح بالإدارة المناسبة لكل نوع من أنواع المخاطر.¹

وكحوصلة لما تقدم حول تصنيف المخاطر حسب المصدر صنف (كوريلسكي وفايني، 2000، Kourilsky et Viney) فنتين من المخاطر: المخاطر المحتملة والمخاطر المؤكدة، وقد صنف (بارتليمي وكوريج، 2004، Barthélemy et Courrèges) و(راي، 2006، Ray) المخاطر إلى مخاطر داخلية ومخاطر خارجية.

2. تصنيف المخاطر حسب طبيعتها

وفيما يلي عرض لأهم الأدبيات التي صنفت المخاطر حسب طبيعتها وهي كمايلي:

ذكر كل من (ديفيد بابل وأنتوني سانتوميرو، 1997، Anthony M. Santomero and David F Babbel) ستة أنواع من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين وهي: المخاطر الاكتوارية والنظامية وأسوقية والائتمانية والسيولة والتشغيلية والقانونية، وقد تم التركيز في تحليلها على المخاطر المالية، والتي تشمل المخاطر الأربعة الأولى المدرجة وهي المخاطر الاكتوارية، المخاطر النظامية، المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة وبالطبع تختلف المخاطر المرتبطة بتقديم خدمات التأمين باختلاف نوع الخدمة المقدمة.²

وفي موسوعة التحليل الكمي للمخاطر وتقييمها لكل من (إدوارد ميلنيك، بريان إس إيفريت، 2008، Edward L. Melnick, Brian S. Everitt) تم تقسيم المخاطر الى أربع فئات رئيسية التي يتم النظر فيها بموجب إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية هي مخاطر الأحداث، المخاطر المالية، مخاطر التشغيل والمخاطر الإستراتيجية. تشير مخاطر الأحداث إلى المخاطر المادية التي يتم تخفيف عواقبها المالية تقليدياً عن طريق شراء بوالص التأمين. تتضمن أمثلة مخاطر الأحداث الحريق والسرقة وانقطاع الأعمال ومطالبات المسؤولية وما إلى ذلك. تشير المخاطر المالية إلى تلك المخاطر التي تنطوي على رأس المال والأسواق المالية. تعتبر مخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع ومخاطر الصرف الأجنبي) ومخاطر الائتمان (مخاطر

¹ Mouna Guedrib Ben Abderrahmen. **Impact des mécanismes internes de gouvernance sur le risque fiscal: une étude menée dans le contexte tunisien**. Thèse en vue de l'obtention du titre De Docteur En Science De Gestion, Gestion et management, Université de Franche- Comté, France, 2013. P: 24.

² Anthony, M. & David, F, **Financial Risk Management by Insurers: An Analysis of the Process**. *The Journal of Risk and Insurance*, 64(2), 1997, P: 11.

التخلف عن السداد) من بين أهم المخاطر المالية. عادة ما يتم التحوط لهذا النوع من المخاطر من خلال الأدوات المالية، مثل المشتقات.

مخاطر التشغيل (في بازل 02)، تُعرّف المخاطر التشغيلية على أنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إحقاق العمليات الداخلية أو الأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية". تشمل المخاطر التشغيلية الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي وممارسات التوظيف وسلامة مكان العمل والزبائن والمنتجات والممارسات التجارية والأضرار التي تلحق بالأصول المادية وتعطل الأعمال وإخفاقات النظام والتنفيذ والتسليم وإدارة العمليات، أخيراً، ترتبط المخاطر الاستراتيجية ارتباطاً مباشراً بالاستراتيجيات الشاملة للشركات. وهي تشمل مخاطر السمعة، مخاطر المنافسة، المخاطر التنظيمية وما إلى ذلك. لا تندرج إدارة المخاطر الإستراتيجية تلقائياً ضمن الفئات القياسية لتقنيات إدارة المخاطر. يجب تحديد المخاطر المحددة التي تتصورها كل شركة وإدارتها بشكل معتاد.¹

ويقسم كل من (يوانيس أكيزيديس وسونيل كومار خاندلوال، Ioannis Akkizidis and Sunil 2008 (Kumar Khandelwal) المخاطر على مستوى الشركة، إلى مخاطر مالية وأعمال وتشغيلية. تشمل المخاطر المالية بشكل عام مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. مخاطر الأعمال هي مزيج من مخاطر الإدارة والمخاطر الإستراتيجية، ويمكن أن تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب الأشخاص والعمليات والأنظمة بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.²

يقسم (فان غرينينغ وآخرون، 2009، Van Greuning, Hennie, Et al) المخاطر في المؤسسات المالية إلى ثلاث فئات: المخاطر المالية والتشغيلية والبيئية. المخاطر المالية تشتمل على مخاطر الائتمان، ومخاطر الملاءة و مخاطر الخزينة وهي تشتمل بدوها على مخاطر السيولة، مخاطر الفائدة والعملات ومخاطر السوق. وترتبط المخاطر التشغيلية بالعمليات التجارية الإجمالية لمؤسسات المالية والتأثير المحتمل لذلك الامتثال لسياسات وإجراءات المؤسسات المالية والأنظمة الداخلية والتكنولوجيا وأمن المعلومات والتدابير ضد سوء الإدارة والاحتيال ومخاوف استمرارية الأعمال. يشمل جانب آخر من المخاطر التشغيلية التخطيط الاستراتيجي،

¹ Edward L. Melnick, Brian S. Everitt, Encyclopedia Of Quantitative Risk Analysis And Assessment, Enterprise Risk Management (ERM), Edit By Jing Ai And Patrick L. Brockett, Wiley, 2008, P: 74.

(*) سوف يتم توضيح مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية المرتبطة بإدارة المخاطر في المبحث الثالث.

² Ioannis Akkizidis and Sunil Kumar Khandelwal, Financial Risk Management for Islamic Banking and Finance, Palgrave Macmillan Finance and Capital Markets Series, 2008, PP: 31-32.

والحوكمة والهيكل التنظيمي، وإدارة وظائف الموظفين والموارد الداخلية، وتطوير المنتجات والمعرفة، وطريقة اكتساب الزبائن. وتشمل المخاطر البيئية جميع أنواع المخاطر الخارجية التي إذا حدثت يمكن أن تعرض عمليات المؤسسات المالية للخطر أو تقوض قدرتها على الاستمرار في العمل، وترتبط المخاطر البيئية، ببيئة أعمال المؤسسات المالية، بما في ذلك الاقتصاد الكلي والمخاوف المتعلقة بالسياسة، والعوامل القانونية والتنظيمية، والبنية التحتية العامة للقطاع المالي وغيرها.¹

ويقسم عمرو محمد الطيبي (2011) المخاطر المرتبطة بالبنوك - الإسلامية والتقليدية (هذا التقسيم يمكن تعميمه على جميع المؤسسات المالية) - وهي إلى أربع فئات رئيسية: المخاطر المالية، التشغيلية، الأعمال ومخاطر الأحداث. يتم تقسيم كل فئة من هذه الفئات الأربع أيضًا إلى فئات فرعية، ويختلف تأثير وأثر كل نوع من أنواع المخاطر اعتمادًا على ما إذا كان يتم تطبيقه على المؤسسات المالية التقليدية أو الإسلامية. من المهم أيضًا ملاحظة أن هناك بعض أنواع المخاطر التي تنطبق على المؤسسات المالية الإسلامية، فقط بسبب الطبيعة الفريدة لعملياتها. جنبًا إلى جنب مع كل نوع من أنواع المخاطر، وتشتمل المخاطر مالية على الفئات الفرعية للمخاطر المالية هي مخاطر الائتمان، مخاطر الاستثمار في الأسهم، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر معدل العائد (المخاطر التجارية المنقولة).

وتشتمل المخاطر التشغيلية على المخاطر القانونية، مخاطر اخفاق الأنظمة، مخاطر الامتثال للشريعة، مخاطر الاستثمارية. بالنسبة لمخاطر الأعمال فهي تحتوي على مخاطر حقوق الملكية، مخاطر التقلبات في سعر صرف العملات، مخاطر التسوية والدفع المسبق، مخاطر السحب، مخاطر التقلبات في الأصول الأجنبية (مخاطر الدول) ومخاطر السمعة. وفيما يخص مخاطر الأحداث فهي تتعلق بالآزمات الخارجية.²

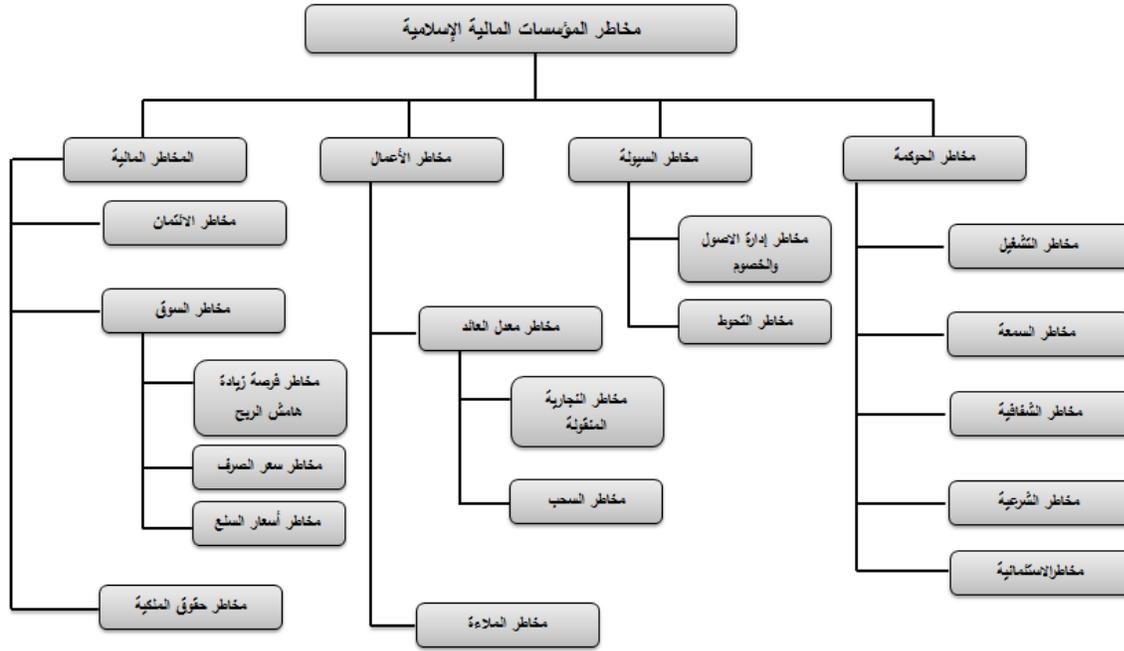
وبالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية صنف (إقبال وميراخور، 2011، Iqbal And Mirakhor) المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية إلى أربع فئات رئيسية: المخاطر المالية وشمل كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر الاستثمار في الأسهم، ومخاطر الأعمال وتشتمل مخاطر معدل العائد ومخاطر الملاءة، مخاطر الخزينة وتشتمل على مخاطر إدارة الأصول والخصوم، مخاطر التحوط ومخاطر الحوكمة

¹ Van Greuning, Hennie, And Sonja Brajovic Bratanovic. **Analyzing And Managing Banking Risk: A Framework For Assessing Corporate Governance And Financial Risk**. Washington, DC: The World Bank, 3rd Edition, 2009. P:03.

² Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wiley & Sons, Inc, 2011, P: 29.

وتشمل على مخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة، مخاطر الشفافية، مخاطر الشرعية ومخاطر الإستثمارية. والشكل الموالي يلخص المخاطر سابقة الذكر.

الشكل رقم: (02- 04) يعرض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية (حسب إقبال وميراخور (2011))



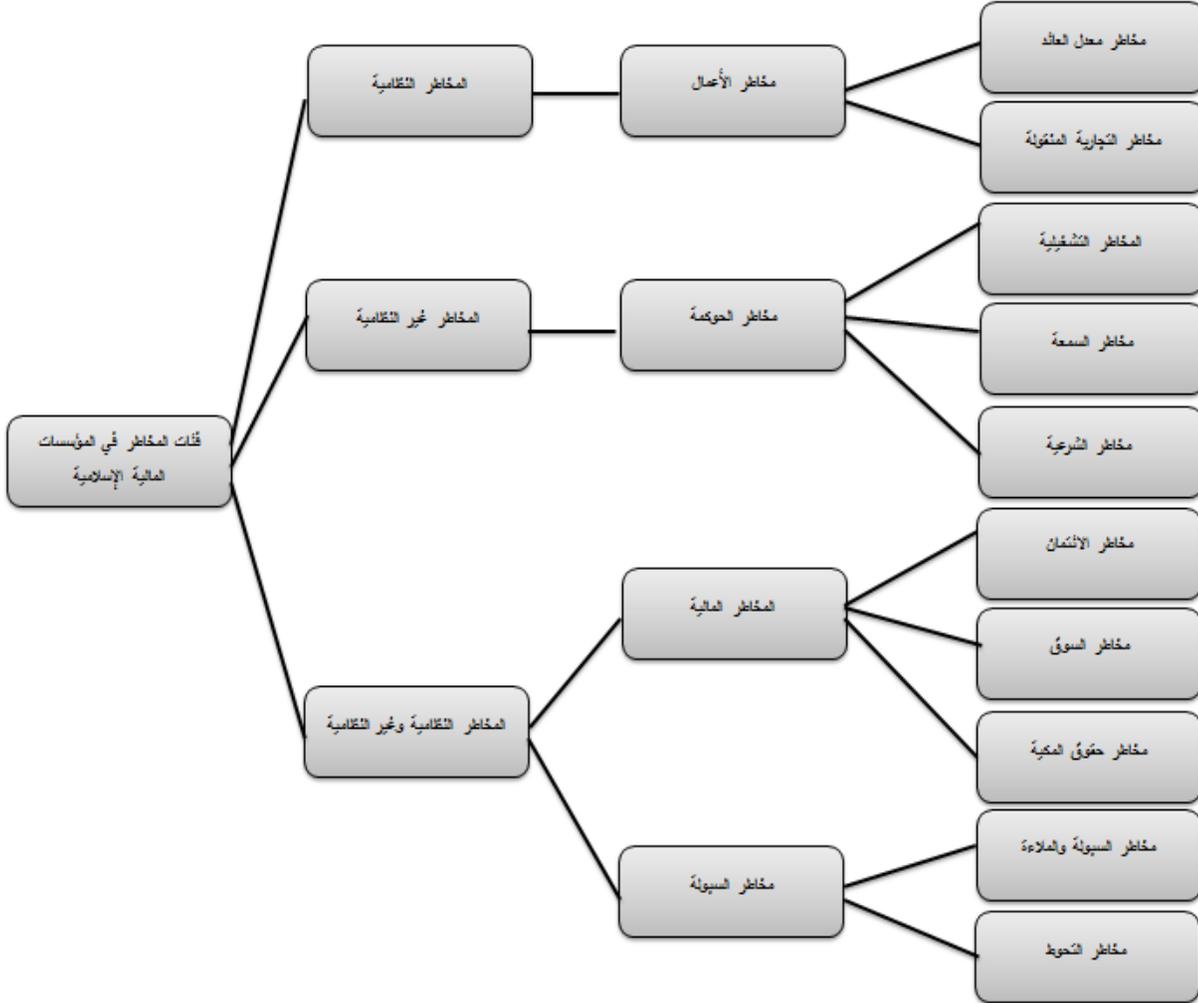
المصدر :

Zamir Iqbal And Abbas Mirakhor, **An Introduction to Islamic Finance Theory and Practice**, Singapore: John Wiley & Son (Asia), Second Edition, 2011, P: 280.

وقد إقترح نسيم الرحاحلة وآخرون (2019) تعديل لتصنيف إقبال وميراخور (2011) حيث اعتمدوا على

تصنيف المخاطر الى نظامية وغير نظامية. في هذا الإطار، هناك ثلاث مجموعات للمخاطر: نظامية، وغير نظامية، ومجموعة من الاثنين تسمى المخاطر نظامية / غير نظامية، في هذا الإطار الجديد، النوع الوحيد من المخاطر النظامية هو مخاطر الأعمال. وقد تم تصنيف مخاطر الحوكمة، والتي تتكون من مخاطر التشغيل، والسمعة والمخاطر الشرعية ضمن مخاطر غير نظامية. وتم تصنيف المخاطر المالية ومخاطر الخزينة (مخاطر السيولة ومخاطر التحوط) تحت المخاطر نظامية / غير نظامية لأنها يمكن أن تكون إما مخاطر نظامية أو غير نظامية. والشكل الموالي يلخص النقاط السابقة.

الشكل رقم: (02- 05) يعرض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية (حسب نسيم الرحاحلة وآخرون (2019))



المصدر:

Naseem Al Rahahleh, And al, **Developments In Risk Management In Islamic Finance: A Review**, J. Risk Financial Manag. 2019, 12, P: 37.

بناءً على الدراسات الأدبية السابقة لتقسيمات المخاطر، سيتم اقتراح تقسيم المخاطر لشركات التأمين التكافلي، الى ثلاث فئات رئيسية وهي المخاطر المالية، مخاطر الحوكمة ومخاطر الأعمال. حيث تشمل المخاطر المالية على مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر الملاءة بالإضافة الى مخاطر التأمين، وأما مخاطر الحوكمة فتتمثل في مخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة، مخاطر الشفافية، مخاطر الشريعة ومخاطر الإستثمارية، وتشتمل مخاطر الأعمال على مخاطر معدل العائد. والشكل الموالي يوضح تقسيم المخاطر في شركات التأمين التكافلي.

الشكل قم (02-06): تقسيم المخاطر في شركات التأمين التكافلي



المصدر: بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: المخاطر المالية وأنواعها في شركات التأمين التكافلي

قبل التطرق الي أنواع المخاطر المالية في شركات التأمين التكافلي، ينبغي الإشارة الى ما المقصود بالمخاطرة المالية.

1. تعريف المخاطرة المالية

تشير المخاطر المالية إلى تلك المخاطر التي تنطوي على رأس المال والأسواق المالية.¹ تُعرّف المخاطر المالية بأنها التغيير الإضافي لصافي التدفقات النقدية لأصحاب حقوق الملكية الذي ينتج عن الالتزام المالي الثابت المرتبط بتمويل الديون والتأجير النقدي.² أي احتمال الخسارة الكامنة في طرق التمويل والتي قد تضعف

¹ Edward L. Melnick, Brian S. Everitt, Op Cit, 2008_P:73.

² Arif Ahmad Wani, Showket Ahmad Da, Relationship Between Financial Risk And Financial Performance: An Insight Of Indian Insurance Industry, International Journal Of Science And Research (Ijsr), Volume 4 Issue 11, November 2015, P: 1424.

القدرة على توفير عائد مناسب¹ كما تعرف المخاطر المالية على أنها تلك التعرضات التي تؤدي إلى خسارة مالية مباشرة لأصول أو خصوم المؤسسات المالية.² أي إمكانية تكبد خسارة مالية مباشرة للأصول والخصوم، وهي واحدة من المخاطر الأولى التي تظهر في مناقشة سياسة إدارة المخاطر.³ وتنشأ المخاطر المالية من احتمال حدوث خسائر في الأسواق المالية بسبب حركة المتغيرات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف الأجنبي، ومخاطر حقوق الملكية، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع.⁴

وتشير المخاطر المالية إلى المخاطر السلبية المرتبطة بالمؤسسات المالية، أي البنوك وشركات التأمين، والتقلب المرتبط بعائداتها.⁵ بمعنى أنها تشير إلى احتمال أن تؤدي نتيجة إجراء أو حدث ما إلى تأثيرات سلبية على رأس مال الشركة أو أرباحها أو قيود على قدرة المؤسسات المالية على تحقيق أهدافها.⁶

2. أنواع المخاطر المالية في شركات التأمين التكافلي

معظم المخاطر التي تتعرض لها شركة التكافل تشبه (باستثناء مدى حدوثها) المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التقليدي، وتوفر مبادئ التأمين الأساسية المشار إليها في الهامش السابع، مواد لتوجيه شركات التأمين وهيئاتها الرقابية فيما يتعلق بإدارة هذه المخاطر، والتي تتضمن على الأقل مخاطر الاكتتاب (بما في ذلك مخاطر التخصيص) ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة والمخاطر المحتملة والمخاطر القانونية ومخاطر سمعة شركة التأمين والمخاطر الداخلية أو المخاطر الموجودة داخل المجموعة. من جهة أخرى، هناك بعض المخاطر خاصة بشركات التكافل. تشمل هذه المخاطر مخاطر عدم الالتزام بالشريعة والمخاطر الناشئة عن فصل الصناديق والمخاطر المتعلقة باستخدام إعادة التكافل.

¹ Caroline Ayuma Okelo, **Determinants Of Financial Risk Of Listed Companies On The Nairobi Securities Exchange** In Kenya, Thesis Submitted In Partial Fulfilment For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Business Administration (Finance Option) In The Jomo Kenyatta University Of Agriculture And Technology, Kenya, 2015, P: xv.

² Zamir Iqbal And Abbas Mirakhor, **Op Cit**, 2012, P: 279.

³ Naseem Al Rahahleh, Et al, **Op Cit**, 2019, P:9.

⁴ Nurul Syazwani Mohd Noor, Et al, **Shariah Risk: Its Origin, Definition, And Application In Islamic Finance**, SAGE Open 8(2), 2018, P:7.

⁵ Kozarevic, Safet. Et al. **Implementation Of Basel And Solvency Risk Assessment Standards In Banks And Insurance Companies Of Southeastern Europe Countries, Book: Risk Assessment**, Chapter: 12, Publisher: Intechopen D.O.O. Rijeka, Editors: Valentina Svalova, 2018, P:228.

⁶ Isaac Gicang'iru Mwaurah, **Influence Of Financial Risk On Stock Returns Of Commercial Banks Listed In Nairobi Securities Exchange**, A Thesis Submitted In Partial Fulfillment For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Finance In The Jomo Kenyatta University Of Agriculture And Technology, Kenya, 2019, P: xix. Jorion, P., **Financial Risk Manager**, (4th Edition). New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. 2007

1.2. المخاطر الناشئة عن الفصل بين الصناديق

إحدى خصوصيات شركة التكافل الأخرى التي تتطلب اهتماما خاصا هي فصل الصناديق المنسوبة للمشاركين (صندوق مخاطر المشاركين وصندوق استثمارات المشاركين) عن بعضها وعن الصناديق المنسوبة للمساهمين (صندوق المساهمين). يختلف هذا الهيكل عن هيكل شركات التأمين ذات الملكية التقليدية التي تكون فيها الصناديق الخاصة بالمساهمين مستعدة دائما لدعم أنشطة التأمين¹، فالفصل بين هذه الصناديق في شركة التكافل يحمل في طياته مجموعة من مخاطر الوكالة والتي تختلف عن تلك المخاطر الموجودة في شركات التأمين التقليدية وهي تتطلب دراسة منفصلة في إطار إدارة المخاطر الخاصة بالشركة. في ضوء علاقة الوكالة هذه. تعتبر العدالة والشفافية هما سمتان الرئيسيتان للتكافل. المعيار الثامن والخاص بالمبادئ الإرشادية المتعلقة بالضبط المؤسسي لشركات التكافل (التأمين الإسلامي) والتي تبرز حاجة مشغل التكافل إلى هيكل ضبط مؤسسي مناسب يمثل حقوق ومصالح المشاركين بالتكافل.

وبسبب الفصل بين الصناديق، لا تستطيع شركة التكافل تخفيف المخاطر من خلال الدعم المتبادل بين الصناديق المنسوبة إلى مختلف أصحاب المصالح، في حين أن شركات التأمين التقليدية تستطيع القيام بقدر أكبر أو أقل. ويسهم فقدان التنوع في هذا الشأن إلى مزيد من متطلبات رأس المال الاقتصادي والضغوط التنافسية الإضافية المحتملة على شركة التكافل.

وقد تتضمن المخاطر الناشئة عن الفصل بين الصناديق تلك المخاطر المرتبطة بتوفير الدعم المالي الإضافي لصندوق مخاطر المشاركين من صندوق المساهمين لتلبية احتياجاتها من السيولة والملاءة، عادة عن طريق القرض.²

¹ بعض الجهات الاشرافية الخاصة بشركات التأمين التقليدية تضع شرطا وقائيا لصناديق التأمين (شائعة أكثر في أعمال التأمين على الحياة) إلا أن الفصل يعمل في اتجاه واحد فقط ويجب أن تكون صناديق المستثمرين متاحة لدعم القصور الموجودة في صناديق الحماية. فهذا المبدأ يختلف عن التكافل.

² ينص المعيار الحادي عشر في الفقرة 16ط على أنه لا يسعى لتعريف القرض على أنه الوسيلة الوحيدة المسموح بها لتوفير رأس مال إضافي لصناديق مخاطر المشاركين، ويمكن أن يوفر الإطار التنظيمي للسلطة الاشرافية وسائل أخرى، وهي التي تحددها المبادئ في تلك الوثيقة (خاصة الخاصة الرئيسية 4) ينبغي تطبيقها من قبل الهيئات الرقابية. المعيار الحادي عشر لا يوضح القرض فحسب ولكنه يوضح كذلك مفهوم تسهيلات القرض والتي يمكن اعتبارها من منظور صندوق مخاطر المشاركين رأس المال (شبيهة بالصناديق الخاصة الملحقة بإطار الملاءة المالية الأوروبية الثانية).

كما هو مبين في المعيار الحادي عشر¹. وتعتمد آثار آلية القرض على مدى توفر القرض في الدولة المعنية ومعالجتها في حسابات الملاءة المالية والتقارير العامة. وتتضمن مخاطر صندوق المساهمين مخاطر القرض المطلوب توفيره ومخاطر عدم سداد القرض، والتي تؤدي إلى خسارة رأس المال الخاص بصندوق المساهمين. وتعد هذه المخاطر أيضا إحدى سمات التأمين التقليدي عندما يتم تنظيمه على أساس الصناديق. كما يسبب الفصل بين الصناديق أيضا مخاطر التخصيص غير الصحيح لمعاملات الصندوق، مما يؤدي إلى تحمل النفقات وإعطاء الدخل للصناديق غير المستحقة، وهذا يتسبب في ظلم أصحاب المصلحة بأنواعهم المختلفة. ونتيجة لذلك، تعد الشفافية إحدى المبادئ المهمة التي تساعد على حماية مصالح أصحاب المصلحة، لذا يتعين على المشاركين أن يكونوا على دراية بالإيرادات والنفقات المخصصة لصندوق مخاطر المشتركين أو صندوق استثمارات المشتركين قبل دخول العقد، والإيرادات والنفقات التي تقع ضمن مسؤوليات صندوق المساهمين باعتبارها جزءا من الأنشطة التي يجازى عليها بموجب عقد التكافل.

وهناك أيضا خطورة داخل صندوق المساهمين تتمثل في كون الرسوم والدخل الآخر الذي تتلقاه صناديق مخاطر المشتركين غير كافية لتغطية النفقات التي يلتزم بها مشغل التكافل بموجب العقود التي قام بإبرامها. وتتواجد هذه الخطورة أيضا في أنواع معينة من التأمين التقليدي، حيث تتحمل شركة التأمين مخاطر النفقات بدلا من حملة وثيقة التأمين.

تم مناقشة المخاطر المتعلقة باستخدام إعادة التأمين والآليات البديلة لنقل المخاطر في المبدأ الثالث عشر من مبادئ المنظمة الدولية لمشرفي التأمين الخاص بإعادة التأمين ونماذج أخرى لنقل المخاطر مثل مخاطر الأساس² أو مخاطر التركزات العالية الناجمة عن التعرض للأطراف المقابلة المنفردة أو المرتبطة. وتلزم إصدارات المنظمة الدولية لمشرفي التأمين الهيئات الرقابية بوضع معايير تضبط استخدام إعادة التأمين ونماذج أخرى لنقل المخاطر، وبهذه الطريقة تلتزم شركات التأمين بضبط برامجها الخاصة بهذه الأنشطة ورفع التقارير عنها، مع الأخذ في الاعتبار مسائل مثل التأكد من التوثيق وإدارة السيولة؛ كما تتعامل هذه الإصدارات مع إعادة التأمين الداخلي والخارجي. وعلى الرغم من ذلك تعد طبيعة ترتيبات إعادة التكافل بموجب مبادئ الشريعة إحدى

¹ أنظر المعيار الحادي عشر 11، معايير متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2010.

² مخاطر الأساس تشير إلى المخاطر الناشئة عن الاختلافات في الشروط التعاقدية بين عقود التكافل الأصلية وعقود إعادة التكافل التي تم إبرامها (مثل، الاستثناءات الإضافية في عقود إعادة التكافل) مما يعني أن شركة التكافل مازالت تتعرض لمخاطر أكبر من قدرتها على البقاء.

مسائل المشاركة في تحمل المخاطر أكثر من كونها من مسائل نقل المخاطر، فهذه الاعتبارات قابلة للتكيف مع ترتيبات إعادة التكافل والعمليات.¹

2.2. المخاطر المالية المتعلقة باستخدام التكافل

تتطلب خصوصيات التكافل فهم المخاطر التي تؤثر على الصندوق. في القسم الآتي سيتم توضيح المخاطر الرئيسية التي من المحتمل أن تهدد بقاء شركة التكافل التي تم تحديدها باعتبارها متعلقة بمعظم شركات التكافل. وينبغي أن يقوم مشغلو التكافل على الأقل بفحص ورصد هذه المخاطر نظراً لأنها تؤثر على الصناديق المختلفة وهي كما يلي:

1.2.2. مخاطر الاكتتاب

يمكن تعريفها من وجهة نظر التأمين التكافلي على أنها مخاطر الخسارة بسبب أنشطة الاكتتاب المتعلقة بصندوق مخاطر المشتركين. وتشمل مصادر هذه المخاطر الافتراضات المستخدمة في التسعير أو القياس والتي يتضح نتيجة لذلك - من واقع الخبرة - على أنها غير صحيحة مثل المطالبات.²

تحدث مخاطر الاكتتاب بسبب الاختيار المعاكس لمقدمي الطلبات أو بسبب مخاطر إعادة التكافل نتيجة عدم قدرة مشغل إعادة التكافل على الوفاء بالتزامه تجاه الأقساط المتنازل عنها بموجب اتفاقية إعادة التكافل.³ يشير الاختيار العكسي إلى ميل اختيار المتقدمين (على سبيل المثال يختار المشتركون عن قصد ألا يجددوا عقودهم بسبب القلق من المركز المالي لصندوق مخاطر المشتركين مما يزيد من صعوبة قيام مشغل التكافل بجذب مشتركين جيدين لتحقيق فائض مستقبلي. كذلك قد يحجم المشتركون عن تجديد العقود بسبب تصورات تتعلق بالإدارة السيئة لمخاطر الاكتتاب.⁴) الذي ينتج عنه فرصة خسارة أعلى من المتوسط،⁵ يمكن أن يحدث هذا لسببين. أولاً، قد يعتمد الإسقاط على معرفة غير كافية بتوزيع الخسارة. ثانياً، قد تقع الخسائر ضمن توزيع الخسارة ولكنها تتجاوز توقعات شركة التكافل في سياق الأعمال العادية لأنها تقع في أقصى توزيع للخسارة، وهو

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص: 11.

² أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص: 14.

³ IAIS, *Insurance Core Principles and Methodology*, International Association of Insurance Supervisors, Switzerland, 2003, PP: 31-32.

⁴ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص: 16.

⁵ Rejda, G. E, *Principles Of Risk Management And Insurance*, 9th Edition, Dorling Kindersley, India, 2006, P: 45.

أمر نادر للغاية من حيث المبدأ. تعتمد درجة انحراف إجمالي الخسائر عن متوسط توزيع الخسارة على شكل توزيع الخسارة الذي يعتمد على طبيعة المخاطر المؤمن عليها.¹

2.2.2. مخاطر تقدير المخصصات

تجمع شركات التأمين أقساط التأمين مقدماً وتحفظ بها في حسابات المخصصات لتسويات المطالبات المستقبلية. في التأمين العام، يتم الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأقساط في المطالبات قيد التسوية واحتياطيات الأقساط غير المكتسبة، وهما من الحسابات الرئيسية في جانب الخصوم في الميزانية المالية. يعتبر مخصصات المطالبات غير المسددة أكثر خطورة من دين الشركات العادي طويل الأجل، حيث لا يُعرف حجم أو توقيت التدفقات النقدية. يشبه مخصصات الأقساط غير المكتسبة القروض العادية قصيرة الأجل، لأن معظم وثائق التأمين العامة قصيرة الأجل وتنتهي في عام واحد.² وتعلق مخاطر تقدير المخصصات بمخاطر التقدير بالنقص للمبالغ المعينة كمخصصات فنية³ لتلبية المطالبات التي تم تقديمها والتي تجري تسويتها والتي لم يتم تقديمها بعد بخصوص الأحداث المغطاة (سواء تم الإبلاغ والموافقة عليها أم لا) أثناء الفترات الحالية أو السابقة، أو التي لم تحدث بعد ولكن من المتوقع حدوثها في إطار العقود سارية المفعول في التاريخ المعني.⁴

¹ Haron.A,Taylor. D, Takaful Islamic Insurance: Concepts And Regulatory Issues, Chapter 9, Risk Management In Takaful, 2009, P: 179.

² Y. Shiu, Determinants of United Kingdom General Insurance Company Performance. British Actuarial Journal, 10, 2004, P:1084.

³ يشار إلى تكوين المخصصات الفنية في بعض الأوقات باسم "الاحتياط". قد يسبب هذا المصطلح خلطاً للأمر. في مصطلحات المحاسبة، المخصصات الفنية هي مسؤولية صندوق مخاطر المشاركين ويتم إنشاؤها لتلبية الخسائر المتوقعة (المطالبات)، بينما الاحتياطي هو الأسهم المحفوظ بها كرأس مال لصندوق مخاطر المشاركين لتجنب وقوعه العجز بسبب تراكم حالات العجز. يتم عمل المخصصات أيضاً داخل صندوق المساهمين لتغطي النفقات التي يلتزم بها الصندوق نتيجة التحقق من التعويض من صندوق مخاطر المشاركين أو صندوق استثمار المشاركين، وتطبق الاعتبارات المماثلة على هذه الحالات. من المتوقع حدوث حالات العجز من وقت لآخر، بسبب النقلب الملازم للأحداث المؤمن ضدها. يؤكد مشغل التكافل أن مشروع التكافل يحتفظ بموارد رأس مالية لامتناسص حالات العجز المتوقعة بطريقة مناسبة عند حدوثها تقدم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية المعيار الحادي عشر مبادئ إرشادية عن القدرة على الوفاء في عمليات التكافل.

⁴ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص ص: 14-17.

3.2. مخاطر السوق

هي مخاطر الخسائر التي تنشأ من التحركات في أسعار السوق، أي التذبذب في قيم الموجودات القابلة للتداول والتسويق والتأجير (بما فيها الصكوك) وانحراف المعدل الفعلي للعائد عن المعدل المتوقع.¹ وتعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدر لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغيير أحوال الشركات الاقتصادية - أي المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغيير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل. أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة. على ان تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي على أنواع مختلفة من مخاطر السوق. وعلى هذا، يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى: مخاطر اسعار الأسهم، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار السلع.²

وفي شركات التأمين التكافلي فإن العوائد التي تقل عن التوقعات قد تساهم في حدوث عجز في صندوق مخاطر المشتركين أو في الأداء غير الملائم لصندوق استثمار المشتركين أو صندوق المستثمرين. وأي تقلبات في أنشطة الاستثمار أو أي تغيرات اقتصادية في السوق فهي تؤثر على الصناديق المتعددة لشركة التكافل. وبالإضافة للموجودات، تتسم بعض المطلوبات بأنها حساسة أيضاً لعوامل السوق، على سبيل المثال حيث تكون بعض المطلوبات خاضعة لتقلبات السوق أو تتأثر بخفض التصنيفات.³

4.2. مخاطر الائتمان

تعرف على أنها نتيجة تقصير الطرف المقابل، وهذا عندما يعجز في الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب ووفقاً للشروط المتفق عليها.

في حالة التأمين، يمكن التعامل مع مخاطر الائتمان على أنها مخاطر التخلف عن السداد أو مخاطر الترحيل أو المخاطر الانتشار أو مخاطر التركيز. تحدث مخاطر التخلف عن السداد عندما لا تتلقى شركة

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص: 19.

² حبيب أحمد وطارق الله خان، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دار النشر البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب السعودية، ط 1، سنة 2003، ص ص: 30-31.

³ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص: 19.

التكافل التدفقات النقدية أو الأصول التي يحق لها الحصول عليها أو تتلقاها جزئياً بسبب فشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزامات العقد. تحدث مخاطر الترحيل عندما يؤثر احتمال التعثر في المستقبل من جانب الملتزم سلباً على العقد اليوم. تحدث مخاطر الانتشار بسبب إدراك السوق للمخاطر المتزايدة سواء على الأساس الكلي أو الجزئي. تتجم مخاطر التركيز عن زيادة التعرض للخسائر بسبب تركيز الاستثمارات في منطقة جغرافية معينة أو قطاع اقتصادي أو صناعي معين.¹ وقد تنشأ مخاطر الائتمان في شركة التكافل من أنشطة الصناديق التشغيلية والتمويلية وإعادة التكافل والاستثمار. ويمكن حصر مخاطر الائتمان في شركات التأمين التكافلي في النقاط الآتية:²

- مخاطر الائتمان في شركات التكافل هي مخاطر تعثر الموجودات المستحوذ عليها باعتبارها استثمارات لصندوق مخاطر المشتركين وصندوق استثمار المشتركين وصندوق المساهمين والمبالغ القابلة للاسترداد.
- أن المخاطر المتعلقة بعدم السداد تنشأ عادة من عدم مقدرة شركة إعادة التكافل علي سداد عليه التكافل وهو التبرع. فان المخاطر المطالبات. وبالأخذ في الاعتبار المبدأ الذي يقوم المحتملة هي المتعلقة بإمكانية شركة إعادة التكافل بدفع المبالغ المطلوبة وهي تختلف نوعياً عن مخاطر الائتمان.
- عندما يتم توفير التأمين للمشاركين منذ تاريخ استلام مساهمتهم فان شركة إعادة التكافل تصبح معرضة لمخاطر ائتمان هؤلاء المشتركين في الحال. ان التكافل العائلي لا يخضع عادة لشروط الائتمان ولكن التكافل العام قد يخضع لهذه الحالات إذا ما طبقت الشروط والاحكام المتفقة مع الشريعة. في بعض الدول قد لا تظهر هذه المخاطر إذا ما كانت القوانين المحلية لا تسمح بالتغطية التأمينية على اساس ائتماني حتى بالنسبة للتكافل العام.
- وبالنسبة لصندوق المساهمين، فإن المساعدة المالية التي تعطى أو يلتزم بها نحو صندوق مخاطر المشتركين من خلال القرض تمثل مخاطر ائتمانية كذلك. تؤثر مخاطر عدم استرداد القرض على كفاية موجودات الصندوق. ومن المرجح أن يتم طلب القرض في بداية أو وقت نمو ضغط الأعمال الجديدة، أو بعد الخسائر الكبيرة التي تستنزف موجودات الأعمال، بسبب صندوق مخاطر المشتركين نفسه.

¹ IAIS, **Guidance Paper On Investment Risk Management**, Guidance Paper No. 9, International Association Of Insurance Supervisors, Switzerland, 2004, P: 14.

² أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص ص: 20-21.

5.2. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن شركة التأمين، على الرغم من قدرتها على الوفاء بالديون، لديها أصول سائلة غير كافية للوفاء بالتزاماتها (مثل مدفوعات المطالبات واسترداد البوليصة) عند استحقاقها. تتضمن مخاطر السيولة مخاطر التصفية ومخاطر الاستثمار بالتبعية ومخاطر تمويل رأس المال.

تحدث مخاطر قيمة التصفية عندما يتم تصفية الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية (السوقية). مخاطر الاستثمار التابعة هي مخاطر أن الاستثمار في شركة متنسبة أو عضو قد يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية أو التشغيلية. مخاطر تمويل رأس المال هي مخاطر عدم قدرة شركة التأمين على الاستعانة بمصادر خارجية للأموال في حالة المطالبات الكبيرة. تواجه صناعة التكافل، تمامًا مثل شركات التأمين التقليدية، أنواعًا مماثلة من مخاطر السيولة.¹ ويمكن حصر مخاطر السيولة في شركات التأمين التكافلي في النقاط الآتية:

- قد تحدث مخاطر السيولة في أي من صناديق شركة التكافل. وقد تنشأ مشكلات السيولة في صندوق ما بسبب عدم القدرة على التخلص من الموجودات التي بالصندوق بطريقة منظمة وفي الموعد المحدد لتلبية المطالبات أو سحبات المشاركين في صندوق مخاطر المشتركين أو صندوق استثمار المشتركين، أو بالمثل عدم القدرة على التصرف في الأصول الموجودة في صندوق المساهمين للوفاء بالتزامات هذا الصندوق.
- تزداد مخاطر السيولة عندما تكون الخصوم ذات طبيعة متقلبة أو أن شركة التكافل تحتفظ بأصول ذات سيولة عالية.
- قد تؤدي عدم قدرة مشغل تكافل ما على سداد التزاماته في وقتها بسبب مشكلات السيولة إلى خسارة الثقة مع احتمال تشوه السمعة والانسحاب غير المتحكم فيه للمشاركين والتقاضي أو الإجراء الجزائي، وهي إجراءات قد يهدد أي منها بقاء الشركة في حد ذاته.
- قد تنشأ مشكلات السيولة في صندوق مخاطر المشتركين وصندوق استثمار المشتركين لعدة أسباب، على سبيل المثال، توقيت دفع رسوم الوكالة أو سياسة مشغل التكافل المتعلقة بتوزيع الفائض. ويتعين وضع السياسات لهذه الأمور مع الوضع في الحسبان احتياجات السيولة الخاصة بالصندوق.

¹ IAIS, Guidance Paper On Investment Risk Management, Op Cit, 2004, P: 18.

- وقد تنشأ مخاطر السيولة أيضا في صندوق المساهمين، خاصة في الأعمال الساعية للتوسع، على سبيل المثال، إذا كانت الالتزامات تجاه الموجودات غير السائلة مثل المباني وأجهزة الكمبيوتر تحدث قبل استلام المساهمات ومن تم رسوم مشغل التكافل لإدارة نشاط الاكتتاب.
- إذا لم يستطع صندوق المساهمين سداد ديونه لدى استحقاقها، فقد يهدد ذلك استمرارية إدارة نشاط الاكتتاب والقدرة على الوفاء بالالتزام لتقديم قرض لصندوق مخاطر المشتركين إذا دعت الحاجة لذلك.
- قد يكون صندوق مخاطر المشتركين أو صندوق استثمار المشتركين في وضع يسمح له بتقديم الدعم بالسيولة لصندوق المساهمين في ظل هذه الظروف، ورغم ذلك فإن هذا التخصيص قد يثير أسئلة جادة عن مخاطر الإضرار بمصالح المشتركين.¹

وفيما يلي جدول يوضح أهم المخاطر التي تتعرض لها مختلف صناديق شركات التأمين التكافلي:

الجدول رقم (02-01) يوضح فئات المخاطر التي تواجه مختلف الصناديق للتأمين التكافلي

فئات المخاطر	صندوق المخاطر للمشاركين	صندوق المساهمين
مخاطر المخصصات والاحتياطات مخاطر التقدير دون المستوى لمطلوبات التأمين وتجارب التغطيات غير المواتية	التكافل العام ² معرض للخسائر جراء أحداث عشوائية مثل التهديدات الطبيعية، الحرائق، والتلوث والجريمة، والحرب، والإرهاب. التكافل العائلي ³ معرض للخسائر الناجمة عن زيادة المطالبات	

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 22.

² إن برامج التكافل العام هي أساسا عقود ضمان مشترك قصيرة الأجل (سنة واحدة في الغالب)، يوفر تعويضة تعاونية عند حدوث نوع من الخسارة. ويتم تصميم البرامج لتلبية الاحتياجات لحماية الأشخاص وكيانات الشركات فيما يتعلق بالخسارة الجوهرية أو الضرر الناتج عن خطر فجائي أو كارثة تتعرض لها عقارات أو موجودات أو ممتلكات المشتركين. ويتم تجميع اشتراك التكافل المدفوعة ضمن صندوق المخاطر للمشاركين حسب مبدأ الالتزام بالتبرع لتغطية عناصر مخاطر العمل المتأصلة في أنشطتها التكافلية.

³ يتعامل التكافل العائلي مع توفير المساعدة المالية للمشاركين و / أو عائلاتهم في حالة النكبات المتعلقة بالوفاة أو العجز. ويتطلب عادة هذا النوع من التكافل من مؤسسة التأمين التكافلي الدخول في علاقة طويلة الأجل طوال السنوات التي تم تحديدها مع المشتركين، كما يتطلب من المشترك أن يسدد دفعات منتظمة باعتباره مشاركة في برنامج التأمين التكافلي.

	وتكرارها بسبب التغير في نسبة الوفيات والأمراض وطول الأعمار التي كانت متوقعة وكذلك جراء الأحداث الفجائية مثل الأوبئة والحوادث او الهجمات الإرهابية الكبيرة.	
	يتعرض التكافل العام والتكافل العائلي للخسائر الناجمة عن سوء اختيار وتسعير وقبول المخاطر وعن التصميم الخاطئ للمنتج.	مخاطر إدارة التكافل مخاطر الإدارة الضعيفة لقبول المخاطر والمطالبات المدفوعة
التعرض لمخاطر عدم قبض الأرباح واسترداد رأس المال الموجودات المستثمرة، ورسوم الوكالة المستحقة عن الاشتراكات قبضها وغيرهم من الدائنين التجاريين ¹	التعرض لمخاطر عدم قبض الأرباح واسترداد رأس المال الموجودات المستثمرة، ومستحقات اشتراكات التكافل واستردادات إعادة التكافل.	مخاطر الائتمان مخاطر قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها.
تتعلق المخاطر بالتقلبات الحاضرة والمستقبلية للقيم السوقية المتعلقة بموجودات بعينها (على سبيل المثال سعر البضاعة لموجودات السلم، القيمة السوقية للصكوك، التي تم شراؤها للموجودات التي تم شراؤها لتسليمها لعميل مرابحة خلال فترة محددة، القيمة السوقية لموجودات	تتعلق المخاطر بالتقلبات الحاضرة والمستقبلية لقيم السوق المتعلقة بموجودات بعينها(على سبيل المثال سعر البضاعة لموجودات السلم، القيمة السوقية للصكوك، القيمة السوقية للموجودات التي تم شراؤها لتسليمها لعميل مرابحة خلال فترة	مخاطر السوق مخاطر الخسائر الناجمة عن حركة أسعار السوق مثل التقلبات في قيمة الموجودات المؤجرة (بما في ذلك الصكوك) وانحراف نسبة العائد المحققة عن النسبة المتوقعة.

¹ إن مخاطر عدم تسديد قرض تم سحبه تعد من ضمن مخاطر الائتمان، لكنها تقع ضمن الجزء " المحدد" لصندوق المساهمين في مؤسسة التكافل والذي لا يحتسب في رأس المال الشركة للأغراض الرقابية.

<p>فترة محددة، القيمة السوقية لموجودات الإجارة) وأسعار صرف العملات الأجنبية.</p>	<p>الإجارة) وأسعار صرف العملات الأجنبية.</p>	
<p>إدارة ونفقات الشراء لتطوير عقود التكافل وصيانتها. ويتعلق ذلك بالمخاطر التجارية لأن الصندوق لن تكون له التدفقات النقدية الملائمة لمواجهة النفقات التشغيلية. وكذلك عن الخسائر الناجمة عن الإهمال، أو سوء التصرف، أو الإخلال بالواجبات الائتمانية في إدارة صندوق المخاطر للمشاركين (مخاطر الائتمان)</p>	<p>خسائر من تنقية الإيرادات المشبوهة بسبب أحكام الشريعة الإسلامية. الخسائر بسبب المخاطر القانونية (لدى تأويل المحاكم لشروط العقد).</p>	<p>مخاطر التشغيل مخاطر الخسائر الناجمة عن إجراءات العمل الداخلية غير كافية أو غير السليمة من قبل الأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وكذلك فإن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة يمكن أن ينتج عنها خسائر وأيضاً عدم الوفاء بالمسؤوليات الائتمانية للمؤسسة.</p>
<p>تكاليف إضافية ناتجة عن الحصول على أموال إضافية حسب قسط التأمين في السوق أو من خلال بيع الموجودات الذي يؤثر في الوقت نفسه على العملية الشاملة لتكوين رأس المال الاحتياطي.</p>	<p>تكاليف إضافية ناتجة عن الحصول على أموال إضافية حسب قسط التأمين في السوق أو من خلال بيع الموجودات الذي يؤثر في الوقت نفسه على العملية الشاملة لتكوين المخصصات الملائمة في صندوق المخاطر للمشاركين.</p>	<p>مخاطر السيولة الخسائر المحتملة لمؤسسة التكافل والناجمة عن عدم قدرتها إما على الوفاء بالتزاماتها أو عندما تمول الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تتحمل تكاليف أو خسائر غير مقبولة.</p>

المصدر: المعيار رقم 11، متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، مرجع سبق ذكره، ص: 30-32.

المطلب الثالث: طرق قياس المخاطر المالية

عندما تدرك الشركة أنها تواجه مخاطر التي سبق الإشارة إليها سابقاً، يجب أن تعرف تقريباً مقدار الأموال التي تعرضها للمخاطر. للوصول إلى ذلك، يجب أن تبدأ بقياس تعرضاتها، فهي تحتاج إلى إجراء تحليل للتغيرات الصغيرة التي تحدث في السوق كل يوم تقريباً، وتعد عملية القياس هذه أساسية لبلورة الرغبة فيالمخاطرة للشركة، وإدارة التعرضات اليومية وتوفير لغة مشتركة لبيانات المخاطر، وتقسّم مقاييس المخاطر الى قسمين: مقاييس كمية - المقاييس التي تتضمن الرياضيات والإحصاءات المتقدمة - والموضوعية - المقاييس التي تعتمد على الخبرة والحدس وهي مبيّنة كما يلي:

1. الطرق الكمية للمخاطر

يمكن استخدام مجموعة من الإجراءات الرياضية لتحديد المخاطر، بما في ذلك تلك القائمة على: إحصائيات، تحليلات، السيناريوهات، القيمة المعرضة للخطر (VaR)، الخسارة القصوى.

1.1 الطريقة الإحصائية

يتم حساب المقاييس الإحصائية باستخدام أنماط مفترضة لوقوع الأحداث ويقصد بها وصف ما قد يحدث في المستقبل، وبالتالي إعطاء تقدير للمخاطر التي قد تواجهها الشركة في نقاط زمنية مختلفة. تعتمد هذه المقاييس على الافتراضات حول شكل توزيع الأحداث. وبمعرفة التوزيع، يمكننا تطبيق "مستويات الثقة الإحصائية"، مثل 95% أو 99%، والحصول على تقدير للنتيجة¹. ومن أدق المقاييس الإحصائية في التعبير عن الخطر نجد الانحراف المعياري والارتباطات.

2.1 طريقة التحليلات

لا تعتمد هذه الأساليب على افتراضات لما يمكن أن يحدث في المستقبل ولكنها تركز على ما يمكن اكتسابه أو فقده في موقف معين. على سبيل المثال، يمكن أن تنتبأ هذه الطريقة بالزيادة (أو النقصان) في مبلغ معين من المال في حالة معينة خاصة.²

¹ Erik Banks and Richard Dunn, **Practical Risk Management An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses**, Wiley finance, 2003, P: 61.

² Mahmood B RidhaLoay Alnaji, **The Methods of Measurement and Analysis of Risks in Businesses: A Case Study on the Jordan Valley Authority**, IISTE journals, Vol.3, No.2, 2013, P:62.

3.1. طريقة السيناريوهات

تستخدم هذه الطريقة المزيد من الافتراضات حول سلوك السوق من خلال سلسلة من أسئلة " ماذا لو " أي إعطاء موقف ما، لعمل توقعات دقيقة ومعرفة التأثيرات التي تحدث على النتائج نتيجة تغيير في قيم المدخلات، ونتيجة لذلك تعرض كل افتراض حول ما سيتم ربحه أو خسارته بناءً على السيناريو. وهذا من أجل تحديد عمق السيناريو¹ في ضوء الحجم المطلوب للاستثمار والعائد.²

4.1. طريقة القيمة المعرضة للخطر (VaR)

هي منهجية تستخدم لقياس المخاطر، وتوضح أسوأ خسارة على مدى أفق زمني محدد مسبقاً لن يتم تجاوزه بمستوى معين من الثقة³، بمعنى آخر يعتمد قياس القيمة المعرضة للمخاطر على فحص النسب المئوية للتوزيع، ويلخص المخاطر السلبية للشركة بسبب متغيرات السوق المالية. ينتج عن هذا رقم واحد يسهل تفسيره. تتضمن القيمة المعرضة للمخاطر مجموعة واسعة من التطبيقات مثل إدارة المخاطر وتحديد متطلبات كفاية رأس المال⁴، ويتم تصنيف طرق القيمة المعرضة للخطر المستخدمة إلى مجموعتين، وهما الطرق المعلمية (طريقة التباين - التباين المشترك) والطرق غير معلمية (المحاكاة التاريخية، طرق محاكاة مونت كارلو)⁵.

5.1. طريقة الخسارة القصوة

هو منهجية لتحديد السيناريو الأسوأ، دون الأخذ في الاعتبار الارتباطات بين عوامل الخطر.⁶ نظراً لأن هذين العاملين عادةً يقللان من المخاطر المتوقعة في المحفظة، فإن الحد الأقصى للخسارة يعطي رقم خسارة أكبر من (VaR). يأخذ المقياس الحد الأقصى للخسارة الناجمة عن سلسلة من صدمات السيناريو لكل فئة من فئات المخاطر (مثل مخاطر تقلب العملة، ومخاطر سعر الفائدة الاتجاهية) ويجمعها معاً للحصول على مبلغ خسارة على مستوى القسم أو على مستوى الشركة. من خلال إضافة هذه المتغيرات معاً، لا تضع الشركة أي افتراضات حول الارتباطات - إنها تفترض فقط أن أسوأ ما حدث يحدث بالفعل.⁷

¹ عمق السيناريو يعني الحد الأقصى لعدد السيناريوهات التي يمكن أن تنتمي إلى نفس المجموعة الوظيفية.

² Erik Banks and Richard Dunn, **Op Cit**, 2003, P:62.

³ Mahmood B RidhaLoay Alnaji, **Op Cit**, 2013, P:62.

⁴ Erik Banks and Richard Dunn, **Op Cit**, 2003, P:62.

⁵ Mahmood B RidhaLoay Alnaji, **Op Cit**, 2013, P:62.

⁶ Gerold Studer, **Maximum Loss for Measurement of Market Risk, A dissertation** submitted to the swiss federal institute of technology zurich for the degree of Doctor of Mathematics, SWISS, 1997, P: 23.

⁷ Erik Banks and Richard Dunn, **Op Cit**, 2003, P:63.

2. الطرق النوعية أو الذاتية لقياس المخاطر

هناك أوقات لا يمكن فيها استخدام الطرق الكمية لتحديد التعرض للمخاطر. قد يحدث هذا عندما تفشل الصيغ في وصف ما يمكن أن يحدث في ظل أحداث السوق المختلفة أو عندما لا يُعرف ما يكفي عن سلوك الأصل أو السوق أو العملية. إذا كانت الشركة لا تستطيع قياس المخاطر "بدقة"، فيجب ألا تحاول أن تقنع نفسها بأنها قادرة على ذلك. لذا، من الأفضل تطبيق نهج ذاتي - باستخدام الخبرة والحس لتطوير تقدير لما يمكن أن يحدث. على سبيل المثال، قد تدرك شركة التأمين أنه عندما يصل حجم المعاملات إلى عتبات معينة، تنشأ مخاطر تشغيلية إضافية من ضغوط في النظام، والأخطاء البشرية في التأكيدات، وما إلى ذلك - وبالتالي قد يقدر تعرضه بناءً على هذه التجربة بدلاً من الصيغة أو التوزيع.

يمكن أيضاً تطبيق الطرق الذاتية على مجالات مثل المخاطر القانونية أو مخاطر ملاءمة الزبون أو مخاطر التشغيلية، والتي لا تتناسب بسهولة مع النمذجة المالية. في الواقع، هذه هي المجالات التي يمكن أن تؤثر فيها الإجراءات والسلوك البشري بشكل كبير على ما إذا كان أي تعرض سيحدث وكيف سيتم معالجة التعرض. يمكن أيضاً استخدام الطرق الذاتية لتجاوز الطرق الرياضية. على سبيل المثال، قد تحسب الشركة مخاطر الائتمان.¹

والجدول الموالي يلخص أهم الطرق لقياس المخاطر مع ذكر مزايا وعيوب كل طريقة.

الجدول (02-02): ملخص لأهم طرق قياس المخاطر

النوع	الطريقة	مزاياها	عيوبها
المقاييس الرياضية (الكمية)	الإحصائية	- فعالية في تقدير التعرض للمخاطر التي تتغير خلال الزمن - ممكنة التطبيق على أنواع مختلفة من المخاطر الائتمان ومخاطر السوق	- يعتمد على الافتراضات حول سلوك أسعار الأصول والتوزيعات التي قد لا تكون دائماً دقيقة
	التحليلية	- سهلة (بسيطة) الوضع والتطبيق	- لا يمكن تطبيقها في حساب كل التعرضات للمخاطر - غير ممكنة الاستخدام لتقدير التعرض المستقبلي للمخاطر

¹ EBID, P: 63.

<p>- صعوبة التطبيق</p>	<p>- تتيح معلومات عن خطر لمجموعة من التدفقات الخارجة عملية وممكنة التطبيق في المعاملات المنفردة كما في المحافظ المالية</p> <p>- لا تترك اية افتراضات بخصوص الاحتمالات</p> <p>- تترجم بشكل مفهوم (أرباح وخسائر مثلا).</p> <p>- عملية على مجموعة من المخاطر الائتمانية والسوقية ومخاطر السيولة</p>	<p>السيناريوهات</p>	
<p>- يعتمد على الافتراضات بخصوص التقلب، الارتباطات ومجالات الثقة وافق التسييل.</p> <p>- تفشل في التعرف على ما يمكن ان يحدث في الحالات القصوى</p>	<p>- يتيح ويسمح تجميع المخاطر عبر المحافظ</p>	<p>القيمة المعرضة للخطر</p>	
<p>- صعوبة التطبيق والتنفيذ.</p> <p>- قابلة للتطبيق فقط في حالة المحافظ التي يتم تقييمها وتسويتها بحسب mark- to-market</p>			
<p>- متحفظة جدا لأنها تتجاهل الارتباطات ومجالات الثقة.</p> <p>- قابلة للتطبيق فقط في حالة المحافظ التي تقييمها وتسويتها بحسب السوق.</p>	<p>- يوفر منهجية تجميع عبر المحافظ ودرجات المخاطر</p>	<p>الخسارة القصوة</p>	
	<p>- يمكن ان تستخدم عندما لا يوجد مداخل (مقاربات) كمية ومناسبة، او لتجاوز النتائج الكمية (لتأكد النتائج التي حصلنا عليها باستخدام الاساليب الكمية مثلا أو لرفضها)</p>		<p>الطرق النوعية (الذاتية)</p>

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية في شركات التكافل

بعد مناقشة التأمين التكافلي وأنواع المخاطر التي تواجهها شركات التكافل، يقدم هذا المبحث مناقشة بشأن إدارة المخاطر في شركات التكافل. من خلال بيان جملة من الاجراءات التي من شأنها أن تساعد شركات التأمين التكافلي في تحديد والتحكم والمراقبة والافصاح عن مخاطرها، وهي فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطرة

هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض إلى هذه المخاطر،¹ باحتساب عادة الانحراف المعياري عن النتائج السابقة.² يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى عملية التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في المخاطرة والحد من تكرار حوادثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة المخاطرة عند صاحبه.³ أو هي عملية نظامية «منظمة» لتحديد وتقييم الخسائر المادية الناجمة عن تحقق المخاطر التي تصيب الأفراد والشركات واختيار وتنفيذ أنسب الوسائل لمواجهة هذه الخسائر.⁴

0. طرق أو تقنيات إدارة المخاطر

هناك شبه إجماع بين الباحثين في مجالات التأمين وإدارة المخاطرة على أن تقنيات إدارة المخاطرة تشمل أربع تقنيات

1.1. عرض تقنيات إدارة المخاطر

يوضح الشكل الموالي أربعة تقنيات لإدارة المخاطر:⁵

¹ طارق الله خان و حبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 30.

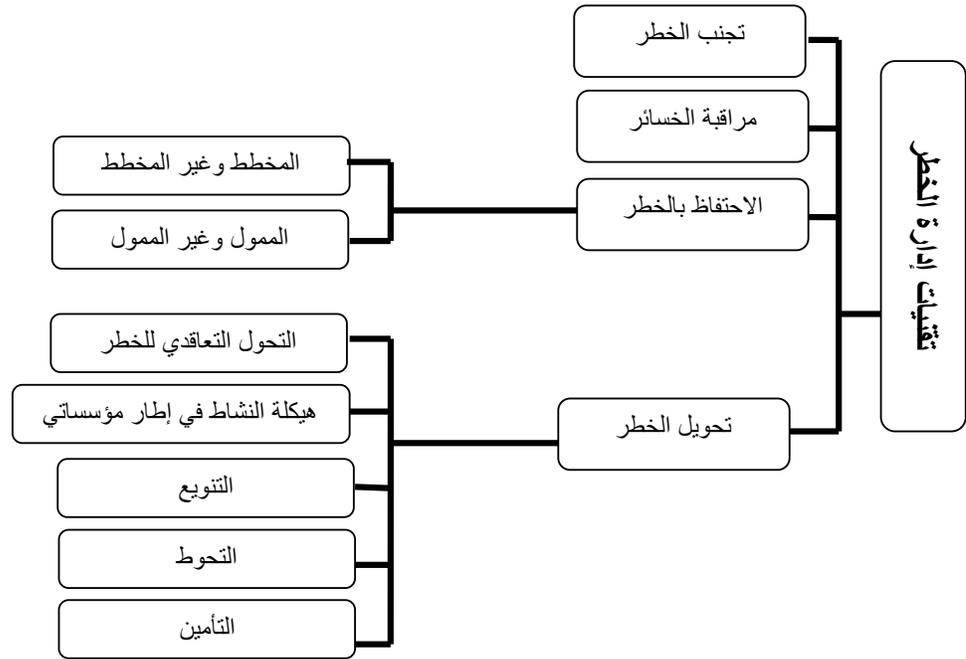
² نفس المرجع أعلاه، ص: 28.

³ عبد الله سلامة، المخاطرة والتأمين الأصول العلمية والعملية، دار النهضة العربية، الطبعة 4، 1974، ص: 51.

⁴ أبوبكر عيد أحمد و السيفو وليد إسماعيل، إدارة المخاطرة والتأمين، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص: 49.

⁵ عبد الكريم قندوز، التحوظ في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 22.

الشكل رقم (02-07): يوضح تقنيات إدارة المخاطرة



المصدر: عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 22.

2.1. شرح تقنيات إدارة المخاطر

وفيما يلي شرح مختصر للتقنيات الأربع:

1.2.1. تجنب المخاطرة «Risk Avoidance»

يرفض الفرد أو المنشأة أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك لعدم الرغبة في مواجهة خسارة معين،¹ وهو أبسط تقنية ويؤدي إلى تخفيض فرصة الخسارة إلى حد العدم. ورغم فائدة تجنب -نظريا- إلا أنه يعتبر غالبا بديلا غير مرغوب فيه لأنه ضياع الفرص.

¹ بلعزوز بن علي، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 07، سنة 2009/2007، ص: 335.

2.2.1.1 مراقبة الخسائر «Loss Control»

عندما يستحيل تجنب المخاطرة أو حتى نقله، من الممكن اتخاذ تدابير تخفض من الخسارة المرتبطة به وهذا يطلق عليه بالرقابة على الخسارة، وهي تختلف عن حالة تجنب المخاطرة لأن المخاطرة في حالة الرقابة يعني أن الفرد أو المنشأة تقدم على العمليات المتضمنة لهذا النوع من المخاطرة.¹

3.2.1 الاحتفاظ بالمخاطرة «Risk Retention»

ويطلق عليه أيضا افتراض المخاطرة «Assumption Risk» ويقصد بها قبول الفرد أو الشركة للخطر المعرض له واستعداده لتحمل نتائجه من خسائر مالية،² ويمكن أن يكون بشكل مخطط «في حالة أدراك المخاطرة» أو بشكل غير مخطط «بسبب المخاطرة أو عدم وجود بدائل أو تهاونا»، كما يمكن أن يكون الاحتفاظ به ممولاً «الاحتفاظ بأموال وأرصدة لمواجهة الخسائر في حالة تحقق المخاطرة» أو غير ممول. ومن محددات الاحتفاظ بالمخاطرة نجد توافر الموارد المالية لمواجهة تبعات المخاطرة، القدرة على توقع الخسائر وإمكانية وضع برامج لإدارة المخاطر والتي عادة ما تكون جد مكلفة.³

4.2.1 تحويل «نقل» المخاطرة «Risk Transfer»

وتوجد عدة أشكال لتحويل المخاطرة، منها:⁴

1.4.2.1 الطرق التعاقدية

يقصد بالطرق التعاقدية لنقل المخاطرة تلك العقود التي تستخدم لتحويل أو نقل المخاطرة أو جزء منه من احد طرفي العقد إلى طرف الآخر، ولعل أهم مثال عنها الاتفاقية التعويضية «Hold-Harmless Agreement» وهي من الآليات المستخدمة في تجنب المخاطرة بتحويله إلى طرف آخر ليتحمل مسؤولية مواجهة الخسائر أو المخاطر التي يقبل بالاحتفاظ بها. وهدف الاتفاقية هو تحديد الطرف الذي يتولى سداد مستحقات الخسائر دون تحديد للمبالغ المطلوبة، وتطبق هذه الاتفاقيات ضمن عقود أخرى، ومن أمثلتها في عقود الإيجار حيث يشترط المؤجر عادة عدم تحمل ما يلحق من أضرار لضيوف المستأجر إذا أصابهم مكروه وبدوره يقوم المستأجر بنقل

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 23.

² أحمد عيد أبوبكر و وليد إسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 69.

³ عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص: 24.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص ص: 24-26.

مجموعة من المخاطر إلى المؤجر خاصة ما تعلق بصلب الأصل المؤجر «مثلا تعرض الأصل المؤجر لخطر الحريق أو الفناء أو النقص الكبير في قيمته السوقية»، كما أن لها تطبيقات في عقود البناء وعقود النقل وغيرها، وفي جميع تلك العقود تكون الاتفاقية بمقابل ضمني.

2.4.2.1. هيكله النشاط في إطار مؤسساتي «Incorporation»

تساعد الصيغة القانونية التي يهيكل بها النشاط على تحويل المخاطر إلى جهات أخرى. فالشركة ذات المسؤولية المحدودة تختلف من حيث تحمل المخاطرة عن شركة التضامن وشركات الأشخاص عموما، إذ أن المسؤولية في شركات الأشخاص غير محدودة ويترتب عن ذلك أن معظم المخاطر يتحملها الشركاء، ومثال ذلك شركة التضامن حيث يحجز القانون ممتلكات الأشخاص المتضامنين في حالة إفلاس الشركة في حين أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة «وكما يدل اسمها «لا يتحمل الشركاء «الملاك» الخسائر تجاه دائنيهم إلا في حدود حصة كل شريك في رأس المال دون أن تطال الخسارة أملاكهم الشخصية. بمعنى آخر يمكن أن تتحمل الشركة «من خلال شكلها القانوني» المخاطر «كالخسائر والإفلاس وحوادث المسؤولية المدنية» نيابة عن الشركاء. ولعل تكلفة النقص في العائد على رأس ماله المستثمر.

3.4.2.1. التنوع «Diversification»

يساعد التنوع على التغلب على المخاطر الخاصة «غير المنتظمة» فيمكن مثلا لشخص بناء محفظة استثمارية مكونة من أسهم شركة نفطية وشركة طيران، وبهذه الطريقة يقوم بتحديد مخاطر الشركتين، فلو تم افتراض أن أسعار النفط ارتفعت فهذا يعني خسائر على شركات الطيران والتي يمكن تعويضها بأرباح الشركة النفطية. والتنوع قد يكون قطاعيا «الاستثمار في أكثر من قطاع «وقد يكون جغرافيا أو غيره.

4.4.2.1. التحوط «Hedging»

تتضمن عملية التحوط نقل المخاطر المضاربية «والتي لا يمكن التأمين ضدها من خلال التأمين التقليدي « إلى طرف ثالث من خلال إبرام صفقة تجارية تتميز عادة بدرجة عالية من التقلب السعري، وقد يكون الطرف الثالث هو المضارب نفسه أو طرفا آخر خارج إطار المتعاملين في إبرام الصفقة، له صفة تحقيق حالة التحوط.

ويعرف التحوط على أنه استخدام أداة مالية أو أكثر لتقليل التقلبات في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية في بنود الميزانية، بحيث تتعادل الآثار الناتجة عن الأداة المستخدمة للتحوط مع الأداة المتعلقة بالأداة الأصلية.

5.4.2.1. التأمين

رغم أن بعض الباحثين يعتبر التأمين تقنية مستقبلية بذاتها في التعامل مع المخاطرة لدوره وأهميته، إلا أنه في حقيقة ليس إلا إحدى طرق تحويل المخاطرة إلى جهة أخرى، حيث يقوم الذي يخشى خطر ما «وما يترتب عن حدوثه من خسائر» بتحويله إلى طرف آخر لديه الاستعداد للتعامل مع ذلك المخاطرة «أي شركة التأمين»¹ مقابل قسط.

وعلى سبيل الإجمال لما تقدم فتحويل أو نقل المخاطر هو أن يتفق طرف معرض للخطر مع طرف آخر لديه القدرة والاستعداد على درء هذا المخاطرة ودفعه عنه نظير مقابل معين متفق عليه يدفعه الطرف الأول للطرف الثاني.² أن تقنية نقل المخاطرة لا تؤثر على المخاطرة أو أثره بقدر ما هي وسيلة لتحديد الوجهة الأنسب التي لديها الاستعداد لتقبل الخسائر المالية المترتبة عن وجود المخاطرة من جهات أخرى تقوم بتحويل المخاطرة، ويتجمع لدى هذه الهيئات مجموعة من المخاطر المتشابهة مما يمكنها من التعامل معها وفق طرق علمية سليمة، ومن أمثلها صناديق التحوط وشركات التأمين وغيرها.

والمستخلص مما سبق أن لإدارة المخاطرة أربع تقنيات، من بينها تحويل المخاطرة ويعتبر التأمين أحد العناصر المستخدمة في تحويل المخاطرة والذي يكون الفرد فيه غير مسئول عن وقوعه وهنا موضوع الدراسة فالمخاطر المضاربية وإدارتها وبالتالي فأخطار المضاربية لا تعني التأمين

2. خصائص شركات التكافل المتعلقة بإدارة المخاطر

تهدف شركة التكافل إلى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية عند تجميع مخاطر المشتركين. لذا يعتبر تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية أمراً ضرورياً لعمليات الشركة، ومن الضروري أن يكون بالشركة هيئة رقابية شرعية للمساعدة في ضمان الالتزام بهذه المبادئ.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص 26.

² أحمد عيد أبوبكر و وليد إسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 74.

ثمة بعض أوجه الشبه بين شركات التكافل والتأمين التقليدي حيث أن كليهما ينطوي على تجميع تعرض مجموعة المشاركين للمخاطر في أحداث مستقبلية معينة وغير مؤكدة، بهدف تقديم المساعدة لهؤلاء الذين يتعرضون لوقوع هذه الأحداث. على وجه الخصوص، تتشابه شركات التكافل مع شركات التأمين التقليدية التبادلي أو التكافلي في أن حملة الوثائق هم أصحاب الأموال بشكل جماعي وبالتالي فهم يؤمنون بعضهم البعض، مما يعرضهم بشكل جماعي لمخاطر التأمين حتى إذا كان ذلك من خلال كيان قانوني. وهذا على الاتجاه الذي يعتبر ما يقدم للمحافظة هو تبرع بالجزء المحتاج إليه من اشتراك، أما على الاتجاه الثاني بان الاشتراك متبرع به كله للمحافظة فان الملكية سوف تكون للمحافظة. تختلف شركات التكافل جوهريا عن شركات التأمين التقليدية في أن الكيان الذي يتحمل مخاطر التأمين منفصل عن حملة الوثائق الذين يقدم ليم التأمين هنالك اختلاف جوهري بين شركات التكافل والتأمين التقليدية يتمثل في انه في حالة التكافل هنالك انفصال تام ما بين مخاطر شركة التكافل والمخاطر الناشئة لحملة الصكوك. الا انه وفي بعض خصائص المنتجات التأمينية (عموما في المنتجات العائلية) فان شركة التكافل تتشارك بعض الخصائص مع شركة التأمين التقليدية من حيث توفير منتجات ادخارية حيث يتم تجميع بعض مساهمات صندوق المشتركين لكل فرد من المساهمين.¹

ان شركات التكافل التي يتم إنشاؤها بوصفها كيانات مختلطة ذات مشغل تختلف عن شركات التأمين التبادلي التقليدية في جوانب عدة - والتي تؤثر على احتمال حدوث² المخاطر بالشركة- وذلك بسبب تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية. أن الاختلافات في أوضاع أصحاب المصالح،³ في نظامي التأمين التقليدي والاسلامي تؤثر على مدى حدوث المخاطر لأصحاب المصالح بأنواعها المختلفة ويكون لا تبعات على الطريقة

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 4.

² المصطلح تأثير المخاطر" في هذا السياق يشير إلى موقع المخاطر داخل هيكل شركة التكافل، أي الصندوق المنفصل الذي سيعاني من تأثير المخاطر حال حدوثها.

³ المصطلح أصحاب المصالح" يشير إلى الأشخاص الذين لهم مصلحة في التشغيل الفعال لشركة التكافل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المشاركون المساهمون في صندوق مخاطر المشاركين و / أو صندوق استثمار المشاركين وأصحاب صندوق المساهمين. ويشمل أصحاب المصلحة الآخرين الإدارة والموظفين والمجتمع الإسلامي (لاسيما الأمة الإسلامية) والهيئات الرقابية والحكومات، بناء على دور شركات التكافل في الأنظمة الوطنية والمحلية والاقتصادية والمالية.

المستخدمة لإدارة هذه المخاطر. وقد تكون وسائل التخفيف من المخاطر التي تتعرض لا مصالح المشاركين غير فعالة في التخفيف من تأثير هذه المخاطر على مصالح المساهمين، أو العكس، وقد تتعارض المصالح. إن إطار إدارة المخاطر الذي ينشؤه كل من مشغل التكافل وتعهدهات شركة التكافل يجب أن يضع في الاعتبار العلاقات بين أصحاب المصلحة المبنية على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية. إن الفصل بين الصناديق الموجودة في شركة التكافل بين صندوق أو أكثر من صناديق المخاطر للمشاركين وكذلك صندوق المساهمين وأي صندوق من صناديق استثمارات المشاركين يعكس الحالة المنفصلة للمستفيدين من كل صندوق¹ في الأنشطة التشغيلية بشركة التكافل. ويتناول هذا المعيار مسائل إدارة المخاطر على مستوى الصناديق المنفصلة بالنظر إلى المخاطر التي يتعرض لها كل نوع من أنواع أصحاب المصلحة بما في ذلك أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها أصحاب المصالح.¹

بينما يتحمل المشاركون في صندوق مخاطر المشاركين بشركة التكافل بشكل جماعي مخاطر الاكتتاب الخاصة بصندوق مخاطر المشاركين ويتحمل المشاركون في صندوق استثمار المشاركين مخاطر الاستثمار الخاصة بصندوق استثمار المشاركين، فإن مشغل التكافل لديه المسؤولية الائتمانية لإدارة قطاعات مختلفة في الشركة المتعلقة بمصالح أصحاب المصلحة^(*).

وعلى الرغم من أن مشغل التكافل ليس مسؤولاً تعاقدياً بموجب الشريعة عن الخسائر أو حالات العجز التي يعاني منها صندوق استثمار المشاركين أو صندوق مخاطر المشاركين، باستثناء أية خسائر تنتج عن إهمال مشغل التكافل أو عن سوء سلوكه، فإن هذه المسؤولية الائتمانية تتطلب من مشغل التكافل أن يجتهد ويلتزم بخدمة مصالح المشاركين في تلك الصناديق. فعلى سبيل المثال، يقوم مشغل التكافل بإدارة حجم المخاطر في صندوق مخاطر المشاركين نيابة عن المشاركين بهدف الحفاظ على قدرة الصندوق جميع الأوقات. كما يتعين على مشغل التكافل دراسة تعرض المساهمين (من على أداء الالتزامات في خلال ملكيتهم

¹ يشير مصطلح "المستفيد" هنا إلى حصص ملكية المساهمين والمشاركين وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، كل في سياقها. يدار صندوق مخاطر المشاركين وصندوق استثمارات المشاركين لمصلحة المشاركين، أصحاب هذين الصندوقين وفقاً للشريعة التي تعتمد نموذج الوكالة أو المراجعة (تختلف طبيعة الملكية في نموذج الوقف ولكن يبقى المشاركون أصحاب مصلحة بموجب هذا النموذج).

^(*) قد يفرض القانون المحلي مخاطر إضافية على أصحاب مصلحة معينين، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع إطار لإدارة المخاطر.

في صندوق المساهمين) لأية مخاطر ناتجة، طالما أن نموذج التشغيل يتضمن استخدام قرض أو أي تسهيلات مماثلة كوسيلة لدعم رأس المال أو السيولة لدعم صندوق مخاطر المشتركين.¹

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المالية لشركات التأمين التكافلي

هناك ثلاث مجالات مهمة في إدارة مخاطر شركات التكافل، وهي الموارد البشرية وإدارة الاستثمار والامتثال للشريعة. علاوة على ذلك، فإن الامتثال للشريعة هو عملية مستمرة وبدون توقف، والتي يجب أن تتم في جميع أنشطة مشغل التكافل لتحقيق الأهداف التي حددتها الشريعة. وبخلاف ذلك، عندما تتجاهل شركة التكافل الامتثال للشريعة، فإنها ستواجه خسائر في جميع المجالات مثل انخفاض عدد الزبائن، وفقدان السمعة، وأخيراً، فقدان النشاط التجاري والإفلاس. وسيتم الاقتصار في هنا على إدارة المخاطر المالية في شركات التكافل.

1. إدارة مخاطر الاكتتاب

يمكن أن تتم إدارة مخاطر الاكتتاب من خلال إنشاء طريقة اختيار نموذجية، والتي تتضمن استراتيجية تصنيف جيدة ويجب أن تتماشى مع أهداف مشغل معين. يجب أن تميز إستراتيجية التصنيف الجيد وإجراءات الاكتتاب بين المخاطر وتقديرها بشكل مناسب وإعطاء سعر دقيق لها من أجل جمع أموال أكثر بشكل عام مما تم دفعه. لتجنب الاختيار العكسي، يجب أن تكون شركة تكافل لها القدرة على التمييز بين المخاطر وإجراءات الاكتتاب الخاصة. بالنسبة للتكافل العام، الذي يتضمن إجراءات الاكتتاب الموحدة، يستخدم المشغلون عادة نظام الاكتتاب المحوسب. إذا كان زبون معين يفي بالمتطلبات القياسية، يتم قبوله تلقائياً. ومع ذلك، إذا كانت الحالة دون المستوى، فقد يفرض مشغل التكافل مزيداً من الرسوم على اشتراك التكافل أو يرفض الزبون. لذلك، فإن أداء الخبير الاكتواري أمر بالغ الأهمية؛ ومن ثم فإن الخبير الاكتواري هو الذي يحدد السعر بناءً على قياس المخاطر. بالنسبة للتكافل العائلي، يطلب المشغلون من الزبائن إجراء فحص طبي كامل ونتيجة لذلك يتم تحديد السعر.²

للتخفيف من مخاطر إعادة التكافل، قد يقوم مشغلو التكافل بتوزيع مخاطر إعادة التكافل من خلال الاشتراك في أكثر من مشغل واحد لإعادة التكافل. علاوة على ذلك، لاختيار مشغل إعادة التكافل المناسب،

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص: 6.

² Akhter, W, Risk Management in Takāful. *Enterprise Risk Management*, 1(1), 2010, PP:133-134.

يجب على مشغلي التكافل تقييم القوة المالية لشركات إعادة التكافل¹. وقد اقترح مجلس الخدمات المالية الإسلامية في المعيار 14 إدارة المخاطر لشركات التأمين جملة من التدابير التي يجب على مشغل التكافل القيام بها من أجل إدارة مخاطر الاكتتاب وهي كما يلي:

- يتطلب تشغيل صندوق مخاطر المشتركين معرفة معينة بالإضافة إلى المعرفة بأعمال التأمين التقليدية، حيث يجب وضع مقاييس للاكتتاب والموافقة عليها وفحصها لضمان قبول العقود التي يكون فيها صندوق مخاطر المشتركين مستعداً للمخاطر فقط. نظراً لضرورة تلبية مبادئ الشريعة، فإن عملية اكتتاب أعمال التكافل تحتاج إلى التأكد من أن تحديد ومعالجة إسهامات المشتركين تلي كافة متطلبات الشريعة المعمول بها.

- يضع مشغل التكافل ويوثق آلية مناسبة، بمساعدة خبير شؤون التأمين بالشركة، لتحديد نوع التوقعات التي سيتم استخدامها. ويجب أخذ نتيجة هذه الممارسة في الاعتبار، قبل الموافقة على أي منتجات، للمساعدة في التأكد من أن أي نوع جديد من المخاطر لا يمكن قبوله في صندوق مخاطر المشتركين إلا بعد دراسة مدى ملائمة أسعاره، وأن المنتجات المعنية يتم تقييمها بصورة منتظمة من منظور مماثل.

- **خبرة المطالبات** يتعين على مشغل التكافل تحديد العناصر التي تساهم في إدخال تغييرات في خبرة المطالبات المتوقعة والفعلية للسياسات التي يغطيها صندوق مخاطر المشتركين، بما فيها حالات الوفاة والمرض بالنسبة للتكافل العائلي. وتتعرض بعض أنشطة شركة التكافل لعوامل لها المقدرة على التطور السريع مثل المخاطر السياسية وذلك في حالة التأمين على الصادرات من قبل شركة التكافل. يجب أن تكون إدارة الاكتتاب وخبير شؤون التأمين بالشركة على وعي باتجاهات المطالبات وتكاليف تسوية المطالبات في الحالات التي تتأثر فيها بمثل هذه الأحداث يمكن تعديل مقاييس الاكتتاب وصيغ السياسات والتسعير في الوقت المناسب.

- ولذا ينبغي إجراء تحليل للنفقات المتوقعة والمنسوبة للصناديق المحددة والتي يجب إجرائها بكل التفاصيل الدقيقة قبل إصدار أي منتجات للسوق كما يجب مراجعتها بصورة دورية.

¹ Sabirzyanov. R, And Hashim, M.H, Takaful (Islamic Insurance), Risk Management and Maqasid Al- Shari'Ah, Islam Ekonomisi Ve Finansi Dergisi, 2015/1, P: 124.

- ينبغي أن يتم فحص معدلات التوقف والاستمرارية لصناديق مخاطر المشتركين التي يديرها مشغل التكافل لتحديد متى تكون مخاطر الاكتتاب مؤكدة بفقدان محفظة المخاطر. ووفقا لذلك، قد يكون لدى مشغل التكافل ولاء المشتركين وتخفيض استعدادا لتحمل تقلبات أداء الاكتتاب أقل من شركة التأمين التقليدية.
- في حين أن من المحتمل أن تسعى شركة التأمين التقليدية إلى تعويض خسائرها من خلال الأعمال المستقبلية، فإن الطبيعة المشتركة لصندوق مخاطر المشتركين تعني أن أي عجز أو اضطراب لإعادة القرض يمكن دفعه فقط من الفائض المستقبلي المنسوب للمشاركين ويشمل بعض الذين قد يصبحون مشاركين عندما يكون الصندوق في حالة عجز بالفعل أو مع الالتزام بسداد القرض. يجب أن يدرس مشغل التكافل ما إذا كان مناسباً أن يقوم بجذب مشتركين جدد إلى صندوق مخاطر المشتركين الذي يحمل عجزاً أو الذي لديه قرض مستحق الدفع. ويجب ان تضع شركة التكافل في الاعتبار الاجراءات المتوفرة لديها للتصدي لهذه المخاطر الناجمة عن التنوع. هذه الاجراءات قد تشمل على الخطط الخاصة بتغطية اي نقص محتمل خلال فترة زمنية محددة للتقليل من ظهور عنصر (المبارأة). بجانب إعادة التسعير الملائمة للمساهمات. استخدام احتياطي الطوارئ. مراجعة قوائم الاكتتاب. قد يمثل إعادة التكافل فرصة للحصول على الدعم خلال فترة استرداد المتأخرات.¹
- ينبغي أن يكون مشغل التكافل قادراً على عمل توازن بين الأنواع المختلفة من المخاطر والمناطق الجغرافية بحيث لا يقوم تركيز واحد بتهديد الشركة. ويجب على مشغلي التكافل تحديد وفحص تعرض صناديق مخاطر المشتركين لمخاطر التركيز ووضع خطط للحد من الوصول إلى - الذروة - من خلال التقاضي (مثل رفض الأعمال الإضافية المقدمة) أو من خلال التنوع في مخاطر أخرى غير مترابطة. وبدلاً من ذلك، قد يستلزم اللجوء إلى إعادة التكافل بغرض الحد من تركيزات الخسائر التي قد تؤثر على صندوق مخاطر المشتركين.

2. إدارة مخاطر تقدير المخصصات

هناك جملة من الاعتبارات التي ينبغي على مشغل التكافل القيام من أجل الإدارة السليمة للمخصصات الفنية لشركات التكافل وقد بينها معيار 14 إدارة المخاطر لشركات التكافل الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهي كما يلي:

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013، ص: 16.

- يتعين على مشغل التكافل وضع سياسات وإجراءات لتحديد المخصصات الفنية والموافقة عليها، وذلك لضمان أن المخصصات قد تم تقديرها بطريقة مناسبة وأن أوجه العجز¹ قد تم تحديدها بطريقة صحيحة والتعرف عليها عند حدوثها. إن التقنيات المطبقة عادة لتقييم المخصصات ومدى كفايتها في التكافل العام والتكافل العائلي قصير المدى تشمل توضيح المطالبات الملغاة السنوية وكذلك الخسائر على أساس سنوي. كما يجب على شركة التكافل أن تتأكد من جودة ونزاهة البيانات المستخدمة في عملية التوقعات لهذه المطالبات.
- ويجب أن تتسم الطرق التي يستخدمها مشغل التكافل في تحديد المخصصات الفنية بقدرتها على تمثيل التدفقات المستقبلية المتوقعة للموارد استناداً إلى الافتراضات الحذرة والمعقولة، مع مراعاة احتمال التطور السلبي.² ويجب أن يعاد تقييم طرق تقدير المخصصات والافتراضات المتعلقة بها بانتظام لضمان أنها لا تزال مناسبة.
- وبينما قد يمثل النقص في تقدير المخصصات الخطر الأكثر وضوحاً فيما يتعلق بتكوين المخصصات، ينبغي أن يكون مشغلو التكافل على وعي بأن الاخفاق في تقدير المخصصات الملائمة في صندوق مخاطر المشتركين قد يتسبب في عدم المساواة بين مجموعات المشتركين.

¹ يشار إلى تكوين المخصصات الفنية في بعض الأوقات باسم "الاحتياط". قد يسبب هذا المصطلح خلطاً للأمر. في مصطلحات المحاسبة، المخصصات الفنية هي مسؤولية صندوق مخاطر المشاركين ويتم إنشاؤها لتلبية الخسائر المتوقعة (المطالبات)، بينما الاحتياطي هو الأسهم المحتفظ بها كرأس مال لصندوق مخاطر المشاركين لتجنب وقوعه العجز بسبب تراكم حالات العجز. يتم عمل المخصصات أيضاً داخل صندوق المساهمين لتغطي النفقات التي يلتزم بها الصندوق نتيجة التحقق من التعويض من صندوق مخاطر المشاركين أو صندوق استثمار المشاركين، وتطبق الاعتبارات المماثلة على هذه الحالات. من المتوقع حدوث حالات العجز من وقت لآخر، بسبب النقلب الملازم للأحداث المؤمن ضدها. يؤكد مشغل التكافل أن مشروع التكافل يحتفظ بموارد رأس مالية لامتناسص حالات العجز المتوقعة بطريقة مناسبة عند حدوثها تقدم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية المعيار الحادي عشر مبادئ إرشادية عن القدرة على الوفاء في عمليات التكافل.

² قد تقدم بعض السلطات التنظيمية إرشادات عن ماهية الطرق التي يجب أن تستخدم ومع أي نوع من المنتجات. وقد لا تكون الطرق المحددة مناسبة لظروف مشروع تكافل ما. لذلك، مراعاة لوضعهم الرأسمالي وخطط الأعمال، ينبغي ألا تعتمد مشروعات التكافل على الطرق القانونية وحدها لتحديد المخصصات بل تدير مخاطر ما تحت التخصيص من خلال تطبيق طرق تعتبرها الشركة واقعية بالنسبة لظروفها.

- ينبغي أن يكون مشغلو التكافل على وعي بمخاطر خلق توقعات في عقول المشتركين بشأن الحدود الدنيا لمستوى العائد (على منتجات التكافل العائلي من النوع الاستثماري) أو توزيعات لفائض الاكتتاب (في منتجات التكافل من نوع الحماية). وفي حالة قيام مشغل تكافل، سواء من خلال الاقرارات أو الأفعال، على سبيل المثال عند توضيح امتيازات الوثيقة، بخلق هذه التوقعات المعقولة للمشاركين، فقد تلزم الاعتبارات المحلية التجارية أو التنظيمية شركة التكافل بتلبية هذه التوقعات، على الرغم من عدم تقديم أي ضمان فعلي. وفي هذه الحالة، يتعين على مشغل التكافل أن يضع في اعتباره التوقعات المعقولة للمشاركين في تحديد المركز الرأسمالي لصناديقه، في الوقت الحاضر ومستقبلا. كذلك يتعين مراعاة التوقعات المعقولة للمشاركين في تحديد عملية تصميم المنتج ومستوى التوزيعات ويجب أخذ مشورة الخبير الاكتواري لمشغل التكافل. علاوة على ذلك، فإن خلق التوقعات المعقولة للمشاركين يجب أخذه بعين الاعتبار في سياق الالتزام بالشريعة.

- يستخدم مشغلو التكافل إعادة التكافل في المساعدة على إدارة مخاطر الاكتتاب من خلال تجميع مخاطر المشتركين من مؤسسات تأمين تكافلي مختلفة. إن قدرة مشغل التكافل على الاكتتاب في أعمال ذات مخاطر تتضمن أحداث خسارة كبيرة الأثر وقليلة التكرار قد تعتمد جوهريا على قدرته في التخلي عن جزء من هذه الأعمال لمشغل إعادة تكافل. يتطلب الاستخدام الفعال لإعادة التكافل تسعيرا مناسباً ونقل فعال للمعلومات بين مشغل التكافل ومشغل إعادة التكافل وآلية ذات كفاءة لدفع المطالبات.

عندما يقبل مشغل التكافل الأعمال على أساس التكافل المشترك، فيتعين على المشغل أن يتأكد من أنه يدير الاكتتاب والمخاطر الأخرى للأعمال بطريقة مشابهة لكونه المكتتب الوحيد، حتى لو لم يكن القائد لترتيب التكافل المشترك. وعندما ينظم مشغل التكافل أعمال إعادة التكافل، ينبغي أن يكون على وعي بأن جودة واعتمادية المعلومات المتعلقة بأعماله قد تكون أقل بالنسبة للأعمال التي ينظمها على أساس مباشر وأن يضمن إجراء تقييم للمسؤوليات والتعرضات مع مراعاة احتمال حدوث تقلب أكبر في هذه الأعمال.¹

3. إدارة مخاطر السوق

في التأمين التقليدي، تتضمن إدارة مخاطر السوق وضع إستراتيجيات لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار السلع بالإضافة إلى تقلبات أسعار الأسهم. لا يشارك مشغلو التكافل

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 19.

في المعاملات القائمة على الفائدة، لذا فهم لا يواجهون هذه المخاطر.¹ ومع ذلك، على الرغم من أن شركات التكافل لا تواجه المخاطر المتعلقة بالفوائد بشكل مباشر، إلا أنها تواجهها بشكل غير مباشر. ويرجع ذلك إلى أن صناعة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية (IBF) اختصاراً لـ Islamic Business And Finance لا تملك معياراً خاصاً بها لتحديد سعر الربح، لا تزال الفائدة تستخدم كمعيار. على سبيل المثال، في ماليزيا، يتم استخدام KLIBOR (السعر المعروف بين البنوك في كوالالمبور) من قبل مؤسسات (IBF) لتحديد هامش الربح في أنشطتها المالية.²

مشغلي التكافل غير قادرين على إدارة مخاطر السوق مثل نظرائهم التقليديين، الذين يستخدمون هذه المشتقات المالية مثل المقايضات والخيارات والعقود الآجلة لأن هذه المشتقات المالية وفقاً لغالبية علماء المسلمين غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، يقترح السويلم³ تعديل ثنائي متبادل لتخفيف مخاطر معدل العائد والتحوط التكافلي للتخفيف من مخاطر العملة كأدوات إدارة مخاطر متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد اقترح مجلس الخدمات المالية الإسلامية في المعيار 14 إدارة المخاطر لشركات التأمين جملة من التدابير التي يجب على مشغل التكافل القيام بها من أجل إدارة مخاطر السوق وهي كما يلي:⁴

- ينبغي أن يكون لدى مشغلي التكافل إطار عمل موضوع ومناسب لإدارة مخاطر السوق لأن العوائد التي تقل عن التوقعات قد تساهم في حدوث عجز في صندوق مخاطر المشتركين أو في الأداء غير الملائم لصندوق استثمار المشتركين أو صندوق المستثمرين.
- يتعين على مشغل التكافل أن يضع تحكماً إستراتيجية الاستثمار التي ينوي تبنيها، سياسات استناداً إلى قدرته على امتصاص التقلبات. يتوقع من مشغل التكافل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية قياس مخاطر السوق لكل أداة استثمار يخطط للاستثمار فيها. ويجب أن يراعي التعرضات للمخاطر في عملية التقدير الكمي للمخاطر لضمان تحديد وتقدير آثار أي تقلبات في أنشطة الاستثمار أو أي تغيرات اقتصادية في السوق

¹ Akhter, W, **Op Cit**, 2010, P: 136.

² Sabirzyanov. R, And Hashim, M.H, **Op Cit**, 2015, P: 126.

³ انظر سامي ابن ابراهيم السويلم، **التحوط في التمويل الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، معهد البحث والتدريب، جدة، السعودية، ط 1، سنة 2007.

⁴ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 19.

على الصناديق المتعددة لشركة التكافل، إلى جانب تعيين أي أوجه ارتباط باي موجودات أو مسؤوليات أخرى تابعة لشركة التكافل.

- قد يسعى مشغل التكافل للاحتفاظ بموجودات مختلفة، أو موجودات ومطلوبات، لتخفيف التقلبات كلياً من خلال عملها باعتبار ذلك وسيلة تحوط. ويتعين على مشغل التكافل، في أي حال، أن يضمن كون الموجودات المحتفظ بها لتلبية الخصوم ودعم موارد رأس المال ملائمة لهذه الخصوم أو لتوفير استقرار رأس المال.

- ونظراً لانفصال الصناديق في شركة التكافل، يتعين على مشغل التكافل ضمان ان إدارة الموجودات والخصوم لا تؤدي إلى نشوء دعم متبادل بين الصناديق.

4. إدارة مخاطر الائتمان

لغرض إدارة مخاطر الانتشار، ومخاطر الترحيل، ومخاطر التركيز ومخاطر التخلف عن السداد في إطار مخاطر الائتمان، تضع شركات التأمين التقليدية سياساتها الاستثمارية، والتي تضع حدوداً لمخاطر الائتمان. تنص المنظمة الدولية لمشرفي التأمين في "ورقة توجيهية حول إدارة مخاطر الاستثمار" على إرشادات لحدود التعرض لمخاطر الائتمان على النحو الآتي:¹

- يمكن استخدام التصنيفات الداخلية والخارجية وكذلك نتائج اختبار الضغط كأدوات قياس للحد من تعرض شركة التأمين لمخاطر الائتمان

- "الحد الأقصى لمبلغ الاستثمار أو نسبة معينة من التعرض للاستثمار لمصدر واحد أو صناعة أو منطقة جغرافية أو أي تصنيف مخاطر آخر".²

عندما يتعلق الأمر بمشغلي التكافل، يجب أن تمتثل أنشطتهم الاستثمارية لأحكام الشريعة، وبالتالي لا يمكنهم الاستثمار في الأدوات والأوراق المالية على أساس الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لمشغلي التكافل استخدام المشتقات المالية للتخفيف من مخاطر الائتمان نظراً لأن المشتقات الإسلامية وأسواقها لم يتم تطويرها، يجب على مشغلي التكافل الاعتماد على أدوات الرقابة الداخلية للتأكد من أن التعرض لمخاطر الائتمان خلال الاحتفاظ به ضمن حدود المعايير الاحترازية.³ وتقع على مشغل التكافل مسؤولية التأكد من تطبيق التدابير

¹ IAIS, Guidance paper on investment risk management, Op Cit, 2004, PP.16-18.

² Akhter, W, Op Cit, 2010, PP: 134-135

³ Sabirzyanov. R, And Hashim, M.H, Op Cit, 2015, P: 125.

الملائمة قبل الموافقة على الاستثمار في أي نوع من أدوات الاستثمار أو أي نوع آخر من الأنشطة يتضمن مخاطر ائتمان بما يضمن تحديد المخاطر بالنسبة للصناديق المختلفة وتقييمها كميًا ومراقبتها وتخفيفها، حيثما أمكن.

5. إدارة مخاطر السيولة

هناك فئتان رئيسيتان لإدارة مخاطر السيولة:

- نسب السيولة

- نمذجة التدفق النقدي

يجب تحديث هذه الأدوات وتشغيلها بشكل دوري كلما كانت هناك أي تغييرات في الأعمال من أجل مراقبة ملف مخاطر السيولة لشركة معينة.

يستخدم مشغلو التكافل نمذجة التدفق النقدي لتقييم مستوى الفوائض والعجز وقدرة التمويل المؤقت لتلبية احتياجات المشغل¹. يجب أن يكون لدى شركات التأمين الإسلامية أصول سائلة كافية في الصندوق بغرض تلبية متطلبات السيولة غير المتوقعة، ولكن ليست مستبعدة.

يساعد استخدام نسب السيولة مشغلي التكافل على تحديد مستوى الأصول السائلة من أجل تلبية متطلبات محفظة الالتزامات. كما سيساعد ذلك أيضًا في تحديد سياسات الاستثمار، حيث لن تتمكن شركة التكافل من استثمار جميع الأموال بطريقة واحدة.²

يمكن التخفيف من مخاطر تمويل رأس المال من خلال وضع خطط للطوارئ وسحب النقد من سياسات إعادة التكافل. يمكن التعرف على هذا الشكل من التحوط ضد السيولة من خلال معرفة المستوى الحالي للأصول السائلة في المتناول لتلبية سياسات الاستثمار الخاصة بـمشغل التكافل. من أجل تحديد وتقييم مخاطر السيولة، يجب أن يكون لدى مشغل التكافل رقابة داخلية كافية والإفصاح المناسب عن المعلومات. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن يكون لديها تقارير مستقلة منتظمة ويجب على وظيفة التدقيق الداخلي مراجعة عملية إدارة مخاطر السيولة بشكل دوري.³ وقد اقترح مجلس الخدمات المالية الإسلامية في المعيار 14 إدارة المخاطر

¹ Akhter, W, **Op Cit**, 2010, PP: 135-136

² Sabirzyanov. R, And Hashim, M.H, **Op Cit**, 2015, PP: 125-126

³ Akhter, W, **Op Cit**, 2010, PP: 135-136.

لشركات التأمين جملة من التدابير التي يجب على مشغل التكافل القيام بها من أجل إدارة مخاطر السيولة وهي كما يلي:

- وتشمل إجراءات الإدارة الممكنة في حالة تبلور مخاطر السيولة في صندوق مخاطر المشتركين إمكانية الحصول على تسهيل قرض (أو أي وسيلة توفير سيولة أخرى) من صندوق المساهمين، شريطة موافقة السلطة الرقابية في الدولة، إذا لزم الأمر.
- يتعين على مشغلي التكافل ضمان أنه في حالة اقتراح تقديم مثل هذا الدعم، فإنه يلزم إجراء تقييم للمخاطر على المشتركين أولاً من خلال أشخاص مؤهلين بشكل مناسب، وبحيث تكون المعلومات والطرق المستخدمة في هذا التقييم خاضعة لتحقيق مناسب، وأن يخضع التقييم نفسه للمراجعة الخارجية المستقلة. كذلك على مشغلي التكافل الرجوع إلى أي سلطة رقابية ذات صلة وهيئة الرقابة الشرعية قبل تنفيذ المعاملة وينبغي أن تنص لوائح التكافل على ذلك.
- يجب تطبيق سياسات إدارة السيولة الملائمة وإخضاعها للتقييم المنتظم من حيث ملاءمتها المستمرة وكفايتها لتلبية المتطلبات المتوقعة من السيولة. على سبيل المثال، حين تشمل سياسات إدارة السيولة الاعتماد على القدرة على جمع الأموال من خلال البنوك أو أسواق رأس المال. ينبغي أن يضع مشغل التكافل خطط طوارئ للحالات التي تجعل فيها ظروف السوق مثل هذه المصادر غير متاحة عملياً.¹

المطلب الثالث: تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر (ORSA)

وفيما يلي عرض مختصر للملاءة 2 مع التركيز على القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر في شركات التأمين التكافلي.

1. لمحة مختصرة عن الملاءة 2

يمكن تعريف ملاءة شركة التأمين على أنها القدرة المالية للشركة على الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن جميع عقودها في ظل جميع الظروف التي يمكن توقعها بشكل معقول². يتمثل أحد الجوانب الهامة والجديدة في الملاءة Solvency II، في أنه يجب على شركات التأمين، كممارسة منتظمة، أن تفترض التقييم الدوري لاحتياجات الملاءة الإجمالية وفقاً لملف تعريف المخاطر الخاص بها. القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر (ORSA)

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 22.

² IAIS, Principles of Capital Adequacy and Solvency, 2002, available at: www.iaisweb.org

اختصاراً لـ Own Risk And Solvency Assessment ، هو عملية ذات معنى مزدوج: من ناحية، هي عملية تقييم داخلية مدمجة في القرارات الاستراتيجية للشركة؛ من ناحية أخرى، فهي تشكل أداة في يد الجهات الرقابية، وتتكون الملاءة الثانية من ثلاث ركائز:

_ **الركيزة الأولى**، التي يشار إليها غالباً بالمتطلبات الكمية للملاءة الثانية، تسعى إلى تطوير وإنشاء نظام ملاءة جديد يسهل تحديد الموارد المطلوبة من قبل كل شركة تأمين بناءً على كل من المخاطر المحتملة وإدارتها.

_ **الركيزة الثانية**، التي يشار إليها غالباً باسم المتطلبات النوعية، لها آثار قوية على الشركات والمشرفين. من جانب الشركات، تم وضع مبادئ الحوكمة (الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وما إلى ذلك) بهدف تعزيز الإدارة المتكاملة للمخاطر و ORSA. ومن ناحية أخرى، تم إنشاء كفاءات وآليات عمل جديدة للمشرفين لتمكينهم من توقع وتجنب المواقف المحتملة لتدهور مستوى ملاءتهم. يجب على السلطات الإشرافية على وجه الخصوص مراجعة وتقييم الامتثال لنظام الحوكمة و ORSA.

_ **أخيراً، الركيزة الثالثة**، التي يشار إليها غالباً باسم الشفافية وانضباط السوق، تحدد المعلومات التي يجب على الشركات والمشرفين توفيرها.¹

2. الملاءة 2 وتقييم المخاطر الخاصة والملاءة المالية

ان الرغبة في تحمل المخاطرة من قبل شركات التأمين يحتم عليها السعي إلى تحسين عائد المخاطرة. يمكن إجراء مقارنة مع نظرية Markowitz للمحفظة الفعالة، بمعنى أن إنشاء عملية التقييم الداخلي للمخاطر والملاءة أو ORSA يؤدي إلى تحسين إمكانات التنويع للمحفظة، بهدف تقليل المخاطر دون الإضرار بربحيته بشكل مفرط.²

يعد ORSA هو جانب أساسي من نظام ERM لشركة التأمين. يحدد معيار المنظمة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) اختصاراً International Association of Insurance Supervisors إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية: " أنه يجب على شركة التأمين إجراء ORSA بانتظام لتزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقييم لمدى

¹ Durán Santomil, P. and Otero González, L. **Enterprise risk management and Solvency II: the system of governance and the Own Risk and Solvency Assessment**, Journal of Risk Finance, Vol. 21 No. 4, 2020, P: 3.

² Marc Juillard and Géraldine Juillard. **Solvency II Own Risk and Solvency Assessment for Long Term Care Insurance**, E., Planchet, F., & Sator, N., editors, Actuarial Aspects of Long Term Care, chapter 10, Springer, Berlin, Germany, 2019 , PP: 245– 246.

كفاية إدارة المخاطر والوضع الحالي، والمستقبلي المحتمل، والملاءة¹ وأنه يجب أن يشمل ORSA جميع المخاطر المادية ذات الصلة والتي يمكن توقعها بشكل معقول.

منذ أن أثبتت IAIS أهميتها من خلال الترويج لنفسها كعنصر أساسي في الإصلاح، أدخلتها العديد من اللوائح. على سبيل المثال، قامت الجمعية الوطنية لمفوضي التأمين (NAIC) بترقية ORSA إلى الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم بموجب قانون إدارة المخاطر وقانون نموذج (ORSA # 505)، ولذا كان عليهم إجراء ORSA بانتظام منذ ذلك الحين أي منذ 2015. وتعتبر ORSA عملية داخلية سنوية تقوم بها شركات التأمين لتقييم مدى كفاية إدارة المخاطر المؤسسية ومواقف الملاءة في ظل عدة سيناريوهات. وبالتالي، فإن أحد أهداف ORSA في الولايات المتحدة هو تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية في شركات التأمين.

في قلب توجيه الملاءة Solvency II، تقدم المادة 45 المبادئ التوجيهية لعملية تقييم الملاءة والمخاطر الخاصة (ORSA). ويقود إطار عمل ORSA الشركات نحو فهم أفضل وإدارة مثالية لمخاطر تعريف المخاطر الخاصة بهم، بما يتوافق مع خياراتهم الاستراتيجية.¹ مما يعني أن المؤسسات يجب أن تتبنى وجهة نظر داخلية مستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها. تنص المادة 45 من التوجيه على أن ORSA يجب أن تشكل جزءًا من نظام إدارة المخاطر لجميع شركات التأمين وتتطلب أن تقوم شركة التأمين وإعادة التأمين بإبلاغ السلطات الإشرافية بنتائج كل تقييم للمخاطر والملاءة المالية.² وقد تم تعريف ORSA من قبل اللجنة الأوروبية لمشرفي التأمين والمعاشات المهنية CEIOPS، على النحو التالي: "مجمّل العمليات والإجراءات المستخدمة لتحديد وتقييم ومتابعة وإدارة والإبلاغ عن المخاطر قصيرة وطويلة الأجل التي تواجهها تعهدات إعادة التأمين أو قد تواجهها، وضمان الأموال الخاصة اللازمة لضمان الملاءة الكلية للمشروع ولتلبية الاحتياجات في جميع الأوقات."³

تكمن أهمية ORSA في الشركة في أن مجلس إدارتها يجب أن يكون على دراية كافية بجميع المخاطر الهامة، بغض النظر عما إذا تم تحديدها من خلال حساب متطلبات رأس مال الملاءة وما إذا كانت قابلة للقياس

¹ Julien Vedani, Laurent Devineau, **Solvency assessment within the ORSA framework: issues and quantitative methodologies**, source arXiv:1210.6000 , oct 2012, PP: 1-2.

² Durán Santomil, P. and Otero González, L. **Op Cit**, "P: 5.

³ CEIOPS, "**Own risk and solvency assessment (ORSA)**", CEIOPS-IGSRR-09/08. 2008.

الكمي. ينصب تركيز ORSA على مستقبل الشركة، بما في ذلك حاجتها إلى التوقعات المتوسطة والطويلة الأجل، وعلى وجه الخصوص، لتقييم المخاطر التي قد تواجهها الشركة طوال فترة تخطيط الأعمال.

وبالتالي، يجب إجراء تقييم للامتثال الدائم لمتطلبات رأس المال التنظيمي لإدارة مخاطر الشركة والركيزة الأولى للملاءة الثانية. لذلك، في العمود الأول، تقدر الشركات رأس مالها الضروري لمدة عام واحد، كما هو الحال في ORSA، من الضروري وضع توقعات بشأن التوازن الاقتصادي للشركة، والموارد والمخاطر القادمة. كما ذكر CEIPOS 2008، فإن مخاطر السيولة أو مخاطر السمعة أو المخاطر الإستراتيجية هي أمثلة على المخاطر التي لم يتم أخذها في الاعتبار في الصيغة القياسية لمتطلبات رأس المال للملاءة للركيزة الأولى، ولكن يجب أخذها في الاعتبار في ORSA إذا كانت جوهرية. نشرت EIOPA إرشادات حول التطلع إلى المستقبل فيما يتعلق بتقييم الشركة لمخاطرها (بناءً على مبادئ ORSA).¹

3. تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر في شركة التكافل

نجد أن المعيار الحادي عشر يسلط الضوء على معايير متطلبات الملاءة المالية الخاصة بشركة التكافل (التأمين الاسلامي) وتنص على ضرورة أن يكون لدى كل أنشطة التكافل آلية مناسبة لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر (ORSA) اختصاراً لـ Own Risk And Solvency Assessment.² في بعض الدول، سيكون مشغل التكافل مطالباً من قبل التنظيم بأن يكون لديه اجراءات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر³ وإبلاغ الجهة التنظيمية عن النتائج بصورة دورية، وعلى الرغم من ذلك ينبغي على مشغل التكافل تقييم ما إذا كان ملف قدرته على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر مطلوب أم لا.

¹ EIOPA, **Guidelines on own risk and solvency assessment**, EIOPA-BoS-14/259 EN , 2014.

Site and Date Consulted : 12/23/2019 <https://register.eiopa.europa.e>

² في المعيار الحادي عشر: في سياق إطاره الشامل لإدارة مخاطر المشروع، ينبغي على مشغل التكافل إجراء تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر وأن يكون لديه عملية مناسبة لإدارة المخاطر ورأس المال لمراقبة وإدارة مستوى الموارد المالية المتعلقة بمتطلبات رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي التي وضعها نظام الملاءة المالية. (الفترة 69)

³ ينفذ عمل التدقيق الداخلي عادة وفقاً لبرنامج عمل تناوبي بغرض تغطية كافة المجالات الشركة خلال مدة محددة لكن مع التركيز على المخاطر التي توصف بأنها مخاطر مرتفعة. قد تفرض اللوائح المحلية مستويات أدنى بالنسبة لنشاط التدقيق الداخلي، ورغم ذلك ينبغي على مشغل التكافل ضمان أن تكرر ونطاق التدقيق الداخلي في أي حالة مناسب على الأقل لطبيعة المخاطر في شركة التكافل، بغض النظر عن أي متطلبات تنظيمية. يلتزم المبدأ 16 من مبادئ التأمين الأساسية الخاصة بالجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين تعليقاً في الأقسام 16.11—16.15 عن تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر في إطار التأمين التقليدي.

ويعد تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر أحد الجوانب الرئيسة لنظام إدارة المخاطر الخاص بأنشطة التكافل. فهو الآلية التي يقوم مشغل التكافل من خلالها بتقييم قوته المالية باستمرار على أساس تطلعي بناء على المستوى المخطط له من الأعمال وإطار إدارة المخاطر. ويتم تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر بصورة دورية إبلاغ مجلس الإدارة بنتيجة لمساعدته في اتخاذ قرارات إستراتيجية وفي تقييم قدرة شركة التكافل على تحمل الأحداث المتوقعة. ويتضمن تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر تحدياً للنظام المالي الحالي لشركة التكافل وإطار إدارة المخاطر من خلال القياسات الكمية للتعرضات المحددة في أوقات الضغوط. كما تساعد نتيجة التقييم مشغل التكافل في الكشف المبكر عن نقاط الضعف التي قد تهدد استمرارية العمل، مما يوفر المزيد من الوقت لوضع وتنفيذ الحلول.¹

- وينبغي على مشغل التكافل، عند إجراء تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر، أن يأخذ في الاعتبار الفصل بين الصناديق المتمثلة في صندوق مخاطر المشتركين/ صندوق استثمارات المشتركين وصندوق المساهمين. وذلك لتقديم مراجعة مستقلة للمخاطر التي تؤثر على كل صندوق من الصناديق الخاصة وللتأكد مما إذا كانت الضغوط تؤثر على أحد الصناديق، ويتم تحديد التأثير على أصحاب المصلحة بشكل منفصل ولا تحجب بتعويض أصحاب المصلحة عن هذه الآثار من صندوق آخر.
- ويشمل التقييم كافة الصناديق نظراً لأن، مشغل التكافل لا يتحمل الخسائر التي يتكبدها صندوق استثمارات المشتركين أو صندوق مخاطر المشتركين، ومن مسؤوليات مشغل التكافل العمل نيابة عن المشاركين للتأكد من أن الصناديق يتم إدارتها بحكمة. كما ينبغي أن يراعي التقييم الخاص بشركة التكافل التأثير المحتمل للتعامل بين الصناديق، لاسيما القرض (إن وجد) أو أي نوع آخر من أنواع المساعدات المالية التي سيقدمها صندوق المساهمين لصندوق مخاطر المشتركين. ويجب على مشغل التكافل، عند إجراء التقييم التطلعي أو المستقبلي، وضع تصور لكيفية توفير القرض أو غيره من أشكال الدعم وكيفية السداد وتأثير ذلك على أصحاب المصلحة في جميع مراحل العملية، مع الأخذ في الاعتبار أنه عند إصدار القرض سيتعرض إحدى الصناديق لمخاطر الصندوق الآخر. فهذه الصعوبة لا تظهر عادة في تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر بشركات التأمين التقليدية. فإذا توقفت القدرة المتوقعة لصندوق مخاطر المشتركين على

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 43.

- الوفاء بالتزاماته وفق أي تصور بضرورة الحصول على قرض أو غيره من أشكال الدعم، سيتعين على مشغل التكافل تقييم إمكانية وموعد تقديم الدعم، وفق هذا التصور.
- ان أنشطة التكافل التي تقع تحت إشراف وظيفة المخاطر يوصى بإجراء تقييم دائم لقدرتها على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر بصفة مستمرة، وتقديم التقارير بانتظام إلى مجلس الإدارة.
 - وينبغي وضع المعايير والافتراضات التي تستخدم في تقدير الوضع المالي لشركة التكافل على أساس واقعي، بما يتفق مع المعايير والافتراضات التي يستخدمها مشغل التكافل في التخطيط لأعمال شركة التكافل على مدى الأفق الزمني للمشاركة. وينبغي أن تكون عملية تحديد المعايير والافتراضات مبررة وقابلة لتقديم تقارير بشأنها إلى أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك السلطة الرقابية، إذا لزم الأمر.
 - ينبغي على مشغل التكافل تحديد الموارد المالية الكلية التي تحتاجها شركة التكافل ضمن عملية تقرير القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر. كما ينبغي أن تمكن هذه العملية مشغل التكافل من تقييم نوعية وكفاية مصادر رأس المال بكل صندوق لتلبية متطلبات رأس المال النظامي ومتطلبات رأس المال الاقتصادي الخاصة بهذا الصندوق، فضلا عن أي حاجة لقرض أو غيره من أشكال الدعم من صندوق المساهمين لصالح صندوق مخاطر المشتركين.
 - على الرغم من أن تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر يعتبر مبادرة داخلية من مشغل التكافل لإجراء تقييم ذاتي لحجم المخاطر والوضع المالي لشركة التكافل التي يديرها، إلا أن نتيجة التقييم قد تكون مماثلة لمتطلبات السلطة الرقابية ذات الصلة، إذا كانت الدولة المعنية بذلك تستخدم نهجا قائما على المخاطر من منظور مستقبلي للملاءة المالية (سواء كان ذلك عن طريق نماذج داخلية معتمدة أو عن طريق نموذج معياري مفروض). كما ينبغي أن يكون مشغل التكافل قادرا على تحديد وتمييز الاختلافات في النتائج بين المتطلبات التنظيمية للسلطة الرقابية ومتطلبات رأس المال الاقتصادي الخاصة بمشغل التكافل.
 - يختلف إجراء تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر من مشغل تكافل لأخر. ينبغي وضع هيكل آلية التقييم بطريقة تعكس كل حالات التعرض للمخاطر في شركة التكافل وحجم صندوق مخاطر المشتركين وصندوق استثمارات المشتركين وصندوق المساهمين الخاص بها وتعقيدها واستعدادها لتحمل المخاطر وسياسات المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارتها. كما يوفر تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر فرصة للنظر إلى شركة التكافل من وجهات نظر مختلفة في أي وقت للوقوف على

التغيرات التي طرأت على الأنشطة التشغيلية والتي قد تؤدي إلى مخاطر جديدة. فالشيء الأساسي هو مدى ملائمة تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر التي تتعرض لها شركة التكافل. وبالتالي، ينبغي تحديث تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر بصفة مستمرة حتى يتم مراعاة التغيرات حجم المخاطر، وقد يساعد إجراء التقييم في تحديد الحاجة لتغيير سياسات إدارة المخاطر حتى يتم مراعاة التداعيات التي لم يتم دراستها من قبل.

- ومن أجل إجراء نظرة مستقبلية لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر، يتعين على مشغل التكافل دراسة الطريقة التي تؤثر بها التغييرات في إحدى جوانب الشركة، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق إجراءات إدارية، على الجوانب الأخرى. في هذا السياق، يتعين على مشغل التكافل دراسة الترابط بين المخاطر وتركيزات التعرض للمخاطر. كما يتعين عليه أن يفكر بإمعان في سياسات إدارة الموجودات والمطلوبات حيث لا يتم دراسة التغيير المخطط إدخاله على أحد المعايير بصورة منفصلة ولكن يتم دراسته مع التغييرات الأخرى التي قد تنشأ في النموذج. عند إجراء تقييم القدرة على الوفاء بالالتزام وتحمل المخاطر، ينبغي تقييم المخاطر المتعلقة بالموجودات بشكل منفصل عن تلك المخاطر المتعلقة بالمطلوبات، بما يتفق مع أسلوب التقييم المحدد في إطار إدارة المخاطر.¹

المطلب الرابع: إدارة الأصول والخصوم كأداة لإدارة المخاطر المالية

فيما يلي سيتم عرض حول إدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين والتأمين التكافلي ودورها في عملية إدارة المخاطر المالية.

1. لمحة مختصرة حول إدارة الأصول والخصوم

يمكن إرجاع إدارة الأصول والخصوم (ALM) اختصاراً لـ Liability Management-Asset إلى فريدريك ماكولاي Frederic Macaulay في بيركلي (1938) وجون هيكس John Hicks في أكسفورد (1939).² كان هذان الاقتصاديان الماليان مهتمين بإيجاد مقياس للتغير التقريبي في سعر السند بعد التغيير في عائد السندات. يتم الحصول على مقياس المدة هذا ببساطة عن طريق أخذ المشتق الأول لعلاقة سعر السند والعائد. أعاد بول سامويلسون (1945) Paul Samuelson وشركة إف إم ريدنجتون (1952) Redington اكتشاف هذا المفهوم

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 45.

² Babbel , D.F, Asset/Liability Management for Insurers in the New Era: Focus on Value, The Journal of Risk Finance, Vol. 3 Issue, 1, 2001, PP.: 9 – 10.

بشكل مستقل في تحليلهما لحساسية أصول وخصوم المؤسسات المالية للتغيرات في أسعار الفائدة. كانت شركة ريدنجتون Redington أول من ربط هذا المفهوم بأصول والتزامات شركات التأمين.¹ استغرق تطبيق أدوات **ماكولاي وهيكس** وقتاً في صناعة التأمين. نظراً لأن السنوات الخمس والعشرين الأولى التي تلت ذلك اتسمت بمعدلات فائدة مستقرة نسبياً، حافظت شركات التأمين على أسلوب إدارتها القديم لتعظيم فروق الأسعار. كان الفرق بين عوائد الأصول وأسعار الفائدة المضمنة كافياً خلال تلك الفترات.² كما أدى الموقف المحافظ لمعظم شركات التأمين إلى تأخير التنفيذ. والأهم من ذلك، أن الافتراضات الأساسية لصيغ المدة لا تأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية الحساسة للفائدة، ومخاطر الائتمان، والتحويلات غير الموازية في هيكل أسعار الفائدة لأجل. وبالتالي، تم انتهاك هذه الافتراضات بشكل قاتل في العالم الحقيقي، في وقت لاحق، وجد **بابل Babbel**،³ (1995 و⁴ 1999) أن انتهاك افتراضات نموذج المدة يمكن أن ينتج تقديرات للمدة لمحافظ الأصول التي كانت 200 إلى 500 بالمائة مرتفعة جداً بسبب ميزات الاتصال وسرعة الدفع المسبق على جانب الخصوم في الميزانية المالية. ومن ثم، وحتى نهاية عام 1993، فإن مطابقة مدة حافظة الأصول مع مدة الالتزامات، في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، كان مصيرها الفشل لأن متوسط مدة الأصول كان طويلاً للغاية مقارنة بالمدة الحقيقية والفعالة لخصوم التأمين.⁵

تعرف إدارة الأصول والخصوم على أنها ممارسة لإدارة الأعمال بحيث يتم تنسيق القرارات والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالأصول والخصوم من أجل ضمان الاستخدام الفعال لموارد الشركة لزيادة ربحيتها.⁶ كما يتم تعريف إدارة الخصوم الأصول، ويرمز لها بـ **ALM** اختصاراً لـ **Asset Liability Management**، على أنها عملية ديناميكية لتخطيط وتنظيم وتنسيق ومراقبة الأصول والخصوم؛ مزيجها وحجمها وآجال استحقاقها وعائدها وتكاليفها من أجل تحقيق صافي دخل فائدة محدد ويرمز لها بـ **(NII)** اختصاراً لـ **Net Interest Income**. بمعنى

¹ Ako Doffou, **New Perspectives In Asset-Liability Management For Insurers**, Journal Of Business And Behavioral Sciences, Vol. 12, No 2, 2005, P:3.

² See Bierwag G. O. et al , **Single Factor Duration Models in a Discrete General Equilibrium Framework**, The Journal of Finance, Vol. 37, No. 2, Papers and Proceedings of the Fortieth Annual Meeting of the American Finance Association, Washington, D.C., December 28-30, 1981 (May, 1982), PP: 325-338

³ See Babbel, D.F. **Asset-Liability Matching in the Life Insurance Industry**. In E. I. Altman and I. T. Vanderhoof, eds. **The Financial Dynamics of the Insurance Industry**. Burr Ridge, IL: Irwin Professional Publishing. 1995

⁴ See Babbel, D.F. **Effective and Ineffective Duration Measures for Life Insurers**. In D. F. Babbel and F. J. Fabozzi eds, **Investment Management for Insurers**. New Hope, PA: Frank J. Fabozzi Associates. 1999.

⁵ Ako Doffou, **Op Cit**, P:3.

⁶ Evans Tee , **Asset Liability Management and the Profitability of Listed Banks in Ghana**, Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 8, Issue 3 Ver. IV (May - June 2017), P: 10.

آخر، إنه يتعامل مع الاستثمار الأمثل للأصول من أجل تلبية الأهداف الحالية والخصوم المستقبلية. لذلك من المناسب للمؤسسات (البنوك وشركات التمويل وشركات التأجير وشركات التأمين وغيرها) التركيز على إدارة الأصول والخصوم عندما تواجه مخاطر مالية من أنواع مختلفة. لا تشمل إدارة الأصول والخصوم إضفاء الطابع الرسمي على هذا الفهم فحسب، بل تشمل أيضاً طريقة لتحديد وإدارة هذه المخاطر. علاوة على ذلك، حتى في حالة عدم وجود برنامج رسمي لإدارة الخصوم الأصول، فإن فهم هذه المفاهيم يكون ذا قيمة للمؤسسة لأنه يوفر صورة أكثر صدقاً لمبادلة المخاطر / العوائد التي تشارك فيها الشركة.¹

2. إدارة الأصول والخصوم في شركات التكافل

وبالنسبة للتأمين التكافلي فقد تطرق مجلس الخدمات المالية الإسلامية الى إدارة الأصول والخصوم في المبدأ رقم 14 لإدارة المخاطر شركات التكافل وهي كما يلي:

تعتبر إدارة الأصول والخصوم جزءاً رئيسياً من إطار إدارة المخاطر، حيث يتم تقييم استقرار شركة التكافل بناء على مدى ملائمة التوفيق بين أصولها وخصومها². وينبغي على كل مشغل من مشغلي التكافل وضع سياسات لإدارة الأصول والخصوم وتطبيقها للتأكد من أن حجم الخصوم المتوافقة مع الشريعة يتناسب مع خصومها واحتياجاتها من السيولة، بحيث يتم جميع الأوقات بدون وجود أي توقعات غير مبررة الوفاء بهذه الخصوم ومتطلبات الملاءة المالية في الاعتماد على دعم اموال سواء داخليا من الصناديق الأخرى او دعم خارجي. وتختلف تفاصيل سياسات إدارة الأصول والخصوم من مشغل تكافل لآخر، حيث ينبغي أن توضح هذه طبيعة ونشاط التفاصيل حجم وتعقيد الشركة. ولكن ينبغي على السياسة ان تحدد بوضوح ونطاق إدارة الأصول والخصوم وتفاعلها مع تطوير المنتجات. مع عملية تحديد مستويات مساهمة العقد وإدارة أنشطة الاستثمار. ثمة عدد من العوامل قد تؤثر على سياسات إدارة الأصول والخصوم الخاصة بمشغل التكافل. ونظراً لتطور البيئة الاقتصادية الواسعة وصناعة التكافل، قد تتغير هذه العوامل مع مرور الوقت. وفيما يلي بعض هذه العوامل:³

¹ Sanjay Shrestha, **Asset Liability Management And Commercial Banks' Profitability In Nepal**, Academic Voices A Multidisciplinary Journal Volume 5, NO. 1, 2015, P: 41.

² إن مبادئ التأمين الأساسية رهن ستة عشر والمنسرح عليها في لوائح هيئة الرقابة على التأمين توفر مبادئ إرشادية للملاح الرئيسية لسياسة إدارة الموجورات والمطلوبات واللوائح الخاصة بها وذلك في مبدأ التأمين الأساسي رقم 16.

³ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 31

1.2. اعتبارات منفصلة لأجزاء المكونة لأنشطة التكافل

إن الفصل ما بين الصناديق المختلفة له أثره الواضح على سياسة إدارة الأصول والخصوم لشركة التكافل. لاسيما ان طبيعة أنشطة التكافل لديها فرص اقل للاستفادة من نطاقات التحوط والتنوع ما بين الصناديق المختلفة. بالمقارنة بالتأمين التقليدي فان شركة التكافل لديها المقدرة لتطبيق استراتيجيات ما بين الصناديق ولكن يجب الوضع في الاعتبار التزامات شركة التكافل كوكيل لإدارة هذه الصناديق حسب طبيعة كل صندوق.

2.2. المخاطر التي تؤثر على إدارة الموجودات والمطلوبات

ينبغي على مشغل التكافل مراقبة المخاطر الرئيسية التي قد تتسبب في عدم التطابق بين الأصول والخصوم الأجزاء الرئيسية لشركة التكافل. وتشمل هذه المخاطر¹ مخاطر معدل العائد ومخاطر السيولة بالإضافة الي مخاطر الملاءة المالية. فمخاطر معدل العائد تتعلق بالاختلافات المحتملة بين مستوى العائد الفعلي ومستوى العائد المتوقع من الاستثمار في موجودات شركة التكافل في صناديقها المنفصلة (صناديق مخاطر المشتركين وصناديق استثمارات المشتركين وصناديق المساهمين). فقد يؤثر ذلك على كمية الأصول المطلوبة حاليا لتلبية مطلوبات الشركة في الفترة المتوقعة. كما تتطلب مخاطر السيولة إدارة الأصول والخصوم كما لو كانت الموجودات التي تحتفظ شركة التكافل بها غير سائلة بما يكفي للوفاء بخصومها عند استحقاقها، وقد تحدث خسائر بسبب الحاجة لتصفية الموجودات بطريقة غير مخططة. مخاطر الملاءة المالية تنشئ من الآثار المختلفة للتوقعات بخصوص حدث معين على الاقتصاد وبالتالي هذا لديه اثار قوية على رأس المال وقد يشكل تهديد لملاءة الشركة.

وينبغي أن تقوم سياسات إدارة الأصول والخصوم بمعالجة هذه المخاطر عن طريق التأكد من أن أنواع الأصول المملوكة لكل من صندوق مخاطر المشتركين أو صندوق استثمارات المشتركين أو صندوق المساهمين لديها مستوى مناسب من المخاطر وخصائص العائد والاستحقاق، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الخصوم المعنية بما في ذلك المخصصات الفنية والمخاطر الناشئة من مختلف الأصول والخصوم، بالإضافة إلى متطلبات السيولة بالشركة، ومراجعة الوضع بصورة دورية بحيث يتم مراجعة المطابقة عند اللزوم ويتم التعرف على أي آثار سلبية في الوقت المناسب.

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 32.

وتجدر الإشارة الي ان المطابقة المثلى ما بين الأصول والخصوم والتدفقات النقدية رغم ندرتها فإنها ممكنة التحقيق. أن إدارة الأصول والخصوم يجب ان لا يكون هدفها النهائي هو المطابقة المثلي بل ان القصد هو تحديد عدم المطابقة ومن ثم يتيسر إدارتها بصورة فعالة عبر استخدام تقنيات تخفيف المخاطر او عبر التحوط بزيادة رأس المال.

وقد تؤدي الخيارات المضمنة في العقود، مثل خيارات التسوية أو خيارات سياسة الاقتراض أو خيارات الافراط في الايداع أو امتيازات التسليم أو التجديد إلى تحمل شركة التكافل تكاليف إضافية ما قد يؤثر على إدارة الأصول والخصوم. ويجب على مشغل التكافل فهم طبيعة أي خيارات مضمنة في عقود التكافل وتأثيرها المحتمل على إدارة الموجودات والمطلوبات، من أجل إدارة الأصول والخصوم شركة التكافل وذلك لتخفيف المخاطر المرتبطة بها.

3.2. النمو واتجاه الأعمال

عند تحديد أو مراجعة سياسات إدارة الأصول والخصوم، ينبغي على مشغل التكافل دراسة التغيرات الفعلية والمتوقعة في مستوى وطبيعة أعمال شركة التكافل. فعلى سبيل المثال، أي تغيير في التركيز على منتجات الحماية الي تلك التي تقدم نوع المنتجات المرتبطة بالاستثمار سيتطلب إعادة تنظيم استراتيجيات الاستثمار. في حين يتحمل المشارك بموجب العقود المرتبطة بالاستثمار مخاطر الاستثمار، لذا تكون المطابقة أسهل من حيث المبدأ، وإذا اتضح أن مشغل التكافل قد لبي توقعات المشتركين بتحقيق عائدات معينة، فإن الخصوم المتعلقة بذلك يجب أن تكون مخططة وتم دراسة الآثار على الأصول ووضعها في الاعتبار.

4.2. العوامل الخارجية

في الوقت الذي يتم فيه التأكد من أن سياسات إدارة الأصول والخصوم تتناسب مع خطط أعمال مشغل التكافل، ينبغي على مشغل التكافل أيضا مراقبة العوامل الخارجية مثل المتطلبات التنظيمية لصناعة التكافل. يجوز للسلطة الرقابية وضع قيود على الأصول التي قد يتم الاحتفاظ بها، سواء بشكل مطلق أو نسبي، مما قد يؤثر على مقدار الأصول التي يجب الاحتفاظ بها في صندوق معين، أو حتى أنواع التأمين التي تغطي الأصول التي تقوم شركة التكافل بعرضها في هذا الصندوق. كما ينبغي على مشغل التكافل أن يضع في الاعتبار أي قيود على الأهلية التنظيمية لمصادر رأس المال الخاص بشركة التكافل عند تحديد مزيج الأصول الخاص به.¹

¹ أنظر المعيار رقم 14، إدارة مخاطر شركات التكافل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2013. ص: 33.

خلاصة الفصل الثاني

من الناحية المفاهيمية، على الرغم من وجود العديد من التعريفات للمخاطر، إلا أنها تشترك جميعاً في نفس النقطة: على أنها حادث احتمالي متعلق بالمستقبل قد يقع أو لا يقع ويمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسيين هما أخطار المتعلقة بالمضاربة وهي التي يكون للإنسان دخل فيها، وأخطار بحتة أي خارجة عن إرادته، ويؤدي إلى نتائج عكسية على أهداف المنظمة.

صناعة التأمين «إسلامية كانت أم تقليدية» مجال تعتبر فيه الثقة عنصراً أساسياً، وقد تختلف مصالح من يملكون السيطرة على الشركة عن مصالح من يقدمون لها الأموال من حملة الوثائق والمساهمين وكذلك ظاهرة الاحتيال التي تتعرض له شركات التأمين، فتنشأ الحاجة إلى إدارة للمخاطر في الشركة. ويبرز هذا الجانب بوضوح أكثر في شركة التأمين الإسلامي حيث إن الجزء الأكبر من الأموال المخاطرة يأتي من جهات غير حاملي الأسهم.

قائمة المخاطر المذكورة في هذا الفصل ليست حصرية. فهذه الصناعة تمر حالياً بفترة تطور ويوجد بها أكثر من نموذج أعمال. كما تمر البيئة الاقتصادية للتكافل أيضاً بحالة من النمو وتتضمن إدارة المخاطر بالضرورة إعادة تقييم مجموعة المخاطر والاستعداد لتحمل هذه المخاطر وآليات تخفيف المخاطر بصورة منتظمة.

إدارة المخاطر هي عملية متكاملة مستمرة للعمليات تهدف إلى تحديد مصادر المخاطر وإدارتها لتقليل تأثير المخاطر (الآثار السلبية) أو القضاء على المخاطر دفعة واحدة. هناك طرق مختلفة لقياس المخاطر حسب نوع المخاطر. كل طريقة لها نقاط قوة ونقاط ضعف. لهذا السبب، يجب اختيار الطريقة الأكثر فاعلية للتنبؤ بالمخاطر، مما يمكن صانعي القرار من تحديد المصادر والمساعدة في إدارة أو منع المعاملات المحفوفة بالمخاطر.

الفصل الثالث: مفاهيم أساسية

حول الأداء المالي

الفصل الثالث: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

من منظور طويل الأجل، تهدف كل شركة إلى تعظيم قيمتها مما يؤدي بالتالي إلى نمو ثروة المساهمين. تتطلب إدارة شركة وفقاً لمبدأ تعظيم القيمة معياراً تشغيلياً للنمو في ثروة المساهمين. وبالتالي، من الضروري إيجاد أداة تمكن من تخطيط وإدارة ومراقبة عمليات الشركة وفقاً لهذا المبدأ. بشكل عام، تدار الشركات على أساس مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والمالية. الأهداف الإستراتيجية عادة ما يتعهد القائمين بالإدارة في الشركة، على سبيل المثال، تطوير تقنيات جديدة، أو البحث عن قطاعات سوق جديدة، أو تطوير حصة السوق. الأهداف المالية (محددة ومراقبة من خلال المقاييس المالية) وبعد تحديد هذه الأهداف يتم تحويلها إلى شكل قابل للقياس والتحكم فيها.

ويجب قياس هذه الأهداف وتقديمها من خلال أدوات فعالة، ويجب أن تكون ذات صلة حتى تتمكن الشركات بكفاءة من إقناع المساهمين بتوقعاتهم. في هذا الصدد، يتعين على الشركات زيادة الأداء التشغيلي بالإضافة إلى جودة أدوات القياس. وتعد مقاييس الأداء المالي أداة مهمة تستعين بها الإدارة لقياس إنشاء قيمة المساهمين ويجب أن يصف مقياس الأداء المالي الجيد مدى نجاح الشركة في تحقيق أرباح تشغيلية بالنظر إلى مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق هذه الأرباح.

وفي صناعة التأمين مثلاً، هناك العديد من المقاييس لتحليل أداء الشركات، ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلافات بين شركات التأمين طويلة الأجل وقصيرة الأجل. في حين أن عقود التأمين على العائلي عادة ما تكون مدتها عدة سنوات، فإن عقود التأمين على العام تنتهي بعد عام واحد ويجب تجديدها. ويأتي هذا الفصل ليعالج أهم النقاط المتعلقة بإنشاء القيمة وتعظيم الثروة، والأداء

المالي، وأهم المقاييس المستخدمة لقياس الأداء المالي، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

✓ **المبحث الأول:** إنشاء القيمة وتعظيم الثروة في شركات التأمين؛

✓ **المبحث الثاني:** مفاهيم أساسية حول الأداء وقياس الأداء؛

✓ **المبحث الثالث:** مقاييس الأداء المالي.

المبحث الأول: إنشاء القيمة وتعظيم الثروة في شركات التأمين

وفقاً للنظرية الاقتصادية والمالية، فإن الغرض الرئيسي للشركة هو إنشاء القيمة. ومع ذلك، يمكن النظر إلى القيمة من وجهات نظر مختلفة. لدى الشركة أصحاب مصلحة مختلفون وتحتاج إلى النظر في تأثير أفعالها على قيمتها. ومن أجل الإحاطة أكثر بالموضوع سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: قيمة الشركة وتعظيم قيمة المساهمين، تعظيم القيمة في شركة التأمين و الإدارة القائمة على القيمة.

المطلب الأول: قيمة الشركة وتعظيم قيمة المساهمين

غالباً ما يتم انتقاد مفهوم تعظيم قيمة المساهمين للتركيز فقط على الوضع المالي للمساهمين. ويخشى أن يؤدي هذا النهج إلى استغلال أصحاب المصلحة الآخرين في الشركة، وفيما يلي يتم تسليط الضوء في هذا العنصر على مفهوم تعظيم القيمة وسيتم التركيز فيه على كيفية معالجة تضارب المصالح بين المساهمين والفاعلين الآخرين في الشركة.

1. قيمة الشركة

وفقاً لـ (مونكس ومينو، 2011، Monks and Minow)، يجب قياس أداء الشركة من خلال النظر في القيمة التي أنشأتها الشركة. يتم تعريف الغرض من الشركة على أنه خلق قيمة طويلة الأجل في ظل هذه الخلفية، من الممكن تحديد كيفية تنظيم إدارة الشركة لتحقيق هذا الهدف وكيف ينبغي تحفيزها لضمان أنها تسعى جاهدة نحو إنشاء القيمة. يمكن أيضاً استخدامه من قبل مساهمي الشركة لتقييم ما إذا كانت الإدارة قد حققت هذا الهدف.¹

لدى الشركة ممولين لرأس مال مختلفين. يساهم المساهمون في حقوق الملكية، بينما يقدم العديد من مقدمي رأس المال أشكالاً مختلفة من رأس مال كالديون. نظراً لأن مقدمي رأس المال هؤلاء مستعدون للاستثمار في الشركة، يمكن القول إن لديها مسؤولية معينة تجاههم. لا يجب أن تحاول الإدارة حماية مساهماتهم الرأسمالية فحسب، بل يجب أن تستخدمها أيضاً بطريقة تكافأ عليها.

¹ Robert A. G. Monks and Nell Minow, *Corporate Governance*, 5th ed., John Wiley & Sons, 2011, PP:32-46

عند النظر في قيمة الشركة، فإن أحد الأساليب الممكنة هو التركيز على القيمة التي تم إنشاؤها لجميع مقدمي رأس المال.

لدى الشركة أيضاً أصحاب مصلحة آخرون. موظفوها، والمجتمع الذي تعمل فيه، والحكومة، والقطاع العام ومورديها هم أمثلة على أصحاب المصلحة هؤلاء. على الرغم من أن أصحاب المصلحة هؤلاء لا يشاركون دائماً بشكل مباشر في عمليات إدارة الشركة، لا يمكن للإدارة ببساطة تجاهل وضعهم. يجب أيضاً مراعاة تأثير إجراءات الإدارة على رفاههم. قد يكون لعدم القيام بذلك تأثير سلبي على الأداء المالي للشركة.¹

وفقاً لـ **جابينسكي (Gapenski)** تركز بعض الشركات على تعظيم إجمالي قيمتها السوقية. تتكون القيمة السوقية الإجمالية للشركة من القيم السوقية لرأس مالها من الأسهم والديون. من أجل تعظيم القيمة السوقية الإجمالية للشركة، يمكن زيادة أحد هذين المكونين أو كليهما. من المهم ملاحظة أن هذا النهج لن يكون بالضرورة لصالح المساهمين. إذا لم يتم استثمار رأس المال الإضافي المستثمر في الشركة في فرص استثمار مربحة، فسيكون لذلك تأثير سلبي على أدائها المالي. لذلك، لا ينبغي اعتبار تعظيم إجمالي القيمة السوقية الهدف الرئيسي للشركة.² في نظرية الإدارة المالية، من المقبول عموماً أن يكون تعظيم ثروة المساهمين هو الهدف الرئيسي للشركة.³ وقد وجد أنه من خلال السماح بتعظيم قيمة المساهمين في الشركة، استفاد أصحاب المصلحة الآخرون أيضاً. في العنصر الموالي، يتم النظر في مقارنة تعظيم قيمة المساهمين.⁴

2. تعظيم قيمة المساهم

يعود أصل قيمة المساهمين إلى منتصف التسعينيات حيث اقترح الباحثون أن المقاييس المحاسبية لا تعطي معلومات عن إنشاء القيمة للمساهمين. تم تطوير مفهوم قيمة المساهم بواسطة

¹ Petrus Daniël Erasmus, **Evaluating Value Based Financial Performance Measures**, Dissertation presented for the degree of Doctor of Philosophy at Stellenbosch University, Afrique du Sud, 2008, P: 11.

² Gapenski, L.C, **Using Mva And Eva To Measure Financial Performance**. Healthcare Financial Management, 50(3), 1996, P: 56.

³ Brigham, E.F., & Houston, J.F, **Fundamentals of financial management: Concise**, third edition. Mason, Ohio: South-Western College Publications, 2001, P: 16.

⁴ Petrus Daniël Erasmus, **Op Cit**, 2008, P: 12.

- (رابابورت، 1986، Rappaport) في كتابه خلق قيمة المساهمين. يصف الكتاب أهمية قيمة المساهمين ويشرح بوضوح كيف تختلف المقاييس الجديدة في قياس قيمة المساهمين،¹ فقد تم انتقاد تعظيم قيمة المساهمين بسبب التركيز فقط على ثروة المساهمين^{2/3}. (يتم تجاهل أصحاب المصلحة الآخرين في الشركة، مثل الموظفين ومقدمي الديون والمجتمع الذي تقع فيه الشركة وما إلى ذلك. يقال أنه من خلال التركيز على ثروة المساهمين فقط، قد يكون أصحاب المصلحة الآخرون في الواقع محرومين. وفيما يلي مناقشة أهم النقاط المتعلقة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى:
- تختلف أهداف أصحاب المصلحة المختلفين. قد يشعر الموظفون، على سبيل المثال، بالقلق بشأن رواتبهم واستقرارهم الوظيفي وظروف عملهم. من ناحية أخرى، قد يشعر مقدمو الديون بالقلق بشأن قدرة الشركة على تلبية متطلبات تكلفة التمويل الخاصة بهم وسداد قروضهم. قد يركز موردو المواد الأولية على الاستخدام المستمر لمنتجاتهم. قد ينتج عن بعض هذه الأهداف تضارب في المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة.
 - يتعرض أصحاب المصلحة المختلفون لمستويات مختلفة من المخاطر، وعادة ما يحدد مستوى تعرضهم للمخاطر العائد المطلوب. على سبيل المثال، يكافأ مقدمو الديون بتكاليف التمويل التي تستند إلى تعرضهم للمخاطر. تمثل تكلفة التمويل مطالبة ثابتة وملزمة قانوناً بشأن أرباح الشركة. في حالة الدين المضمون، يمكنهم أيضاً الحصول على مطالبة بشأن أصول محددة في حالة التخلف عن السداد. الموظفون مستعدون لكسب راتب ثابت مقابل الأمن الوظيفي ومستوى منخفض نسبياً من التعرض للمخاطر.
 - يتعرض مساهمو الشركة عادة لأعلى مستوى من المخاطر. لا يحتاجون فقط إلى الانتظار حتى يتم مكافأة جميع أصحاب المصلحة الآخرين ولكن ليس لديهم أيضاً مطالبة قانونية بأرباح

¹ Venugopal M., Ravindar Reddy M., Bhanu Prakash Sharma G, **Shareholder Value Creation— A Review of the Theoretical and Empirical Literature**, Economics Asia Pacific Journal of Management Research and Innovation, 2019, P: 2.

² See George, B, **Managing stakeholders vs. responding to shareholders**. *Strategy and Leadership*, 31(6), 2003, P: 36.

³ See Barsky, N.P., Hussein, M.E., & Jablonsky, S.F, **Shareholder and stakeholder value in corporate downsizing: The case of United Technologies Corporation**. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 12(5), 1999, P: 602.

- الشركة. من أجل تعويضهم عن هذا المستوى العالي من المخاطرة، تتم مكافأتهم بحقوق التصويت في الشركة على أساس مساهمتهم. هذا يمكنهم من ممارسة الرقابة على إدارة الشركة.¹
- يمكن القول أن هذه الرقابة تمكنهم من التصرف بطريقة ضارة تجاه أصحاب المصلحة الآخرين وأنهم سيفعلون كل ما في وسعهم لتعظيم قيمة المساهمين على المدى القصير. ومع ذلك، لا يزال المساهمون في المرتبة الأخيرة من حيث الأرباح المتوقعة للشركة. الربح الوحيد المتاح للمساهمين لأرباح الأسهم أو لزيادة استثماراتهم في الشركة هو المبلغ المتبقي بعد مكافأة جميع أصحاب المصلحة الآخرين. وبالتالي فهم بحاجة أيضاً إلى النظر في جميع المعلومات المتعلقة بأصحاب المصلحة الآخرين عند اتخاذ قراراتهم.
- لا ينبغي عليهم فقط التركيز على تعظيم ثروتهم الخاصة، ولكنهم بحاجة أيضاً إلى ضمان إدارة الشركة بطريقة تحقق أرباحاً كافية لدفع جميع نفقاتها. على سبيل المثال، يجب توفير مخصصات لدفع تكاليف التمويل لمقدمي الديون، ودفع الضرائب اللازمة للحكومة، وتعويض موردي المنتجات عن العناصر المشتراة منهم، كما أنه لا يمكن أن يقتصر إنشاء قيمة للمساهمين على تعظيم سعر سهم اليوم لمساهمي اليوم. بدلاً من ذلك، تشير الأدلة إلى هدف أفضل: تعظيم القيمة الجماعية للشركة للمساهمين الحاليين والمستقبليين، وليس فقط اليوم.²
- كما أنه لن يكون من المجدي الإضرار بأي مجموعة من أصحاب المصلحة على المدى الطويل. على الرغم من أنه قد يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في ثروتهم، إلا أنه سيؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة مساهميتهم. في الحالات القصوى لسوء الإدارة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فشل مالي للشركة.³ ومن الأمثلة على هذه الإجراءات تخفيض الرواتب والأجور، مما قد يؤدي إلى فقدان الموظفين القيمين وانخفاض معنويات العمل، في حين أن عدم دفع الضرائب سيؤدي إلى غرامات باهظة. قد يؤدي الإصرار على الخصومات الشديدة من الموردين في النهاية إلى تردهم في مواصلة علاقتهم مع الشركة.

¹ Petrus Daniël Erasmus, **Op Cit**, 2008, P: 13.

² See Copeland, T., Koller, T., & Murrin, J, **Valuation: Managing and measuring the value of companies**, 6 ed. New York: John Wiley & Sons, 2015, P: 24.

³ IBID, P:25.

- تتوافق فكرة تعظيم قيمة المساهم مع عمل آدم سميث. في "ثروة الأمم"، الذي نُشر عام 1776، أشار إلى أن تعظيم ثروة المساهمين يفيد المجتمع بشكل عام في النهاية. وفقاً لسميث (1909): "يسعى كل فرد إلى توظيف رأسماله حتى يكون إنتاجه ذا قيمة أكبر. إنه بشكل عام لا ينوي الترويج للمصلحة العامة، ولا يعرف إلى أي مدى يروج لها. إنه ينوي فقط أمنه الشخصي، فقط مكاسبه الخاصة. وهو بهذا تقوده يد خفية للترويج لهدف ليس له جزء من نيته. من خلال السعي وراء مصلحته الخاصة، غالباً ما يروج لمصالح المجتمع بشكل أكثر فعالية مما هو عليه عندما ينوي حقاً الترويج له."

ولذلك، يجادل سميث في أنه من خلال تعظيم ثروته، فإن مالك الشركة يساهم في رفاة أصحاب المصلحة الآخرين. يستفيد الموظفون والزبائن والمجتمع بشكل عام، بشكل مباشر أو غير مباشر، من نجاح الشركة.¹

وينطبق نفس المفهوم أيضاً في حالة الشركة المملوكة لمجموعة من المساهمين. تشير النتائج التجريبية إلى أن تعظيم قيمة المساهمين لا يضر أصحاب المصلحة الآخرين. في الواقع، يبدو أن الشركات الناجحة تولد قيمة أكبر لجميع أصحاب المصلحة.

1.2. عوامل تنفيذ نظام يعتمد على ثروة المساهمين

وفقاً لكوبلاند وآخرون العوامل التالية تدعم أيضاً تنفيذ نظام يركز على ثروة المساهمين:

- القيمة هي أفضل مقياس متاح للأداء. تميل معظم مقاييس الأداء التقليدية إلى أن تكون أحادية البعد وعادة ما تركز فقط على جانب معين من أداء الشركة. ومع ذلك، تركز القيمة على جميع الجوانب ذات الصلة بالأداء المالي المستقبلي للشركة وتتطلب معلومات كاملة.
- المساهمون هم أصحاب المصلحة الوحيدون الذين سيركزون على تعظيم قيمة جميع أصحاب المصلحة. اقترح أن يركز أصحاب المصلحة الآخرون في الشركة عادة فقط على الجوانب التي لها تأثير على قيمتها الخاصة. قد يؤدي السماح لمقدمي الديون، على سبيل المثال، بزيادة قيمتها إلى الحد الأقصى إلى تكاليف تمويل عالية للغاية. هذا من شأنه أن يلحق الضرر بجميع أصحاب المصلحة الآخرين لأن دفع تكاليف التمويل عادة ما يكون واجب الإنفاذ قانوناً. من

¹ Petrus Daniël Erasmus, Op Cit, 2008, P: 14.

ناحية أخرى، يضطر المساهمون إلى تفسير جميع المعلومات المتعلقة بالشركة. علاوة على ذلك، لا يتم مكافأتهم إلا بعد تعويض جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

- سيتم في النهاية سحب رأس المال من الشركات التي لا تزيد من قيمتها. يحتاج المستثمرون إلى عائد على استثماراتهم يعوضهم عن المخاطر التي يتعرضون لها، وسيقوم المستثمرون بتحويل استثماراتهم إلى فرصة أخرى تقدم عائدهم المطلوب إذا كانت الشركة غير قادرة على توفير هذا العائد. يمكن للشركات التي تفشل في تعظيم قيمة مساهميها أن تجد نفسها في نهاية المطاف في وضع لا يمكنها فيه جذب رأس المال.¹

على مدى العقدين الماضيين، تم توجيه تركيز الشركات نحو فكرة إنشاء القيمة. يعزو هذا إلى التغييرات الآتية:

- زيادة مستوى العولمة وتحرير أسواق رأس المال؛
- نهاية معظم أنظمة مراقبة رأس المال والصراف.
- أسواق الأوراق المالية عالية السيولة.
- التقدم في تكنولوجيا المعلومات.
- تحسينات في تنظيم أسواق رأس المال.
- تغيير في موقف المستثمرين تجاه المدخرات والاستثمارات ؛
- الزيادات في حجم المستثمرين المؤسسيين.

نتيجة لهذه التغييرات، أصبح مقدمو رأس المال قادرين على نقل استثماراتهم بين فرص الاستثمار المختلفة بسهولة نسبية. كما زاد عدد المستثمرين بشكل كبير. وبالتالي تحتاج الشركات إلى التركيز بشكل أكبر على مركزها الرأسمالي أكثر من ذي قبل. سيؤدي عدم القيام بذلك إلى ارتفاع تكلفة رأس المال،² ما يعرض الشركات لخطر أنشطة الاستحواذ، أو في الحالات القصوى، الفشل المالي. ما لم تكن الشركات قادرة على تعويض التكلفة الرأسمالية المرتفعة بأداء تشغيل أكبر، فلن تكون قادرة على الاستمرار في المنافسة.

¹ See Copeland, T., Koller, T., & Murrin, J, 2015, **Op Cit**, PP: 22-27.

²Young, S.D., & O'Byrne, S.F, ***EVA and value-based management: A practical guide to implementation***. New York: McGraw Hill, 2001, PP: 5-8.

كما أن بعض الشركات تحاول حل النزاع بين مختلف أصحاب المصلحة من خلال عدم التركيز على تعظيم قيمة المساهمين. نتيجة لذلك، ينتهي الأمر بهذه الشركات في النهاية إلى تدمير قيمة المساهمين.¹

2.2. قضايا الوكالة

من الصعب التأكد من أن الشركة تحاول دائماً زيادة قيمة المساهمين. يشار إلى واحدة من المشاكل الرئيسية التي تمت مواجهتها باسم قضية الوكالة. نظراً لأنه من المستحيل على جميع أصحاب المصلحة المختلفين أن يشاركوا بشكل مباشر في إدارة الشركة، يجب تعيين مديري الشركة. ونتيجة لهيكل الشركة الناتج، فقد المساهمون بعض سيطرتهم على الشركة.² نظراً لأن الإدارة مطالبة باتخاذ قرارات نيابة عن المساهمين، فقد ينشأ تضارب محتمل في المصالح.

هذه المشكلة كانت موجودة لفترة طويلة من الزمن. وقد ذكرها آدم سميث (1909) في "ثروة الأمم": ومع ذلك، فإن مديري مثل هذه الشركات، كونهم مديرين بدلاً من أموال الآخرين وليس أموالهم الخاصة، لا يمكن أن نتوقع جيداً، أن عليهم مراقبتها بنفس اليقظة المقلقة التي يراقب بها الشركاء في الشركة الخاصة كثيراً خاصة. مثل وكلاء الرجل الغني، فإنهم على استعداد للنظر في الاهتمام بالأمور الصغيرة على أنه ليس من أجل شرف سيدهم، ومن السهل جداً منح أنفسهم إعفاء من الحصول عليها. لذلك، يجب أن يسود الإهمال والإسراف دائماً، بشكل أو بآخر، في إدارة شؤون مثل هذه الشركة.

وفقاً لـ (جنسن وميكلنغ، 1976، Jensen & Meckling)، فإن مدير الشركة سوف يشارك في أنشطة لا تؤدي بالضرورة إلى تعظيم قيمة مساهميها. من أجل ضمان أن هذه الأنواع من الإجراءات محدودة، يحتاج مساهمو الشركة إلى تنفيذ أنظمة تراقب الإدارة. يشار إلى تكاليف هذه الأنواع من الإجراءات بتكاليف الوكالة.

يجادلون بأنه من خلال تكبد تكاليف المراقبة، من الممكن تقليل تكلفة الوكالة، لأنها ستقل من الإنفاق الإداري الذي لا يضيف إلى قيمة الشركة. ومع ذلك، من أجل مراقبة الإدارة، من المهم أن

¹ Martin, J.D., & Petty, J.W, **Value based management: The corporate response to the shareholder revolution**, Boston: Harvard Business School Press, 2000, P: 4.

² Robert A. G. Monks and Nell Minow, **Op cit**, 2011, P: 3.

يكون لديك فهم واضح للعلاقة بين الأداء المالي المُبلغ عنه لشركة ما وخلق قيمة المساهمين فيها. لذلك، سيكون من المفيد تحديد مقاييس الأداء التي لها علاقة قوية بقيمة المساهمين، حيث يمكن استخدام هذه المقاييس عند مراقبة إدارة الشركة. من خلال تحديد مقاييس الأداء المالي ذات الصلة¹، يمكن تحقيق انخفاض في تكاليف المراقبة المطلوبة.²

المطلب الثاني: إنشاء القيمة في شركات التأمين

بسبب مزيج من تحرير القيود والعولمة، اشتدت المنافسة، مما أدى إلى انخفاض الهوامش. جاءت المنافسة ليس فقط من داخل الصناعة؛ أصبحت الحدود بين الخدمات المصرفية والتأمين غير واضحة بشكل متزايد. إن وجود فكرة واضحة عن كيفية إنشاء القيمة وكيف يمكن قياسها هو خطوة أولى ضرورية في الإدارة من أجل القيمة في شركات التأمين. وعليه جاء هذا العنصر لتركيز على عملية إنشاء القيمة في شركات التأمين.

1. الفرق بين شركات التأمين وصناديق الاستثمار

تظهر الميزانية المالية لشركة التأمين بشكل أساسي الاستثمارات في الأصول المالية المتوازنة من خلال التزامات التأمين ورأس المال المخاطر الذي يقدمه المساهمون. وبالتالي، فإن شركة التأمين تشبه صندوق الاستثمار بالرافعة المالية حيث يتم رفع الديون من خلال بيع بوالص التأمين بدلاً من إصدار الديون في أسواق رأس المال. ومع ذلك، هناك سمتان مهمتان تفصلان شركات التأمين عن صناديق الاستثمار: عيبها التنافسي في الاستثمار وميزتها التنافسية في جمع الأموال. على الجانب الاستثماري، مقارنة شركات التأمين بشكل سلبي بصناديق الاستثمار. حيث يعملون في بيئة ضريبية وتنظيمية أقل فائدة بكثير من صناديق الاستثمار. على سبيل المثال، على عكس صناديق الاستثمار، يتحمل مساهمو شركات التأمين في معظم الأسواق ضريبة مرتين على عائد الاستثمار وعلى رأس مال المخاطرة. يتم فرض ضرائب على هذه العوائد أولاً عندما تتدفق من خلال أرباح شركة التأمين الخاضعة للضريبة ثم مرة أخرى كجزء من الدخل الخاضع للضريبة للمساهمين.

¹ سيتم مناقشة هذه النقطة أكثر في المبحث الموالي.

² Petrus Daniël Erasmus, Op Cit, 2008, P: 17.

من ناحية أخرى، تمتلك شركات التأمين القدرة على خلق قيمة عن طريق الاقتراض في سوق التأمين الأقل كفاءة، بدلاً من أسواق رأس المال. يسمح عدم كفاءة سوق التأمين لشركات التأمين بجمع الأموال عن طريق بيع بوالص التأمين بأكثر من تكلفتها الاقتصادية - تكلفة "إنتاجها". وبذلك، فإنها تخلق قيمة.

تتبع قدرة شركات التأمين على إنشاء القيمة في قيمة الامتياز: الفرق بين رأس المال السوقي وصافي قيمة الأصول.¹ تعكس قيمة الامتياز تقييم المستثمرين لقدرة شركة التأمين على خلق قيمة في المستقبل. ذلك بأن المساهمين يتوقعون من شركات التأمين أن تخلق قيمة.

2. طرق إنشاء القيمة في شركات التأمين

وفيما يلي يتم عرض طرق إنشاء القيمة في شركات التأمين.

1.2. تكلفة الاقتراض من خلال التأمين

يتم إنشاء القيمة في التأمين بشكل أساسي من خلال الميزة النسبية لشركة التأمين في الاقتراض والتي تعد كبيرة بما يكفي لتعويض العيب النسبي في الاستثمار. وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى ارتفاع تكلفة الاقتراض من خلال التأمين في الواقع؟ هذا يشبه تحديد القيمة الاقتصادية لعقد التأمين. هنا تتوافق القيمة الاقتصادية مع الأموال المطلوبة لتغطية جميع التكاليف المستقبلية، بما في ذلك المطالبات والمصروفات، بالإضافة إلى تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بالإحتفاظ برأس المال المخاطر.

2.2. القيمة الحالية للتدفقات النقدية للالتزام

يمكن تقييم تكلفة التدفقات النقدية للمطلوبات، مثل المطالبات، من خلال تحديد محفظة الأصول التي يتوافق نمط مدفوعاتها معها بشكل أفضل. ثم تتوافق القيمة السوقية لهذه المحفظة، التي تسمى المحفظة المكررة، مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمطلوبات.

لن يؤدي الاستثمار في المحفظة المكررة إلى القضاء على جميع المخاطر، حيث لا يمكن مواجهتها عن طريق تكرار حساسية مخاطر التأمين للتدفقات النقدية للمطلوبات. ومع ذلك، فإن

¹ يشير صافي قيمة الأصول إلى القيمة السوقية للأصول مطروحاً منها القيمة الاقتصادية (السوقية) للخصوم (الدين).

عنصر المخاطرة هذا وحده من حيث المبدأ ليس له تكلفة اقتصادية لأنه غير نظامي؛ على سبيل المثال، يمكن من حيث المبدأ تنويعها من قبل المساهمين. ومع ذلك، عند النظر في سياق شركة التأمين، فإن هذا الخطر يؤدي إلى تكاليف الاحتكاك، والتي يتم النظر فيها أدناه.¹

3.2. خيار شركة التأمين في التخلف عن السداد

كما هو الحال مع أدوات الدين، في حالة الإعسار، يكون لشركات التأمين خيار التخلف عن سداد التزاماتها. هذا الخيار هو أصل لشركة التأمين ويقلل من قيمة التدفقات النقدية للمطلوبات. لأنه بعد أن تعلن شركة التأمين الخاصة بهم عن الإفلاس، قد لا يحصل حاملو وثائق التأمين على السداد الكامل المستحق لهم، فإن القيمة الاقتصادية للتدفقات النقدية للمطلوبات تتوافق في الواقع مع قيمتها الحالية ناقصاً قيمة خيار شركة التأمين للتخلف عن السداد.²

لا ينبغي أن تعني حقيقة أن خيار التخلف عن السداد هو أحد الأصول لشركة التأمين بأي حال من الأحوال، ذلك أن شركة التأمين ليس لديها أي مصلحة في التخلف عن السداد. عند التخلف عن السداد، تفقد شركة التأمين قيمة امتياز كبيرة.³

4.2. التكلفة الأساسية لرأس المال

إن تحديد تكاليف الفرصة البديلة للاحتفاظ برأس مال المخاطرة أكثر مشاركة. النقطة الأولى التي يجب ملاحظتها هي أن رأس المال المخاطر يتم استثماره في الأدوات المالية التي تحقق عوائدها في السوق. سيكون هذا العائد معادلاً للعائد المطلوب من قبل مالكي صندوق الاستثمار ذي الرافعة المالية المقابل ويسمى التكلفة الأساسية لرأس المال.

5.2. تكاليف رأس المال الاحتكاكية

لسوء الحظ، على عكس صناديق الاستثمار، تعمل شركات التأمين في بيئة شديدة التنظيم وتخضع لمعاملة ضريبية غير مواتية. تُترجم أوجه القصور أو الاحتكاكات هذه إلى الحاجة إلى تزويد المساهمين بعائد إضافي على رأس مال المخاطرة الخاص بهم بالإضافة إلى التكلفة الأساسية

¹Hancock, J., Huber, P., & Koch, P, Value Creation in the Insurance Industry. Risk Management Insurance Review, 4(2), 2001, P: 4.

²IBID, P: 5.

لرأس المال. تمثل تكاليف رأس المال الاحتكاكية تكلفة شركة التأمين لتحمل مخاطر التأمين والاستفادة من تكاليف الفرصة البديلة التي يتكبدها المساهمون عند استثمار رأس المال عبر شركة تأمين بدلاً من الأسواق المالية مباشرة. هناك أربعة مصادر أساسية لتكاليف رأس المال الاحتكاكية:

- **المصدر الأول** يتوافق مع تعويض عن تكاليف ضائقة مالية مباشرة وغير مباشرة محتملة. من المحتمل أن تفقد شركات التأمين قيمة كبيرة غير ملموسة عند الشعور بالضائقة، بما في ذلك القدرة على جذب أعمال جديدة ومربحة وتعيين موظفين موهوبين أو الاحتفاظ بهم ومن المحتمل أيضاً أن يتحملوا تكاليف مباشرة إضافية مرتبطة بمزيد من التدقيق التنظيمي أو التكاليف المثقلة بالحاجة إلى جمع رأس مال جديد.

لاحظ أن تكاليف الضائقة المالية مرتبطة بمخاطر أعمال التأمين. وبالتالي، سيتم ربط العائد الإضافي الناتج بمخاطر التأمين الخاصة بالشركة، أو مخاطر الخراب،¹ على عكس المخاطر المنتظمة، على الرغم من أن هذه المخاطر يمكن من حيث المبدأ تنويعها من قبل المساهمين.

- **المصدر الثاني** يتوافق مع تكاليف الوكالة. عندما يستثمر المساهمون عبر شركة تأمين، فإنهم يعهدون برأس مالهم إلى الإدارة، التي تتخذ قرارات الاستثمار نيابة عنهم. يتوقع المساهمون أن تتصرف الإدارة بما يحقق مصالحهم الفضلى، ولكن من الصعب السيطرة على ذلك بسبب الافتقار إلى الشفافية. نتيجة لذلك، يحتاج المساهمون إلى عائد إضافي لتعويضهم عن احتمال أن الإدارة قد لا تعمل دائماً بشكل صارم من أجل مصلحتهم المثلى.

- **المصدر الثالث** لرأس المال الاحتكاكي هو تكاليف رأس المال التنظيمية التي تنشأ بسبب القيود التنظيمية التي قد تتطلب من شركات التأمين الاحتفاظ بمستويات دنيا من رأس المال لدعم مجموعات محددة من الأعمال. يمكن أن تكون هذه القيود في شكل معايير تحفظ أو متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. وهي بذلك تخلق تكاليف سيولة إضافية محتملة للمساهمين، لأن رأس

¹ **مخاطر الخراب** هو مفهوم في المقامرة والتأمين والتمويل يتعلق باحتمالية فقدان رأس المال الاستثماري أو إطفاء التمويل الذي يقل عن الحد الأدنى لمزيد من اللعب. على سبيل المثال، إذا راهن شخص ما بكل أمواله على رمي قطعة نقدية بسيطة، فإن مخاطر الخراب هو 50%.

المال هذا غير متاح بسهولة لدعم خطوط الأعمال الأخرى. لا يمكن الوصول إليها ماديًا إلا عن طريق بيع الأعمال الأساسية، مما يؤدي عمومًا إلى تكاليف إضافية.

- المصدر الرابع والأخير هو تكاليف الازدواج الضريبي، والتي تم ذكرها في القسم السابق. تخضع شركات التأمين للضريبة على عائد الاستثمار على صافي الأصول قبل توزيعها على المساهمين. يعتبر هذا الازدواج الضريبي عيبًا فيما يتعلق بصندوق الاستثمار الذي ينتج عنه عنصر تكلفة إضافي.¹

6.2. السيولة والقيمة الزائدة

تم تعريف القيمة الاقتصادية للالتزامات التأمين على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمطلوبات باستخدام محفظة تكرر² خالية من المخاطر ناقصًا قيمة خيار شركة التأمين للتخلف عن سداد التزاماتها. أحد المكونات الأخرى التي تقلل أيضًا من قيمة الخصوم لها علاقة بالطبيعة غير السائلة للخصوم. العديد من منتجات التأمين لها ميزتان تسمحان لشركات التأمين بالحصول على قيمة إضافية: تدفقاتها النقدية يمكن التنبؤ بها، وهي غير قابلة للتوقع؛ على سبيل المثال، لا يمكن إعادة بيعها لشركة التأمين قبل استحقاقها.³ ستسمح هاتان السمات لشركة التأمين بتكرار الالتزامات باستخدام أصول غير سائلة خالية من المخاطر بشرط وجود أصول غير سائلة خالية من المخاطر، لأنه لن يتعين تصفيتهما قبل استحقاقها. بشكل عام، سيتم بيع الأصول غير السائلة بخصم فيما يتعلق بنظيراتها السائلة؛ أي هناك علاوة على السيولة. لذلك، فإن استخدام أدوات غير سائلة خالية من المخاطر للتكرار سيقفل من تكاليف الإنتاج، مما يسمح لشركات التأمين بإنشاء المزيد من القيمة. ومع ذلك، فإن الأدوات غير السائلة مثل سندات أو صكوك الشركات عادة ما تحمل مخاطر إضافية "مثل مخاطر التخلف عن السداد" تجعلها غير مناسبة للتكرار: لن يؤدي تكرارها إلى محفظة تتطابق بشكل أفضل مع التدفقات النقدية للمطلوبات. ومع ذلك، قد يظل من الممكن

¹ Hancock, J., Huber, P., & Koch, P, **Op Cit**, P: 6.

² المحفظة المكررة هي مجموعة من الأصول المصممة لإعادة إنتاج (تكرار) التدفقات النقدية أو القيم السوقية لمجموعة الالتزامات عبر عدد كبير من السيناريوهات العشوائية.

³ هذا ليس هو الحال دائمًا، كما تظهر أمثلة العديد من منتجات التأمين على الحياة.

استخدام الطبيعة غير السائلة للمطلوبات للحصول على علاوة السيولة. يجب القيام بذلك إذا كانت تكاليف تحمل مخاطر الائتمان الإضافية" والتي ستؤدي إلى متطلبات رأس مال إضافية وبالتالي تكاليف رأس مال احتكاكية أعلى "أقل من علاوة السيولة التي تم الحصول عليها. من المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أنه نظرًا لأنه نادرًا ما يتم ملاحظة عدم السيولة بمعزل عن المخاطر الإضافية، فمن الصعب جدًا تقدير حجمها بدقة.¹

المطلب الثالث: الإدارة القائمة على القيمة

تمثل مقارنة الإدارة القائمة على القيمة امتدادًا لأكثر من أربعة عقود من البحث والممارسة في مجال المحاسبة الإدارية. وفقًا للاتحاد الدولي للمحاسبين (1998)، فإن التركيز الأخير على الإدارة القائمة على القيمة هو الخطوة التطورية الرابعة في المحاسبة الإدارية.² وتشمل الإدارة القائمة على القيمة عمليات إنشاء القيمة وإدارتها وقياسها.

1. محددات الإدارة القائمة على القيمة

الإدارة القائمة على القيمة (VBM) اختصارًا لـ Value Based Management هي مقارنة إدارة الشركة لإنشاء القيمة، لا سيما من خلال تعظيم قيمة المساهمين. في سياق القدرة التنافسية والطلبات المتزايدة على الأداء، يجب أن يخضع إنشاء القيمة للتنمية المستدامة كجسر يصل إلى المجتمع والزبائن والموظفين. تشمل الإدارة القائمة على القيمة:³

- إنشاء القيمة (طرق تعظيم النمو والقيمة المستقبلية). وهذا يشمل تحديد استراتيجيات للشركات على المدى القصير والطويل.

- الإدارة بالقيمة (الحوكمة، إدارة التغيير، الثقافة التنظيمية، الاتصال، القيادة)

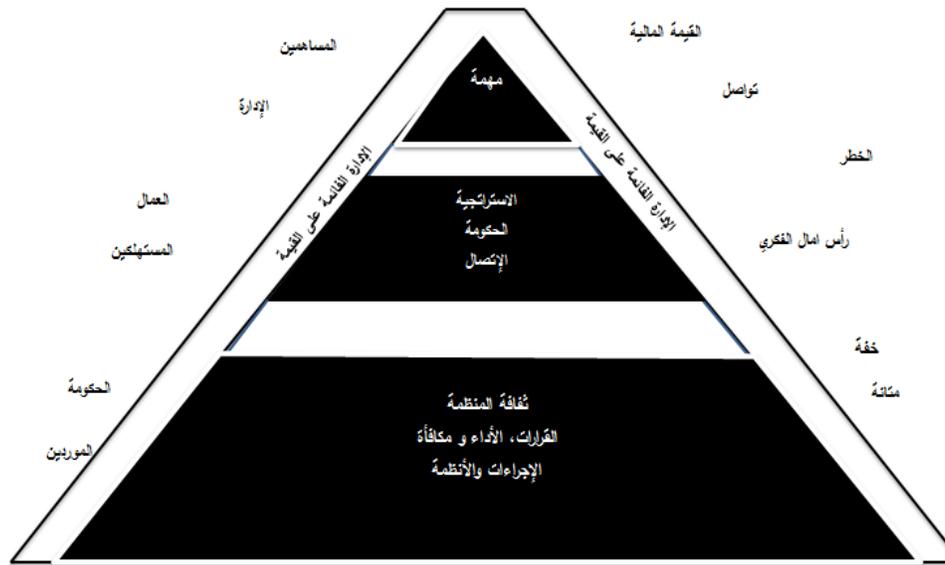
- قياس القيمة (التقييم)

¹Hancock, J., Huber, P., & Koch, P, **Op Cit**, P: 7.

² Ittner, C.D., Larcker, D.F, **Assessing empirical research in managerial accounting: a value based management perspective**. J. Acc. Econ. 32, 2001, P: 351.

³ Vasile Robu, Costin Ciora, **Measuring Performance, Value Creation And Value-Based Management In The Context Of Competitiveness And Globalization**, Annals of University of Craiova-Economic Sciences Series, 2(38), 2008, P: 5.

هذه العناصر هي خطوات محددة جيداً في أهداف الشركة وخاصة في إدارة الشركة. يمكن أن يكون للاستراتيجيات المخططة للإدارة تأثير كبير على الإجراءات المستقبلية لأصحاب المصلحة، بحيث يجب أن تأخذ الإدارة في الاعتبار مصالحهم بالتوازي مع مصالح أصحاب المصلحة. يتم عرض العناصر المدرجة في الإدارة القائمة على القيمة في الشكل رقم (01-03) الشكل رقم (01-03): يوضح العناصر المدرجة في الإدارة القائمة على القيمة.



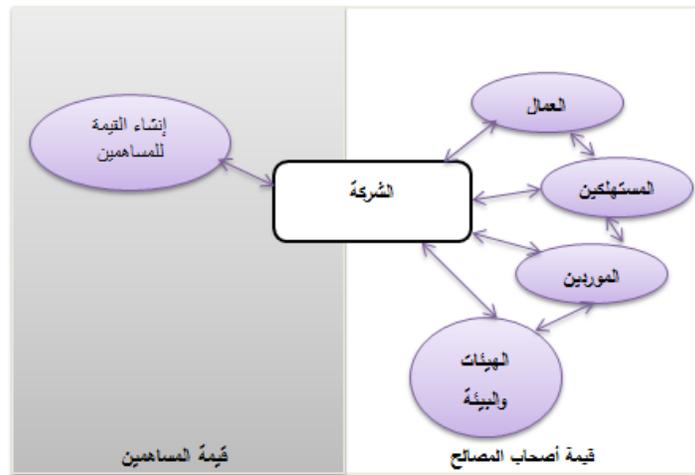
المصدر:

Robu V, Ciora C, 2008, Op Cit, P: 5.

تعتمد الإدارة القائمة على القيمة على أهداف الشركة وقيمتها. يمكن أن تكون الأهداف الاقتصادية إما متعلقة ب (قيمة المساهمين) وقد تغطي أيضاً الأجزاء الأخرى (قيمة أصحاب المصلحة). تتم مناقشة رؤية قيمة المساهمين على قيمة أصحاب المصلحة في البيئة الاقتصادية لفترة طويلة، مع التركيز على إيجاد أفضل الخيارات، لذا يجب أن تركز الشركة على كلا المنظورين. في اقتصاديات السوق، هناك فكرة متفق عليها مفادها أن الشركة يجب أن تتبع الربحية الاقتصادية. علاوة على ذلك، يجب على الشركات البحث عن مستوى عالٍ من المسؤولية الاجتماعية من أجل تميمتها المستقبلية. في معظم الأوقات، تكون الربحية والمسؤولية متناقضتين، مما يؤدي إلى قرارات إدارية موجهة نحو أحد المفهومين.

وحدد كوبلاند وآخرون الإدارة القائمة على القيمة على أنها عملية التعظيم المستمر لقيمة الشركة.¹ وفقاً لهم، فإن خلق قيمة المساهمين هو الهدف الرئيسي عند تطبيق تقنيات VBM. يجادلون بأن VBM يعتمد على مفاهيم التدفق النقدي المخصوم.² يتم تحديد قيمة الشركة من خلال القيمة الحالية لتدفقاتها النقدية المستقبلية. الاستثمار في المشاريع التي يتجاوز فيها العائد تكلفة رأس المال يؤدي إلى إنشاء القيمة، بينما الاستثمار في المشاريع التي تقل عوائدها عن تكلفة رأس المال يدمر القيمة. وهذه العوائد ليست مجرد نتائج، ولكنها مصدر للقدرة التنافسية والازدهار في المستقبل، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة.

الشكل رقم (02-03): يوضح العلاقة بين الشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة.



المصدر:

Robu V, Ciora C, 2008, Op Cit, P: 6.

من ناحية أخرى، الشركات هي مؤسسات يعمل فيها الأشخاص معاً. من خلال تطوير التقنيات والخدمات، يمثل الموظفون الآن معظم قيمة الشركة (رأس المال الفكري). لتحفيز الموظفين على العمل بشكل وثيق مع مصالح الشركة، يجب بناء مستوى من الثقة معهم. يجب تطوير نفس مستوى الثقة مع البيئة الخارجية التي تتفاعل معها الشركة. وبالتالي، فإن الشركة تتواصل يومياً مع الزبائن، والذين يتعين عليها تصميم برامج ولاء للحفاظ على الزبائن القدامى، والعروض الترويجية

¹ Copeland, T., Koller, T., & Murrin, J, 2015, Op Cit, P: 127.

² IBID, P:93.

لجذب زبائن جدد. العلاقة المباشرة والقائمة على ثقة الموردين هي قوة في تطوير الأعمال. بدءاً من استلام الطلبات في الوقت المناسب وطرق الدفع، يمكن أن تحدث العلاقة مع الموردين فرقاً في الاقتصاد التنافسي، المتأثر بالعلامة. أخيراً، يجب على الشركة أن تتابع عن كثب العلاقة مع الفئات الأخرى من أصحاب المصلحة (الحكومة والمجتمع والبيئة)، لذا فإن الاتصال المباشر بين الشركة والأطراف ذات الصلة سيؤدي إلى زيادة الربحية.

كما أنه من المهم إدراك أن قيمة الشركة يتم تحديدها في النهاية من خلال تصور أسواق رأس المال لقدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية. وهم يشيرون إلى أنه عند اعتماد مقارنة الإدارة القائمة على القيمة VBM، ينبغي فحص التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك تكلفة رأس المال، لجميع فرص الاستثمار بعناية. ومع ذلك، يجب أن يتم تفسير أرقام التدفقات النقدية بعناية عند استخدامها لتقييم الأداء المالي التاريخي. لا تعتبر التدفقات النقدية السلبية بالضرورة مؤشراً على ضعف الأداء المالي ولكنها قد تكون نتيجة للاستثمارات الكبيرة المطلوبة لتوليد التدفقات النقدية المستقبلية.¹

2. الموظفون والإدارة القائمة على القيمة

الإدارة القائمة على القيمة عبارة عن مزيج من عنصرين. فمن ناحية، يتألف من تبني فكرة إنشاء القيمة في جميع أنحاء الشركة. يجب أن يفهم كل موظف أن الهدف المالي هو تعظيم قيمة الشركة. يجب أن يفهموا أن جميع أفعالهم يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق هذا الهدف. وهي تشير أيضاً إلى أنه يجب دمج عقلية إنشاء القيمة مع عمليات وأنظمة الإدارة الضرورية لضمان أن يتصرف الموظفون فعلياً بطريقة تخلق قيمة.² تشمل العوامل المهمة التي يجب مراعاتها مقاييس الأداء المطبقة لتقييم الموظفين، وتحديد الأهداف، فضلاً عن أنظمة الحوافز الضرورية. يحتاج الموظفون إلى معرفة الأهداف التي يحاولون تحقيقها بالضبط.

علاوة على ذلك، يجب أن يعرف الموظفون كيف سيتم تقييم أدائهم. من المهم جداً أن تدعم مقاييس الأداء المعتمدة الأهداف التي أعلنتها الشركة. من أجل التأكد من أن الموظفين يركزون على

¹ Young, S.D., & O'Byrne, S.F, **Op Cit**, 2001, P: 468.

² Copeland, T., Koller, T., & Murrin, J, **Op Cit**, 2015, PP: 97-98.

خلق قيمة للمساهمين، يجب تقييم أدائهم ومكافأتهم من حيث القيمة التي تم إنشاؤها للمساهمين. وبالتالي يجب أن يضمن نظام VBM أن تعويض الموظفين مرتبط بمقاييس الأداء المالي القائمة على القيمة.

3. طرق تنفيذ الإدارة القائمة على القيمة

العناصر الثلاثة الأتية حاسمة من أجل تنفيذ نظام VBM بنجاح:¹

- يجب دعم البرنامج من قبل الإدارة العليا للشركة. بدون دعم الإدارة العليا، سيصبح تنفيذ نظام VBM صعباً. يجب أن تضمن الإدارة العليا تنفيذ البرنامج على جميع المستويات وفي جميع أقسام الشركة. يجب عليهم أيضاً الاستمرار في التركيز على أهدافها في جميع الأوقات.
- يجب إقامة صلة بين الأداء ومكافآت المديرين. من أجل تحفيز المديرين على السعي لتحقيق أهداف نظام VBM، يجب مكافأتهم على تحقيقها. يجب أن تركز أنظمة التعويض على الأداء المطلوب بموجب نظام VBM ويجب مكافأة المديرين وفقاً لذلك.
- يجب أن يكون نظام VBM مفهوماً لجميع مستويات الموظفين. لضمان تنفيذ نظام VBM بنجاح في جميع أقسام الشركة، من الأهمية بمكان أن يفهمه جميع الموظفين. يجب تطوير مقاييس الأداء بحيث تكون مفهومة ومناسبة لمختلف الأقسام. قد يستلزم ذلك ترجمة مقاييس الأداء إلى محركات قيمة الأقسام.

كما أن هناك جانباً مهماً فيما يتعلق بنجاح أنظمة VBM. على الرغم من أنه يبدو أن أنظمة

VBM يتم تنفيذها بنجاح، إلا أنها تجادل بأن العوامل التالية تحتاج أيضاً إلى النظر فيها:²

- دقة تقديرات أسعار الأسهم التي تم الحصول عليها من نماذج التدفقات النقدية المخصومة. على الرغم من أن أساليب التدفقات النقدية المخصومة قدمت تقديرات دقيقة بشكل معقول لسعر السهم، إلا أن أخطاء توقع كبيرة تحدث. نظراً لأن طرق VBM تعتمد على طرق التدفقات النقدية المخصومة، فقد تتعرض هذه الطرق لنفس عدم الدقة.

¹ Martin, J.D., & Petty, J.W, **OP Cit**, 2000, PP: 6-9.

² IBID, P: 200.

- قدرة مقاييس VBM على التنبؤ بالقيمة السوقية لأسهم الشركة. تقدر طرق التدفقات النقدية المخصومة قيمة الشركة عن طريق حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. ومع ذلك، فإن معظم مقاييس VBM المطبقة هي مقاييس أداء لفترة واحدة. يشير مارتن وبيتي إلى أن قدرة هذه التدابير أحادية الفترة لتقدير قيم الأسهم يمكن أن تكون موضع شك.

4. الإدارة القائمة على القيمة في شركات التأمين

شركات التأمين التي تخلق أكبر قيمة للمساهمين هم أولئك الذين يحددون ويستفيدون من أفضل الفرص التجارية والذين لديهم أقل تكاليف الإنتاج (أعلى كفاءة تشغيلية). هناك ثلاثة شروط أساسية مهمة لتحقيق هذه الأهداف:

- يسمح الفهم الجيد لعملية إنشاء القيمة بتحديد واضح للمزايا التنافسية وتوزيع لا لبس فيه للمسؤوليات لوظائف محددة داخل المنظمة. وفي الوقت نفسه؛

- يجب استكمال ذلك بإطار عمل لقياس إنشاء القيمة على أساس شامل وفي مجالات المسؤولية المحددة المختلفة؛

- يعد نظام الحوافز الذي يوائم مصالح الإدارة مع هدف إنشاء القيمة أمرًا ضروريًا إذا كان من المتوقع أن يتخذوا القرارات الصحيحة.

لتحقيق أقصى استفادة من قياس القيمة، يجب على شركات التأمين تنفيذها كأساس لاتخاذ القرارات على جميع مستويات الشركة من القرارات الإستراتيجية عالية المستوى إلى قرارات الاكتتاب اليومية. على المستوى الاستراتيجي، من المهم للغاية للمديرين أن يعرفوا أين يتم إنشاء القيمة في المنظمة وأين يتم تدميرها حتى يتمكنوا من إعادة توجيه الموارد النادرة إلى أنشطة إنشاء القيمة أو اتخاذ إجراءات تصحيحية. من ناحية أخرى، عند تسعير العقود، يجب على الضامنين تحديد التكلفة الاقتصادية للعقود التي يبيعونها بشكل صحيح، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها متابعة إنشاء القيمة بشكل نظامي.¹

¹ Hancock, J., Huber, P., & Koch, P, **OP Cit**, 2001, P: 7.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء وقياس الأداء

يعد التخطيط والإدارة والرقابة في الشركة أحد الأنشطة الرئيسية لإدارة الشركة. يجب أن تكون القرارات موجهة نحو تحقيق أهداف الشركة وأن يتم إثباتها بمساعدة المعلومات المناسبة. الأساليب والأدوات المناسبة مطلوبة لهذا الغرض. في هذا المبحث سيتم تقديم تعريف للأداء من وجهات نظر مختلفة وكذا تحديد مكوناته، مع طرح مفاهيم أساسية متعلقة بقياس الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

حتى بعد إجراء مراجعة تقريبية للمنشورات ذات الصلة، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد حتى الآن فهم متماسك للمصطلحات المتعلقة بموضوع الأداء. في المقالات التي تستهدف الممارسين الإداريين بشكل خاص، تم اقتراح العديد من الصفات لتحقيق الأداء الجيد، والتي تحتوي ضمناً على فكرة معينة عن معنى المصطلح دون تبريره.

1. تعريف الأداء

إننا النظر في المصطلح اللغوي للكلمة، فإن قاموس أكسفورد الإنجليزي يأخذ الأداء على أنه مدى جودة أو سوء أداء شيء ما أو مدى جودة أو سوء عمل شيء ما، يتم تعريفه أيضاً على أنه فعل أو عملية أداء مهمة، إجراء، وما إلى ذلك، بينما يعني أداء الفعل للعمل بشكل جيد أو سيء.

من خلال الأدبيات، يصر العلماء باستمرار على عدم وجود تعريف موحد للأداء، ويتجادلون حول كيفية كونه مفهوماً متعدد الأبعاد. مازالت (تاتجانا سامسونوا،¹ 2012، Samsonowa Tatjana) تجادل بأن جميع التعريفات المختلفة التي كان عليها مراجعتها، في أدبيات قياس الأداء، لها خاصية واحدة مشتركة؛ جميعها مرتبطة بمصطلحين: الفعالية والكفاءة؛ الفاعلية كمؤشر على درجة تحقيق الهدف، والكفاءة كمؤشر للموارد التي تم استهلاكها للوصول إلى مستوى الإنجاز. استخدمت مصطلح "الأداء" كمستوى / درجة تحقيق الهدف لمنظمة / قسم وليس للأفراد. هذا التعريف المختار مستوحى بشكل أساسي من عمل (كراوس، 2005، Krause).

¹ Samsonowa, T, **Industrial Research Performance Management. Contributions to Management**, Science. doi:10.1007/978-3-7908-2762-0 , 2012, P: 23.

الفصل الثالث: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

فيما يلي التعريفات التي بنت استنتاجاتها عليها:

الجدول رقم (03-01): قائمة التعاريف الواردة حول الأداء

المصدر	تعريف
فينكاترامان ورمانوجام (1986) Venkatraman and Ramanujam	الأداء هو اختبار الوقت لأي استراتيجية.
كورديرو (1989) Cordero	الفعالية (أي قياس المخرجات لتحديد ما إذا كانت تساعد في تحقيق الأهداف). الكفاءة (أي قياس الموارد لتحديد ما إذا كانت المبالغ الدنيا تستخدم في إنتاج هذه المخرجات).
ليباس (1995) Lebas	يتعلق الأداء بنشر وإدارة مكونات النموذج السببي بشكل جيد والذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المعلنة في الوقت المناسب ضمن قيود خاصة بالشركة والموقف.
نيلى وآخرون (1995) Neely et al.	كفاءة وفعالية العمل الهادف.
رولستادا (1998) Rolstadas	الأداء عبارة عن علاقة متبادلة معقدة بين سبعة معايير للأداء: الفعالية، والكفاءة، والجودة، والإنتاجية، وجودة الحياة العملية، والابتكار، والربحية / الميزانية.
دوايت (1999) Dwight	المستوى الذي يتم بلوغ الهدف.
هوفمان (1999) Hoffmann	يصف مصطلح "الأداء" مساهمة مقيمة في تحقيق الأهداف التنظيمية. يمكن إنشاء هذه المساهمة من قبل الأفراد ومجموعات الموظفين داخل المنظمة، وكذلك من قبل المجموعات الخارجية، مثل الموردين "
أندرسن وفغيرهوغ (2002) Andersen and Fagerhaug	نعتقد أنه يكفي الوصول إلى نقطة حيث حل الأداء محل الإنتاجية ومن المقبول عمومًا تغطية مجموعة واسعة من جوانب المنظمة - من الإنتاجية القديمة إلى القدرة على الابتكار وجذب أفضل الموظفين، للحفاظ على مظهر سليم بيئيًا، أو لممارسة الأعمال التجارية بطريقة أخلاقية.
غرونينغ (2002) GrÜning	يُفهم الأداء على أنه قدرة الشركة على تحقيق الأهداف، أي تلبية التوقعات، وبالتالي يتأثر بالنتائج بمعنى أوسع، ولكن أيضًا من خلال تحديد الهدف المقابل.
هوير (2002) Hauber	يصف مصطلح "الأداء" مساهمة أنظمة معينة (وحدات تنظيمية بأحجام مختلفة، وموظفين، وعمليات) لتحقيق أهداف الشركة والتحقق منها.
ويتستين (2002) Wettstein	يمكن فهم الأداء على أنه درجة رضا أصحاب المصلحة.
EFQM (2003)	الأداء هو مستوى الإنجاز الذي حققه فرد أو فريق أو منظمة أو عملية.
كراوس (2005) Krause	يشير الأداء إلى درجة تحقيق الأهداف أو الإنجاز الممكن المحتمل فيما يتعلق بالخصائص المهمة لمنظمة ما لأصحاب المصلحة المعنيين. لذلك يتم تحديد الأداء

بشكل أساسي من خلال مجموعة معايير متعددة الأبعاد. مصدر الأداء هو تصرفات الفاعلين في العمليات التجارية.

المصدر:

Samsonowa, Tatjana, **Op Cit**, 2012, P: 24

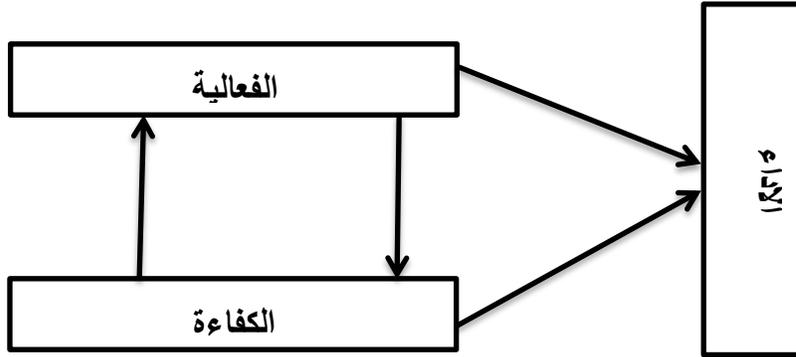
2. مكونات الأداء

الكفاءة والفعالية هما المصطلحان الأساسيان المستخدمان في تقييم وقياس أداء المنظمات.¹ يمكن تعريف الأداء من خلال ما سبق، في كل من المنظمات الربحية وغير الهادفة للربح، على أنه مزيج مناسب من الكفاءة والفعالية. ومع ذلك، يبدو أن هناك بعض التناقض في استخدام هذه المصطلحات في الأدبيات الموجودة حول هذا الموضوع. بالنسبة للمديرين، قد تكون هذه المصطلحات مترادفة ولكن لكل منها معنى مميز خاص بها. ميز دراكر (1977) الكفاءة والفعالية من خلال ربط الكفاءة بـ "فعل الأشياء بشكل صحيح" والفعالية بـ "القيام بالأشياء الصحيحة". في مصطلحاته، يقيس مقياس الكفاءة قدرة المنظمة على تحقيق المخرجات مع الحد الأدنى من مستوى المدخلات. فهو ليس مقياساً للنجاح في السوق ولكنه مقياس للتميز التشغيلي في عملية استخدام الموارد. بتعبير أدق، تهتم الكفاءة في المقام الأول بتقليل التكاليف وتتعامل مع تخصيص الموارد عبر الاستخدامات البديلة، أما الفعالية هي مدى تحقيق أهداف سياسة المنظمة. من المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن الكفاءة والفعالية عنصران متناهيان لمقياس الأداء العام، إلا أنهما قد يؤثران على بعضهما البعض. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن أن تتأثر الفعالية بالكفاءة أو يمكن أن تؤثر على الكفاءة بالإضافة إلى التأثير على الأداء العام. الشكل رقم (03-03) يوضح ذلك. ومع ذلك، من الممكن أن تكون المنظمة كفؤة في استخدام المدخلات، ولكنها غير فعالة؛ يمكن أن تكون أيضاً فعالة، ولكنها غير كفؤة.²

¹ Mouzas, S. **Efficiency versus effectiveness in business networks**. Journal of Business Research, 59(10-11), 2006, P: 1124.

² Kumar, S., & Gulati, R. **Measuring efficiency, effectiveness and performance of Indian public sector banks**. International Journal of Productivity and Performance Management, 59(1), 2009, P: 56.

الشكل رقم (03-03): يوضح مكونات الأداء



المصدر: Kumar, S., & Gulati, R, Op Cit, 2009 , P: 55.

بالنسبة لمنظمة ربحية، استخدم **هو وتشو** (2004) Ho and Zhu نموذج **دو بونت** Du Pont وقاموا بتحليل مقياس الأداء العام (مقتبسًا من حيث العائد على الأصول (ROA)) إلى منتج الكفاءة (يقاس على أنه معدل دوران الأصول) والفعالية (المقاسة كنسبة هامش ربح). يتضح تحليلها على النحو التالي:¹

$$\text{العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

$$\text{العائد على أصول} = \frac{\text{الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \text{صافي المبيعات}$$

$$\text{العائد على أصول} = \text{نسبة هامش الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

$$\text{العائد على أصول} = \text{الفعالية} \times \text{الكفاءة}$$

$$\text{الأداء} = \text{الفعالية} \times \text{الكفاءة}$$

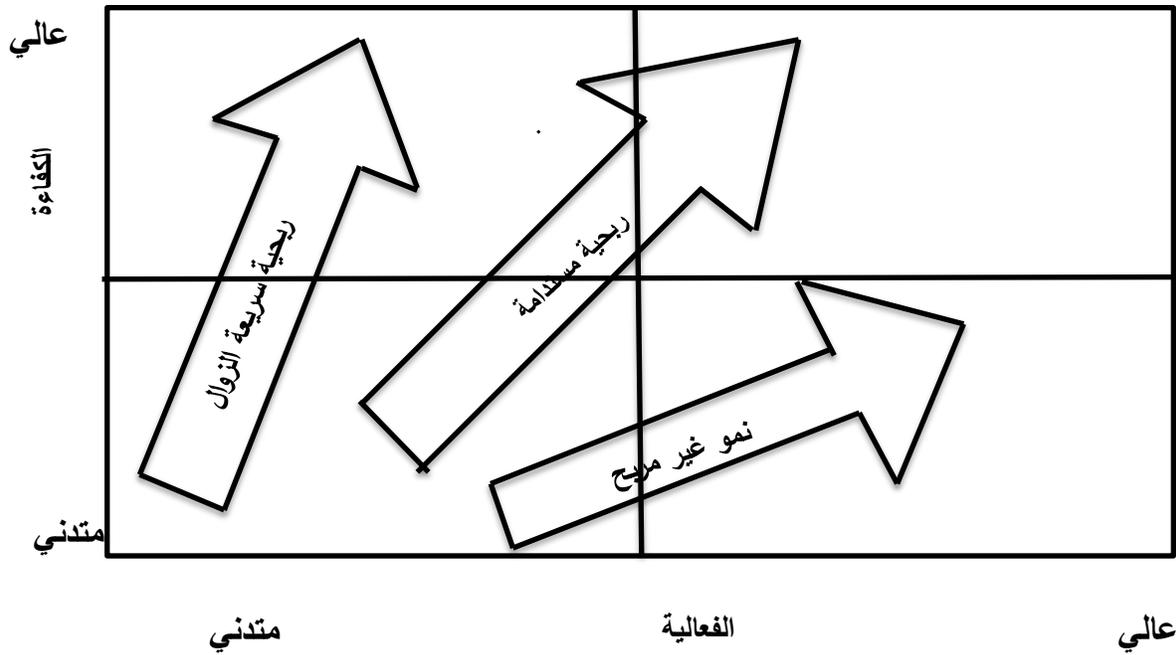
يتضح من خلال التحليل المذكور أعلاه، أن العائد على الأصول مقياسًا للأداء العام ويقيم ربحية إجمالي الأصول قبل فرض الضرائب على الشركة. علاوة على ذلك، فإنه يحتوي على الكفاءة

¹ Ho, C.T. and Zhu, D.S, **Performance measurement of Taiwan's commercial banks**, International Journal of Productivity and Performance Management, Vol. 53 No. 5, 2004, P: 426

والفعالية كعناصره المتنافية. تقيم نسبة دوران الأصول الإجمالية قدرة المنظمة على استخدام أصولها ويمكن معاملتها على أنها كفاءة. يشير إلى المخرجات الناتج عن استخدام مستوى معين من المدخلات. من ناحية أخرى، فإن نسبة هامش الربح بتقييم صافي الربحية قبل فرض الضرائب خلال الفترة المحاسبية الحالية ويمكن اعتبارها مقياساً للفعالية. تشير هذه النسبة إلى قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المتوقعة من حيث المخرجات. باختصار، مقياس الأداء لمؤسسة ما هو نتاج مقاييس الكفاءة والفعالية (أي الأداء = الكفاءة × الفعالية). وبالتالي، يمكن النظر إلى مقياس الأداء العام على أنه وسيلة لقياس كفاءة وفعالية الإجراءات.¹

والشكل الموالي يوضح أثر المستويات المختلفة للكفاءة والفعالية.

الشكل رقم (03-04): يوضح أثر المستويات المختلفة للكفاءة والفعالية



المصدر: Mouzas, S, Op Cit, 2006, P: 1127

أوضح مؤزاس (2006) تأثير المستويات المختلفة للكفاءة والفعالية على مستوى أداء مؤسسة فردية الشكل رقم (03-04). من الشكل، يتضح أن التركيز بشكل أساسي على الكفاءة

¹ أنظر تعريف تبلي واخرون 1995. للأداء

وإهمال الفعالية سيؤدي إلى ربحية سريعة الزوال. في المقابل، قد يؤدي إهمال الكفاءة والتركيز على الفعالية إلى نمو غير مريح. اقترح المؤلف أن النهج المتوازن الذي يضمن الربحية المستدامة يحتاج إلى تركيز متساوٍ على كل من الكفاءة العالية والفعالية العالية.¹

المطلب الثاني: أنواع الأداء

هناك عدة تصنيفات للأداء وهذا راجع إلى حسب الزاوية التي ينظر إليها الباحثين للأداء فنجد من يقسم الأداء حسب الشمولية ومنها من يقسمه بحسب الطبيعة، وتقسيم آخر حسب الزمن، وفيما يلي سنحاول الامام بجميع هذه العناصر من أجل تقديم فكرة شاملة وواضحة عن الأداء.

1. حسب معيار الشمولية

فحسب معيار الشمولية يمكن تقسيم الأداء إلى:

1.1. الأداء الكلي

يتجسد الأداء الكلي بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كفاءات بلوغ الشركة أهدافها الشاملة كالأستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو...

2.1. الأداء الجزئي

يتحقق الأداء الجزئي على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر الشركة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

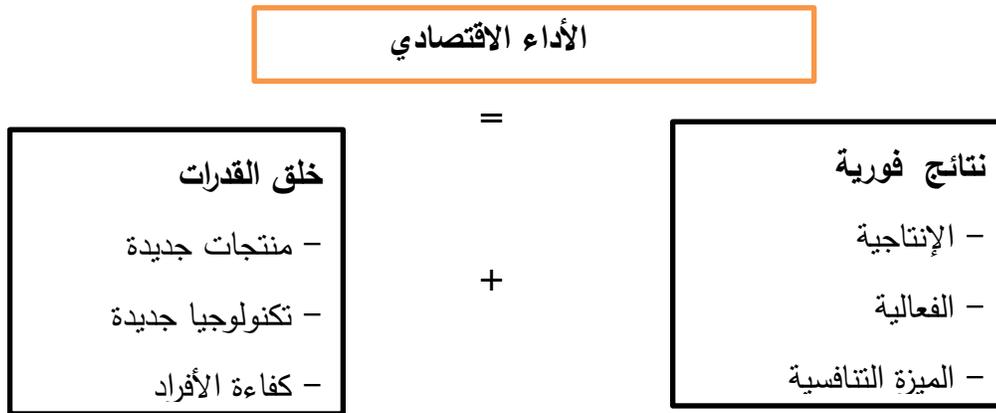
¹ Kumar, S., & Gulati, R, **Measuring efficiency, effectiveness and performance of Indian public sector banks**, International Journal of Productivity and Performance Management, 59(1), 2009, P: 56.

ويشار إلى أن الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أدوات أنظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها.¹

2. حسب معيار الطبيعة

أما حسب معيار الطبيعة فتقسم الأهداف إلى اقتصادية واجتماعية، إذ يرى هنري سافال H.Savall أن للمؤسسة نوعين أساسيين من الأداء هما الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي. ففيما يتعلق بالأداء الاقتصادي، فهو يتكون بدوره من النتائج الفورية على المدى القصير وخلق القدرات على المدى الطويل، وهذا يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم: (03-05) الأداء الاقتصادي للمؤسسة

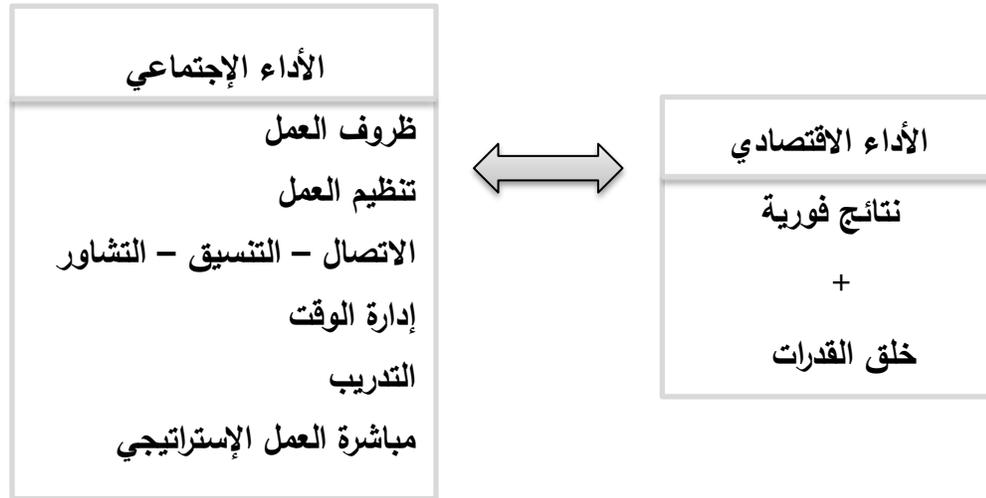


أما أداء الشركة الاجتماعي فهو يتأتى من خلال اهتمامها بتحسين المجالات الستة المشكلة لظروف الحياة المهنية، وهي: ظروف العمل، تنظيم العمل، الاتصال، إدارة الوقت، التدريب، ومباشرة العمل الاستراتيجي.

كما أن هناك علاقة التكامل والترابط بين كل من أداء الشركة الاقتصادي وأدائها الاجتماعي، حيث إن الأداء الاقتصادي لن يتأتى إلا من خلال اهتمام الشركة بأدائها الاجتماعي، وهذا كما يبينه الشكل الموالي.¹

¹ عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 01، بسكرة، 2001، ص: 89.

الشكل رقم (03-06): يبين الارتباط ما بين الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي للمؤسسة.



المصدر: مراد كواشي، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

لذلك فإن المقاربة الاجتماعية الاقتصادية التي جاء بها هنري سافال Henri Savall ترى أن هناك تكاملا ما بين أداء الشركة الاقتصادي وأدائها الاجتماعي، وهذا على خلفية أن النشاط الاقتصادي للمؤسسة وممارساتها الاجتماعية يتواجدان داخل نسق مشترك من العلاقات، هذا النسق الذي سيحدد الأداء الإجمالي للمؤسسة، وهو الذي تم الاتفاق على تسميته بالأداء الاجتماعي الاقتصادي ما Socio - Economic Performance. غير أن ما يؤخذ على نظرة هنري سافال Henri Savall للأداء أنها جاءت مركزة على المحيط الداخلي للمؤسسة وأهملت محيطها الخارجي.

3. حسب الإستمرارية

أما بول بينتو P. PINTO فهو يعتبر بأن أداء الشركة يجب أن يحظى بالديمومة والاستمرارية، لهذا نجد أن هذا الباحث هو من أكبر المنظرين الذين نادوا بفكرة الأداء المستدام، والذي عرفه على أنه: "مدى قدرة الشركة على تجديد أدائها خلال مدة طويلة نسبيا، وليس فقط ما حققته من أداءات استثنائية في لحظات زمنية متقطعة".

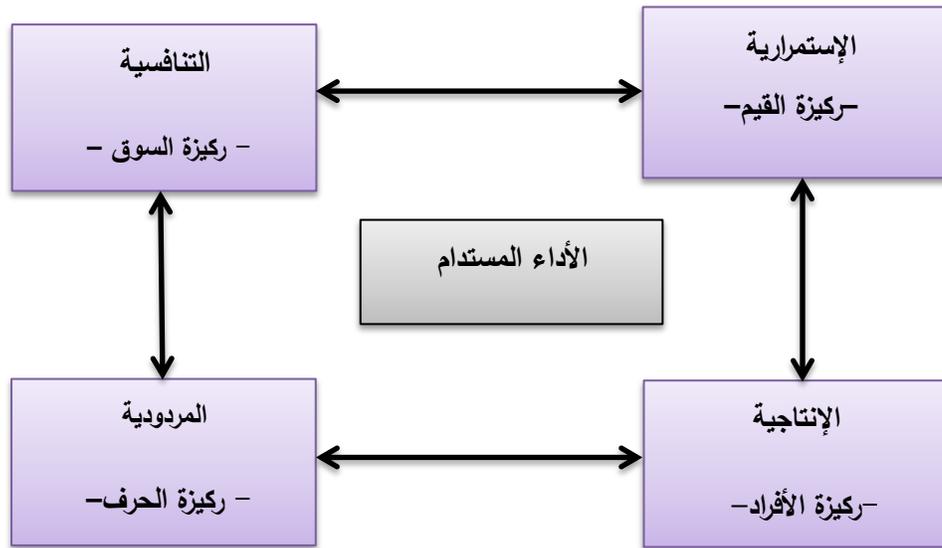
¹ مراد كواشي، أليات نجاح عملية تقييم أداء الشركة دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في المؤسسات الاسمنت العمومية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 33، 2013، ص: 174-175.

كما يرى هذا الباحث أن الأداء المستدام هو أحسن نظام لتخصيص الموارد وتوزيعها ما بين: الزبائن، العمال، والمساهمين، فضلا عن أنه أكبر خيار مريح بالنسبة للمؤسسة. وهو يقوم على أربع ركائز أساسية تربطها علاقات تعاضدية جده قوية، وهي: القيم، الأسواق، الأفراد، الحرف، حيث إن كل ركيزة تعد رهانا رئيسا لأداء الشركة.

- ركيزة القيم لضمان الاستمرارية؛
- ركيزة السوق لضمان التنافسية؛
- ركيزة الأفراد لضمان الإنتاجية؛
- ركيزة الحرف لضمان المردودية.

وذلك كما يوضحه الشكل الموالي.¹

الشكل رقم (03 - 07): الركائز الأربع للأداء المستدام



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 176.

كما يعد هذا الباحث أن أحسن مؤشر للتعبير عن الأداء المستدام هو رقم الأعمال والنتيجة التشغيلية للمؤسسة.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 176.

في حين أن موور R. Moore قدم تصورا للأداء المستدام بشكل متأثر بفلسفة التنمية المستدامة التي تبحث عن الترقية المتزامنة لكل من الرفاهية الاقتصادية، حماية المحيط، والعدالة الاجتماعية.

4. حسب المصدر

يقسم كل من برنارد مارتوري ودانييل كروزيت (2016) B. Martory و D. Crozet أداء

الشركة إلى أداء داخلي وأداء خارجي، حيث:

- الأداء الداخلي أو أداء الوحدة وهو ينتج عن الجمع:¹

✓ أداء بشري، هو أداء موظفي المنظمة؛

✓ الأداء الفني، الذي يُعرّف بأنه القدرة على التنفيذ الفعال للاستثمارات ؛

✓ أداء مالي، يصف الكفاءة في استقطاب واستخدام الموارد المالية.

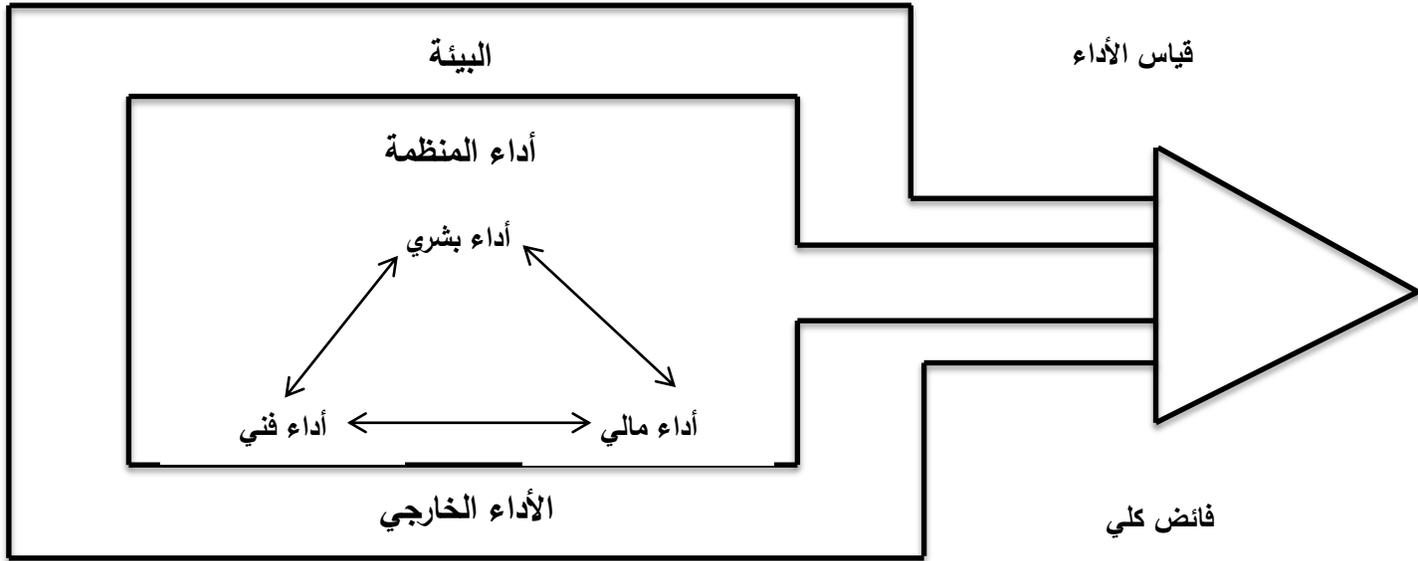
من ناحية أخرى، هناك أداء خارجي أو أداء موروث من البيئة يرتبط بجميع التطورات

الخارجية، والتي لا تُعزى إلى الكفاءة الداخلية.

وذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

¹ Crozet, Daniel_ Martory, Bernard, Gestion des ressources humaines: pilotage social et performances, 9e édition, ed Dunod, 2016, P: 177.

الشكل رقم (03-08): أداء الشركة حسب المصدر



المصدر: Crozet, Daniel_ Martory, Bernard, Op Cit, 2016, P: 178

5. حسب الزمن

ويصنف هذا المعيار حسب الزمن إلى الأداء في المدى القصير، الأداء في المدى المتوسط والأداء في المدى الطويل على النحو الآتي:

1.5. الأداء في المدى القصير

ويقصد به قدرة الشركة على تحقيق أهدافها على المدى القصير، ويصبح الأداء في هذا المجال متعلقا بالإنتاج والكفاءة والرضا، ويمكن تحديدها في النقاط الآتية:

- الإنتاج: ومن خلاله يمكن للمؤسسة القدرة على خلق مخرجات وفقا لمتطلبات البيئة الخارجية.
- الكفاءة: وهي تعبر عن الكيفية التي تؤدي بها الأعمال مثلا: نسبة = المخرجات / المدخلات .
- الرضا: يمكن اعتبار الشركة نظام اجتماعي يهدف من خلاله إشباع الأفراد وتفاعلهم ضمن نظام معين، أي يتمثل في تحقيق الرضا النفسي والاجتماعي في مكان العمل، ولا يتم هذا إلا بالتححرر من السلوكيات الغير ملائمة، والقدرة على الحوار والتفاوض.

2.5. الأداء في المدى المتوسط

- وتتمثل في عنصرين هما: التكيف والنمو، حيث يعكسان المفهوم الحقيقي للأداء.
- **التكيف:** ويشير هذا العنصر إلى قدرة الشركة على التفاعل مع المتغيرات المحيطة بها، سواء كانت هذه المتغيرات خارجية أو داخلية، حيث يتم فيها محاولة تغيير الأنشطة كلما لزم ذلك، ويعتبر التنافس من أهم الدوافع التي تحفز الشركة على تعديل أهدافها أو إعادة النظر في الموارد التي تستخدمها سواء كانت أصولا معنوية أو مادية، فمسألة القدرة على التكيف مرهونة بعامل المرونة الذي سيضمن للمؤسسة المحافظة على موقعها في السوق وإلا فلابد عليها أن تتحمل العواقب إذا لم تكن قادرة على وضع هذا المفهوم نصب اهتمامها.
 - **النمو:** وهو مفهوم الذي يدل على الاستمرارية التي هي أساس بقاء المؤسسات والشركات في العالم، حيث يعتبر الهدف الرئيسي لكليهما، إن النمو سواء بتعظيم وتحجيم عوامل الإنتاج أو برفع حصص الشركة في السوق يعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوب حصولها كامتصاص البطالة وإحداث الفارق في الثقافة التي ستنتشر طرديا مع نسبة نموها.

3.5. الأداء في المدى الطويل

- هذا الأداء يعكس مفهوم البقاء في ظل وجود متغيرات بيئية على الصعيد الكلي (الحكومات والاقتصاد والسياسة المالية المجتمع) أو على الصعيد الجزئي مثل: المتعاملين الماليين والموردين والزبائن والمؤسسات والشركات العاملة في نفس المجال.
- إن بقاء الشركة تحت ضغط المنافسة سواء في الموارد بصورتها المادية والمعنوية أو في الأسواق التي تستقبل أنواع السلع والخدمات المتفرقة أحيانا والمندمجة أحيانا أخرى، لا تتم إلا بوجود تخطيط إستراتيجي مسطر وبعيد النظر، ومن خلال وجود تصور للأداء بطرفيه الكفاءة والفعالية لا بد أن ينعكس على صورة البقاء وبالتالي الثقة المنشودة للمستهلك. وهذا يدل على قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع مختلف الظروف والتحديات حتى ولو كانت الحروب نفسها

والتي هي البعد الأسود في الجانب البشري للمنافسة على الموارد، هذا ما يستدعي تفكيراً عميقاً يصب في القدرة على الحفاظ بالأداء العالي لزمناً يمكن للأجيال الصاعدة الاستفادة منه.¹

المطلب الثالث: مفهوم قياس الأداء

تعتمد أدبيات قياس الأداء على مجموعة متنوعة من التعريفات لوصف المقاييس التي يتم تطبيقها لتقييم تحقيق الهدف في المنظمات. وفيما يلي عرض مفصل لمفهوم قياس الأداء.

1. مدخل إلى قياس الأداء

تعتبر ممارسات قياس الأداء وإدارة الأداء شائعة في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والعامية. منذ أن نشر كل من جونسون وكابلان (1987) كتابهما الأساسي لأول مرة بعنوان "الصلة المفقودة: صعود وسقوط المحاسبة الإدارية"، اكتسب قياس الأداء اهتماماً متزايداً في كل من الممارسة والبحث. في الواقع، بعد أن حدد نيلى (1999) Neely أنه بين عامي 1994 و 1996 تم نشر 3615 مقالة حول قياس الأداء، صاغ عبارة ثورة قياس الأداء.²

على غرار معظم التخصصات الإدارية، تتبع نظرية قياس الأداء والإدارة إلى حد كبير ممارستها. بمرور الوقت، مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتطور اتجاهات معينة، يتبنى المديرون أو الإدارة العليا ممارساتهم لاستغلال الفرص والتخفيف من التهديدات المرتبطة بهذه الاتجاهات. يلاحظ الباحثون ويحللون ما تفعله المنظمات والمديرون، وما الذي ينجح وما لا ينجح، ولماذا وفي أي سياق. في النهاية يستخدمون البيانات والأفكار الناشئة لوضع نظرية حول الإدارة. يتم استخدام هذه النماذج والأطر من قبل منظمات مختلفة في سياقات مختلفة، ويؤدي المزيد من التحليل إلى مزيد من الرؤى والفهم الجديد والنماذج والأطر والنظريات المكررة... وتستمر الدورة.³

¹ جورج جاكسون وآخرون، **التنظيم - منظور كلي للإدارة**، ترجمة خالد حسن زروق، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص: 58.

² Andy Neely, **The performance measurement revolution: why now and what next?**, International Journal of Operations & Production Management, Vol. 19 No. 2, 1999, P: 207.

³ Umit S. Bititci, **Managing Business Performance The Science and the Art**, John Wiley & Sons, Ltd, 1st Edition, 2015, PP: 32-36.

2. تعريف قياس أداء الشركة

يتم تعريف قياس الأداء بشكل غامض في الأدبيات البحثية (انظر الجدول 1). يرى بعض المؤلفين (نيلي، جريجوري، بلاتس، 1995، Neely, Gregory, Platts)، (مارشال، وراي، إيشتاين، جريفيل، 1999، Marshall, Wray, Epstein, Grifel)، (نجمي، كيهو، 2001، Najmi, Kehoe)، تقييم الأداء كعملية يتم فيها تقييم نتائج الشركة كميًا من خلال تحليل مؤشرات معينة. من ناحية أخرى، لاحظ مؤلفو العقد الأخير (مولين، 2007، Moullin)، (كلوفيني، 2012، Klovienè)، (تشونج، 2013، Choong)، (بيليكي، 2013، Peleckis) أن قياس الأداء لا ينبغي أن يكون كميًا بالضرورة. تعتبر إدارة تقييم الجودة، وتحديد قيمة الزبائن والقيمة التي تم إنشاؤها للأطراف المهتمة الأخرى، والكشف عن حالة العمل المشتركة، ورفع أهداف أخرى للتحسين أمورًا مهمة. من بين قائمة التعاريف الواردة في الأدبيات البحثية، يقدم كلوفيني (2012) التصور الأكثر استنفاً ودقة لقياس الأداء: إنها عملية واسعة ومتعددة الوظائف تجمع بين مؤشرات الأداء الرئيسية التي تساعد في تقييم الأداء، وتضمن عملية إدارة الشركة، إنشاء القيمة والتعديل والاستجابة السريعة وتمكين تحسين الشركة ونموها.¹

الجدول رقم (03-02): قائمة التعاريف الواردة في مقاييس الأداء

مجموعة المقاييس المستخدمة لتحديد كفاءة وفعالية الإجراءات.	نيلي، جريجوري، بلاتس (1995) Neely, Gregory, Platts
تطوير المؤشرات وجمع البيانات لوصف الأداء والافصاح عنه وتحليله	مارشال، وراي، إيشتاين، جريفيل (1999) Marshall, Wray, Epstein, Grifel
مراقبة وإدارة وتحسين المعايير القابلة للقياس التي توضح كيف تم إنجاز المهام وتحفز على الأداء من أجل تحقيق أهداف الشركة	نجمي، كيهو (2001) Najmi, Kehoe
تقييم جودة إدارة المنظمة وتحديد القيمة للزبائن والأطراف المعنية الأخرى.	مولين (2007) Moullin
عملية واسعة ومتعددة الوظائف تجمع بين مؤشرات الأداء الرئيسية للمساعدة في تقييم أداء الأعمال، وضمان عملية الإدارة، وإنشاء القيمة، والقدرة على التكيف والاستجابة السريعة، مما يساعد الشركة على التحسن والنمو.	كلوفيني (2012) Klovienè
وهي تهتم بالتحسين الذي يتطلب تنفيذه تحديد هدفًا أو مجموعة أهداف، بحيث يتم إجراء القياس والتقييم مقابل معيار مناسب.	تشونج (2013) Choong

¹ Judita Narkunienè, Aurelija Ulbinaitè, **Comparative analysis of company performance evaluation methods**. Entrepreneurship and Sustainability Issues, Entrepreneurship and Sustainability Center, 6 (1), 2018, P:126.

مؤشرات توضح حالة العمل الحالية والاتجاهات في تطورها، مما يساعد الشركة على تحديد المكان الذي تتجه إليه.	بيليكييس (2013) Peleckis
--	-----------------------------

المصدر:

Judita Narkunienė, Aurelija Ulbinaitė, **Op Cit**, 2018, P: 127

3. ثورة قياس الأداء

خلال أواخر الثمانينيات والتسعينيات، شهدنا ظهور نماذج وأطر مختلفة لقياس الأداء. تم تطوير هذه إلى حد كبير استجابة للاعتراف بالتعقيد المتزايد داخل وخارج المنظمة، إلى جانب حاجة الإدارة إلى ضوابط تنظيمية أفضل. النماذج والأطر التي يتم الاستشهاد بها في كثير من الأحيان، بترتيب زمني تقريباً، تشمل:

فيما يتعلق بمحددات أداء الشركة، كشفت دراسة ماريوس بانتي وآخرون (2014) Marius and al Pantea أن هناك اتجاهين رئيسيين: أحدهما يعتمد بشكل أساسي على التقاليد الاقتصادية، ويؤكد على أهمية عوامل السوق الخارجية في تحديد نجاح الشركة، والآخر يركز على النموذج السلوكي والاجتماعي، العوامل التنظيمية ومدى ملاءمتها للبيئة كمحددات رئيسية للنجاح. ومع ذلك، يتم إيلاء القليل من الاهتمام للموقف التنافسي للشركة وكذلك العوامل الداخلية للشركة. يقدم الجدول رقم (03-03): المحددات الرئيسية لأداء الشركة، كما هو موضح في الأدبيات المدروسة.¹

الجدول رقم (03-03): المحددات الرئيسية لأداء الشركة

الفترة	مقياس الأداء	المؤلف	التفسير
قبل عام 1980	العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والمشتقات	سيمونز	العائد على الاستثمار - أهم مقياس للمستثمرين؛ إنها نسبة من ربح مخرجات الأعمال كنسبة مئوية من مدخلات الاستثمار المالي؛ ROE - تبنى بدلاً من ذلك منظور المديرين، أولئك الذين يعهد إليهم المساهمون بجني الأرباح كنسبة من حقوق الملكية؛ ROCE - متغير يشير إلى الأصول ضمن النطاق المباشر لرقابة المدير.
1982	نموذج القيمة	ستيرن ستوارت	EVA هو نظام إدارة مالية يوفر لغة مشتركة

¹ Marius Pantea, Delia Gligor, Cecilia Anis, **Economic determinants of Romanian firms' financial performance**, Procedia-Social and Behavioral Sciences, v(124), 2014, PP: 274-275.

الفصل الثالث: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

الاقتصادية المضافة (EVA)	وأخرون Stern Stewart & Co	للموظفين في جميع وظائف التشغيل ويسمح بنمذجة جميع قرارات الإدارة ومراقبتها وإفصاحها وتقديمها بطريقة واحدة ومتسقة، دائماً من حيث القيمة المضافة لاستثمار المساهمين.
1988	كوبر وكابلان	تم تقديم ABC لمعالجة أوجه القصور في أنظمة محاسبة التكاليف المعتمدة على حجم المحرك الفردي. الفكرة في أساس النموذج هي أن جميع أنشطة الشركة الموجودة لدعم إنتاج وتسليم السلع والخدمات يجب اعتبارها تكاليف المنتج.
1990	قيمة الزبون، وشركة Customer Value, Inc	هدف CVA إلى أن تكون نظام قياس الأداء PMS مدفوعة بالسوق حصرياً، من خلال تحديد جميع مقاييس الأداء حول معايير السوق. يعتمد صنع القرار على هذه المقاييس. يعمل النموذج جنباً إلى جنب مع الأدوات، مثل مخططات تسعير القيمة، وتحليل المقارنة المعيارية، ومقارنة درجات سمات المنتج، ومخطط الأولويات، وما إلى ذلك. كما أن التركيز الشديد على السوق، وهو السمة الرئيسية للنموذج، هو أيضاً عامل مقيد.
1992	كابلان ونورتون Kaplan and Norton	تقترح BSC نظرة شاملة للمؤسسة من خلال دمج أربع وجهات نظر للأداء: المالية، والزبائن، والأعمال الداخلية، والابتكار والنمو. المنظور المالي (قيمة المساهم) هو الهدف النهائي للشركة، حتى لو أدركوا الحاجة إلى التوازن مع الأبعاد الثلاثة الأخرى. يؤكد المؤلفون على أهمية تحديد محركات الأداء والتأكيد على توافق الشركة مع الاستراتيجية من خلال استخدام مقاييس الأداء.
1994	هيسكيت وآخرون. Heskett et al.	SPC - لها معلمان رئيسيان: عمال الخطوط الأمامية والزبائن الذين يشكلون مركز اهتمام الإدارة. أنشأ المؤلفون مساراً يتميز بعلاقات السبب والنتيجة بين الربحية وولاء الزبائن ورضا الموظفين والإنتاجية. لا يقدم إطار العمل أي اقتراحات محددة للتنفيذ.
1997	بييتيتسي وآخرون.	يجادل IPMS بأن عملية إدارة الأداء هي حلقة مغلقة

<p>تدير الشركة من خلالها أدائها بما يتماشى مع استراتيجياتها وأهدافها المؤسسية والوظيفية. يتكون إطار العمل الذي طوروه من خمسة أنظمة متفاعلة، ويتميز بعنصرين مهمين: "التكامل" و "النشر". يشير الأول إلى قدرة نظام إدارة الأداء على تعزيز التكامل بين مختلف مجالات العمل، بينما يشير الثاني إلى نشر أهداف وسياسات العمل في جميع أنحاء الهيكل الهرمي للمؤسسة. يدرك النموذج أهمية البيئة الخارجية، ويربط بين مختلف مستويات الشركات باستخدام خمس منظورات للخصائص: أصحاب المصلحة، ومقاييس الرقابة، والوضع البيئي، وأهداف التحسين، ومقاييس الأداء الداخلية.</p>	<p>Bititci et al.</p>	<p>المتكامل (IPMS)</p>	
<p>لم يتم تصميم BEM كإطار لقياس الأداء، ولكنه يعطي العديد من الأفكار التي تؤثر على قياس الأداء. يعتمد النموذج على تسعة معايير: القيادة والسياسة والاستراتيجية والأفراد والشراكات والموارد والعمليات ونتائج الزبائن ونتائج الأفراد ونتائج المجتمع ونتائج الأداء الرئيسية. النموذج هو نموذج إدارة واسع يسلط الضوء بشكل صريح على عوامل تمكين تحسين الأداء ويشير إلى مجالات النتائج التي يجب قياسها. يقترح النموذج تقييمًا يعتمد على مفهوم "مراحل النضج التنظيمي المختلفة".</p>	<p>الشركة الأوروبية لإدارة الجودة</p>	<p>نموذج التميز في الأعمال (BEM)</p>	<p>1999</p>
<p>تم تطوير PP من أجل عكس الخصائص ومعالجة أوجه القصور في الأطر التي تم تطويرها مسبقًا. يقترح النموذج خمسة وجهات نظر مترابطة للأداء: رضا أصحاب المصلحة، ومساهمة أصحاب المصلحة، والاستراتيجيات، والعمليات، والقدرات. مجموعة أصحاب المصلحة التي يأخذها النموذج في الاعتبار هم: المستثمرين والزبائن والموظفين والمنظمين والموردين. يمكن تطبيق النموذج في الشركة بدمج الوظائف الأفقية والهرمية. يجادل المؤلفون بأن إطار العمل يوفر صورة متوازنة</p>	<p>Neely</p>	<p>منشور الأداء (PP)</p>	<p>2002</p>

<p>للأعمال، ويسلط الضوء على المقاييس الخارجية (أصحاب المصلحة) والداخلية (الاستراتيجية والعملية والقدرة)، بالإضافة إلى دمج المقاييس المالية وغير المالية.</p>			
<p>تم تطوير CEVITA لوزارة الدفاع الأسترالية. يجادل النموذج بأنه مزيج من الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تزود المنظمة "بالقدرة" التي تدفع قيمتها الاقتصادية في النهاية. يقترح النموذج تقنية للإفصاح عن مجموعات الأصول الملموسة وغير الملموسة في القوائم المالية للمؤسسة. يدمج النموذج المقاييس القائمة على المحاسبة على أساس الاستحقاق، والقياسات القائمة على المؤشر، والمقاييس القائمة على الإجماع، وقياس التدفق النقدي، والمقاييس المستندة إلى السوق.</p>	<p>راتناتونجا وآخرون. Ratnatunga et al</p>	<p>القيمة الاقتصادية للقدرة للأصول غير الملموسة وغير الملموسة نموذج (CEVITA)</p>	<p>2004</p>

المصدر:

Marius Pantea, Delia Gligor, Cecilia Anis, Op Cit, 2014, PP: 274-275.

المبحث الثالث: مقاييس الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه "قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والمنافع لمختلف أصحاب المصالح".¹ كما يمكن تعريف الأداء المالي على أنه "النتائج الإجمالية لأنشطة المنظمة أو الاستثمار على مدار فترة زمنية. وتتم صياغة هذه النتيجة عن طريق معايير ومؤشرات أو بالمقارنة بين الشركات. ويشمل اختيار هذه المؤشرات الرئيسية للأنشطة الأساسية للشركة والتي تقيس أداءها المالي بعض الصعوبات. هذا الاختيار هو الخطوة الأكثر أهمية".²

¹ Ghazlene Oubya, Contribution A L'étude Des Déterminants De La Performance De L'entreprise: Impact De La Création De Valeur Pour Le Client Sur La Performance Des Entreprises Hôtelières En Tunisie, Thèse De Doctorat De Sciences De Gestion, Université Côte D'azur, Université Côte D'azur, 2016, P:17.

² Issam Dayoub, Le Rôle Des Déterminants De La Performance Financière En Assurance « Etude Sur Les Sociétés D'assurance Françaises, Thèse Présentée Pour Obtenir Le Grade De Docteur, Spécialité: Sciences De Gestion, Université De Bordeaux, Université De Bordeaux, 2014, PP:28-29.

يمكن تصنيف مقاييس الأداء المالي إلى قسمين رئيسيين هما: مقاييس محاسبية للأداء المالي ومقاييس الأداء المالي القائمة على القيمة، وفيما يلي عرض لكل منهما

المطلب الأول: المقاييس المحاسبية للأداء المالي (AFP)

سيتم في هذا العنصر تحديد أربعة مقاييس محاسبية كمعايير فرعية للمعيار الرئيسي للأداء المالي القائم على المحاسبة. هذه المقاييس هي العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، صافي هامش الربح (NPM)، ربح السهم (EPS). يتم شرح هذه المعايير الفرعية بإيجاز فيما يلي.

1. العائد على الأصول (ROA)

أول عنصر في هذه الفئة هو العائد على الأصول، والذي يشار إليه أيضًا باسم ROA، والذي يتم حسابه بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول. تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى أرباح. نظرًا لاختلاف استخدام الأصول بين الصناعات، فإن هذه النسبة هي الأكثر فائدة عند مقارنتها بالأداء السابق للشركة أو الشركات في نفس الصناعة. مع نسب الربحية الأخرى، كلما زادت النتيجة، كان ذلك أفضل. من ناحية أخرى، قد يشير العائد على الأصول المرتفع جدًا أو أعلى بكثير من متوسط الصناعة إلى أن الشركة لا تقوم بتجديد أصولها، مما قد يؤدي على المدى الطويل إلى إلحاق الضرر بالشركة.¹ لحساب العائد على الأصول يتم استخدام الصيغة:

$$\text{العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{صافي الدخل المتاح للمساهمين العاديين}}{100 \times \text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

2. العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقيس العائد على حقوق الملكية (ROE) معدل العائد على حصة الملكية لأصحاب الأسهم العادية. يقيس كفاءة الشركة في تحقيق أرباح من صافي الأصول ويوضح مدى جودة استخدام

¹ Gallo, A. Financial analysis: **A Refresher on Return on Assets and Return on Equity**. – Harvard Business Review. (2016).: <https://hbr.org/2016/04/a-refresher-on-return-on-assets-And-Return-On-Equity> (24.8.2019)

الشركة للأموال المستثمرة لتوليد نمو الأرباح.¹ هو مقياس أداء داخلي لقيمة المساهمين، وهو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعًا للأداء، نظرًا لأنه:

- يقترح تقييمًا مباشرًا للعائد المالي ل استثمار المساهم؛
- أنها متاحة بسهولة للمحللين، بالاعتماد فقط على المعلومات العامة؛
- يسمح للمقارنة بين الشركات المختلفة أو قطاعات الاقتصاد المختلفة.

يتحلل العائد على الأسهم في بعض الأحيان إلى محركات منفصلة: وهذا ما يسمى "تحليل دويونت"، حيث العائد على حقوق الملكية = (النتيجة / معدل الدوران) × (معدل الدوران / إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول / حقوق الملكية). العنصر الأول هو هامش الربح الصافي والعنصر الأخير يتوافق مع مضاعف الرافعة المالية.² لحساب ROE، يتم استخدام الصيغة الآتية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الدخل} \times 100 \text{ مقسومًا على حقوق المساهمين}$$

3. صافي هامش الربح (NPM)

تعتبر هذه النسبة جزءًا أساسيًا من إدارة الشركة واتخاذ القرار، حيث إنها تحدد المركز المالي للشركة وصحتها. يعبر عن صافي الربح كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات المبيعات، مما يتيح إجراء مقارنات بين الشركات بغض النظر عن حجمها. عندما تكون النسبة أعلى من متوسط الصناعة، تدير الشركة نفقاتها بشكل مناسب وتعتبر مربحة، في حين أن النسبة الأقل من متوسط الصناعة هي علامة على زيادة المنافسة أو ارتفاع تكلفة المبيعات. بالنسبة للنسبة السابقة، لا يمكن توفير معيار، حيث تختلف النتائج بين الصناعات.³

يتم احتساب هامش الربح الصافي كنسبة بين صافي الربح وصافي البيع. بعبارة أخرى، توضح هذه النسبة مقدار ما يمكن تحويله من كل دينار تكسبه الشركة إلى ربح يستثنى جميع النفقات. وهو أيضًا مقياس مدى ربحية الشركة بعد خصم جميع النفقات والضرائب والفوائد وأرباح

¹Adrian. I. B, **Performance Evaluation Model Of Romanian Manufacturing Listed Companies By Fuzzy Ahp And Topsis**, Technological and Economic Development of Economy, 26(4) , 2020, P: 811.

² Ashenafi Haile, **Financial Performance Analysis of Selected Commercial Banks in Ethiopia**, EJBE Vol. 4 No. 2, 2014, P: 256.

³ Robins, W. M, **Fundamental Analysis: A closer look at Gross Margins**, AAIJ Journal, July 2000, PP; 1-4.

الأسهم الممتازة، يعتبر دور هامش الربح مهماً ليس فقط بشأن مقدار الربح الذي يمكن للمالكين جنيته من العمل، ولكن أيضاً بشأن خط الدفاع للشركة التي تواجه انخفاضاً في الإيرادات عندما تكون أمام سوق هابطة¹ (bear market).²

4. ربحية السهم (EPS)

ربحية السهم (EPS) هو مقياس مهم آخر يشير إلى قوة الشركة. يعتبر EPS بشكل عام هو المتغير الأكثر أهمية في تحديد سعر السهم. وهو أيضاً مكون رئيسي يستخدم لحساب نسبة تقييم السعر إلى الأرباح. وهو مقياس مهم لأن السوق يتفاعل مع قدرة الشركة على تلبية توقعات أرباحها. وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي دخل الشركة المتاح للمساهمين على عدد الأسهم العادية المتداولة خلال نفس الفترة (إذا تغير عدد الأسهم في السوق خلال تلك الفترة مثل إعادة شراء الأسهم، فالمتوسط المرجح ل كمية الأسهم المستخدمة). يسمح لنا EPS بمقارنة قوة الشركات المختلفة لكسب المال. يتم تعريف النسبة الأكثر استخداماً على النحو الموالي.³

ربحية السهم (EPS) = صافي الدخل المتاح للمساهمين مقسوماً على عدد الأسهم العادية
المصدرة

من الطرق الجيدة لتحديد ما إذا كانت الشركة تنمو أم لا هي النظر إلى أرباحها لكل سهم مقارنة بالسنوات السابقة. غالباً ما يُعتبر المقياس الأكثر أهمية لتحديد ربحية الشركة.

¹ السوق الهابط هو الحالة التي تنخفض فيها أسعار الأوراق المالية وينتشر فيها التشاؤم على نطاق واسع مسببة دوامة من التدهور في سوق الأوراق المالية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويتوقع المستثمرون الخسائر في الأسواق الهابطة واستمرار البيع، وبالرغم من تفاوت الأرقام، يعتبر الكثيرون أن هبوط مؤشر سوق الأوراق المالية بحدود 20% أو أكثر مثل مؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) أو مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P 500) في غضون شهرين على الأقل يشكل مدخلاً إلى الأسواق الهابطة.

² Phuong'Dao, **Performance Evaluation based on Financial Ratios. Case: Finnair and Scandinavian airlines**, Degree Thesis International Business, Arcada, 2016, P: 16.

³ Yalcin, N.et al. **Application of fuzzy multi-criteria decisionmaking methods for financial performance evaluation of Turkish manufacturing industries**. *Expert Systems with Applications*, 39(1), 2012, P: 352.

المطلب الثاني: مقاييس الأداء المالي القائمة على القيمة (VFP)

سيتم عرض فيها العنصر أربعة مقاييس للأداء المالي القائمة على القيمة وهي: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، القيمة السوقية المضافة (MVA)، التدفق النقدي للعائد على الاستثمار (CFROI) والقيمة النقدية المضافة (CVA). يتم شرح مقاييس المعايير الفرعية هذه بإيجاز فيما يلي:

1. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

يُنظر إلى القيمة الاقتصادية المضافة، الذي تم تطويره أولاً بواسطة ستيوارت Stern Stewart and Co، على أنه تقدير للربح الاقتصادي الحقيقي للشركة الذي يختلف عن الأرباح المحاسبية. على مدار التسعينيات، أصبحت EVA بشكل متزايد أداة شائعة لقياس مقياس الأداء المالي للشركات. أحد المكونات الرئيسية لـ EVA هو النظر في تكلفة رأس المال في تقدير قياس الأداء. فقط عندما تحقق الشركة عائداً يتجاوز تكلفة رأس المال، تزداد قيمة الشركة. القيمة الاقتصادية المضافة هو مقياس للدخل المتبقي، والذي يركز على مفهوم أن الشركة يجب أن تحقق عائداً مناسباً معدلاً للمخاطر على استثمارها في الأصول.

يمكن حساب القيمة الاقتصادية المضافة بطريقتين مختلفتين. تتمثل طريقة الحساب الأولى في:

$$EVA_t = NOPAT_t - (WACC_t \times CE_{t-1})$$

حيث: $NOPAT_t$ هو صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة في الفترة t ؛ و $WACC_t$ هو متوسط المرجح لتكلفة لرأس المال في الفترة t ويمثل الحد الأدنى للدخل المطلوب من قبل المساهمين أو المقرضين؛ CE_{t-1} هو إجمالي رأس المال المستثمر للشركة في الفترة $t-1$.

أما الطريقة الثانية لحساب القيمة الاقتصادية المضافة فهي مبينة كمايلي:

$$EVA_t = (ROIC_t - WACC_t) \times CE_{t-1}$$

حيث: $ROIC_t$ هو العائد على رأس المال المستثمر؛ $WACC$ هو المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال؛ CE_{t-1} : هو إجمالي رأس المال المستثمر للشركة في الفترة $t-1$.¹

2. القيمة السوقية المضافة (MVA)

تقيس الفرق بين القيمة السوقية للشركة وإجمالي رأس المال المستثمر؛ ونتيجة لذلك، إذا كانت القيمة السوقية المضافة إيجابية، فإن الشركة تزيد في القيمة، وإلا إذا كانت القيمة السوقية المضافة سالبة، فإن الشركة تدمر القيمة. يتم حساب MVA من خلال العلاقة:

$$MVA = MV - TIC$$

حيث: MV = القيمة السوقية، و TIC = إجمالي رأس المال المستثمر، المكون من القيمة الحالية لرأس المال الأولي المستثمر من قبل المساهمين والقيمة الحالية للأرباح المعاد استثمارها.²

3. التدفق النقدي للعائد على الاستثمار (CFROI)

هذا المقياس هو المنافس الأكثر لـ EVA في مجموعة Metric. نشأت في سبعينيات القرن الماضي من قبل Callard, Madden & Associates ثم طورتها شركة Holt Value Associates، التي استحوذت عليها Credit Suisse في عام 2002. وتزايد الاهتمام بالتدفق النقدي للعائد على الاستثمار باعتباره انعكاسًا أكثر دقة لقدرة الشركة على تحقيق قيمة للمساهمين.

ويعد التدفق النقدي للعائد على الاستثمار أحد المقاييس المستخدمة على نطاق واسع من قبل المستثمرين المؤسسيين³ ولكن نادرًا ما يكون متاحًا للأفراد. يقيس العائد النقدي الحقيقي على رأس المال المستثمر في الشركة كنسبة مئوية. على عكس مقاييس الأداء المالي المحاسبية مثل العائد على الأصول ROA أو العائد على حقوق الملكية ROE، يتم تعديل التدفق النقدي للعائد على الاستثمار للاختلافات المحاسبية والتضخم، لذلك غالبًا ما يرسم صورة حقيقية للأداء المالي

¹ Yalcin, N. et al., **Op Cit**, 2012, P:353.

² Adrian. I. B., **Op Cit**; 2020, P: 812.

³ المستثمر المؤسسي، هو كيان يقوم بشراء الأوراق المالية، والممتلكات العقارية، والأصول الاستثمارية الأخرى وإنشاء القروض. ويشمل المستثمرون المؤسسيون البنوك وشركات التأمين والمعاشات وصناديق التحوط وصناديق الاستثمار العقاري ومستشارو الاستثمار والأوقاف وصناديق الاستثمار المشترك.

للشركات. نظرًا لأن التدفق النقدي للعائد على الاستثمار يشتمل على معدلات العائد الحقيقية ويحاول أيضًا تصحيح تأثير التضخم المشوه على الأصل.

يمكن تحديد طريقتين مختلفتين للحساب لعائد التدفق النقدي على الاستثمار. الطريقة الأولى هي مقارنة متعددة الفترات. وبهذه الطريقة، يمكن النظر في التدفق النقدي للعائد على الاستثمار لشركة ما في معدل العائد الداخلي (IRR) لجميع مشاريع الشركة. التدفق النقدي للعائد على الاستثمار هو معدل العائد الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، بما في ذلك "القيمة النهائية" من الأصول غير المهتلكة (الأراضي، المخزونات) والتي تساوي إجمالي الاستثمار النقدي للشركة. الطريقة الأخرى للحساب هي مقارنة الفترة الواحدة. يمكن تحويل التدفق النقدي للعائد على الاستثمار إلى نسبة أبسط لفترة واحدة. باستخدام هذه المقارنة، يحسب التدفق النقدي للعائد على الاستثمار كمايلي:¹

التدفق النقدي للعائد على الاستثمار = التدفقات النقدية المستدامة مقسومة على إجمالي الاستثمار الحالي بالدينار

حيث التدفق النقدي المستدام هو إجمالي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة مطروحًا منها الإهلاك الاقتصادي (ED). الإهلاك الاقتصادي هو الاستثمار السنوي ويمنح الشركة تكلفة الفرصة البديلة للأموال من أجل تجميع مبلغ يساوي التكلفة الأصلية للأصول القابلة للاهلاك في نهاية عمر الأصل. بهذا المعنى، بافتراض عمر الأصول الذي يبلغ t من السنوات، يتم حساب ED على النحو التالي:

$$ED = [WACC / (1 + WACC)^t - 1] \times DA$$

$$ED = \text{الاهتلاك الاقتصادي}$$

$$DA = \text{إهلاك الأصول}$$

$$WACC = \text{المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال}$$

¹ Yalcin, N.et al, **Op Cit**, 2012, P:353.

4. القيمة النقدية المضافة (CVA)

هو مؤشر مبني على نظرية التدفق النقدي ولكنه يتجاوز عيوب التكلفة الرأسمالية لـ CAPM، يبدأ تحديد المؤشر من إجمالي التدفق النقدي للشركة خلال الفترة (GCF) مخصوماً منه اهتلاك الأصول الثابتة (D) بالإضافة إلى تكلفة إجمالي رأس المال المستخدم لتمويل النشاط (CTC):

$$CVA = GCF - D - CTC$$

طريقة أخرى لحساب CVA هي النسبة إلى معدل العائد على التدفقات النقدية (CFROI) وهي

كمايلي:

$$CVA = GI (CFROI - WACC),$$

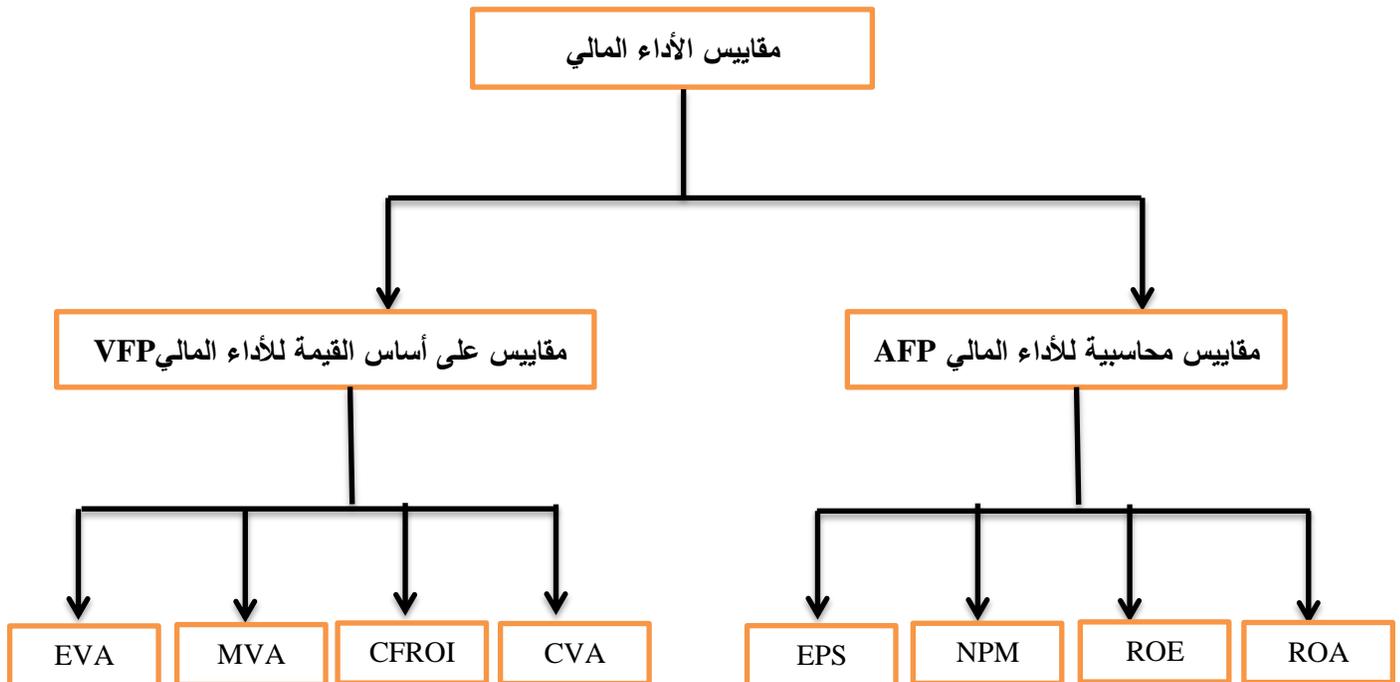
حيث: GI = قيمة إجمالي الاستثمارات ؛ CFROI = التدفق النقدي للعائد على الاستثمار ؛

WACC = متوسط المرجح لتكلفة لرأس المال.¹

والشكل الموالي يلخص مقاييس الأداء المالي حسب المقاييس القائمة على المحاسبة والمقاييس

القائمة على القيمة.

الشكل رقم (03-09): يلخص مقاييس الأداء المالي



المصدر: بناءً على الدراسات السابقة

¹ Adrian. I. B, Op Cit, 2020, PP: 812-813.

المطلب الثالث: الدراسات التي تدعم مقاييس AFP و VFP للأداء المالي

تم إجراء العديد من الدراسات في العقود القليلة الماضية لتحديد أي مقياس يعبر بشكل أفضل عن إنشاء القيمة للمساهمين. شارما وكومار¹ (2010) Kumar and Sharma يلخصان نتائج 112 دراسة حول EVA، ويناقش هول² (2013) Hall نتائج 18 دراسة حول مثل هذه المقاييس التي أجريت خلال الفترة من 1991 إلى 2011. وقد لخص نفزيل الطاف³ (2016) Nufazil Altaf نتائج 26 دراسة حول مقاييس الأداء والقيمة السوقية، إلى أن نتائج هاته الدراسات مثيرة للجدل، هناك دراسات مختلفة لكل من الأسواق المتقدمة والنامية لاختبار التأكيد على أن مقاييس أداء الشركات تشرح بشكل أفضل التغييرات في قيمة المساهمين. يقدم هذا القسم بعض الدراسات البارزة حول مقاييس أداء الشركات، والتي سيتم تقسيمها إلى قسمين الدراسات التي تدعم مقاييس المحاسبية للأداء المالي AFP والدراسات التي تدعم مقاييس القيمة للأداء المالي VFP وهي كما يلي:

1. الدراسات التي تدعم مقاييس AFP

فيما يلي يتم عرض بعض الدراسات التي تدعم مقاييس المحاسبية للأداء المالي: في دراسة بيدل وآخرون⁴ (1997) Biddle al et أجرى الباحثون مفاضلة بين مقاييس عدة للأداء؛ هي: القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added) (Residual Income) والأرباح (Earnings) فقد قاس الباحثون القوة التفسيرية لهذه المقاييس للعوائد غير العادية للأسهم، كما تم قياس القوة التفسيرية لمكونات القيمة المضافة (المستحقات التشغيلية (Operating Accruals) الضريبة بعد والفوائد (Interest After Tax) وتكلفة رأس المال والتعديلات على الأرباح ورأس المال). توصلت الدراسة - التي أجريت على عينة مكونة من 6174 شركة للفترة بين 1984 و 1993 - إلى أن الأرباح هي أكثر المقاييس تفسيراً للتغير في العوائد غير العادية تلاها، على التوالي، العائد المتبقي والقيمة الاقتصادية المضافة، وأخيراً. المستحقات التشغيلية. كرامر

¹ Sharma, A. K., & Kumar, S. **Economic Value Added (EVA) - Literature Review and Relevant Issues**, International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 2, May 2010, PP: 200-220.

² Hall, J.H, **Toward improved use of value creation measures in financial decision-making**, Journal of Applied Business Research, Vol. 29 No. 4, 2013, PP: 1175-1188.

³ Altaf, N, **Economic value added or earnings: What explains market value in Indian firms?**, Future Business Journal, 2(2), 2016, P:156.

⁴Biddle, G.C., Bowen, R.M. and Wallace, J.S, **Does EVA® beat earnings? Evidence on associations with stock returns and firm values**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 24 No. 3, 1997, PP: 301-336..

وبوشنر¹ (1997) Kramer and Pushner من خلال تحليل قوة العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، وذلك باستخدام شركات Stern Stewart 1000 للفترة ما بين 1982 و 1992. ووجدوا أنه على الرغم من القيمة السوقية المضافة وصافي الربح التشغيلي بعد الضرائب كانت إيجابية في المتوسط، وكان متوسط القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة سالبا. لم يتم العثور على دليل واضح يدعم الادعاء بأن القيمة الاقتصادية المضافة هي أفضل مقياس داخلي لنجاح الشركة في إضافة قيمة لاستثمارات المساهمين.

وبحث بيدل وآخرون² (1998) Biddle and al أيضاً في محتوى المعلومات للقيمة الاقتصادية المضافة والدخل المتبقي واثنين من معايير قياس الأداء الشائعة، أي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية وقارن أيضاً العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة والدخل المستحق مع عائدات أسهم الشركة. أشارت نتائج التحليل إلى أن صافي الدخل بلغ 12.8٪، وبلغ الدخل المتبقي (القيمة المضافة الاقتصادية المكررة) 7.3٪، والقيمة الاقتصادية المضافة 6.5٪، والتدفقات النقدية التشغيلية 2.8٪. في الواقع، الدخل المحاسبي السنوي أقوى مرتين في وصف التغيرات في العوائد السنوية من القيمة الاقتصادية المضافة.

قام ستارك وتوماس³ (1998) Stark and Thomas باختبار سوق المملكة المتحدة وخلصا إلى أن العلاقة بين الدخل المتبقي (RI) والقيمة السوقية ليست مثالية بأي حال من الأحوال. وجد جويتزمان وجارستكا⁴ (1999) Goetzmann and Garstka في دراستهم أن بقاء الشركات على المدى الطويل قد يكون مرتبطاً بالأرباح المحاسبية، وأكثر من ذلك، فإن EPS البسيط يعمل بشكل جيد أو أفضل من EVA في شرح الاختلافات بين الشركات وفي التنبؤ بالأداء المستقبلي.

¹ Kramer, J. K., & Pushner, G, **An empirical analysis of economic value added as a proxy for market value added**, *Financial Practice and Education*, 7(1), 1997, PP: 41-49.

² Biddle, G. C., Bowen, R. M., & Wallace, J. S, **Economic value added: some empirical EVA**dence. *Managerial Finance*, 24(11), 1998, PP: 60-71.

³ Stark, A.W. and Thomas, H.M, **On the empirical relationship between market value and residual income in the UK**, *Management Accounting Research*, Vol. 9 No. 4, 1998, PP: 445-60.

⁴ Garstka, Stanley J. and Goetzmann, William N., **The Development of Corporate Performance Measures: Benchmarks Before Eva** (July 12, 1999). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=170674> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.170674>

قام كرامر وبيتر¹ (2001) Kramer and Peters باختبار قدرة للقيمة الاقتصادية المضافة على العمل كبديل لـ للقيمة السوقية المضافة عبر 53 صناعة أمريكية ووجد أن "التكاليف الحدية استخدام القيمة المضافة الاقتصادية كبديل للقيمة المضافة في السوق لا تبررها أي منافع هامشية". قام إسماعيل² بدراسة أجريت عام 2006 لشركات بريطانية، باختبار محتوى المعلومات النسبي والاضافي لـ EVA ومقاييس الأداء الأخرى باستخدام بيانات البانل. فشلت النتائج في دعم فرضية Stern et al. لتفوق صافي الدخل التشغيلي بعد الضرائب وصافي الدخل على EVA والدخل المتبقي.

قدم كيم³ (2006) Kim دليلاً تجريبياً على محتوى المعلومات النسبي والاضافي⁴ للقيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء المحاسبية والأرباح والتدفقات النقدية في صناعة الفنادق الأمريكية. أشار محتوى المعلومات الاضافي للقيمة الاقتصادية المضافة والمتغيرات التوضيحية الأخرى إلى أن الأرباح أكثر فائدة من التدفق النقدي في شرح القيمة السوقية لشركات الفنادق.

قام كيريازيس وأناستاسيس⁵ (2007) Kyriazis and Anastassis بالتحقيق في القوة التفسيرية النسبية لنموذج القيمة المضافة الاقتصادية (EVA) فيما يتعلق بعوائد الأسهم والقيمة السوقية للشركات. وخلصوا إلى أن الدخل الصافي والتشغيلي (NOPAT و OP) يبدو أكثر أهمية من قيمة EVA في شرح القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة أثينا للأوراق المالية (ASE).

¹ Kramer, J. K., & Peters, J. R. **An interindustry analysis of economic value added as a proxy for market value added.** Journal of Applied Finance, 11(1), 2001, PP: 41-49.

² Ismail, A. **Is economic value added more associated with stock return than accounting earnings? The UK evidence.** International Journal of Managerial Finance, 2(4), 2006, PP: 343-353.

³ Kim, W, **EVA and traditional accounting measures: which metric is a better predictor of market value of hospitality companies?**, Journal of Hospitality & Tourism Research, Vol. 30 No. 1, 2006, PP: 34-49.

⁴ قدرة مقياس محاسبي ما أو مجموعة مقاييس محاسبية أو إفصاح مكمل (Disclosure Supplemental) على توفير معلومات إضافية علاوة على ما يوفره مقياس آخر، وتهدف اختبارات المحتوى الإضافي إلى تقدير ما إذا كان مقياس محاسبي معين أو مجموعة من المقاييس المحاسبية توفر محتوى معلوماتي علاوة على ما يوفره مقياس آخر، وصولاً إلى تقييم جدوى الإفصاح عن مقاييس معينة أو إفصاحات إضافية فضلاً عن المقاييس أو الإفصاحات الموجودة أصلاً

⁵ Kyriazis, D., & Anastassis, C, **The validity of the EVA approach: An empirical application.** European Financial Management, 13(1), 2007, PP: 71-100.

ماديتينوس وآخرون¹ (2009) Maditinos et al. درسوا القوة التفسيرية لإثنين من نماذج قياس الأداء القائمة على القيمة، أي EVA و SVA، مقارنة بثلاثة مقاييس أداء محاسبية تقليدية، أي ربحية السهم (EPS)، والعائد على الاستثمار (ROI)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، في شرح عوائد سوق الأوراق المالية في بورصة أثينا (ASE). تكشف نتائج الاختبارات أن عوائد سوق الأوراق المالية مرتبطة بـ EPS أكثر من ارتباطها بـ EVA أو مقاييس الأداء الأخرى. ومع ذلك، أظهرت نتائج اختبار أيضا أن الجمع الزوجي بين EVA و EPS يزيد بشكل كبير من القوة التفسيرية في تفسير عوائد سوق الأوراق المالية، وبالتالي استنتاج أدلة مختلطة حول تفوق EVA على المقاييس المحاسبية.

وبينت العديد من الدراسات الأخرى عن ضعف الارتباط بين المقاييس القائمة على الدخل المتبقي وقيمة المساهمين التي تم قياسها من خلال عوائد الأسهم.

2. الدراسات التي تدعم مقاييس VFP

فيما يلي يتم عرض بعض الدراسات التي تدعم مقاييس القيمة للأداء المالي:

قدم ستوارت² (1991) Stewart دليلاً على العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة. باستخدام عينة من الشركات الأمريكية ودراسة التغيرات الثابتة والمتغيرة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، وجد أن هناك علاقة بين كل من مستويات القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة. نظراً لأن الارتباط بين التغيرات في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة كان مرتفعاً، اقترح ستوارت أن تبني هدف تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة ونمو القيمة الاقتصادية المضافة من شأنه في الواقع أن يزيد في القيمة السوقية للشركة، وباستخدام 450 شركة أمريكية متوسطة الحجم خلص فينيغان³ (1991) Finegan إلى أن EVA لديها قوة تفسيرية أكبر من المقاييس الأخرى مثل نمو رأس المال، ROC، EPS، والتدفق

¹ Maditinos, D. I., Sevic, Z., & Theriou, N. G, **Modelling traditional accounting and modern value-based performance measures to explain stock market returns in the Athens Stock Exchange (ASE)**, *Journal of Modeling in Management*, 4(3), 2009, PP: 182–201.

² See Stewart, G.B. III, **The Quest for Value**, Harper Business, New York, NY, (1991).

³ Finegan, P. T. **Maximizing shareholder value at the private company**. *Journal of Applied Corporate Finance*, 4(1), 1991, PP: 30–45.

النقدي. في دراسة رئيسية أجراها ستيرن وآخرون¹ (1994) Stern et al، وجدو أن المقاييس المحاسبية مثل الأرباح، أو نمو الأرباح، أو توزيعات الأرباح، أو نمو الأرباح، أو العائد على حقوق المساهمين، أو حتى التدفق النقدي ليست مقاييس رئيسية لأداء الشركات، بينما القيمة الاقتصادية المضافة هي أحد هذه المقاييس التي لها ارتباط قوي بالقيمة السوقية للشركة.

درس لهن ومخيبة² (1996) Lehn and Makhija 241 شركة أمريكية كبيرة خلال الفترة 1987-1993 ووجدوا أن EVA و MVA يرتبطان بشكل إيجابي بعائدات الأسهم، وأن EVA لها ميزة طفيفة على مقاييس الأداء المحاسبية، كما درس لهن ومخيبة³ (1997) Lehn and Makhija 452 شركة خلال الفترة الممتدة من 1985-1994 لاختبار العلاقة بين مقاييس الأداء الستة وعائدات الأسهم. أظهرت النتائج أن EVA و MVA هما مقياسان فعالان للأداء. علاوة على ذلك، كان ارتباط EVA مع عوائد المخزون (0.59) أعلى قليلاً من ارتباط (0.58) MVA، ROE (0.46)، ROA (0.46)، أو ROS (0.39). وبالتالي، يبدو أن EVA و MVA هما مقاييس أداء أفضل على المدى الطويل إلى حد ما من مقاييس المحاسبية.

أويمورا وآخرون⁴ (1996) Uyemura et al درس العلاقة بين القيمة السوقية المضافة وخمسة مقاييس للأداء - أي EVA، صافي الدخل، ROA، EPS، و ROE - في عينة من 100 بنك أمريكي خلال الفترة 1986-1995 ووجد أن EVA لديها أعلى ارتباط بالقيمة المضافة.

اختبر ميلونوفيتش وتسوي⁵ (1996) Milunovich and Tsuei الارتباط بين مختلف المقاييس المالية (بما في ذلك القيمة الاقتصادية المضافة) والقيمة السوقية المضافة للشركات في صناعة تكنولوجيا الكمبيوتر في الولايات المتحدة. تشير نتائج دراستهم بوضوح إلى أن القيمة الاقتصادية المضافة أظهرت أفضل ارتباط وأنه سيكون من المعقول استنتاج أن الشركة التي يمكنها

¹ Stern, J. M., Stewart, G. B., III, & Chew, D. H. **The EVA financial management systems**. *Journal of Applied Corporate Finance*, 7(2), 1994, PP: 32-46.

² Lehn, K., & Makhija, A. K. **EVA and MVA: As performance Measures and Signals for strategic change**. *Strategy and Leadership*, 24, 1996, PP: 34-38.

³ Lehn, K., & Makhija, A. K. **EVA, accounting profits, and CEO turnover: an empirical examination, 1985-1994**. *Journal of Applied Corporate Finance*, 10, 1997, PP: 90-97.

⁴ Uyemura, D. G., Kantor, C. C., & Pettit, J. **MEVA for banks: Value creation, risk management, and profitability measurements**. *Journal of Applied Corporate Finance*, 9(2), 1996, PP: 94-109.

⁵ Milunovich, S., & Tsuei, A. **EVA in the computer industry**. *Journal of Applied Corporate Finance*, 9(1), 1996, PP: 104-115.

تحسين القيمة الاقتصادية المضافة باستمرار يجب أن تكون قادرة على تعزيز القيمة السوقية المضافة وبالتالي قيمة مساهميتها.

أكد جرانث¹ (2003) Grant العلاقة بين EVA وتقييم الشركات باستخدام عينة من 983 شركة أمريكية بين عامي 1985 و 1993، أن النتائج تدعم ادعاءات Stern et al.

توصل ورثينجتون واست² (2001², 2004³) Worthington and West في دراستهما للشركات الأسترالية، تفوق EVA مقارنة بالأرباح ومقاييس المحاسبية للأداء المالي الأخرى في تفسير عوائد الأسهم. من خلال تحليل محتوى المعلومات النسبي والاضافي، وخلصوا إلى أن العائدات ترتبط لها ارتباط قوي بـ EVA أكثر من الدخل المتبقي والأرباح وصافي التدفق النقدي، على التوالي. يؤكد تحليل مكونات EVA أن التعديلات المرتبطة بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والتي لها ارتباط وثيقاً بـ EVA مهمة في تفسير عوائد الأسهم.

درس مسرة وكانوال⁴ (2007) Misra and Kanwal الشركات الهندية بين عامي 2002 و 2006 وجادلوا بأن مقاييس المحاسبة للأداء المالية لا يمكنها التنبؤ بأداء الشركات وأن القيمة الاقتصادية المضافة مرتبطة بشكل كبير بالقيمة السوقية المضافة.

اختر أثناساكوس⁵ (2007) Athanassakos 300 شركة كندية لمعرفة ما إذا كانت تستخدم أساليب أساليب الإدارة القائمة على القيمة والتحقق من أسعار أسهم تلك الشركات التي تتبنى مثل هذه الأساليب. أشارت النتائج إلى أن الشركات التي تستخدم EVA لديها أسعار أسهم أفضل من تلك التي لا تستخدمها.

قدم لي وكيم (2009) Lee and Kim القيمة الاقتصادية المضافة المعدلة (REVA) في الصناعة الفندقية وقارنوه بـ EVA والقيمة السوقية المضافة (MVA) والمقاييس المحاسبية للأداء

¹ See Grant, J, **Foundations of economic value added**, Hoboken, NJ: Wiley, 2003.

² Worthington, A., & West, T. **The usefulness of EVA (EVA) and its components in the Australian context. Accounting, Accountability and Performance**, 7(1), 2001, PP: 73–90.

³ Worthington, A. C., & West, T, **Australian evidence concerning the information content of economic value-added**. Australian Journal of Management, 29(2), 2004, PP: 201–224.

⁴ Misra, A., & Kanwal, A, **EVA as the most significant measure of financial performance: A study of select Indian firms**. Journal of International Business and Economics, VII(1), (2007), PP: 76–85.

⁵ Athanassakos, G. **Value-based management, EVA and stock price performance in Canada**, Management Decision, 45(9), 2007, PP: 1397–1411.

المالي الأخرى - التدفق النقدي من العمليات (CFO)، والعائد على الأصول (ROA)، و العائد على حقوق الملكية (ROE). تقدم الدراسة نتائج مثيرة للاهتمام وذات مغزى يمكن اعتبار REVA و MVA مقاييس أداء جيدة في جميع قطاعات الفنادق. وفقاً للنتائج، يفسر كل من REVA و MVA بشكل كبير العائد المعدل بالسوق من خلال تقديم معاملات إيجابية.

وكإجمال لما سبق قام هول¹ (2016) Hall بتحليل خمس صناعات مختلفة، باستخدام مقياسين مختلفين لإنشاء القيمة للمساهمين كمتغيرين تابعين، وهما MVA وعائد الأسهم المعدل بالسوق (MAR)، مع I1 متغيراً توضيحياً مختلفاً لقيمة المساهمين. لتحقيق الهدف الرئيسي من هذه الدراسة، تم حذف بعض المتغيرات المستقلة بعد التحليل الأولي عن طريق تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاشتقاق مجموعة من المتغيرات المستقلة المهمة التي تشرح خلق قيمة المساهم بشكل أفضل لصناعة معينة. الصناعات المعنية هي البناء والمواد، الأغذية، المشروبات، السلع الصناعية (التصنيع)، البيع بالتجزئة والتكنولوجيا.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الخصائص الفريدة لكل صناعة تحدد الاختيار الأمثل لمقياس خلق قيمة المساهمين لتلك الصناعة وأن كل صناعة تتطلب استخدام مجموعة فريدة من المتغيرات لتحديد خلق قيمة المساهمين. كل مقياس لخلق قيمة للمساهمين يجلب معه سمات مختلفة بطبيعتها والتي قد تكون أكثر ملاءمة لصناعة معينة من تلك الخاصة بالمقاييس الأخرى.

بالنسبة لشركات التأمين التكافلي (بخلاف التأمين العائلي)، يتم تطبيق هيكل رأس مال محدد: يتم عادةً استلام أقساط التأمين مقدماً وبالتالي لا تحتاج شركة التأمين إلى تمويل الديون. حتى بين المؤسسات المالية نفسها، لا تزال هناك اختلافات كبيرة من حيث هيكل الخصوم، وبالتالي، فإن رأس المال المستخدم، أي رأس المال المستثمر، في صناعة التأمين يتكون عادة من رأس المال السهمي. وبالتالي يمكن تفسير تكلفة معدل رأس المال على أنه الحد الأدنى لمعدل العائد على رأس المال السهمي المطلوب من قبل المساهمين لجعل الاستثمار في الشركة مجدياً.

¹ Hall, J.H, **Industry-specific determinants of shareholder value creation**, Studies in Economics and Finance, Vol. 33, No. 2, 2016, PP.:204–205.

لذا نجد تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة غير ممكن ذلك أن المعادلة تحتوي على الفائدة وهو من السمات الأساسية في عملية تحليل القيمة الاقتصادية المضافة وهو غير مقبول في المؤسسات المالية الإسلامية.

خلاصة الفصل الثالث

يوفر المساهمون في شركات التأمين رأس مال المخاطرة الذي يتم استثماره في الأصول المالية وبالتالي يكسبون عائد السوق من الأصول التي يتم استثمارها فيها. ومع ذلك، نظرًا لوجود شركات التأمين ضمن البيئة القانونية والمالية، فإن لديهم عيبًا تنافسيًا في الاستثمار، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف رأس المال الاحتكاكية. يتمثل الاختصاص الأساسي لشركات التأمين في إدارة حجم تكاليف رأس المال الاحتكاكية هذه. يجب على شركات التأمين التأكد من قدرتها على بيع التأمين بسعر يزيد عما يحتاجون إليه لإنتاج الغطاء الذي يبيعونه وتعويض التكاليف الاحتكاكية المتكبدة على رأس مال المخاطرة. من خلال القدرة على القيام بذلك، تخلق شركات التأمين قيمة للمساهمين.

تعتمد الدورة الشاملة لإدارة الأداء على أربعة عناصر أساسية ضمن عنصر التخطيط، يتم اشتقاق الأهداف التنظيمية من استراتيجية الشركة ويتم تفعيلها من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية. يركز جزء قياس الأداء على جمع مؤشرات الأداء المناسبة ودمجها في مؤشرات الأداء الرئيسية لأغراض تحليل الوضع الحالي والتنبؤ أيضًا. يقوم عنصر المراجعة والتحسين بتقييم إنجازات الأداء من خلال مقارنة مؤشرات الأداء الرئيسية كما هي مع مؤشرات الأداء الرئيسية، واستخلاص النتائج بشأن الإجراءات التصحيحية قصيرة المدى وكذلك حول تعديل الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية في دورة الإدارة التالية.

بينت نتائج الدراسة السابقة لمقاييس الأداء المالي أنه لا يوجد مقياس أفضل من الآخر بل أن الخصائص الفريدة لكل صناعة تحدد الاختيار الأمثل لمقياس خلق قيمة المساهمين لتلك الصناعة وأن كل صناعة تتطلب استخدام مجموعة فريدة من المتغيرات لتحديد خلق قيمة المساهمين. كل مقياس لخلق قيمة للمساهمين يجلب معه سمات مختلفة بطبيعتها والتي قد تكون أكثر ملاءمة لصناعة معينة من تلك الخاصة بالمقاييس الأخرى.

الفصل الرابع: التأمين والتأمين

التكافلي في الجزائر

الفصل الرابع: التأمين والتأمين التكافلي في الجزائر

تتجه الجزائر كغيرها من دول العالم إلى التعامل بالخدمات المالية الإسلامية، في إطار سعيها لإصلاح منظومتها المصرفية والمالية، مما يسمح لها بالاندماج بفاعلية في الاقتصاد العالمي. وقد شكل صدور قانون التأمينات رقم 07/95 الصادر في 1995/01/25 نقطة تحول نوعية في مسار نظام التأمين الجزائري، مما فتح المجال لتأسيس شركات تأمين خاصة ذات رؤوس أموال وطنية وأجنبية. ولما كان لمنتجات العمل المالي الإسلامي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري بمختلف قطاعاته في مجالي تعبئة الموارد وتخصيصها على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم منح الترخيص لمؤسسات مالية إسلامية ومنها شركة سلامة للتأمينات الجزائر من أجل الولوج والاستثمار في الإقتصاد الوطني.

وللإمام أكثر بقطاع التأمين في الجزائر سيتم إدراجه في فصل مستقل، كما سيتم تقسيمه الى ثلاث مباحث. المبحث الأول سيكون فيه إلقاء نظرة على قطاع التأمين في الجزائر والمبحث الثاني حول الرقابة على نشاط التأمين في الجزائر، كما سيغطي المبحث الثالث من الفصل الجوانب التطبيقية لواقع شركة سلامة للتأمينات بالجزائر، وقد تم اختيار هذه الشركة لتكون نموذجًا لتطبيق التأمين التكافلي الإسلامي باعتبارها الشركة الوحيدة التي تقدم منتجات في التأمين التكافلي في الجزائر. وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل على النحو الموالي:

المبحث الأول: نظرة على قطاع التأمين في الجزائر؛

المبحث الثاني: الرقابة على نشاط التأمين في الجزائر؛

المبحث الثالث: التأمين التكافلي في الجزائر - واقع ورهانات-.

المبحث الأول: نظرة على قطاع التأمين في الجزائر

تطور سوق التأمين الجزائري عبر عدة مراحل وهذا راجع لعدة عوامل بدءا باستعادة الاستقلال، ثم الخيار الاشتراكي وأخيراً الانفتاح الاقتصادي والرغبة في التوجه نحو العولمة من خلال تأسيس اقتصاد الحر. وفيما يلي عرض لأبرز المحطات التاريخية التي شهدتها التأمين في الجزائر وأهم التعديلات التي طرأت عليه.

المطلب الأول: تاريخ التأمين في الجزائر

وضع المشرع الجزائري نصوص تنظيمية جديدة تتماشى مع الثقافة والبيئة الجزائرية الخاصة من أجل الحفاظ على السيادة والهوية والثوابت الوطنية بعد الاستقلال حيث كانت أكثر من 160 شركة تأمين كانت موجودة في الجزائر بعد الاستقلال، من خلال إصدار القانون 62-157 المؤرخ 21 ديسمبر 1962، الذي نص على استمرار تطبيق التشريعات الفرنسية بالخصوص القانون المتعلق بعقد التأمين المؤرخ بتاريخ 18 جويلية 1930، والقانون المؤرخ بتاريخ 27 فيفري 1958، وقد تركت الشركات الأجنبية الالتزامات التي استحوذ عليها السوق الجزائري وقام بدوره بتسوية تعويضات لحاملي الوثائق.

يمكن تقسيم العملية التي أدت إلى الوضع الحالي للسوق إلى مرحلتين. الأولى: تأمين النشاط وتخصص الشركات. والثانية، على العكس من ذلك، هو عدم التخصص والانفتاح التدريجي للسوق.¹

1. الفترة 1962-1989

تميزت هذه الفترة بتأميم وتخصص أعمال التأمين. تم إخطار شركات التأمين الأجنبية بالتزامها بالتنازل عن 10% من محافظتها لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، التي تأسست عام 1963. رفضت الشركات الأجنبية الاستسلام لهذا الالتزام وتوقفوا عن جميع أنشطة التأمين في الجزائر. تولى شركة CAAR مسؤولية الالتزامات التي تركتها هذه الشركات لحاملي الوثائق والتكفل بالتعويضات.

في عام 1964، إلى جانب CAAR، بقيت الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)، التي كانت آنذاك شركة جزائرية مصرية، واصلت العمل مع الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين (STAR)، إلى جانب تعاضديتين للتأمين واحدة للمخاطر الفلاحية - التعاضدية الفلاحية (MA) والأخرى للتعليم - تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC) أنشأت سنة 1964.

¹ KPMG, Guide des Assurances en Algérie, en ligne KPMG, 2015, P: 11.

أنشأ المرسوم رقم 66-127 المؤرخ 27 ماي 1966 الذي ينص على احتكار الدولة لجميع عمليات التأمين. كانت الشركات العامة المؤممة هي CAAR المتخصصة في النقل والمخاطر الصناعية، و SAA (بعد شراء الأسهم المصرية) لمخاطر السيارات والتأمين الشخصي والمخاطر البسيطة. في عام 1975، تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).

كانت شركات التأمين ملزمة بإجراء جميع تحويلاتها إلى CCR. بدأ التشديد على التخصص في عام 1982 مع إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين النقل (CAAT) التي احتكرت مخاطر النقل، وبالتالي حصلت على حصة في السوق من CAAR التي احتكرت المخاطر الصناعية.

بالإضافة إلى ذلك هناك تأمين آخر يشكل عمودا آخر في المنظومة التأمينية والاجتماعية والاقتصادية ويتمثل في التأمين الاجتماعي الذي يعرف بالضمان الاجتماعي، فهو الآخر عرف تطورا في ظل نفس الظروف، وكان أول تشريع للتأمين الاجتماعي في ظل الاحتلال من خلال المقرر رقم 45/49 الصادر في 1949/06/10، الذي عرف نشاط أكثر من 60 صندوقا للضمان الاجتماعي من بينهم الصندوق الجزائري لتأمين الشيخوخة، وبالنسبة لفئة غير الأجراء تم بموجب القرار 1957/12/30 الذي تضمن تحديد كيفية تطبيق المرسوم 1956/11/24 المتضمن تأسيس في الجزائر نظام منح الشيخوخة لكل من الفئات التالية: الصناعة والتجارة، المهن الحرة، المهن التقليدية، المهن الفلاحية، بداية من 1958/01/01، وتم تأسيس ثلاث صناديق جهوية وهي الجزائر (C.A.V.I.C.A)، وهران (C.A.V.I.C.O)، قسنطينة (C.A.V.I.C.C)، وبقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية مؤرخ في 1963/03/08 تم إدماجهم في هيئة واحدة صندوق تأمين الشيخوخة للتجار والصناعيين للجزائر (C.A.V.C.I.A)¹ وتم بعد الاستقلال إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) بموجب المرسوم 64-364 الصادر في 1964/12/31، الذي ألغى بموجب المادة الأولى منه صندوق التنسيق للضمان الاجتماعي المنشأ سنة 1957²، والنص المتعلق بتسيير حوادث العمل لصناديق الضمان الاجتماعي لجميع الأنشطة سنة 1966.³

¹ CASNOS, Historique de la CASNOS, <http://casnos.com.dz/historique/>.

² مرسوم 64-364 المؤرخ في 1964/12/31، يتضمن إنشاء صندوق وطني للضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية العدد 3، السنة 1965، ص 23.

³ زيرمي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطور-تجارب الدول- 03-04/ 12/ 2012، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 03.

2. فتح الأسواق وتحريرها

في عام 1989، أدى نشر النصوص المتعلقة باستقلالية الشركات العامة إلى عدم التخصص. من هذا التاريخ، تمكنت الشركات من الاشتراك في جميع الفروع. وهكذا، قامت الشركات العامة الثلاث القائمة بتعديل أنظمتها الأساسية من خلال تضمينها في سنواتها المالية جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، مما أدى إلى ظهور منافسة حقيقية بينها.

حتى عام 1995، مع الأمر رقم 95-07 المؤرخ 25 جانفي 1995، اعتمدت الجزائر إطارًا قانونيًا للتأمين. هذا المرسوم هو النص المرجعي لقانون التأمين الجزائري. وهو يضع بذلك حدًا لاحتكار الدولة للتأمين ويسمح بتأسيس شركات جزائرية خاصة. يعيد هذا النص تقديم وسطاء التأمين (الوكلاء والسماسة العموميين) الذين اختفوا مع احتكار الدولة لنشاط التأمين، وفي مجال التأمين التكافلي صدر المرسوم التنفيذي رقم 97-428 المؤرخ في 11 نوفمبر 1997 الذي يحدد كيفية رقابة الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي في مجال تطبيق التشريع الخاص بالتعاضديات الاجتماعية، ثم القانون رقم 15-02 المؤرخ في 4 جانفي 2015، يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية.

يمكن للشركات الأجنبية الراغبة في العمل بالجزائر إنشاء شركات تأمين بموجب القانون أو الفروع أو شركات التعاضديات للتأمين. يمكنهم أيضًا اختيار إنشاء مكتب تمثيلي منذ جانفي 2007. في سنة 2006 قامت السلطات العمومية بمراجعة القانون رقم 95/07 وتعويضه بالقانون الجديد رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي مثل موجة ثانية من التحرير - وإن كانت ليست هذه هي المساهمة الرئيسية لهذا القانون.

المساهمات الرئيسية لهذا القانون هي:

- تعزيز أعمال التأمين على الحياة والتأمين الصحي؛
- تعميم التأمين الجماعي.
- إصلاح حقوق المستفيدين؛
- إنشاء التأمين المصرفي؛
- فصل أنشطة شركات التأمين عن الحياة والأنشطة الأخرى؛
- تعزيز الأمن المالي؛
- إنشاء صندوق ضمان للمؤمن لهم؛

- الالتزام بدفع رأس المال بالكامل للموافقة عليه؛
- فتح السوق لفروع شركات التأمين و / أو إعادة التأمين الأجنبية.
أنشأ القانون عدد 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 هيئة الإشراف على التأمين،¹ وتميز عام 2008 بالتسوية النهائية للدعوى الجزائرية الفرنسية بشأن التأمين. يعود التقاضي إلى عام 1966، عندما تم تأمين قطاع التأمين من قبل الدولة الجزائرية المستقلة حديثاً. اضطرت شركات التأمين الفرنسية العاملة في هذا السوق إلى وقف جميع الأنشطة والوجود. بمجرد مغادرة الشركات الفرنسية، تم الوفاء بالتزاماتها من قبل الشركات الجزائرية. ومع ذلك، فإن العقارات التي تم الحصول عليها مقابل هذه الالتزامات ظلت من الناحية القانونية في حوزة الشركات الفرنسية. نتيجة لذلك، اضطرت الشركات الجزائرية إلى تسوية المطالبات دون أن تتمكن من استخدام الأصول المقابلة للقيام بذلك.

اتفاق 7 مارس 2008 بين الشركات الفرنسية AGF و Aviva و AXA و Groupama و MMA والشركات العامة الجزائرية SAA و CAAR يقنن في القانون الجزائري الوضع الفعلي الموصوف أعلاه: ينظم نقل الحقائب بين الطرفين الموقعين بأثر رجعي من عام 1966.
يُعتبر الآن أن الشركات الفرنسية الموقعة على الاتفاقية قد أوفت التزاماتها، وبالتالي فهي مؤهلة تلقائياً للموافقة على تنفيذ عمليات التأمين في الجزائر. كما يعتبرون أنهم قد قاموا بتسوية جميع الالتزامات، بما في ذلك الضرائب، المتعلقة بعمليات التأمين وأصولهم العقارية في الجزائر وإدارتها وتحويلها.²
شهد عام 2009 نشر المرسوم التنفيذي رقم 09-375 في 16 نوفمبر 2009 في الجريدة الرسمية، والذي يهدف إلى تكملة المرسوم التنفيذي رقم 95-344 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال

¹ أنظر قانون رقم 04-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فيفري سنة 2006، بعدل ويتم الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 جانفي سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 2006، ص: 3.

² KPMG, Guide des Assurances en Algérie, Op Cit, 2015, P: 12.

لشركات التأمين و / أو إعادة التأمين. وبالتالي، فإن الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين و / أو إعادة التأمين محدد على النحو التالي:¹

- مليار دينار للشركات المساهمة التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسملة.
 - ملياري دينار للشركات المساهمة التي تمارس عمليات التأمين ضد الأضرار.
 - خمس مليارات دينار للشركات المساهمة التي تمارس حصريا عمليات إعادة التأمين.
- الأموال التأسيسية للشركات ذات الشكل التعاضدي كما يلي:**

- ستمائة مليون دينار، للشركات التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسملة.
- مليار دينار، بالنسبة للشركات التي تمارس عمليات التأمين ضد الأضرار.

التغيير الملحوظ الذي أثر على قطاع التأمين في عام 2011 هو بدء الفصل بين التأمين ضد الأضرار والتأمين على الأشخاص بموجب القانون رقم 06-04 المؤرخ 20 فيفري 2006 الذي يعدل ويكمل الأمر رقم 95-07 المؤرخ 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمين. منذ جويلية 2011، تم تقسيم سوق التأمين إلى فئتين رئيسيتين من شركات التأمين. يشكل هذا الفصل إصلاحًا هيكليًا للقطاع من شأنه أن يسمح بظهور قطاع في السوق مخصص، على وجه التحديد، للتأمين على الأشخاص.²

في نهاية عام 2012، كان السوق يتكون من 22 شركة تأمين (ضد الأضرار، شخصية وتكافلية) وإعادة التأمين، نصفها من القطاع العام.

في عام 2013، وافقت لجنة الإشراف على التأمين (CSA) على 10 وسطاء إعادة تأمين أجنبي جدد

المطلب الثاني احصاءات عن سوق التأمين والملاءة المالية

يلزم القانون في الجزائر شركات التأمين بالقيام باستثمارات بشكل أساسي على أربعة مستويات: الخزينة العمومية، البنوك العمومية والخاصة)، الاستثمار في الأسهم (شراء الأوراق المالية في الشركات، وشراء العقارات. ما يميز هذا القانون أنه يجبر شركة التأمين بتوظيف ما لا يقل عن 50% من مدخراتها حصرا لشراء سندات

¹ أنظر المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1430 الموافق 16 نوفمبر 2009، بعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين و / أو إعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 67، سنة 2009، ص: 7.

² أنظر قانون رقم 06-04 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فيفري سنة 2006، مرجع سبق ذكره، سنة 2006، ص: 3-12.

الخزينة العمومية.¹ وذلك عملا بالمرسوم التنفيذي رقم 13_114 الصادر في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين، فحسب المادة الثانية (2) من هذا المرسوم " يجب على شركات التأمين أن تسجل في خصوم موازاناتها الالتزامات المقننة المكونة من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية وفقا للشروط التي يحددها هذا المرسوم² ".

كما ينص المرسوم التنفيذي رقم 13_114 الصادر في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين لا سيما المادة 23 منه، على أنه يجب تمثيل الالتزامات المقننة بما يعادلها في جانب الأصول قيم الدولة، القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء، الأصول العقارية، توظيفات أخرى.³

1. عرض إجمالي الالتزامات المقننة لشركات التأمين الجزائرية للفترة من سنة 2013 الى سنة 2017.

فيما يلي يتم عرض الالتزامات المقننة لشركات التأمين الجزائرية للفترة من سنة 2013 الى سنة 2017، مع بيان كيفية توظيف هذه الالتزامات في أوجه الاستثمار المختلفة.

الجدول رقم (04-01) يبين إجمالي الالتزامات المقننة لشركات التأمين الجزائرية للفترة من سنة

2013 الى سنة 2017.

سنة 2017		سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		سنة 2013		الوحدة مليون دج
النسبة	المبلغ									
92,00%	137569	92,00%	124536	92,27%	124718	92,58%	121109	90,99%	108071	مجموع الأرصدة التقنية
8,00%	12184	8,00%	11056	7,73%	10454	7,42%	9711	90,10%	10706	مجموع الأرصدة المقننة
100,00%	149753	100,00%	135592	100,00%	135172	100,00%	130820	100,00%	118777	إجمالي الالتزامات المقننة

المصدر:

Les rapports d' Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor Direction Des Assurances, Rapport annuel-2017,2015,2014.

¹ محلي كنزة وبوشامة نصطفى، الدور التمويلي لشركات التأمين في الاقتصاد الوطني في الفترة ما بين 2013-2015، مجلة الأبحاث الاقتصادية البليدة 2، العدد 19، ديسمبر 2018، ص 286.

² أنظر المرسوم التنفيذي 13-114 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و /أو إعادة التأمين، الجريدة الرسمية، عدد 18، سنة 2013، ص: 5.

³ أنظر نفس المرجع السابق، ص: 9.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأرصدة التقنية تفوق 90% من إجمالي الالتزامات المقننة خلال السنوات الخمس، في حين نسبة الأرصدة المقننة من إجمالي الالتزامات المقننة لا تتعدى 9% في كل سنوات الدراسة. ويرجع سبب ارتفاع الكبير نسبة الأرصدة التقنية لكونها عبارة عن مخصصات تهدف إلى مواجهة مختلف الالتزامات المتوقعة والناجمة عن عقود التأمين وإعادة التأمين، في حين تقذف الأرصدة المقننة إلى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها في حالة عدم كفاية الأرصدة التقنية بسبب نقص في تقييمها، أو عن تصريحات لخسائر بعد اقفال السنة المالية، أو نقص في قيمة الأصول الممثلة للالتزامات المقننة.

2. الاستثمارات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الصنف

الجدول الموالي يوضح الاستثمارات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب كل صنف وهذا خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2017

الجدول رقم (04-02) يبين الاستثمارات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب كل صنف 2013-2017.

سنة 2017		سنة 2016		سنة 2015		سنة 2014		سنة 2013		الوحدة مليون دج
النسبة	المبلغ									
55,00%	149981	52,00%	138959	45,00%	113431	42,00%	94800	40,00%	80426	قيم الدولة
8,00%	22647	9,00%	24356	8,00%	20915	9,00%	19760	9,00%	17293	القيم المنقولة
17,00%	45804	18,00%	46454	28,00%	69960	31,00%	69885	33,00%	66629	ودائع لأجل
5,00%	12411	5,00%	12673	5,00%	12514	5,00%	10189	4,00%	8597	ودائع لدى الممتازين*
84,00%	230843	84,00%	222442	86,00%	216820	87,00%	194634	86,00%	172945	مجموع التوظيفات المالية
16,00%	43032	16,00%	42918	14,00%	35447	13,00%	29255	14,00%	27824	أصول ثابتة
100,00%	273875	100,00%	265360	100,00%	252267	100,00%	223889	100,00%	200769	مجموع التوظيفات

المصدر:

Les rapports d' Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor
Direction Des Assurances, Rapport annuel-2017,2015,2014.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، بلغ مقدار الاستثمارات المالية (متضمناً الأصول العقارية) للالتزامات المقننة لسنة 2014 ما يقارب 223.8 مليار دينار جزائري. وقد نما هذا الأخير بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق، حيث انتقل من 200.7 مليار دينار في 2013 إلى 223.8 مليار دينار في 2014. في ضوء الأحكام المعمول بها والتي تتطلب حداً أدنى من الاستثمار في الأوراق المالية للدولة، والتي بلغت 93.4 مليار دينار، وهي بذلك تستمر في احتلال المركز الأول في هيكل الاستثمارات المالية لشركات الدولة. " التأمين (42%)، يليه الودائع لأجل الأصول الثابتة بحصة 31% و 13%. كما زادت الودائع لأجل والبالغة 69.8 مليار

دينار جزائري بنسبة 4.7% نتيجة لسنة الفوائد التي تمنحها البنوك. وفي سنة 2015 لا تزال الأوراق المالية الحكومية والودائع لأجل تهيمن على الاستثمارات بنسبة 45% و 28%. وبلغت قيمتها 113.4 و 69.9 مليار دج على التوالي. أما بالنسبة للأصول الثابتة التي تبلغ قيمتها 35.4 مليار دينار، فإنها لا تزال في المركز الثالث بحصة 14%. وفي سنة 2017 بلغت الاستثمارات المالية القائمة لشركات التأمين 231 مليار دينار مقابل 222 مليار دينار في 2016 بزيادة 4% أي بفرق إيجابي 8.5 مليار دينار. امتثالاً للقوانين التنظيمية للتأمين، تحتل الأوراق المالية الحكومية المرتبة الأولى في استثمارات السوق. وتمثل 55% من إجمالي الاستثمارات تليها الودائع لأجل بحصة 17%. وتتراوح قيمة هذا الأخير من 139 مليار دينار إلى 150 مليار دينار. كما لا يزال مستوى الاستثمارات العقارية مستقراً. بمبلغ 43 مليار دينار جزائري، يمثل هذا النوع من الأصول 16% من إجمالي حجم الاستثمارات.

3. الملاءة المالية لقطاع التأمين في الجزائر

فيما يلي عرض القوانين المتعلقة بالملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر وبيان مدى التزام شركات التأمين في الجزائر بها.

1.3. القوانين المتعلقة بالملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر

وفقاً للأحكام القانونية، يتوجب على شركة التأمين السهر على إقامة ثقة دائمة ومتبادلة مع زبائنهم على أساس احترام العقد والالتزامات التي تربطها من خلاله، غير أن المسؤولية الكبيرة تبقى على شركات التأمين المطالبة بتجنب أي سلوك يمكن أن يضر أو يؤثر على مصالح حملة الوثائق، وفي هذا الإطار نجد القواعد الاحترازية ذات العلاقة بالملاءة المالية وهي مصممة للسماح لشركات التأمين بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن عليهم في أي وقت من السنة، ويتعلق الأمر بـ:

- مستوى هامش الملاءة.
- مستوى الأرصدة التقنية.
- تمثيل الالتزامات المقننة.

لقد تم وضع نظام الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائري سنة 1995، وتم تعزيزه سنة 2006 من خلال إعادة النظر في تشريعات التأمين، فمن هذا الجانب (القانوني) يمكننا ذكر أهم عناصر القاعدة القانونية ذات العلاقة¹:

- الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمين، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 بالمتعلق بالالتزامات النظامية.
- المرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالملاءة المالية لشركات التأمين.
- المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين.
- المرسوم المؤرخ في 02/10/1996 المحدد للنسب الدنيا المخصصة لكل أنواع التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين، المعدل والمتمم في سنة 2001.

2.3. مؤشرات الملاءة في شركات التأمين الجزائري

- تتجسد قدرة شركات التأمين و/أو إعادة التأمين على الوفاء في وجود مبلغ إضافي للأرصدة التقنية يسمى " حد القدرة على الوفاء" ويتكون هذا المبلغ الاضافي أو حد القدرة على الوفاء من:
- رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة؛
 - الاحتياطات المقننة او غير المقننة؛
 - الأرصدة المقننة؛
 - التأجيل من جديد، دائن أو مدين.
- ويجب ان يكون حد القدرة على الوفاء المنصوص عليه أعلاه:

1. بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار و/ أو إعادة التأمين، يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية، ويجب ألا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين المنصوص عليه أعلاه، في أي فترة من فترات السنة، أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/ أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات.

¹ عبد الرزاق حبار، عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين - مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية لجامعة الشلف، المجلد 01 العدد 01، 2015، ص ص: 68-69.

2. بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص، يساوي على الأقل:

- فيما يخص فروع التأمين على الحياة - الوفاة، زواج - ولادة والرسملة، مجموع: 4% من الأرصدة الحسابية (الرياضية) و 0.3% من رؤوس الأموال تحت الخطر¹ غير السالبة.
- فيما يخص الفروع الأخرى، 15% من الأرصدة التقنية، ويجب ألا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين المنصوص عليه أعلاه، في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة، صافية كم الرسوم والإلغاءات.

1.2.3. مؤشر هامش الملاءة مقارنة بالأقساط الصادرة و/ أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات.

يعكس هامش الملاءة المالية في الحقيقة مكونات الرئيسية للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، فقد حدد المعيار رقم 11 لمتطلبات الملاءة للتأمين التكافلي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعادلة العامة لمتطلبات الملاءة للتأمين التكافلي على النحو الآتي:

- بالنسبة لصندوق المخاطر للمشاركين: وهي كمايلي: -بالنسبة لمؤسسة التكافل وهي كمايلي:

CR = RC _{CR} + RC _{MR} + RC _{OR} حيث	
CR	= متطلبات رأس المال
RC _{CR}	= مكونات مخاطر الائتمان
RC _{MR}	= مكونات مخاطر السوق
RC _{OR}	= مكونات مخاطر التشغيل

For PPF: SR = RC _{PR} + RC _{UR} + RC _{CR} + RC _{MR} + RC _{OR} حيث	
SR	= متطلبات الملاءة
RC _{PR}	= مكونات مخاطر الخصومات والاحتياطيات
RC _{UR}	= مكونات مخاطر التعاقب
RC _{CR}	= مكونات مخاطر الائتمان
RC _{MR}	= مكونات مخاطر السوق
RC _{OR}	= مكونات مخاطر التشغيل

المصدر: المعيار رقم 11، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ماليزيا، ديسمبر 2010، ص ص: 33-34.

والجدول رقم (03-04): يبين مؤشر هامش الملاءة مقارنة بالأقساط الصادرة و/ أو المقبولة، صافية من

الرسوم والإلغاءات من 2014-2017.

¹ ويقصد بـ" رؤوس الأموال تحت الخطر " الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ الأرصدة الحسابية (الرياضية).

الجدول رقم (04-03): مؤشر هامش الملاءة مقارنة بالأقساط الصادرة و/ أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات من 2014-2017.

2014		2015		2016		2017		الشركة
عدد مرات الحد القانوني	مقارنة بالأقساط الصادرة و/أو المقبولة	عدد مرات الحد القانوني	مقارنة بالأقساط الصادرة و/أو المقبولة	عدد مرات الحد القانوني	مقارنة بالأقساط الصادرة و/أو المقبولة	عدد مرات الحد القانوني	مقارنة بالأقساط الصادرة و/أو المقبولة	
6	110%	6	114%	6	123%	7	131%	SAA
6	121%	6	121%	7	136%	7	137%	CAAR
5	97%	5	99%	5	99%	5	103%	caat
4	85%	5	108%	6	112%	6	112%	CASH Assurances
2	32%	2	44%	2	45%	2	48%	GAM
3	57%	3	56%	3	54%	3	61%	SALAMA
5	104%	6	127%	6	118%	6	115%	TRUST ALGERIA
3	59%	3	62%	3	64%	3	65%	ALLIANCE ASSURANCES
3	55%	3	55%	3	55%	3	56%	CIAR
3	64%	4	71%	4	73%	3	53%	2A
2	35%	2	45%	2	47%	2	35%	AXA Dommage
11	226	10	206	12	242	na	na	MAATEC
2	42%	2	39%	2	41%	2	42%	CNMA
5	94%	4	82%	4	85%	4	89%	MACIR VIE
4	86%	4	73%	4	74%	4	85%	TALA
5	102%	6	115%	5	98%	4	83%	SAPS
4	80%	4	75%	3	68%	4	71%	Caarama assurance
4	75%	3	67%	3	60%	3	64%	CARDIF EL-DJAZAIR
4	73%	3	69%	3	58%	3	68%	AXA Assurances Algérie Vie
7	139%	9	179%	9	179%	10	191%	Le Mutualiste
-	-	-	-	-	-	9	178%	AGLIC
4	87%	5	93%	5	94%	5	95%	Total (Ass.directe)
5	100%	5	110%	5	97%	5	98%	CCR
4	89%	5	95%	5	95%	5	96%	Total général

الفصل الرابع: التأمين والتأمين التكافلي في الجزائر

من الجدول أعلاه وبالمقارنة مع الأقساط الصادرة و / أو المقبولة، بعد خصم الضرائب والإلغاء، تواصل شركات التأمين وإعادة التأمين تسجيل هامش ملاءة أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وهذه النسب متفاوتة من شركة إلى أخرى، خلال السنوات الأربعة من 2014-2017.

2.2.3. مؤشر هامش الملاءة مقارنة بالأرصدة التقنية

الجدول رقم (04-04) مؤشر هامش الملاءة مقارنة بالأرصدة التقنية من 2014-2017.

2014		2015		2016		2017		الشركة
عدد مرات الحد القانوني	مقارنة بالأرصدة التقنية							
7	102%	7	110%	8	122%	9	129%	SAA
6	83%	6	92%	7	106%	8	117%	CAAR
7	109%	8	115%	8	123%	9	133%	caat
4	59%	4	60%	4	60%	3	45%	CASH Assurances
2	36%	3	45%	3	52%	4	66%	GAM
6	92%	5	72%	4	63%	4	6300%	SALAMA
6	92%	7	102%	8	116%	8	115%	TRUST ALGERIA
7	105%	9	134%	9	136%	9	140%	ALLIANCE ASSURANCES
6	92%	6	85%	5	82%	6	83%	CIAR
8	121%	9	129%	8	122%	4	59%	2A
3	49%	4	63%	4	64%	3	43%	AXA Dommage
25	376%	23	340%	23	351	na	na	MAATEC
8	71%	4	64%	4	64%	4	60%	CNMA
24	356%	21	317%	17	252%	18	277%	MACIR VIE
13	192%	7	105%	4	66%	4	53%	TALA
16	247%	5	75%	5	71%	4	63%	SAPS
3	42%	5	80%	2	36%	2	27%	Caarama assurance
13	198%	16	247%	7	102%	7	105%	CARDIF EL-DJAZAIR
8	127%	11	169%	11	158%	12	186%	AXA Assurances Algérie Vie
12	178%	19	280%	15	221%	27	407%	Le Mutualiste
-	-	-	-	-	-	20	301%	AGLIC
6	90%	6	96%	7	98%	6	93%	Total (Ass.directe)
22	332%	4	82%	6	89%	5	76%	CCR
7	103%	6	93%	6	96%	6	89%	Total général

المصدر: **Les rapports d' Activité des assurances en Algérie**, Ministère des Finances, Direction

Générale du Trésor Direction Des Assurances, Rapport annuel-2017,2015,2014.

من الجدول أعلاه مقارنة بالأرصدة التقنية، تواصل شركات التأمين وإعادة التأمين تسجيل هوامش ملاءة أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وهذه النسب متفاوتة من شركة إلى أخرى، خلال السنوات الأربعة من 2014-2017.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه سوق التأمين

يرمي هذا المحور إلى مناقشة أهم الصعوبات والمعوقات التي تعيق تقدم سوق التأمين الجزائري، حيث يعود تقدم أسواق التأمين العالمية على غيرها، إلى مجموعة شروط اقتصادية و ميكانيزمات تقنية، تحكم عملها وتسهم في هذا التفوق والتفاوت، في الأقرب للسوق النموذجية فاستقراء الشواهد الميدانية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن سوق التأمين الجزائري تتخلله جملة من القيود الداخلية، وتختلجه سلسلة من العقبات الخارجية، التي أثرت سلباً في دالتي العرض والطلب، وضألة الحصيلة الإجمالية لشركات القطاع، ومنه تدهور تنافسية مؤشري الكثافة والاختراق، يأتي هذا بالرغم من الإصلاحات الرامية إلى تمهيد الطريق نحو التحول إلى اقتصاد السوق، ويعزو الخبراء أهم أسباب تباطؤ وتيرة نمو القطاع باحتلاله مراتب ذيلية مقارنة بالأسواق العالمية إلى عديد المشاكل والصعاب.¹

1. قلة ومحدودية النضج والتوعية التأمينية أو التهرب التأميني

يقصد بالوعي «إدراك الفرد للمخاطر التي يتعرض لها في حياته، وحاجته للحماية التي توفرها شركات التأمين، من خلال ما تقدمه من تغطيات للخسائر التي يتعرض لها في ممتلكاته وحياته»،² ويعتبر غياب ثقافة التأمين رغم كونها أساس المعاملة التأمينية عقبة كؤود وحجرة عثرة حيث يعود إعراض المواطنين عن الاكتتاب، إلى افتقارهم إلى البصيرة الضمانية على مختلف الأخطار وضيق مدارك نظرهم بحزمة الفوائد المستقبلية التي تتمخض عنها عملية التعاقد لدى الوكالات، ومن بين إرهاصات هذه المعضلة كما تؤكد ذلك الدراسات والأبحاث النظرة السلبية للتأمين وإعتباره كضريبة،

¹ طارق قندوز، واقع سوق التأمين الجزائري وسبل تحسين تنافسية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR، جامعة أم البواقي، العدد 01، جوان 2014، ص: 134.

² أنظر مصعب بالي ومسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي ورقلة، عدد 02، 2016، ص: 32.

فالجميع يجهل أو يتناسى مفهوم الحماية والادخار، وخاصة تلك الفئة التي ترى في التأمين نوعا من النفقات الثانوية والكمالية، التي يمكنها الاستغناء عنها أمام أعباء الحياة المختلفة، ولهذا نجد التذمر من عبء الاشتراكات التي تقتطع من أجره شهريا، ويزيد الطين بلة قصور الشركات وتجاهل الوصاية القيام بالحملات التحسيسية والبرامج التثويرية ذات البعد التشاركي، لنشر المعرفة التأمينية في المجتمع الجزائري، فنقص الوعي أو بقاءه منخفضا مسؤولية أدبية وإعلامية مشتركة لـ

- **السلطات الحكومية:** تتحمل مسؤولية كبيرة، بسبب عدم وجود خطة شاملة لرفع مستوى الوعي.
- **أفراد المجتمع:** بسبب تركيزهم في أغلب الأحيان على ثمن القسط فقط، دون الاستفسار عن التغطيات التي سيجنونها وما هي حقوقهم، من أجل عدم نشوء أي سوء فهم أو خلافات عند التعويض.
- **شركات التأمين:** كونها تسعى بكل الأشكال الاستقطاب المؤمن لهم خوفا من هروبهم، بتخفيض الأسعار دون الاهتمام بنوعية الخدمة، كما أنها تركز على تأمين السيارات وتجعله حقلًا للمنافسة والمضاربة.
- **الجامعات والمعاهد:** نفتقر إلى المناهج البيداغوجية المتعلقة بالتأمين، فغالبا ما تخلو الخطط الدراسية من مقررات التأمين، وإن وجدت في مواد نظرية أكاديمية بعيدة عما هو مطبق على أرض الواقع.¹

2. الغش والاحتيال التأميني من جانب المؤمن لهم

أصبحت هذه الجريمة المالية في الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية، بعد التهرب الضريبي ونشر تصريحات المسؤولين بالسوق الجزائرية، بأن تنامي ظاهرة الاحتيال التأميني Insurance Fraud التحقيق كسب غير مستحق، وبوسائل غير مشروعة، ترتكب من عدة أطراف يغيرها الجشع (المستأمن الوكيل، الخبير)، أصبح يريك استقرار منظومة التأمين، فالغش التأميني متعدد الصور مثل: اصطناع مختلف مطالبات تأمين وهمية لحادث لم يقع أساسا (حريق، سرقة، إلخ)، أو رفع

¹ طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، جوان 2014، ص: 135.

قيمة التعويض بتضخيم فاتورة الضرر بشكل مبالغ فيه تفوق قيمته الحقيقية، أو بإعطاء معلومات غير صحيحة عن حادث وقع فعلا، التعمد أو التحريض على إحداث الخطر المؤمن عليه، كإشعال النار في الممتلكات المؤمنة، منح التغطية لحوادث سابقة لتاريخ سريان وثيقة التأمين.

وفي ذات العضون، فإن الأثار السلبية المترتبة عن هذه الجريمة الخطيرة والضارة عديدة، أهمها أنها مكلفة تكبد الشركات خسائر فادحة، وقد يكون ذلك أحد الأسباب الرئيسة لإعسارها، فدفع هذه المبالغ مجتمعة تؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع الضرر على المجتمع بأسره (تأخر صرف التعويضات، زيادة الأقساط).

3. سيادة الحساسية الدينية والقناعات التحريمية السائدة في المجتمع الجزائري

تعرف بمشكلة الاعتقاد الديني Religious Belief ، والنظرة التحريمية لدي شرائح واسعة، إذ يعتقد الفرد أن الخطر الذي يهدد حياته وممتلكاته قضاء وقدر، والتعامل معه يتم بهذا المنطق، وتزداد ثقافة عدم الجواز الراسخة في أذهان المواطنين، خصوصا في اتجاهات الطلب على تأمينات الأشخاص، باعتبار أنها من البيوع المخالفة للمعتقد، لاشتمالها على الغرر الفاحش والريا والقمار، يضاف إلى ذلك، شح البنوك الإسلامية كمحرك رئيس يسمح لشركات التكافل باستثمار الاشتراكات فيها، وتحقيق نسب نمو في القطاع.

4. عدم اعتماد إلزامية التأمين في المجالات الصناعية والتجارية والسكنية

فالدول المتطورة تمنع قوانينها على أصحاب المهن الحرة (المحامون، الأطباء، الخ)، مزاوله حرفهم ما لم يعودوا ببوليصة تأمين، تضمن مسؤوليتهم المدنية جراء الأخطاء المهنية، التي من الممكن أن يرتكبونها خلال أدائهم لأعمالهم، كما توجب على أصحاب المصانع والمخابر وغيرها، أن يحصلوا على عقود تأمين تضمن مسؤوليتهم القانونية حيال الموظفين، وكذلك توجب التشريعات النافذة على أصحاب المباني والشقق والمنازل تأمين ممتلكاتهم ضد الأخطار الطبيعية، وهذا هو الفراغ على المستوى التشريعي الذي جعل نسبة الكثافة ومعدل الاختراق بالجزائر كارثي.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص: 136.

5. نقص فادح في أليات تكوين الكوادر البشرية وتأهيل الخبرات الفنية

عدم الاستفادة من مئات الإطارات الجزائرية التي تتخرج سنويا من الجامعات الوطنية¹. ومن جهة أخرى تتميز التأمينات بأنها خدمة في غاية التعقيد، لذلك هي شرهة لليد العاملة عالية الخبرة، ممزوجة بين الصفات الشخصية والكفاءة العلمية والعملية. وفي ذات الإطار، عدم الاستفادة من مئات الإطارات والأدمغة الجزائرية المهاجرة في كثير من دول أوروبا والخليج وماليزيا، والتي كانت وراء نجاح كثير من التجارب، كما أن غياب سياسات مستقبلية واضحة للاستثمار في رأس المال الذهني كأصل فكري للعاملين، من تكوين وتدريب على الأساليب الحديثة، خصوصا في مجال الرياضيات الاكتوارية وتقييم المخاطر وتقديم المشورة وإدارة العقود والتحليل المالي للمحفظة التأمينية، أدى إلى لا جودة الخدمات المقدمة، وهذا الأمر انجر عنه قلة دورات متخصصة، ونقص في مكاتب الاستشارة، حيث يتم اللجوء إلى مكاتب الخبرة الأجنبية.

6. عدم شجاعة جهات الضبط والتأطير في إرساء مناخ استثماري وفق مبادئ الحوكمة

عدم تبوء واحتلال الجزائر لمراتب متقدمة ضمن سوق التأمين الدولي قاريا وإقليميا يعزى حتما إلى وجود خلل وثغرات في مهام الجهات الوصية وأجهزة الإشراف والضبط والتأطير والتنظيم الفني للقطاع (المجلس الوطني للتأمينات، لجنة الإشراف على التأمينات، الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، صندوق ضمان السيارات، صندوق ضمان المستأمنين)، حيث لا تقوم بدورها في تثبيت أسس ودعائم الحوكمة، وتوفير جو ديناميكي وسليم للتنافس بين العارضين²، حيث تظهر العديد من الثغرات في مهام وأدوار أجهزة الإشراف والتنظيم الفني، لأن المحك يكمن في تقييم نجاعتها في تثبيت دعائم المساءلة والشفافية والائتمان، تحت مظلة القواعد التنظيمية، وتوفير جو سليم للتباري بين العارضين، لا يكبح من حريتهم في التصرف، فمثلا الأسعار غير محررة كلها بل تحدها السلطات، حيث عرف السوق أضرارا في السنوات الأخيرة استعمال طرق غير مشروعة للمنافسة، يضاف إلى ذلك أن هذه الأجهزة تشتكي من وطأة تبعيتها للوزارات والمصالح الحكومية وقلة وكالاتها

¹ مصعب بالي ومسعود، صديقي، مرجع سبق ذكره، 2016، ص:32.

² نفس المرجع السابق، ص:33.

ومقراتها. إضافة إلى ذلك، يرى خبراء التأمين في الجزائر، بأن غياب الرقابة الصارمة يسهم في التستر على جزء معتبر من الأقساط المحولة للخارج، أو عدم التصريح بها هربا من الضرائب Tax evasion أو لأسباب تنافسية، ويجزمون بأن المجموع التقريبي للأقساط أكبر من المستوى الحالي.¹

7. ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وتزعزع منظومة الأجور والرواتب

أسفر استفحال مرض العقدة الهولندية^(*). باستثناء التبعية الريعية، وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية، إلى تفشي العديد من الأمراض الاقتصادية والأوبئة الاجتماعية، على غرار ثلوث البطالة والتضخم والفقر، التي تتغذى بميكروب الفساد، ومنه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأقساط، وهذا المطب يفسر لنا تباطؤ وتيرة الاكتتاب، ما جعل الأقساط المحلية تراوح مكانها.

8. غياب نظام معلومات وطني موحد لقطاع التأمين

فالتضارب في الأرقام والتباين في الإحصائيات المقدمة من مديرية التأمينات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات يبرز هذا الطرح، كما أن النقص الشديد في البيانات والمعطيات الحديثة اللازمة لمزاولة عمليات التأمين، حيث لا يتم استيفائها بصورة صحيحة ومنظمة، والتي تعيق في تسهيل مأمورية صناع القرار على القيام بدراسات الجدوى (التسويقية الفنية المالية)، والتنبؤ بالتعويضات، رغم التوسع في إدخال الحاسبات الآلية في معظم الشركات. وفي هذا السياق، فالسوق الجزائري للتأمين ليس واضحا بعد، والغموض هذا يقف وراء الافتقار لشبكة معلومات شاملة.²

¹ طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، جوان 2014، ص ص: 136-137.

^(*) ويعرف بأنه العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية). إن الآلية بهذا الداء تكمن في أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية) ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى، بينما تصبح وارداتها أرخص، مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية في الدولة أقل قدرة على المنافسة. ورغم أن المصطلح يرتبط غالبا باكتشاف الموارد الطبيعية، فإنه يمكن ربطه (بأي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية، بما في ذلك زيادة حادة في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر)

² مصعب، بالي. مسعود، صديقي، مرجع سبق ذكره، 2016، ص: 33.

9. غياب الفضاءات الادخارية وقصور الأئق في السوق النقدية والمالية

إن تواضع الحد الأدنى لرأسمال شركات القطاع، كبح من قبولها ضمان المخاطر كبيرة الحجم، ومنافستها للشركات الأجنبية، وبالموازاة مع ذلك، لا تلعب بورصة القيم المنقولة بالجزائر دورها المنوط بها، فسوق الأوراق المالية غير نشطة وقليلة التطور لا تزال في بداية أطوارها، بعيدة عن مستوى ديناميكية الاقتصاد الوطني، وهذا له جذور كتواضع ثقافة البورصة لدى المواطنين، وضعف الوعي الادخاري للعائلات، بل يقابله انتشار عملية الاكتناز، وليس كما هو الشأن في الدول المتطورة التي تتوع أصولها بين أصول سائلة، أوراق مالية، رهونات، استثمارات في العقارات، قروض مقدمة أما تقديم القروض من طرف شركات التأمين لحملة الوثائق لا يسمح به قانون النقد والقرض، بل تكتفي فقط بالتأمين على القروض

يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين تخصيص نسبة 50% من المداخيل في سندات الحزينة، وترزح الشركات الوطنية تحت طائلة عجز مالي خانق، وتبحث عن حلول كلاسيكية كرفع التسعيرة، للحفاظ على سلامة مركزها المالي والقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتضررين،¹ فمثلا بلغت توظيفات شركات التأمين العاملة بالسوق الجزائري 273 875 مليون دينار عام 2017 فقط،² كل ذلك أثر سلبا على مردودية القطاع. والجدير بالذكر، هو سيطرة تأمين الأضرار على حساب الأشخاص، فهذه الأخيرة تعتمد في تسييرها على نظام الرسملة.

10. الدعم والحماية الحكومية وغياب الصرامة في تطبيق القوانين

لا يزال تفشي ثقافة الاعتماد على الدولة لدى الجزائريين، رغم صدور الأوامر والمراسيم التي تجبر العائلات على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، إلا أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في إقناعهم بتأمين ممتلكاتهم المنقولة والثابتة، فوجهة نظر الأسرة أنه لا داعي لدفع

¹ طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، جوان 2014، ص: 137.

² **Les rapports d'Activité des assurances en Algérie**, Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor Direction Des Assurances, Rapport annuel-2017, P:32.

المال، فيما يتصل بالتأمينات الاختيارية، بما أن الحكومة تتكفل بترميم السكنات، وتعويض الفلاحين والمصانع عن الخسائر.¹

المبحث الثاني: الرقابة على نشاط التأمين في الجزائر

يعد وجود نظام للرقابة الداخلية في شركات التأمين غير كاف لوحده في تعزيز ملاءتها المالية وإدارة مخاطرها. لذا، انصب اهتمام كافة الدول على إصدار القوانين التي تكفل نظم إشراف والرقابة على مثل هذا النوع من الشركات كإطار رقابي خارجي مكمل للإطار الرقابي الداخلي فيها، من خلال رقابة ثانية مكملة للأولى للتأكد من قدرة وفاء شركة التأمين اتجاه حملة وثائقها التأمينية والمستفيدين منها، ما يستلزم على هيئة الرقابة للدولة في المقام الأول ضرورة التأكد من تقدير شركات التأمين تقديرا دقيقا، ثم حجزها لما يقابل هذه الالتزامات في صورة مخصصات مقننة ثم استثمار هذه المخصصات في أصول مضمونة، وفي هذا الصدد سيتم عرض الهيئات المكلفة بالرقابة على النشاط التأمين في الجزائر من خلال تعريفها وبيان مهامها.

المطلب الأول: المجلس الوطني للتأمينات «CNA»

قامت الدولة بمجموعة من التدابير وهذا من اجل الرقابة على نشاط التأمين في الجزائر من خلال وضع أجهزة رقابية خارجية ويعتبر المجلس الوطني للتأمينات الركيزة الأساسية للأجهزة الرقابية التابعة لوزارة المالية والمتعلقة بالتأمين.

1. تعريف المجلس الوطني للتأمينات

المجلس الوطني للتأمينات هو إطار للتشاور بين مختلف الأطراف المشاركة في أعمال التأمين، وهي شركات التأمين ووسطاء التأمين، المؤمن، الحكومات، الموظفين العاملين في هذا القطاع.²

2. صلاحيات وتشكيل وتنظيم وسير عمل المجلس الوطني للتأمينات

لقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 07-137 المؤرخ في 2007/05/19، صلاحيات وتشكيل وسير عمل المجلس الوطني للتأمينات¹، وهي كما يلي:

طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، جوان 2014، ص: 137

² KPMG, Guide des Assurances en Algérie, Op Cit, 2015, p:15.

1.2 تشكيل المجلس الوطني للتأمينات

يتألف المجلس الوطني للتأمين الوزير المكلف بالمالية، ويتكون المجلس الوطني للتأمين مما

يأتي:²

- رئيس لجنة الإشراف على التأمينات
 - مدير التأمينات بوزارة المالية
 - ممثل بنك الجزائر برتبة مدير عام على الأقل.
 - ممثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
 - أربعة «4» ممثلين لشركات التأمين، تعينهم جمعياتهم من رتبة مسير رئيسي
 - ممثلان «2» لوسطاء التأمين، أحدهما للوكلاء العاملين والآخر للسماسرة يعينهما زملاؤهما.
 - خبير ف التأمينات يعينه الوزير المكلف بالمالية.
 - ممثل الخبراء المعتمدين تعينه جمعية المؤمنین ومعدّي التأمين.
 - ممثل الاكثوريين، يعينه زملاؤه.
 - ممثلان «2» للمؤمن لهم، تعينهما جمعياتهم أو هيئاتهما الأكثر تمثيلاً.
 - ممثلان «2» لموظفي قطاع التأمين أحدهما يمثل الإطار التي تعينها الهيئات المؤهلة.
- كما يزود المجلس الوطني للتأمين بأمانة دائمة ويعين رئيس المجلس كاتب المجلس الوطني للتأمين وفقاً للنظام الداخلي للمجلس. كما تحتوي على لجنة اعتماد، يتمثل دورها في إعطاء رأيها في منح أي اعتماد أو سحبه ويرأسها مدير التأمين في الوزارة المكلفة بالمالية. يعين أعضاء المجلس الوطني للتأمينات لمدة ثلاث «3» سنوات قابلة للتجديد وتمول الشركات ووسطاء التأمين المجلس الوطني للتأمين، ويعدّ الكاتب مشروع ميزانيته ثم يعرضه لموافقة المجلس الوطني للتأمين.

¹ **Conseil National Des Assurances**, Recueil de textes législatifs et réglementaires du CNA, Avril 2014; P:3.

² المرسوم التنفيذي رقم 07-137 المؤرخ في 19/05/2007، المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين

وتكوينه وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 2007، ص: 7.

2.2. لجان المجلس الوطني للتأمينات

وينظم المجلس الوطني للتأمين في شكلها الحالي إلى أربع لجان وهي:

1.2.2. اللجنة القانونية تكلف اللجنة القانونية بالخصوص بما يأتي:¹

- فحص كل نص قانوني أو تنظيمي بحكم نشاط التأمين، وإبداء الرأي فيه؛
- تقديم توصيات ترمي إلى تحسين وتحديث التشريع والتنظيم المتعلقين بالتأمينات؛
- فحص كل ملف له علاقة بميدان اختصاصها، وإبداء رأيها فيه.

ويتولى الأمين العام الدائم للمجلس الوطني للتأمينات أمانة اللجنة وتجتمع اللجنة كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويتم اختيار أعضاء اللجنة من قبل نظرائهم في المجلس الوطني للتأمينات. تتم المصادقة على القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المعدة على هذا النحو بمقرر من المدير العام للخزينة.

2.2.2. لجنة تنمية وتنظيم السوق

تكلف لجنة تنمية وتنظيم السوق على الخصوص بما يأتي:²

- إبداء آراء وتوصيات فيما يخص تنظيم سوق التأمينات؛
- ترقية التفكير في الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين تنظيم سوق التأمينات وعمله سواء بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين أو بالنسبة لوسطاء التأمين؛
- تنمية وتنظيم السوق بفحص كل ملف له علاقة بميدان اختصاصها وإبداء رأيها فيه.

ويتولى الأمين العام الدائم للمجلس الوطني للتأمينات أمانة اللجنة وتجتمع اللجنة كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويتم اختيار أعضاء اللجنة من قبل نظرائهم في المجلس الوطني للتأمينات. تتم المصادقة على القائمة الإسمية لأعضاء اللجنة المعدة على هذا النحو بمقرر من المدير العام للخزينة.

¹ القرار المؤرخ في 03/11/1998، يتضمن إنشاء لجنة " حماية مصالح المؤمن عليهم والتعريف " التابعة للمجلس

الوطني للتأمين وتشكيلها وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 90، 1998، ص: 32.

² نفس المرجع السابق، ص: 31.

3.2.2. لجنة حماية مصالح المؤمن عليهم والتعريف

تكلف اللجنة على الخصوص بما يأتي:¹

- إبداء آراء وتوصيات فيما يخص حماية مصالح المؤمن عليهم ومكنتبي العقود؛
 - إبداء آراء حول كل مشروع ويرتبط بتعريف المخاطر؛
 - فحص كل ملف له علاقة بميدان اختصاصها، وإبداء رأيها فيه.
- ويتولى الأمين العام الدائم للمجلس الوطني للتأمينات أمانة اللجنة وتجتمع اللجنة كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويتم اختيار أعضاء اللجنة من قبل نظرائهم في المجلس الوطني للتأمينات. تتم المصادقة على القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المعدة على هذا النحو بمقرر من المدير العام للخزينة.

4.2.2. لجنة الاعتماد

حدد القرار المؤرخ في 11/02/1996 في الجريدة الرسمية عمل لجنة الاعتماد وهي كما يلي:²

- تتولى الكتابة الدائمة للمجلس الوطني للتأمينات أعمال كتابة لجنة الاعتماد؛
- تجتمع لجنة الاعتماد باستدعاء من رئيسها كلما اقتضت الضرورة ذلك؛
- يقوم رئيس لجنة الاعتماد أو كاتب المجلس الوطني للتأمينات بإعداد الاستدعاءات وإرسالها إلى الأعضاء قبل أجل عشرة «10» أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع؛
- يجب أن تبدي لجنة الاعتماد أو سحبه خلال الأيام الخمسة عشر «15» التي تلي تاريخ إخطارها؛
- يدون رأي لجنة الاعتماد في كل ملف تقوم بدراسته في محضر يرسله الرئيس إلى الوزير المكلف بالمالية؛
- عندما تعالج لجنة الاعتماد ملف سحب اعتماد، يمكن للرئيس أن يطلب من المسير الرئيسي للشركة أو السمسار المعني بحضور الاجتماع من أجل تقديم المعلومة الإضافية للملف؛

¹ نفس المرجع السابق، ص: 31.

² القرار المؤرخ في 11/02/1996، يحدد تكوين لجنة الاعتماد وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 1996، ص: 22.

- يقوم رئيس لجنة الاعتماد كل ثلاثة أشهر عن طريق الكتابة الدائمة للمجلس الوطني للتأمينات، بإعداد تقرير عن نشاط اللجنة الذي يرسله إلى رئيس هذا المجلس.

المطلب الثاني: لجنة الإشراف على التأمينات «CSA»

تؤمن المراقبة والمتابعة على المستوى الوطني من طرف مديرية التأمينات، وذلك من خلال إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات بموجب الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25/01/1995 المعدل والمتمم والمتعلق بالتأمينات لاسيما الفصل الأول من الباب الثاني والمتعلق برقابة الدولة لنشاط التأمين.

1. تعريف لجنة الإشراف على التأمينات

لجنة الإشراف على التأمينات تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، حيث تمارس رقابة الدولة على نشاط التأمين وإعادة التأمين من طرف لجنة الإشراف على التأمينات، وتهدف إلى:

- التحقق من معلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأسمال شركة لشركة التأمين و/ أو إعادة التأمين؛
- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى يسار شركات التأمين أيضا؛
- ترقية وتطهير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي
- تسهر على احترام شركات التأمين والوسطاء المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين؛
- تتأكد بأن هذه الشركات تفي ومازلت قادرة على الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم، كما يجب على هذه الشركات أن تكون ذات يسار كاف¹.

¹ القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20/02/2006، والمتعلق بالتأمينات، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 6.

2. تشكيل اللجنة

تتكون لجنة الإشراف على التأمينات من خمسة «5» أعضاء من بينهم الرئيس يختارون لكفاءتهم لاسيما في مجال التأمين القانون والمالية.

رئيس لجنة الإشراف على التأمينات يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية. تحدد القائمة الاسمية لأعضاء لجنة الإشراف على التأمينات بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية وتتكون اللجنة من:

- قاضيين «2» تقترحهما المحكمة العليا؛
- ممثل «1» عن الوزير المكلف بالمالية؛
- خبير «1» في ميدان التأمينات يقترحه الوزير المكلف بالمالية.

تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا، كما تزود اللجنة بأمانة عامة تحدد صلاحياتها وكيفية تنظيمها وسيرها، بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية. تتكفل ميزانية الدولة بمصاريف تسيير لجنة الإشراف على التأمينات¹.

3. أعمال لجنة الإشراف على التأمينات

تسطر لجنة الإشراف على التأمينات سنويا على برنامج عمل يحدد على الخصوص:

- العمليات المتعلقة بالإشراف وبالمراقبة المزمع القيام بها،
- وسائل تنفيذه؛

تحدد كيفية إعداد برنامج العمل السنوي للجنة الإشراف على التأمينات والموافقة عليه في النظام الداخلي للجنة.

4. كيفية وشروط أداء لجنة الإشراف على التأمينات لمهامها

لقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 08-113 المؤرخ في 09/04/2008 كيفية وشروط أداء لجنة الإشراف على التأمينات لمهامها كما يلي:

¹ نفس المرجع السابق، ص: 5.

1.4. في مجال احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين وتتمثل في العناصر الآتية:¹

- تسهر لجنة الإشراف على التأمينات على مطابقة عمليات التأمين وإعادة التأمين وشرعيتها؛
- مراقبة مدى احترام شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية وكل متدخل.

آخر في مجال التأمين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين.

2.4. في مجال القدرة على الوفاء

يمكن للجنة الإشراف على التأمينات المطالبة بخبرات لتقييم كلي أو جزئي للأصول و/ أو الخصوم المرتبطة بالالتزامات التنظيمية لشركة التأمين و/ أو إعادة التأمين وفروع شركة التأمين الأجنبية وتتولى الشركة دفع نفقات الخبرة، كما يمكن لجنة الإشراف على التأمينات قصد الحفاظ على أملاك شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين وفروع شركة التأمين الأجنبية ولتصحيح وضعيتهم، أن تلجأ إلى:

- تقليص نشاطها في فرع أو عدة فروع تأمين؛
- تقليص أو منع حرية التصرف في كل أو جزء من عناصر أصولها؛
- تعيين متصرف مؤقت يحل محل هيئات تسيير الشركة؛
- ترخص لجنة الإشراف على التأمينات، بناءً على قرار من رئيسها، كل مساهمة في رأسمال شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين التي تفوق نسبة 20%؛
- توافق لجنة الإشراف على التأمينات، بناءً على قرار من رئيسها، على كل مساهمة لشركة التأمين و/ أو إعادة التأمين التي تفوق نسبة 20% من أموالها الخاصة؛

¹ Conseil National Des Assurances , **Commission De Supervision Des Assurances (CSA)**, P: 2.
Site Et Date Consulté: <http://www.cna.dz> 17/06/2019.

- توافق لجنة الإشراف على التأمينات، بقرار من رئيسها، على كل طلب تحويل جزئي أو كلي لمحفظة عقود شركة التأمين أو فرع شركة تأمين أجنبية إلى شركة أو مجموعة شركات تأمين معتمدة بحقوقها والتزاماتها؛
- تعيين لجنة الإشراف على التأمينات مفتش أو عدة مفتشين مساعدين للقاضي المحافظ في مراقبة عمليات تصفية شركات التأمين؛
- يمكن للجنة الإشراف على التأمينات وفي إطار المهام المخولة لها أن تعرض على الوزير المكلف بالمالية كل اقتراح تعديل للتشريع وللتنظيم المعمول بهما.

3.4. في مجال التحقق من الموارد المالية

- يمكن للجنة الإشراف على التأمينات أن تطلب من شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية، في إطار جهاز المراقبة الداخلية، برنامجا خاصا للوقاية واستكشاف ومكافحة تبييض الأموال¹.

5. عقوبات تقرها لجنة الإشراف على التأمينات

- تقوم لجنة الإشراف على التأمينات بفرض عقوبات على شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية في حالة مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين هي:
- عقوبة مالية؛
 - الإنذار؛
 - التوبيخ؛
 - إيقاف مؤقت لواحد أو أكثر من المسيرين بتعين وكيل متصرف مؤقت.
- كما أن هناك عقوبات يقرها الوزير المكلف بالمالية بناءً على اقتراح من لجنة الإشراف على التأمينات، بعد أخذ رأي المجلس لوطني للتأمينات:
- السحب الجزئي أو الكلي للاعتماد؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08-113 المؤرخ في 09/04/2008، يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 2008، ص ص: 4-6.

- التحويل التلقائي لكل أو جزء من محفظة عقود التأمين¹.

المطلب الثالث: صندوق ضمان المؤمن لهم

من أجل حماية الدولة لقطاع التأمين من الإفلاس، قامت بإنشاء صندوق ضمان المؤمن لهم وهذا لجبر الضرر وتفتيت الخسائر التي قد تتعرض لها الشركات والناجمة عن التعويضات التي تقوم الشركات بمنحها للمؤمنين عند وقوع أخطار كارثية، بحيث تصبح شركات التأمين غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

1. لجنة تعويض المؤمن لهم

حدد المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 07/04/2009 أعضاء اللجنة والمهام المسندة إليها وتنظيمها وهي كالاتي:²

1.1. أعضاء لجنة تعويض المؤمن لهم

وتتكون لجنة تعويض المؤمن لهم من الأشخاص الآتي ذكرهم:

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية رئيسا.
- ممثل عن الهيكل المكلف بالتأمينات في وزارة المالية، عضوا.
- ممثلان «2» عن جمعية شركات التأمين عضوين، يتولى المدير العام لصندوق ضمان السيارات أمانة اللجنة.

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة بقرار من الوزير المكلف بالمالية

2.1. تتكفل اللجنة المذكورة أعلاه بما يأتي

- فحص ملفات التعويض.
- اقتراح على الوزير المكلف بالمالية مستويات التعويض.
- إبداء الرأي في كل ما يتعلق بتسيير الصندوق.

¹ القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20/02/2006، 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 07/04/2009، يحدد كفيات تنظيم صندوق ضمن المؤمن لهم وسييره وكذا شروطه المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، 2009، ص: 8.

3.1. سير اللجنة وهي كما يلي:

- تجتمع اللجنة لدراسة النقاط المدرجة ضمن جدول الأعمال، بناء على استدعاء من رئيسها.
- يكلف رئيس اللجنة بإرسال الاستدعاء الذي يوضح جدول الأعمال إلى كل عضو، في غضون خمسة عشر «15» يوما على الأقل قبل تاريخ الاجتماع.
- لا تصح مداوات اللجنة إلا بحضور ثلاثة أرباع «4/3» أعضائها على الأقل.
- وإذا لم يكتمل النصاب تجتمع اللجنة خلال الثمانية «8» أيام الموالية وتصح المداوات حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.
- تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.
- لا يقبل التصويت بالوكالة.
- تحرر مداوات اللجنة في محاضر يوقعها الرئيس والأمين وتدون في سجل خاص.
- ترسل محاضر مداوات اللجنة إلى الوزير المكلف بالمالية للموافقة.
- يلتزم أعضاء اللجنة بالسر المهني.

2. تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وهي تتمثل في العناصر الآتية:

- يتكفل الصندوق في حدود الأموال المتوفرة، بكل أو جزء من الديون الناتجة عن عقود التأمين لشركة في حالة عجز، إذا ما أصبحت أصول هذه الأخيرة غير كافية؛
- يتدخل الصندوق بناء على تبليغ من لجنة الإشراف على التأمينات وبعد تقرير مغل يحرره الوكيل المتصرف القضائي، يثبت عدم كفاية أصول الشركة العاجزة؛
- ترسل لجنة الإشراف على التأمينات إلى الصندوق كشفا اسميا لديون الشركة للمؤمن لهم وللمستفيدين من عقود التأمين أو ذوي حقوقهم وكذا كل وثيقة ثبوتية مرفقة بالكشف؛
- يقوم الصندوق بتعويض المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين أو ذوي حقوقهم في أجل أقصاه ستة «6» أشهر ابتداء من تاريخ إيداع الكشف المذكور؛

- بناء على اقتراح لجنة تعويض المؤمن لهم، يحدد قرار الوزير المكلف بالمالية مستويات التعويض التي يتكفل بها الصندوق.

3. المقصيين من الصندوق

يقصى من أي تعويض من قبل الصندوق كل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الآتي ذكرهم:¹

- المتصرفون، المسيرون ومحافظو الحسابات، والشركاء المسؤولون شخصيا عن الحياة المباشرة أو غير المباشرة لـ 1 % على الأقل من رأسمال الشركة العاجزة وكل الأشخاص من ذوي الصفة المماثلة في شركات أخرى للمجمع.
- الشركات وسماسة التأمين المعتمدون، باستثناء العقود المكتتبة لفائدة أجراءهم أو زبائنهم.

4. سير صندوق ضمان المؤمن لهم وهي كما يلي:

- يسند تسيير الصندوق إلى صندوق ضمان السيارات. تحدد اتفاقية تسيير بين الوزارة المكلفة بالمالية وصندوق ضمان السيارات كليات تسيير الصندوق ونفقاته؛
- تودع الأرصدة التابعة للصندوق من قبل صندوق ضمان السيارات لدى الخزينة العمومية لتنفيذ العمليات المنجزة في هذا الحساب من قبل المدير العام لصندوق ضمان السيارات.
- في إطار العمليات المالية للصندوق، يتولى المدير العام لصندوق ضمان السيارات:
- تزويد لجنة تعويض للمؤمن لهم، بالعناصر الحسابية والمالية الضرورية لإتمام مهامها.
- إعداد الحسابات السنوية للصندوق؛
- إرسال للوزير المكلف بالمالية وللجنة، تقريرا سنويا عن عمليات هذا الصندوق.
- اللجوء إلى المتابعات القضائية ضد:

✓ الأشخاص الذين تلقوا تعويضا بغير حق.

✓ الغير، المسؤول عن الأضرار.²

¹ نفس المرجع السابق، 2009، ص ص: 6-7.

² نفس المرجع السابق، 2009، ص ص: 7-8.

وتنفذ الإجراءات اللازمة لتحصيل هذه التعويضات والمبالغ الواقعة على عاتق غير المسؤول.

5. الشروط المالية لصندوق ضمان المؤمن لهم

حدد المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 2009/04/07 الشروط المالية لصندوق ضمان المؤمن لهم وهي كما يلي:¹

1.5. مسؤولية تسيير الصندوق

يتولى المدير العام لصندوق ضمان السيارات مسؤولية تسيير الصندوق. وبهذه الصفة، يقوم بما يأتي:

- يحضر اجتماعات اللجنة ويسهر على تنفيذ مداولاتها؛
- ينفذ نفقات الصندوق؛
- يتابع تحصيل الاشتراكات المخصصة للصندوق؛
- يمثل الصندوق إزاء الغير؛
- يمثل الصندوق أمام العدالة وفي كل أعمال الحياة المدنية.

2.5. موارد ونفقات الصندوق

حدد المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 2009/04/07 موارد ونفقات الصندوق وهي على النحو الآتي:²

2.5.1. موارد الصندوق

وتحتوي موارد الصندوق على ما يأتي:

- اشتراك سنوي لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في حدود 1 % من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات؛
- حصائل توظيف الأموال؛

¹ Conseil National Des Assurances , Ordonnance N° 95-07 Du 25 Janvier 1995 Relative Aux Assurances Et Ses Textes D'application, Août 2015, P P: 71-72.

² نفس المرجع السابق، 2009، ص: 8.

- تحدد نسبة الاشتراك وكيفية تسديده وكذا أجل تحصيله بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

2.5.2. نفقات الصندوق

تشمل نفقات الصندوق ما يأتي:

- التعويضات الممنوحة للمؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين أو ذوي الحقوق.
- نفقات مهام التحقيق والخبرة المتعلقة بدراسة ملفات التعويض؛
- نفقات تسيير الصندوق؛
- التعويضات الممنوحة لأعضاء لجنة تعويض المؤمن لهم التي يحدد مبلغها عن طريق التنظيم نفقات أخرى تقع على عاتق الصندوق.

3.5. محاسبة الصندوق

تمسك المحاسبة حسب الشكل التجاري طبقا للتشريع المعمول به، وفيما يلي عرض لأهم النقاط المتعلقة بمحاسبة الصندوق:

- تسطر عمليات الصندوق، الإيرادات منها والنفقات، ضمن محاسبة متميزة يمسكها صندوق ضمان السيارات؛
- يراقب الحسابات ويوافق عليها محافظ حسابات يعينه الوزير المكلف بالمالية؛
- ترسل كل من الحصيلة والتقارير السنوي للنشاط وتقرير محافظ الحسابات إلى الوزير المكلف بالمالية قبل 30 يونيو من كل سنة؛
- بعد الموافقة عليها من قبل الوزير المكلف بالمالية ترسل الحصيلة والتقارير السنوي للنشاط إلى كل شركة تأمين و/أو شركة إعادة تأمين وفرع شركة تأمين أجنبية معتمدة؛
- في حدود مبلغ الأقساط التي دفعها، يحل الصندوق محل المؤمن لهم في حقوقهم وكذا محل مكنتبي العقود والمستفيدين من التعويضات؛
- كما يحل الصندوق محل حقوق الشركة العاجزة فيما يخص الديون المحتجزة لدى معيدي التأمين في حدود المبالغ المستحقة؛

- يمكن الصندوق اتخاذ أي إجراء إزاء مسؤولية المسيرين القانونيين أو الفعليين لشركة التأمين العاجزة، بغاية تسديد كل أو جزء من المبالغ التي دفعها.¹

4.5. اشتراكات شركات تأمين و/أو إعادة تأمين في صندوق المؤمن لهم

حدد المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 07/04/2009 نسبة الاشتراكات في الصندوق وطريقة دفعها على النحو الآتي:

1.4.5. تحديد نسبة الاشتراكات

يحدد الاشتراك السنوي لشركات تأمين و/أو إعادة تأمين وفرع شركات تأمين أجنبية معتمدة في الصندوق ضمان المؤمن لهم بنسبة 0.25% من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات والمقفلة بتاريخ 31 ديسمبر من السنة التي سبقت السنة المالية المعنية.

2.4.5. تسديد وتحصيل الاشتراكات

يسدد الاشتراك المذكور في الحساب المفتوح لهذا الغرض من قبل صندوق ضمان المؤمن لهم ويحصل قبل 30 من شهر سبتمبر من السنة المالية المعنية كأجل أقصى.

المطلب الرابع: تعريفات ومركزية المخاطر

من أجل معرفة الدولة المخاطر التي تحيط بمجتمعها والفاخرة التي يدفعها المجتمع لتفادي تلك المخاطر قامت الدولة ممثلة بوزارة المالية باستحداث أجهزة تتولى الرقابة على تعريفات المخاطر ومركزية المخاطر حيث الأولى تتمثل في الرقابة على أسعار التأمين والثانية جمع المعلومات عن المخاطر التي يتعرض لها المجتمع.

1. تعريفات المخاطر

حدد المرسوم التنفيذي رقم 96-47 المؤرخ في 17/01/1996 كل ما يتعلق بتعريفات المخاطر وهي كما يلي:²

1.1. تسعير مخاطر التأمين وتتضمن ما يلي:

¹ نفس المرجع السابق، 2009، ص: 9.

² المرسوم التنفيذي رقم 96-47 المؤرخ في 17/01/1996، يتعلق بتعريفات الأخطار في مجال التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، 1996، ص: 11.

1.1.1.1 العناصر التي تكون تعريفات المخاطر في مجال التأمين

تتمثل العناصر التي تكون تعريفات التأمين، زيادة على طبيعة المخاطرة، فيما يأتي:

1.1.1.1.1 القسط الصافي، الذي يحدّد خصوصاً على أساس احتمال وقوع الحادث، من جهة، وعلى

أساس معدّل مبلغ الخسائر التي تتسبب فيها الحوادث من جهة أخرى.

2.1.1.1 نفقات الاكتتاب وتسيير المخاطرة

والتي تتضمن مايلي:

- تكاليف التوزيع؛
- تكاليف التسيير.

3.1.1.1 تتمثل العناصر الأخرى على الخصوص فيما يأتي:

- تكاليف الحوادث «المبلغ الرئيسي والمصاريف الثانوية».
- الحاصل التقني من جميع الفروع؛
- حاصل الاستغلال؛
- الحصائل المالية.

يحدّد الوزير المكلف بالمالية بقرار التعريفات أو المقاييس المرتبطة بها الخاصة بالتأمينات الإلزامية بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات. كما تكلف الهيئة المختصة بالتعريفات مقدّماً بعرض التعريفات المقترحة على لجنة الإشراف على التأمينات.

2.1 المكتب المتخصص بالتعريفات في مجال التأمينات

حدد المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11/08/2009 تشكيل وتنظيم وتسيير المكتب

المتخصص بالتعريفات في مجال التأمينات على النحو الآتي:

1.2.1 تشكيل المكتب المتخصص بالتعريفات في مجال التأمينات

تم إنشاء في سنة 2009 مكتب متخصص بالتعريفات في مجال التأمينات. ويرأس المكتب

ممثلاً عن الوزير المكلف بالمالية ويتكون من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- ممثل واحد «1» عن وزارة التجارة؛
- ممثلان «2» عن جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين؛

- خبير تأمينات يعينه الوزير المكلف بالمالية.

يعين أعضاء المكتب بقرار من الوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون إليها، لمدة ثلاث «3» سنوات قابلة للتجديد، وفي حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء، لأي سبب من الأسباب، يتم استخلافه بنفس الأشكال ويحل العضو المعين حديثا محله إلى نهاية العهدة الجارية. يمكن لرئيس المكتب أن يستعين بأي شخص من شأنه وبحكم كفاءته، مساعدة المكتب في القيام بأعماله.

2.2.1. تنظيم المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمينات، وتتمثل الأعمال التي يقوم بها المكتب كما يلي:

- يزود المكتب للممارسة لمهامه، بأمانة يحدد تنظيمها وعملها في النظام الداخلي للمكتب؛
- إعداد مشاريع التعريفات ودراسة وتحيين تعريفات التأمين المعمول بها؛
- يمكن أن يستشار المكتب في إطار مهامه من إدارة مراقبة التأمينات في كل المسائل المرتبطة بتعريف عمليات التأمين وكذا في أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل التعريفات أو مقاييس التعريف؛

- يمكن أن يقترح المكتب فيما يخص التأمين الإلزامي، تعريفات أو مقاييس للتعريف.
- وفيما يخص التأمين الاختياري. يمكن أن يقترح المكتب تعريفات مرجعية. كما يقوم المكتب لممارسة مهامه، بإخطار شركات التأمين و / أو إعادة التأمين بجميع المعلومات اللازمة بالتعريف.

3.2.1. سير المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمينات

- يجتمع المكتب في دورة عادية مرتين «2» في السنة بناء على استدعاء من رئيسه الذي يحدد جدول الأعمال، كما يمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية، بناء على استدعاء من رئيسه أو بطلب ثلاثة «3» من أعضائه. يتداول المكتب، على الخصوص ما يأتي:¹
- ميزانية المكتب؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11/08/2009، يحدد تشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريف

التأمينات وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2009، ص ص: 10-11.

- تقرير عن النشاط السنوي للمكتب؛
- الكشف التقديرية للموارد والنققات والحصيلة؛
- والحسابات السنوية لتسيير المكتب؛
- التنظيم والهيكل التنظيمي للمكتب؛
- النظام الداخلي للمكتب؛
- أجور المستخدمين؛
- يصادق المكتب على نظامه الداخلي لا تصح مداوات المكتب إلا بحضور ثلاثة «3» من أعضائه على الأقل. تتخذ قرارات المكتب بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا؛
- إذا لم يكتمل النصاب، يجتمع المكتب خلال الثمانية «8» أيام الموالية وتصح المداوات حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين؛
- تحرر مداوات المكتب في محاضر يوقعها الرئيس والأمين وتدون في سجل خاص؛
- ترسل محاضر مداوات المكتب إلى الوزير المكلف بالمالية للموافقة عليها خلال الشهر الموالي للاجتماع. تصح قرارات المكتب نافذة خلال شهر بعد إرسالها للوزير المكلف بالمالية ما عدا في حالة الرفض.

5.2.1. موارد ونققات المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمينات وتتضمن نققات وموارد

المكتب ما يلي:

1.4.2.1. موارد المكتب

تحتوي موارد المكتب مما يأتي:

- مساهمة شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين المعتمدة. تحدد نسب المساهمة وكيفيات دفعها بتعليمات من الوزير المكلف بالمالية، طبقا للمادة 161 من قانون المالية لسنة 1996.
- عائدات توظيف الأموال الفائضة للمكتب.

2.4.2.1. نفقات المكتب

تشتمل نفقات المكتب على ما يأتي:

- تكاليف إدارة المكتب وسيره؛

- تكاليف الدراسات والخبرة.

3.4.2.1. محاسبة المكتب

وفيما يلي أهم النقاط المتعلقة بمحاسبة المكتب:

- تفتتح السنة المالية للمكتب في أول جانفي وتقف في 31 ديسمبر من كل سنة.

- تمسك المحاسبة حسب الشكل التجاري طبقا للتشريع المعمول به؛

- يراقب الحسابات ويصادق عليها محافظ حسابات يعينه الوزير المكلف بالمالية؛

- ترسل الحصيلة والتقارير السنوي للنشاط وتقرير محافظ الحسابات إلى الوزير المكلف بالمالية

قبل 30 يونيو من كل سنة.

2. مركزية المخاطر

حدد المرسوم التنفيذي رقم 07-137 المؤرخ في 19/05/2007 مهام مركزية المخاطر وكل

التصريحات الواجب القيام بها كما يلي:

1.2. مهام هيئة مركزة المخاطر وتنظيمها وسيرها

تتمثل مهام هيئة مركزة المخاطر

وتنظيمها وسيرها فيما يلي:

- تنشأ مركزية المخاطر لدى وزارة المالية، وتلحق بالهيئة المكلفة بالتأمينات؛

- جمع ومركزة المعلومات المتصلة بعقود تأمين الأضرار المكتتبه لدى شركات

التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة؛

- يجب على شركات التأمين إبلاغ مركزية المخاطر بالعقود التي تصدرها؛

- تعلم مركزية المخاطر شركة التأمين المعنية بكل حالة لتعددية التأمين من نفس

الطبيعة وعلى نفس المخاطرة؛

- يحدد شكل هذه التصريحات ودورياتها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.¹

2.2. التصريحات الواجب تبليغها إلى مركزية المخاطر من قبل شركات التأمين ودوريتها

وهي كما يلي:

¹ المرسوم التنفيذي رقم 07-137 المؤرخ في 19/05/2007، مرجع سبق ذكره، 2007، ص: 8.

- يجب على شركات التأمين أن تبلغ كل ثلاثة «3» أشهر إلى مركزية المخاطر بالمعلومات الخاصة بالعقود الصادرة عنها وفقا للجداول النموذجية المرفقة بالملحق بهذا القرار؛
 - ترسل هذه المعلومات إلى مركزية المخاطر في الشهر الذي يلي الثلاثي الذي فيه الجرد.¹
- المبحث الثالث: التأمين التكافلي في الجزائر - واقع ورهانات-**

رغم حداثة الشركة في سوق التأمين الجزائري والتي تعتبر الشركة الوحيدة القائمة على أساس التكافل «المستوحى من الشريعة الإسلامية» إلى أنها استطاعت مواجهة المنافسة رغم الظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد جراء انخفاض أسعار البترول الذي أدى إلى تراجع أغلب شركات التأمين.

المطلب الأول: تقديم شركة سلامة للتأمينات

تعتبر شركة سلامة للتأمينات الشركة الوحيدة التي تنشط في مجال التأمين التكافلي وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة شركة سلامة للتأمينات والمكانة التي حققتها الشركة في سوق التأمين الجزائري من خلال مدة عمل ليست بالقصيرة وكذا ذكر أهم المشاكل التي تواجه الشركة في النشاط التأميني التكافلي والذي تقف دون وصولها إلى هدفها المنشود وما هي سبل الكفيلة في مواجهة هذه المشاكل لتكون هذه الحلول توطئة لعمل مصرفي ومالي يساعد على فهم وحل المسائل العالقة وتجلية الغبار أمام طريق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

1. الشركة وطبيعة أعمالها

صنّف القانون الجزائري المتعلق بالتأمينات شركات التأمين إلى ثلاث مجموعات. شركات التي تقوم بالتأمين على الأشخاص وأخرى تقوم بالتأمين على الأضرار وشركات تعاضدية لا تهدف إلى الربح. وتعتبر شركة سلامة للتأمينات الجزائر ضمن الشركات الخاصة والتي تنشط في مجال التأمين على الأضرار.

¹ القرار المؤرخ في 2007/08/06، يحدد شكل التصريحات التي تبلغ لمركزية الأخطار ودورياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد59، الصادرة بتاريخ 2007/09/23، ص: 17.

2. نشأة شركة سلامة للتأمينات

سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بشركة سلامة واستراتيجيتها والغرض من إنشائها. بشيء

من التفصيل

1.2. التعريف بالشركة

اعتمدت شركة سلامة للتأمينات الجزائرية بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 عن وزير المالية وبذلك فهي قد امتصت شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000، والتي أصبحت اليوم سلامة للتأمينات الجزائرية بعد انضمامها لمجموعة سلامة. وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية، حيث تتوفر على 261 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني و6 مديريات جهوية «شرق - وسط - غرب»¹.

ويمكن اختصار أهم المعلومات عن شركات سلامة للتأمينات في الجزائر على النحو الموالي:

- شركة المساهمة المسماة، سلامة للتأمينات الجزائرية
- مقرها الاجتماعي، شارع سعيد حمدين التكافلية العقارية الأمل مجموعة ملكية رقم 51، قسم 05، بئر مراد رايس الجزائر.
- رأسمالها: 2.000.000.000 دج
- أهم التعديلات في شركة سلامة للتأمينات، وهي على النحو الآتي:
 - تم تعديل القانون الأساسي فيما يخص التسمية، حيث أصبحت تسمى شركة المساهمة سلامة للتأمينات الجزائرية بدل شركة المساهمة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين.
 - في سنة 2008، تم تحرير رأس مال الشركة ليصبح 555.000.000 دج.
 - في 24/05/2010، تم رفع رأس مال الشركة ليصبح مليار 1.000.000.000 دج بواسطة تقديرات نقدية من المساهمين.

¹ الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية (2019).

- في 2010/12/21، تم رفع رأس مال الشركة ليصبح 2.000.000.000 دج بواسطة تقديرات نقدية من المساهمين، مقسمة إلى 200.000 ألف سهم قيمة السهم الواحد 10.000 دج، موزعة بين المساهمين على النحو الآتي:¹

- لشركة بيت إعادة التأمين التونسي..... 70.788 سهم؛
 - لشركة طريق القابضة..... 123.166 سهم؛
 - لشركة المساهمة بنك البركة الجزائري..... 5.920 سهم؛
 - للسيد رضا فريد بن بوزيد..... 123 سهم؛
 - لشركة بست ري أفريقيا السعودية..... 01 سهم؛
 - للسيد صالح بن جميل بن صالح ملائكة..... 01 سهم؛
 - للسيد خالد بن زايد بن صقر آل نهيان..... 01 سهم؛
- مجموع الأسهم:..... 200.000 ألف سهم.

2.2. نشاط الشركة

القيام بجميع عمليات التأمين المختلفة والمتعلقة بالأضرار.

3.2. رؤية الشركة

تقديم أفضل ضمان مالي يتوافق مع قيمها مصمم ومبتكر عن طريق فريق متخصص وبناء وتكوين علاقات مهنية طويلة الأمد مع الزبائن الذين يتطلعون إلى حلول نوعية في إدارة مخاطرتهم بتكاليف متناسبة مع طبيعة أعمالهم. كما تسعى الشركة إلى النمو والتوسع في منتجاتها وخدماتها لتحقيق التغطية الأمثل، وأن تكون الرائدة في مجال صناعة التأمين في الجزائر.

4.2. رسالة الشركة

تسعى الشركة لتلبية الحاجات التأمينية للأفراد والشركات من أجل مساعدتهم على إدارة المخاطر اليومية، وتعويضهم عن الأحداث غير المتوقعة، وبلوغ ما يصبون إليه من تطلعات.

¹ محضر جمعية أعضاء مجلس الإدارة لشركة الأسهم سلامة للتأمينات الجزائر في 01 أوت 2015.

5.2. استراتيجية الشركة

هدف شركة سلامة هو أن تحتل مركزاً رائداً كمزود لمنتجات التأمين التكافلي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر من خلال تقديم جودة عالية بأسعار تنافسية. وتقدم الشركة عدداً من المنتجات المصممة لتلبية احتياجات زبائننا من الأفراد والشركات كما هو مفصل أدناه:

- تأمين السيارات.
- تأمين المخاطر الصناعية؛
- تأمين المشاريع والمنشآت الفنية والورشات؛
- تأمين المخاطر البسيطة للأفراد «المساكن - المحلات التجارية»؛
- تأمينات النقل البحري، البري والجوي؛
- تأمينات المسؤولية المدنية المختلفة؛
- إعادة التأمين.¹

6.2. كبار المساهمين في الشركة

تعتبر شركة سلامة للتأمين الجزائر شركة تابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين-سلامة- حيث تملك ما نسبته 96.98% من قيمة رأس مالها الاجتماعي (شركة بيت إعادة التأمين التونسي وشركة طريق القابضة)².

3. الغرض من إنشاء الشركة

يمكن تقسيم الغرض الذي تم إنشاء الشركة من أجله إلى قسمين رئيسيين، الأول التأمين على المخاطر المتعلقة بالأضرار والثاني استثمار الأموال الناتجة عن عملية التأمين.

1.3. في مجال التأمين على المخاطر

تتولى وتباشر الشركة بكل الطرق والوسائل بالجزائر أو في غيرها من أقطار العالم بما يتفق بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين من كل نوع ودرجة وطبيعة ووصف طبقاً للأمر رقم 95-07

¹ الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر (2019)؛

² سوق دبي المالي DFM، تاريخ الاطلاع 2019/8/23

المؤرخ في 23 شعبان 1415 الموافق 25 جانفي 1995 المعدل والمتمم والمتعلق بالتأمينات على الأسس المالية:

- ضمان مصلحة المؤمن عليهم بطريقة تمكنهم من التعاون فيما بينهم لمجابهة الكوارث التي قد تلحق ضررا بأحدهم أو بالعديد منهم وتغطية المخاطر وذلك بتقاسم المبالغ الراجعة إثر الكوارث بين المؤمن عليهم طبقا للترتيبات التي يحددها مجلس الإدارة؛
- تنظيم عمليات التأمين التي تقوم بها الشركة بطريقة تكون النتائج الفنية المنجزة موزعة على المؤمن عليهم طبقا للترتيبات المحددة من قبل مجلس الإدارة علما بأن هذه النتائج الفنية تمثل الفارق بين مبلغ المنح المدفوعة من قبل المؤمن عليهم ومبلغ الدفعات التي تمت بعنوان جبر أضرار الكوارث المتحققة والتي ترفع في مصاريف التصرف لعمليات التأمين؛
- الحصول على أرباح من الأموال المتأتية من منح التأمين والنتائج الفنية مثلما هو مبين أعلاه والاحترازاات حسب القواعد التي يحددها مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح على المؤمن عليهم التي نشأت بعد طرح المناب الراجع للتصرف بعنوان أجور عن الخدمات المقدمة في إطار هذه العمليات الاستثمارية، وعامة جميع العمليات المالية المنقولة أو العقارية اللازمة لتحقيق غرض الشركة أو القابلة لتوسيع نشاطها بما في ذلك الاستلام بجميع أشكاله والفوائض والمساهمات في جميع الشركات أو المؤسسات الجزائرية أو الأجنبية طبقا للترتيبات التي يحددها مجلس الإدارة.

2.3. في مجال استثمار أموال التأمين

تستثمر شركة سلامة أموالها في جميع وجوه الاستثمار بما يتفق وأعمال شركات التأمين عادة والتي تخدم مصلحتها، كما يحددها المديرون من وقت لآخر. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها أنفة الذكر وبموجب نظامها الأساسي صلاحية القيام من آن لآخر بجميع الأعمال الآتية أو بأي منها حسب ما يريثيه مجلس الإدارة:

- الدخول في تأسيس الشركات المحدودة والاكنتاب في أسهمها وبيع وشراء أسهم الشركات ومساندتها بأية صورة أخرى بما يتفق وأغراض الشركة. وبصفة عامة، المساهمة في إنشاء شركات التأمين وإعادة التأمين بدفع رأس المال أو بدفع جزء منه؛

- شراء حصص وممتلكات ومطلوبات وعمليات أي شخص أو مؤسسة أو شركة تزاوّل أي نوع من الأعمال؛
- إجراء جميع المعاملات وإبرام جميع العقود والقيام بجميع التصرفات القانونية التي تراها لازمة ومناسبة لتحقيق وتسهيل أغراضها وذلك بالشروط التي ترتبها؛
- أن تساهم بإسداء النصح في مجال التأمين وإعادة التأمين لشركات التأمين أو إعادة التأمين أو غيرها من المؤسسات التي تعمل مباشرة أو غير مباشرة بالعمل في مجال التأمين أو إعادة التأمين؛
- إحداث وتكوين والمساهمة في كل النشاطات والخدمات المكملّة لعمليات للتأمين وبالخصوص الاختبارات وتقييم المخاطر والمساعدة الفنية والإعلامية المتخصصة وغيرها من النشاطات الأخرى؛
- أن تنشئ وتتولى الإدارة أو تسهم في إنشاء وإدارة معاهد للتدريب في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي. والتطوير والمساهمة في كل نشاطات التكوين والرسالة والبحوث ذات الصيغة القانونية والاقتصادية أو الحسائية في ميدان التأمين.¹

المطلب الثاني: انجازات الشركة في سوق التأمين الجزائري

رغم حداثة الشركة في سوق التأمين الجزائري والتي تعتبر الشركة الوحيدة القائمة على أساس التكافل «المستوحى من الشريعة الإسلامية» إلى أنها استطاعت مواجهة المنافسة رغم الظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد جراء انخفاض أسعار البترول الذي أدى إلى تراجع أغلب شركات التأمين.

1. القدرات الفنية للشركة

لشركة سلامة قدرات فنية تمكنها من المنافسة القوية في سوق التأمين وزيادة حصتها السوقية وهي كما يلي:

¹ القانون الأساسي لشركة سلامة للتأمينات الجزائر (2019)، ص ص: 2-3؛

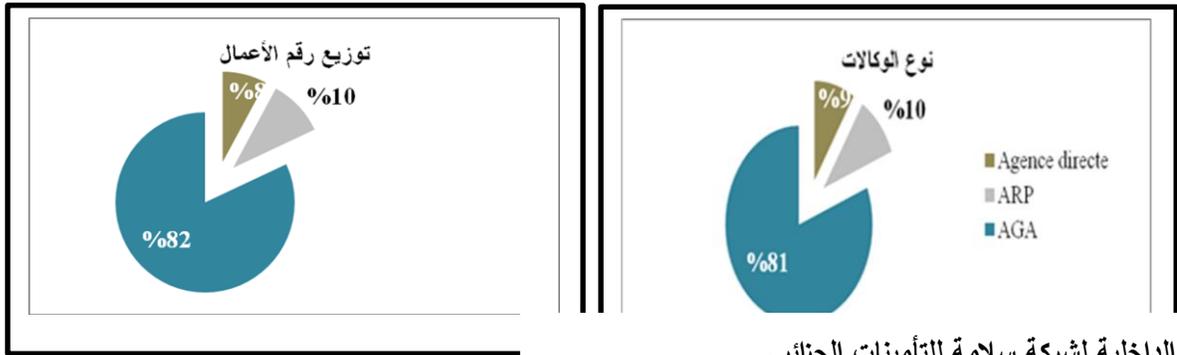
- خلال فترة خمسة عشر سنة «15» التي قضتها شركة سلامة للتأمينات الجزائر في السوق الجزائرية استطاعت أن تريح ثقة الأفراد والمؤسسات الخاصة والعمومية وكذلك الجماعات المحلية وهيئات الدولة جراء السمعة الطيبة وحسن التعامل والإصغاء تجاه زبائنهم؛
- تتمتع الشركة بمساندات مؤسسات إعادة التأمين العالمية؛
- من أجل منح لزيائنها ضمانات شاملة، للشركة علاقة مميزة مع سماسرة دوليين للتأمين؛
- كل هذه المقومات تسمح للشركة بتقديم خدمات مثالية لزيائنها تتطابق مع المقاييس العالمية.

2. الشبكة التجارية لشركة سلامة

تمتلك الشركة شبكة توزيع متكونة من 261 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني و6 مديريات جهوية «مركز شرق الجزائر، مركز غرب الجزائر، شرق باتنة، شرق سطيف، شرق عنابة، غرب وهران».¹

والشكل الموالي يبين الشبكة التجارية وتوزيع رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمينات الجزائر.

الشكل رقم (04-01): يوضح الشبكة التجارية وتوزيع رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمينات الجزائر.



المصدر: الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر.

- وكالة مباشرة: Agence direct ؛

- سماسرة ARP ؛

- وكيل معتمد AGA .

3. تطور رقم الأعمال والمطالبات خلال اثني عشر سنة الماضية من 2005 إلى 2017.

وفيما يلي عرض لبيانات تطور رقم الأعمال والمطالبات لشركة سلامة والتعليق عليها:

¹ الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر (2019).

1.3. عرض بيانات تطور رقم الأعمال والمطالبات

الجدول الآتي يبين تطور رقم الأعمال والمطالبات لشركة سلامة للتأمينات خلال اثني عشر سنة الماضية من 2005 إلى 2017:

الجدول رقم (04-05): يوضح تطور رقم الأعمال والمطالبات خلال اثني عشر سنة الماضية من 2005 إلى 2017.

الوحدة مليون دج

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
CA	654	1055	1422	1917	2490	2540	2797	3300	4025	4491	4707	5001	4788
Evolution	23%	61%	35%	35%	30%	2%	10%	18%	22%	12%	4,8%	6%	-4%
Prestation	309	518	660	1039	1295	1360	1538	1806	2000	2236	2200	2332	2262
Evolution	3%	68%	27%	57%	25%	5%	13%	17%	11%	16%	0,8%	3%	-3%
Prestation/CA	47%	49%	46%	54%	52%	54%	55%	55%	50%	50%	47%	47%	47%

المصدر: الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية

- رقم الأعمال Ca :

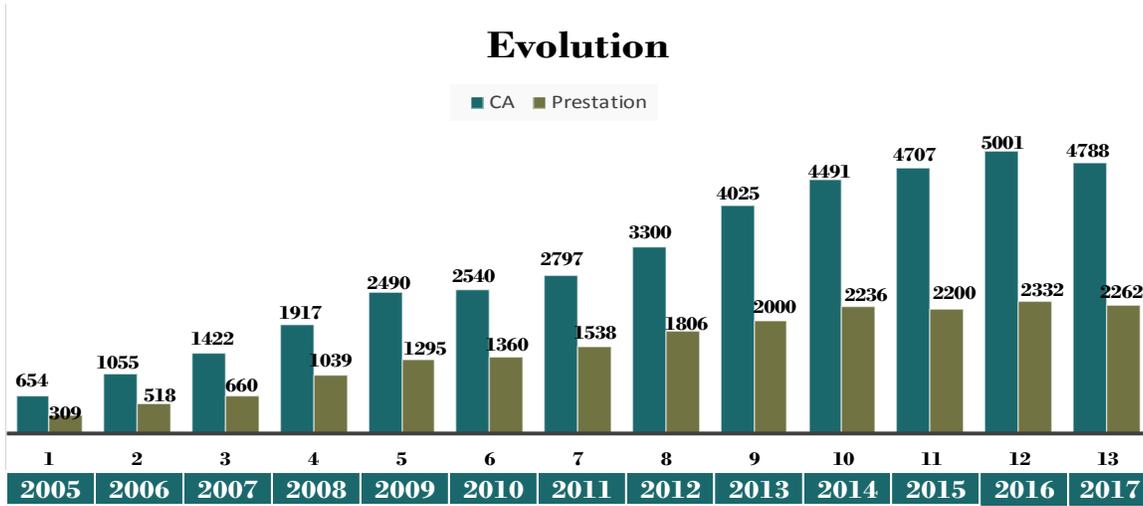
- المطالبات Prestation :

والشكل الآتي يبين تطور رقم الأعمال والمطالبات لشركة سلامة للتأمينات خلال اثني عشر

سنة الماضية من 2005 إلى 2017:

الشكل (04-02): يوضح تطور رقم الأعمال والمطالبات خلال اثني عشر سنة الماضية من 2005 إلى 2017.

الوحدة الدينار الجزائري



المصدر: الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية

- رقم الأعمال Ca

- المطالبات Prestation

2.3. قراءة في البيانات

وتشير البيانات الأخيرة إلى أن شركة سلامة حققت نموا في أعمالها وربحيتها خلال عام 2019 بنسبة 4.25% فيما بلغ حجم تعويض الزبائن ما قيمته 44% من رقم الأعمال، وهي نسبة قد تعكس السمعة التي تتمتع بها الشركة في السوق الجزائرية رغم حداثة نشأتها.

4. ترتيب شركة سلامة والحصص السوقية في القطاع الخاص للتأمين عن الأضرار

وإذا نظرت إلى الحصة السوقية لشركة سلامة ضمن شركات التأمين الخاصة في السوق الجزائرية، تجدها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 10.95% كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (04-06): يوضح ترتيب شركة سلامة في القطاع الخاص للتأمين عن الأضرار

الوحدة مليون دج

الشركة	شكل الشركة	رقم الأعمال لسنة 2019	الحصة السوقية لسنة 2019	2018-2019
CNMA	خاصة	14312	29,15%	2,05%
CIAR	خاصة	9866	20,10%	-2,31%
Salama Assurances	خاصة	5377	10,95%	4,25%
Alliance Assurances	خاصة	5201	10,59%	3,98%
Trust Algérie	خاصة	4040	8,23%	36,16%
2A	خاصة	3877	7,90%	0,73%
GAM	خاصة	3803	7,75%	-1,45%
AXA Assurances Algérie Dommage	خاصة	2616	5,33%	-26,25%

المصدر: الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر

نجحت شركة سلامة في الجزائر في تحقيق نتائج ايجابية خلال الأعوام الأخيرة، وهي تملك حصة سوقية تقدر بنسبة 3.72% من سوق التأمينات على الأضرار في الجزائر التي تتوزع مناصفة بين الشركات العمومية «50%» والشركات الخاصة «50%»؛ كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-07): يوضح الحصة السوقية لشركات التأمين على الأضرار في السوق

الجزائرية خلال الفترة 2016-2019.

الوحدة مليون دج

الشركة	شكل الشركة	رقم الأعمال لسنة 2019	الحصة السوقية لسنة 2019	2018-2019	2017-2018 (1)	2016-2017
SAA	عمومية	29 117	20,16%	5,20%	4,34%	-1,29%
CAAT	عمومية	24 589	17,02%	1,92%	4,32%	2,27%
CAAR	عمومية	15 365	10,64%	1,12%	0,27%	0,48%

الفصل الرابع: التأمين والتأمين التكافلي في الجزائر

2,87%	7,79%	2,05%	9,91%	14 312	خاصة	CNMA
8,84%	-11,73%	33,45%	8,78%	12 676	عمومية	CASH Assurances
-0,09%	10,08%	-2,31%	6,83%	9 866	خاصة	CIAR
-4,62%	7,75%	4,25%	3,72%	5 377	خاصة	Salama Assurances
5,19%	4,16%	3,98%	3,60%	5 201	خاصة	Alliance Assurances
19,35%	-3,23%	13,90%	2,80%	4 040	خاصة	Trust Algérie
0,06%	6,06%	0,73%	2,68%	3 877	خاصة	2A
4,09%	11,40%	-1,45%	2,63%	3 803	خاصة	GAM
11,94%	29,17%	-11,83%	1,81%	2 616	خاصة	AXA Assurances Algérie Dommage

المصدر: الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية

يلاحظ من خلال الجدول رقم «2-3» و«3-4» أن شركة سلامة سجلت معدل نمو 4.25% مقابل 4.67% من مجموع الشركات التي تنشط في التأمين على الأضرار مقارنة بالسنة الماضية وهذا يدل على نجاح السياسة المنتهجة من قبل شركة سلامة للتأمينات فيما يخص اختراق السوق والحفاظ على تموقعها وزيادة تنافسيتها.

كما يلاحظ أيضا من خلال رقم «2-3» و«3-4» أن شركة سلامة تحتل المرتبة الثالثة بعد شركة "سيار" للشركات الخاصة التي تنشط في التأمين على الأضرار مع ارتفاع في رقم أعمالها عن السنة الماضية بحوالي 219 مليون دج. رغم انخفاض أسعار البترول الذي نجم عنه انخفاض الحصة السوقية لعدد من شركات التأمين استطاعت شركة سلامة الرفع من مستوى الأداء المالي وزيادة حصتها السوقية وقوتها التنافسية.

5. الأضرار التي قامت شركات التأمين بتسويتها

الجدول أدناه يبين الأضرار التي قامت شركات التأمين بتسويتها:

الجدول رقم (04-08): يوضح الأضرار التي قامت شركات التأمين بتسويتها من 2014 الى غاية 2018/08/31.

الوحدة مليون دج

السنة	مخصص مطالبات مستحقة الدفع	التسويات	نسبة مخصص مطالبات مستحقة الدفع
2014	1371	2252	62%
2015	2094	2254	52%
2016	2606	2332	47%
2017	2965	2262	43%
2018/08/31	3123	1468	32%

المصدر: الوثائق الداخلية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان شركة سلامة قامت بتعويض ما نسبته 32% من إجمالي الأضرار المبلغ عنها الى غاية 2018/08/31 ويستفاد من خلال هذه النسبة أن شركة سلامة للتأمينات لديها سياسة حكيمة فيما يخص التعويضات من خلال الدراسة الجيدة للأشخاص سواء (الطبيعيين أو المعنويين) الذين تعرضوا للضرر فليس كل شخص تعرض للضرر يستوجب التعويض بل يجب ان تتوفر فيه الشروط القانونية وكذا المعايير الخاصة التي تضعها الشركة بما يتناسب وطبيعتها كشركة للتأمين التكافلي من اجل التعويض.

المطلب الثالث: التحديات والقضايا التي تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر

يواجه التأمين التكافلي مجموعة من العوائق التي تحول دون عمله الجيد في سوق التأمين الجزائري والتي قد تؤثر على كفاءته هذا من جهة كما له بعض الفرص وهذا لطبيعة الأفراد وميلهم العقائدي للتعامل مع مؤسسات تمتثل في معاملاتها الى الشريعة الإسلامية مما يعزز نموها و يضمن استمرارها وبقائها. وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه شركة التكافل في الجزائر والفرص المتاحة والحلول المقترحة:

1. التحديات

من خلال الاطلاع على حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر وكذا على مجمل القوانين الصادرة والمتعلقة بتنظيم والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر إلى غاية إجراء الدراسة يمكن تلخيص المشاكل والعوائق التي تحول دون ممارستها الجيدة لنشاطها إلى عدة عناصر أساسية وهي كالآتي:

1.1. فيما يخص الرقابة الداخلية، الرقابة الداخلية جد ضعيفة وهذا يرجع إلى النقص الذي يعرفه الهيكل التنظيمي وعدم احتوائه على رقابة شرعية داخلية تضم على الأقل ثلاثة أشخاص تعمل يومياً على الرقابة على العقود والمعاملات التي تجريها الشركة وهذا بالتصحيح والتقويم والتي يمكن ان يكون لها دور كبير وفعال في تزويد مجلس الإدارة بالمعلومات اللازمة فيما يخص الأخطاء التي قد تقع فيها للشركة وتزويد هيئات الرقابة الشرعية بالمعلومات الكافية والتقارير اللازمة للحكم على صحة العقود من عدمها.

2.1. فيما يخص البيئة القانونية، عدم توفر البيئة الملائمة وتغليب الواقع القانوني على الواقع الشرعي، فخضوع هذه الشركات للقوانين الوضعية يجعلها تخالف بعض المبادئ الشرعية فتقع في المحذور، فمثلا احد أهم الاركان التي يجب ان تقوم عليها هذه الشركات هو عدم استثمار اموالها المؤمنين في المقامرة او الربا او أي مخالفة شرعية إلا انه في حالة شركة سلامة في الجزائر فإنها ملزمة بالخضوع لقوانين شركات التأمين في الجزائر والتي تلزمها بوضع جزء من المخصصات الفنية على شكل سندات خزينة بفائدة وهذا ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية ويفقدها مصداقيتها في اعين الجمهور. لذلك فانه من الضرورة بما كان وجود قوانين تراعي خصوصية هذه المؤسسات، فعلى الجهات الرقابية والإشرافية على نشاط التأمين الاهتمام بإصدار قوانين واضحة بخصوص شركات التأمين التكافلي الإسلامي للسماح لها بممارسة أعمالها بكل حرية؛ بالإضافة إلى توفير التسهيلات لإقامة هيئات رقابية شرعية خارجية مؤهلة وتعمل بالتوافق مع هيئات رقابة الدولة لضمان السير الحسن لهذه المؤسسات.

3.1. فيما يخص المنافسة، قد تتنافى مبادئ المنافسة مع المبادئ الشرعية في مجال التأمين، فمثلا نجد أن أقساط التأمين يجب ان تدفع بنية التبرع وليس الإلزام وان تستثمر لغرض التعاون في مصالح محدودة والإحسان وليس بقصد الربح والتجارة وتحصيل الأرباح، وان حصل هذا الامر فيجب ان يكون لخدمة الهدف الاسمي وهو التعاون، وهو ما ينفيه الواقع، فالعقد الذي تبرمه هذه الشركات مع المؤمنين يكون بصيغة بقاء ملكية الأقساط تحت ملكية المؤمنين ويملكون أرباحها ولا ينقل الملكية إلى الكيان، فالواقع يقول انه لا يوجد احد يدفع امواله بغرض التعاضد مع اناس في الغالب لا يعرفهم، وهي أقساط لا تراعى فيها قدرة المؤمنين، كما أن شركات التأمين هدفها الربح وهي تزاحم مثيلاتها من الشركات التي تنشط في نفس المجال وهو ما قد يجعلها تبتعد عن الهدف الاسمي الذي وضعت لأجله وهو تحقيق الغرض الشرعي بغض النظر عن الغرض الاقتصادي، هذا الأخير الذي يجب ان يكون تابع وليس متحكم.

4.1. فيما يخص إعادة التأمين، بسبب عدم وجود شركة إعادة تأمين تكافلي في الجزائر، وعدم كفاية سوق إعادة التأمين التكافلي العالمية، تضطر شركة سلامة باعتبارها واحدة من شركات التأمين الجزائرية التي تخضع لنفس القانون إلى إعادة تأمين 50 بالمئة من محفظتها في الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR والتي بدورها تعيد توزيع المخاطر في سوق إعادة التأمين العالمية. هذه العملية تدفع بشركة سلامة إلى قبول التعامل ضرورة مع واقع لا يتماشى وضوابط المالية الإسلامية، عملا بقاعدة "ما لا يدرك كله لا يترك جله" وأن "الضرورة تبيح المحضورة"¹، وتلك الضرورة تقدر بقدرها اجتهادا من طرف هيئة الرقابة الشرعية الداخلية.

5.1. فيما يخص الاستثمارات المالية، والتي تنتج عنها أرباح مالية لها دور كبير في النتيجة النهائية لشركات التأمين مقارنة مع الأرباح التقنية²، تقدر استثمارات شركة سلامة المالية بـ 2569 مليون دج، وبزيادة عن السنة الماضية تقدر بـ 3%، تعد هذه النسبة محدودة، ويكمن عامل

¹ قواعد أصولية.

² شركات التأمين التكافلي ليس لها الحق في أخذ الفائض التأميني، و إنما تكتفي بعمولة الوكالة، الأمر الذي يحد من مردوديتها مقارنة مع شركات التأمين التقليدية، و لهذا كان لزاما على شركات التأمين التكافلي تعويض هذا النقص بالأرباح الخاصة بالاستثمارات المالية.

الإعاقاة في النقطة السالفة الذكر وهي عمل شركة سلامة في بيئة غير ملائمة لضوابطها وقيمتها، هذا التعارض يحد من مردودية شركة سلامة وباقي مؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.

6.1. فيما يخص مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي، تتراوح نسبة اختراق قطاع التأمين في الجزائر بين 0.6 و 0.7٪، هي بعيدة كل البعد عن المتوسط العالمي الذي يصل أحيانًا إلى 25٪. على سبيل المثال، تبلغ نسبة الاختراق 3.5٪ في المغرب وتونس 2.5٪. في المقابل، تونس تبلغ 2 مليار دولار والمغرب 4.5 مليار دولار، لكن الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان بعيد عن بلدنا، يرجع سبب التأخر هو هيكل السوق مع الهيمنة العامة، وكذلك الممارسات غير صحية مثل الإغراق والتمييز والمنافسة غير العادلة... مما يعيق بشكل جدي تطور القطاع ونموه. ولتصحيح ذلك يجب التزام تنظيمي أكثر صرامة لاتخاذ قرارات ذات أثر فوري لوقف النزيف وبدء إصلاحات سريعة وهيكلية للقطاع لوضع حد لهذا الوضع.

7.1. لا يوجد قوانين تحكم طرق التصرف بالفائض التأميني -التقني-، ما يعطي الحرية للشركة في التصرف فيها عن طريق التوزيع الكلي أو الجزئي.

8.1. غياب نظام للمحاسبة المالية الخاصة بشركات التأمين التكافلي، وآليات سير الحسابات المحاسبية الخاصة، حيث من المنطقي وجود صعوبات في العمل بنظام محاسبي وضع لتنظيم حسابات شركات التأمين التقليدية، التي تختلف تماما في نظام تسييرها وآليات إدارة معاملاتها مع شركات التأمين التكافلي.

9.1. غياب سوق رؤوس الأموال الإسلامية، والمنتجات المتعلقة بها من صكوك وغيرها، حد من النشاط المالي للشركة كونها ملتزمة بضوابط الشريعة الإسلامية، وخاضعة لمراقبة هيئة الرقابة الشرعية الداخلية.

2. الفرص

وفيما يلي عرض للفرص والحلول المتاحة:

1.2. يعد متوسط معدل النمو لشركة سلامة مرتفعا مقارنة مع نظيره بالنسبة لسوق التأمين التقليدي، ما يؤكد على ارتفاع مستوى الطلب وتزايد عام بعد عام، بالرغم من عدم تركيز شركة

سلامة على سياسات التسويق، واكتفائها بجودة المنتجات والخدمات المقدمة، وهذا داخل ضمن خطتها الاستراتيجية.

2.2. حسب دراسة قام بها المجلس الوطني للتأمين، فإنه بعد استكمال مشروع التأمين التكافلي وفتح الباب أمام إنشاء وتطوير شركات التأمين التكافلي، ستزيد نسبة الاختراق¹، الأمر الذي يدعم اتجاه الحكومة.

3.2. تماشيا مع رغبة الحكومة الجزائرية في تطوير قطاع المالية الإسلامية، من أجل رفع مستوى المنافسة ومحاولة الوصول إلى شريحة أكبر من المتعاملين بغية تنمية اقتصادها، فقد تم فتح نافذتين لتسويق منتجات تتماشى مع الشريعة الإسلامية في بنكين عموميين² إلى حد الآن، على أن تعمم التجربة على باقي البنوك العمومية، مع محاولة إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية لدعم تطويرها، هذا ما سوف يؤثر إيجابيا على سوق التأمين التكافلي كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بالصيرفة الإسلامية.

4.2. توجه الحكومة إلى انتهاج حلول منبثقة من المالية الإسلامية، منها الرغبة في اعتماد الصكوك لتحريك السوق المالية، ما سوف يعود بالربح على شركة سلامة، كونها في أمس الحاجة إلى إيجاد البيئة الملائمة لاستثمار أموالها.

5.2. تحرك الجهات المعنية بمتابعة قطاع التأمين في الجزائر، من بينها "المجلس الوطني للمحاسبة" الذي كان سباقا في إثراء مشروع قانون التأمين التكافلي، بمعية المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان له دور فعال في إقناع الحكومة بضرورة انتهاج حلول المالية الإسلامية، كما أنه أنشأ هيئة للرقابة الشرعية لمعاملات المالية الإسلامية بشتى مكوناتها، دون أن ننسى مجهودات شركة سلامة في إثراء مشروع القانون الخاص بالتأمين التكافلي والعمل المتناسق بين الهيئات المشرفة على هذا المشروع الذي قدم إلى الجهات المخولة للمصادقة عليه.

6.2. زيادة الوعي على مستوى الباحثين والأكاديميين، بضرورة التحكم في آليات المالية الإسلامية وإسقاطها على الواقع المالي والاقتصادي، وكذا تنوع المنتقيات الوطنية والدولية والأيام الدراسية في

¹ نسبة مجموع أفساط التأمين الوطنية إلى الناتج المحلي الخام.

² BADR et BDL.

الجامعات ومراكز البحث الخاصة بمدارسه قضايا المالية الإسلامية، بالإضافة إلى فتح فرص التكوين الجامعي في مجال المالية الإسلامية في مختلف الجامعات، نذكر منها "جامعة حسبية بن بوعلي بشلف"، "المركز الجامعي بتيبازة"، "جامعة فرحات عباس بسطيف" و"المدرسة العليا للتجارة بالجزائر".

7.2. استحداث علاقات دولية من أجل الاستفادة من التجارب ونقل المعارف، بين الجامعات، مراكز البحث والتطوير ومختلف الهيئات المختصة في مجال المالية الإسلامية، نذكر منها " الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية" (إسرا) بماليزيا، "معهد تمويل التنمية بالمغرب العربي" (إيفيد) بتونس، مراكز البحث في المغرب.¹

¹ محمد براق وآخرون، الندوة المتخصصة في التأمين التكافلي، مركز الأصالة للدراسات والبحوث الدائرة الاقتصادية، جانفي 2018، ص ص: 102-105.

خلاصة الفصل الرابع

شهد سوق التأمين تغيرات عميقة بالنظر إلى دوره الاقتصادي والاجتماعي. بشكل عام، بذلت الدولة جهوداً كبيرة لإزالة القيود والعقبات التي تواجه المستثمرين في مجال التأمين، لا سيما من خلال القانون 04/06 بتاريخ 20 فبراير 2006 الذي يعدل ويكمل. الأمر 07/95 المؤرخ 25-1-1995. إن فرص الاستثمار أكبر في قطاع التأمين، يُظهر الاتجاه الملحوظ في تطور قطاع التأمين تحسناً في رقم الأعمال منذ بدء تحرير السوق وفتح السوق في عام 1995، ومع ذلك، يبقى تحليل عوامل هذا التطور من حيث تجزئة السوق ومساهمة كل فرع ففي نهاية سنة 2019، استحوذت شركات التأمين على الأضرار المملوكة للقطاع العام المتكونة من أربع شركات على 50٪ من إجمالي سوق التأمين ضد الأضرار، ويبلغ حجم مبيعاتها المشتركة أكثر من 81.7 مليار دج. وفي الجزائر، قامت الدولة بوضع أجهزة للرقابة الخارجية على نشاط التأمين وهذا من أجل حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين من خلال السهر على شرعية عمليات التأمين وترقية وتطهير السوق الوطنية للتأمين، قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. كما تسهر على احترام شركات التأمين والوسطاء المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وتتأكد بأن هذه الشركات تفي ومازلت قادرة على الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم.

بالنسبة لشركة التكافل سلامة على الرغم من الصعوبات التي تواجهها إلا أنها استطاعت افتكاك حصة في سوق التأمين الجزائري، حيث تحتل المرتبة الثالثة في شركات التأمين على الأضرار الخاصة وهذا طيلة السنوات الأخيرة مما يدل على أن الشركة مستقرة، وأن ما ينقصها هو وجود بيئة قانونية تدعم العمل المالي الإسلامي وهذا ما تسعى الجهة المنظمة لنشاط التأمين إلى تحقيقه في الآونة الأخيرة.

الفصل الخامس

دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء
المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية

2018 - 2010

الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

السعودية 2010-2018

تواجه صناعة التأمين التكافلي سواء في نظام تعاوني كامل مثل المملكة العربية السعودية أو في نظام تأمين مختلط كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة أو ماليزيا العديد من التحديات مثل الجودة النسبية مقارنة بالتأمين التقليدي والمخاطر المالية والتنظيمية وزيادة المنافسة.

أصبح من المهم للغاية تحديد وتوضيح أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي صناعة التأمين التكافلي لتحديد استجابة هذه الصناعة تجاه التحديات المذكورة. أجريت العديد من الدراسات لتحديد المتغيرات التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، لكن معظمها كان معنياً بأنظمة التأمين المختلطة، حيث تعمل الشركات التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية معاً.

من الواضح وجود نقص في تطبيقات الدراسات على نظام متوافق تماماً مع الشريعة. لذلك، نأمل أن تساهم هاته الدراسة في زيادة فهم العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي في شركات التأمين التكافلي في قطاع تأمين كامل متوافق مع الشريعة الإسلامية. بما أن جميع شركات التأمين السعودية هي تأمين تكافل، فمن المتوقع أن تعزز نتائجنا فهم العوامل الداخلية التي تؤثر على هذا النوع من شركات التأمين. وتعزز فهم نظام التأمين التكافلي ودوافع الأداء والربحية.

وسيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

✓ **المبحث الأول:** تقديم قطاع التأمين التكافلي السعودي؛

✓ **المبحث الثاني:** تقديم منهجية الدراسة؛

✓ **المبحث الثالث:** اختبار وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تقديم قطاع التأمين التكافلي السعودي

يلخص هذا المبحث قطاع التأمين التكافلي السعودي، من خلال لقاء الضوء على البيئة التنظيمية لقطاع التأمين السعودي وكذا ادارة مخاطر المالية المتعلقة بشركات التأمين في السعودية، مع عرض أهم مؤشرات الأداء لسوق التأمين التكافلي السعودية.

المطلب الأول: لمحة حول قطاع التأمين السعودي

سننتظر في هذا العنصر الى الجهة المنظمة لقطاع التأمين التكافلي وكذا عرض أهم النقاط المتعلقة باللائحة التنظيمية لقطاع التأمين التكافلي.

1. الجهات المنظمة لقطاع التأمين التكافلي في السعودية

تعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي الجهة المسؤولة الوحيدة عن تنظيم ومراقبة النشاط التأمين في المملكة العربية السعودية وفيما يلي عرض موجز لمؤسسة النقد العربي السعودي:

1.1. نشأة ومهام مؤسسة النقد العربي السعودي

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي، المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، في عام 1372هـ (1952م) وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات ومن أهم هذه المهام الآتي:¹

- القيام بأعمال مصرف الحكومة.
- سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي) ودعم النقد السعودي وتوطيد وثبيت قيمته الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد.
- إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي.
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.
- مراقبة شركات التأمين التكافلي وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين.
- مراقبة شركات التمويل.
- مراقبة شركات المعلومات الائتمانية.

¹ موقع مؤسسة النقد العربي السعودي تاريخ الاطلاع 2019/07/08

2. نبذة عن مراقبة التأمين

يعتبر قطاع التأمين أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر والتشجيع على الادخار طويل المدى مما يجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد الوطني.¹

- صدر نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي بالمرسوم الملكي رقم م/32 وتاريخ 1424/6/2هـ وتلا ذلك إصدار اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم 596/1 وتاريخ 1425/3/1هـ، والهدف الأساسي من هذا النظام ولائحته التنفيذية هو تنظيم قطاع التأمين في المملكة.
- أسند نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي إلى مؤسسة النقد العربي السعودي مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة. وفور صدور هذا النظام ولائحته التنفيذية، شكلت الشركة فريقاً من المشرفين لأداء مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين. ويعمل هذا الفريق حالياً ضمن إدارة عامة تابعة للمؤسسة تعنى بأداء المهام الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين.
- تاريخ الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين التابعة للمؤسسة:

الشكل رقم (05-01): يوضح الإدارة العامة على شركات التأمين التابعة لمؤسسة النقد العربي



المصدر: موقع مؤسسة النقد العربي السعودي، تاريخ الاطلاع 2019/07/08

<http://www.sama.gov.sa>

تتبع أهداف الإدارة العامة للرقابة على التأمين التابعة للمؤسسة من أهداف نظام مراقبة شركات التأمين

التكافلي ولائحته التنفيذية المتمثلة في:¹

¹ موقع مؤسسة النقد العربي السعودي، تاريخ الاطلاع 2019/07/08

<http://www.sama.gov.sa>

- حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين.
 - تشجيع المنافسة العادلة والفعالة وتوفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار وتغطيات منافسة.
 - توطيد استقرار سوق التأمين.
 - تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف.
- يتكون التأمين السعودي من ثلاثة خطوط عمل: التأمين الصحي، تأمين الحماية والتوفير، والتأمين العام. تعمل في إطار نظام التكافل أو نظام التأمين التكافلي الإسلامي وتعتبر أكبر سوق تأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3. اللائحة التنظيمية لقطاع التأمين السعودي

بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي التي تأسست في عام 1952 في تنظيم قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية في عام 2003 بإدخال قانون مراقبة شركات التأمين التكافلي. ومنذ عام 2003، حدثت تغيرات جوهرية في البيئة التنظيمية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية. وتشترط مؤسسة النقد العربي السعودي أن تعمل الشركات وفقاً للنموذج التكافلي المحلي. ووفقاً للنموذج التكافلي، يحق لحملة الوثائق التأمينية الحصول على 10% من صافي الفائض؛ إلا أنه إذا منيت الشركة بخسارة فإن تلك الخسارة لا تنتقل إلى حملة الوثائق التأمينية.

كما اشترط قانون مراقبة شركات التأمين التكافلي أن تقوم كافة شركات التأمين المرخصة للعمل في المملكة العربية السعودية بجلب عملياتها إلى الداخل وأن تدرج في سوق تداول للأوراق المالية (سوق الأوراق المالية السعودي). ولا يسمح القانون لشركات التأمين فتح فروع داخل أو خارج المملكة بدون موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للشركات أن تندمج مع شركات تأمين أو إعادة تأمين أخرى، أو أن تمتلكها أو تشتري أسهما فيها دون الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. كما من الملزم على كافة شركات التأمين أن تكون مملوكة بأغلبية لسعوديين. بالإضافة إلى ذلك، تلزم مؤسسة النقد العربي السعودي الشركات المرخصة حديثاً بتعيين 30% على الأقل من موظفيها من السعوديين في سنتها التشغيلية الأولى.

¹ موقع مؤسسة النقد العربي السعودي، تاريخ الاطلاع 2019/07/08

وفي عام 2008، اشترطت اللوائح الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي قيام شركات التأمين المرخصة بطرح 40% من أسهمها في طرح أولي عام. أما أي شركة مرخصة يكون المساهم الأكبر فيها بنك سعودي، فإنها ملزمة بطرح 30% فقط من أسهمها في طرح أولي عام. ويتعين على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية نشر بياناتها المالية عن عملياتها في التأمين وحساب المساهمين على سوق تداول للأوراق المالية. ويطلب من الشركات إعداد تقاريرها المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) اختصارا لـ International Financial Reporting Standards، كما يتعين على الشركات تعيين شركتي تدقيق مرخصتين للعمل في المملكة العربية السعودية. وترى كابيتال ستاندرز أن شركات التأمين السعودية تتمتع بمستوى عال من الشفافية. كما أن مؤسسة النقد العربي السعودي قد وضعت قواعد لإدارة المواقع الالكترونية والشفافية والافصاحات وأمن البيانات والاستعانة بمصادر خارجية. وتشرف مؤسسة النقد العربي السعودي على المعايير الفنية في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية.

إن جميع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية مدرجة في سوق تداول للأوراق المالية. وقد ارتفع عدد شركات التأمين وإعادة التأمين المرخصة من 21 شركة في عام 2009 إلى 33 شركة في عام 2019. وبحسب مؤسسة النقد العربي السعودي، فإن الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس شركة تأمين للعمل في المملكة العربية السعودية يبلغ 100 مليون ريال سعودي. وترى كابيتال ستاندرز أن متطلبات رأس المال تعد عائقا كبيرا لدخول أية شركة تأمين جديدة.¹

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين السعودية

تلخص إدارة مراقبة التأمين التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي القائمة أدناه فئات المخاطر المالية الأكثر انتشارا وسبل إدارتها

1. مخاطر الاكتتاب: هي المخاطر المرتبطة بعملية تقييم مخاطر التأمين وقبولها. عندما تواجه الشركة

مخاطر الاكتتاب، يجب عليها أن تتخذ الآتي:

- تتأكد من وضع السياسات والعبارات بشكل واضح وبشكل لا يترك مجالا للتفسيرات.
- تتأكد من قيام المؤمن له بتعبئة طلب التأمين بالكامل.

¹ أنظر بحث قطاع التأمين السعودي موقع أرقام تاريخ الاطلاع 2019/07/08

- تتأكد من أن أقساط التأمين تشمل على تكلفة الوثائق، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة مثل الإعلانات والرسوم القانونية.

- وضع الضوابط التوجيهية للاكتتاب الخاصة بتحديد مسؤوليات الإدارات ذات العلاقات بأنشطة الاكتتاب (على سبيل المثال ومن دون الحصر إدارة المبيعات وإدارة تسوية المطالبات وإدارة إعادة التأمين، الخ).

- إعادة تأمين جزء من المخاطر وفقا للمادة 40 اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التكافلي قبل بيع أي منتج من أجل تقليص المخاطر الإجمالية ومراقبتها وتعزيز تحمل المخاطر.

- إجراء مراجعة دورية وكافية لمدى ملاءمة وثائق التأمين، والضوابط التوجيهية للاكتتاب، وعملية الاكتتاب لضمان سير عمل كل إدارة بفعالية.

2. مخاطر تسوية المطالبات: هي المخاطر المرتبطة بعملية تسديد المطالبات لأصحاب وثائق التأمين كل

بحسب تغطيته. عندما تواجه الشركة مخاطر تسوية المطالبات، يجب عليها أن:

- تراجع قرارات تسوية المطالبات لضمان اتخاذها وفقا لتغطية وثيقة التأمين والذي من شأنه أن يقلص التكاليف الإضافية المرتبطة باتخاذ القرارات غير المناسبة في المستقبل.

- إجراء تقييم دوري لإجراءات ومبادئ تسوية المطالبات لتعزيز فعاليتها وجودتها.

- تحديد وتطبيق عملية لتسوية المطالبات شركات إعادة التأمين من أجل تسهيل تسوية تلك المطالبات.

- تحديد وتطبيق آليات مناسبة من أجل وضع الاحتياطات المناسبة.

3. مخاطر التسعير: هي المخاطر الناتجة عن العملية التي تحاول من خلالها الشركة تحديد سعر قسط

التأمين المناسب. عندما تواجه الشركة مخاطر التسعير، يجب عليها أن:

- تأخذ في الاعتبار جميع المخاطر المحتملة باستخدام الوسائل المناسبة عند تحديد سعر المنتج.

- تقييم أرباح وخسائر العمل لتحديد الآثار المرتبطة بتعديل سعر قسط التأمين على الأرباح. في حال بروز أنماط جديدة، يجب على الشركة إطلاق عملية تقييم الأسعار (أي إعادة التسعير).

- اشراك خبراء اكتواريين في تحديد أسعار المنتج.

4. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على بيع الأصول من دون التضحية بجزء من قيمتها. من شأن مخاطر السيولة أن تنشأ عندما تغطي شركة التأمين التزاماتها بأصول طويلة الأمد. عندما تواجه الشركة هذه المخاطر، يجب عليها أن:
- تلجأ إلى اختبار التحمل لتحديد النقص المحتمل في السيولة ومواجهته.
 - تستخدم أساليب تحليل الحالات الافتراضية التي ترسم أفضل الحالات وأسوأها، من أجل تحديد أساليب مواجهة النقص في السيولة في حال حدوثها.
 - تراقب ارتفاع الغاء الوثائق التي تعتبر مؤشر على وجود مشكلة في السيولة.
 - تستخدم ممارسات سليمة لإدارة الأصول والالتزامات من أجل الحد من تعرض الشركة لنقص في السيولة.
 - اعتماد مجموعة من الأساليب، مثل خطوط الائتمان، للحصول على السيولة بسرعة عند الضرورة.
5. **مخاطر الائتمان:** هي المخاطر المرتبطة بشك في قدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته. ويدل تاريخ الزبائن في التأخر على التسديد ووضع الاقتصاد بشكل عام على مخاطر الائتمان. عندما تواجه الشركة هذه المخاطر، يجب عليها:
- الطلب من الطرف الآخر تقديم الضمان المناسب.
 - تنفيذ جدول صارم لدفع المستحقات.
 - وضع قيود على منح الائتمان من ناحية جودته وكميته.
 - القيام بمراجعة دورية لسياسة منح الائتمان التي تعتمدها الشركة، في محاولة لتحديد مجالات الضعف في هذه السياسة، والتدخل في حال اكتشاف أي ضعف.
6. **مخاطر أسعار الفائدة:** هي مخاطر تغير قيمة الاستثمار بسبب تغير سعر الفائدة. إن الفئات الرئيسية لمخاطر أسعار الفائدة هي:
- مخاطر الأساس تحصل عندما تختلف عوائد الشركة من الاستثمارات عن العوائد من التزامات.
 - مخاطر منحنى العوائد: تحدث عندما تختلف عوائد الاستثمارات القصيرة الأمد عن عوائد الاستثمارات الطويلة الأمد.
 - مخاطر إعادة الاستثمار: تحصل عندما تُجبر الشركة على إعادة الاستثمار في أصولها بمعدل أدنى و/أو إعادة تسديد خصومها بمعدل أعلى.

يجب على الشركة تحليل آثار التغير في أسعار الفائدة على إيراداتها. فيهدف انخفاض الأرباح أو ارتفاع الخسائر استقرار الشركة ويؤدي إلى ضعف ملائمة رأسمالها، كما يقلص ثقة السوق في الشركة.

7. مخاطر أسعار صرف العملات: هي المخاطر المتعلقة بالتغير في قيمة الاستثمار الناتج عن التغير في قيمة سعر صرف العملات، والذي يؤثر بدوره على أعمال الأستيراد والتصدير وكذلك الاستثمارات العالمية. عند مواجهة مخاطر أسعار صرف العملات، يجب على الشركة تبني المقاييس التالية:

- **حدود المركز:** تحديد حد أعلى لعملة معينة يمكن الاحتفاظ بها خلال ساعات التداول العادية، وذلك لتحديد المركز.

- **حدود الخسارة:** تحديد مستويات معينة لوقف الخسائر الناتجة عن تغير أسعار صرف العملات حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من الخسائر التي قد تضرر بها.

8. مخاطر إعادة التأمين: هي المخاطر المرتبطة بعملية نقل جزء من الخطر إلى شركة أخرى. وتبرز مخاطر إعادة التأمين عندما تعجز شركة إعادة التأمين عن تلبية موجباتها. (لمزيد من المعلومات، الرجاء العودة الى لائحة إعادة التأمين).¹

المطلب الثالث: تحليل شرائح قطاع التأمين

ينقسم قطاع التأمين السعودية إلى 9 شرائح، وتعد شريحة التأمين الصحي أكبر مساهم في تلك الشرائح، تليها شريحة التأمين على السيارات، وفيما يلي سيتم العرض لأهم مؤشرات الأداء لقطاع التأمين التكافلي السعودي:

1. إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

يلاحظ من خلال الجدول رقم (05-01) أن إجمالي أقساط التأمين الصحي ارتفع في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 4.5%. وقد أسهمت شريحة الحماية والادخار بنسبة 3% فقط من إجمالي الأقساط التأمينية المكتتبه مقارنة بنسبة شريحة التأمين الصحي التي بلغت 57% كما في عام 2018. وبحسب مؤسسة النقد العربي السعودي، يتم الاحتفاظ بنسبة 70.00% فقط من الأقساط التأمينية لشريحة الحماية والادخار. ومع ذلك، احتفظت شريحة التأمين على السيارات بنسبة 94.00% من أقساطها التأمينية المكتتبه كما في عام 2018، مما يشير إلى أن شركات التأمين مستعدة لتقبل مخاطر قصيرة الأجل من

¹موقع مؤسسة النقد العربي السعودي، تاريخ الاطلاع 2019/07/10

خلال وثائق تأمين السيارات. وقد حققت شريحة التأمين على الطاقة أعلى نسبة خسارة وصلت إلى 143.7% في عام 2018. كما أن ربحية شريحة التأمين على الطاقة تتأثر أيضا بتأثير سيئا بالحجم الكبير للمطالبات. وبالتالي، تقلل الاستراتيجية السليمة والمتحفظة لهذا القطاع من المخاطر غير المتوقعة.

بلغت أقساط التأمين المكتتب بها في سوق التأمين السعودي 35.0 مليار ريال في عام 2018م مقابل 36.5 مليار ريال في عام 2017م بنسبة انخفاض (4.1) مقابل نسبة انخفاض (1.0) في 2017م، وارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها بنسبة 4.5% ليصل إلى 19.8 مليار ريال في عام 2018م مقارنة بإجمالي قدره 19.0 مليار ريال في عام 2017م، وانخفض إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها (يمثل 40.1% من سوق التأمين) بنسبة (14.1%) ليصل إلى 14.0 مليار ريال في عام 2018م مقابل انخفاض بنسبة (4.9%)، حيث بلغ 16.3 مليار ريال في عام 2017م، وبلغ إجمالي أقساط لتأمين على المركبات ما نسبته 68.0% من إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها في عام 2018م لينخفض إلى 9.4 مليار ريال مقابل 11.1 مليار ريال في عام 2017م، كما انخفض إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها (يمثل 3.1% من سوق التأمين) بنسبة (3.3%) ليصل إلى 1.1 مليار ريال في عام 2018م مقابل ارتفاع بنسبة 8.4% في عام 2017م، وقد ارتفع إجمالي عدد وثائق التأمين المكتتب بها ليصل إلى 6,037,326 وثيقة في عام 2018م مقابل 5,666,234 وثيقة في عام 2017م.¹

انخفض إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها (1) ليصل إلى 35.0 مليار ريال في عام 2018م مقابل 36.5 مليار ريال في عام 2017م: حافظ التأمين الصحي على مكانته باعتباره أكبر أنشطة التأمين في عام 2018م، وارتفعت حصة التأمين الصحي من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها لتصل إلى 56.8% في عام 2018م مقابل 52.1% في عام 2017م. بينما انخفضت حصة التأمين العام في قطاع التأمين إلى 40.1% في عام 2018م مقابل 44.7% في عام 2017م، حافظ نشاط تأمين الحماية والادخار على مرتبته من حيث كونه أقل أنشطة التأمين حجم، حيث بلغت حصته في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها 3.1%.²

¹ يستند هذا التقرير على البيانات المجمعة من 32 شركة من شركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي السعودية

² أنظر التقرير السنوي الصادر عن موقع مؤسسة النقد العربي السعودي، تاريخ الاطلاع 2019/07/10

الجدول رقم (01-05): أدناه يوضحان إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها خلال خمس سنوات 2014-

2018.

نوع النشاط	2018		2017		2016		2015		2014	
	%	مليون ريال								
التأمين الصحي	56.8%	19,883.4	52.1%	19,035.5	50.5%	18,630.3	52.0%	18,966.8	51.6%	15,720.5
التأمين العام	40.1%	14,028.4	44.7%	16,327.4	46.6%	17,173.7	45.2%	16,493.8	45.5%	13,857.4
تأمين الحماية والادخار	3.1%	1,102.7	3.1%	1,140.3	2.9%	1,051.4	2.8%	1,035.7	3.0%	904.4
المجموع الإجمالي	100.0%	35,014.5	100.0%	36,503.2	100.0%	36,855.3	100.0%	36,496.3	100.0%	30,482.2

المصدر: تقرير سوق التأمين السعودي الصادر عن الإدارة العامة للرقابة على التأمين التابعة لمؤسسة النقد السعودي

والشكل رقم (02-05): أدناه يوضحان إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها خلال خمس سنوات 2014-

2018.



المصدر: تقرير سوق التأمين السعودي الصادر عن الإدارة العامة للرقابة على التأمين التابعة لمؤسسة النقد السعودي

2. عمق قطاع التأمين

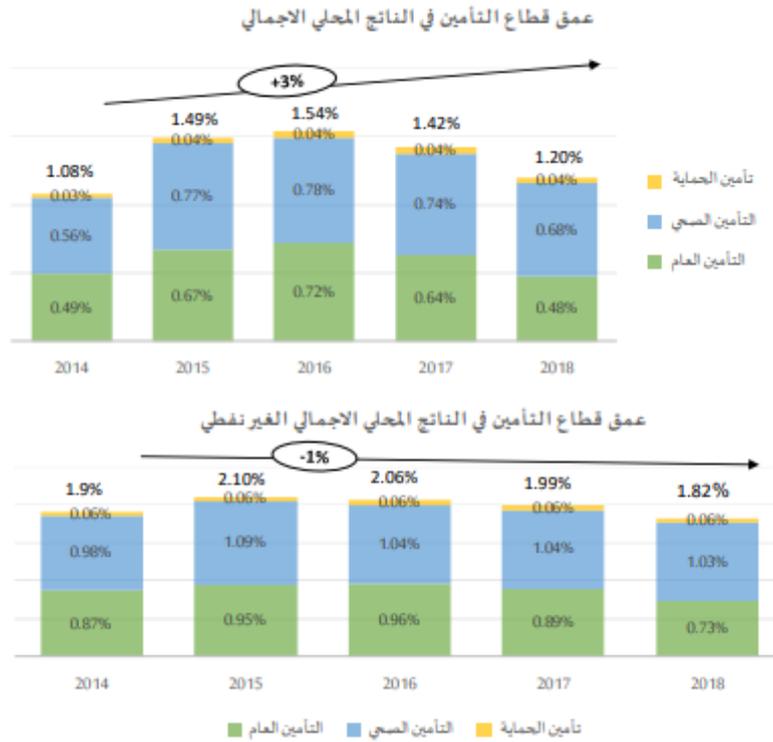
يعرف عمق التأمين بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي في عام 2018م، شهد عمق التأمين انخفاضا ليبلغ 1.2 % مقابل 1.4 % في عام 2017م، نظرا لارتفاع إجمالي الناتج المحلي وانخفاض إجمالي أقساط التأمين المكتتبه: بلغ متوسط الزيادة السنوية للخمس سنوات الماضية لعمق التأمين 3.0 %

ويعرف عمق التأمين غير النفطي: بأنه نسلة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي غير النفطي، وبلغ عمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي 1.8 % في عام 2018م مقابل 2.0 % للعام 2017م، والشكل أدناه يوضح عمق قطاع التأمين خلال خمس سنوات الماضية.¹

¹أنظر التقرير السنوي الصادر عن موقع مؤسسة النقد العربي السعودي تاريخ الاطلاع 2019/07/11

الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي
السعودية 2010-2018

الشكل رقم (05-03): يوضح عمق قطاع التأمين خلال خمس سنوات 2014-2018.



المصدر: تقرير سوق التأمين السعودي الصادر عن الادارة العامة للرقابة على التأمين التابعة لمؤسسة النقد السعودي

3. كثافة التأمين

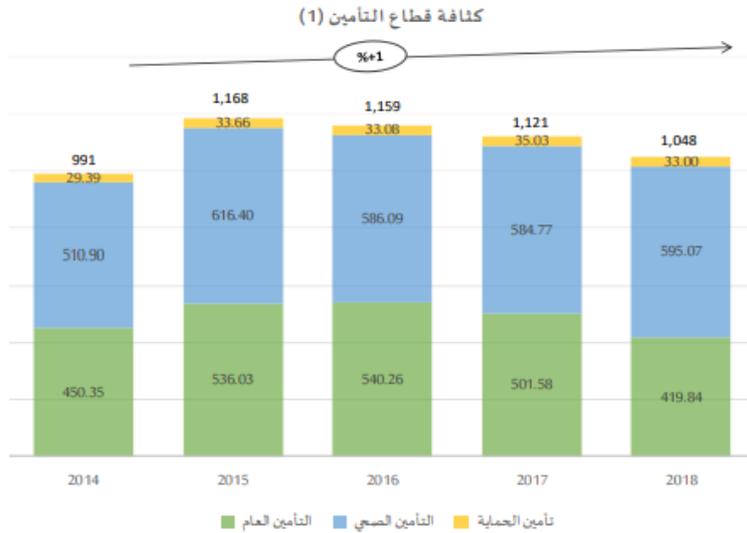
تعرف كثافة التأمين: بأنها معدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان). وانخفضت كثافة التأمين من 1.121 ريال للفرد في عام 2017م إلى 1.048 ريال للفرد في عام 2018م بانخفاض نسبته (6.5%)، وارتفع مستوى إنفاق الفرد على خدمات التأمين بزيادة سنوية متوسطة بلغت 1.0% في الفترة من عام 2014م إلى عام 2018م، والشكل أدناه يوضح كثافة التأمين خلال خمس سنوات الماضية.¹

<http://www.sama.gov.sa>

¹ أنظر التقرير السنوي الصادر عن موقع مؤسسة النقد العربي السعودي تاريخ الاطلاع 2019/07/11

<http://www.sama.gov.sa>

الشكل رقم (05-04): يوضح كثافة التأمين خلال خمس سنوات 2014-2018.



4. معدل الاحتفاظ حسب نوع النشاط

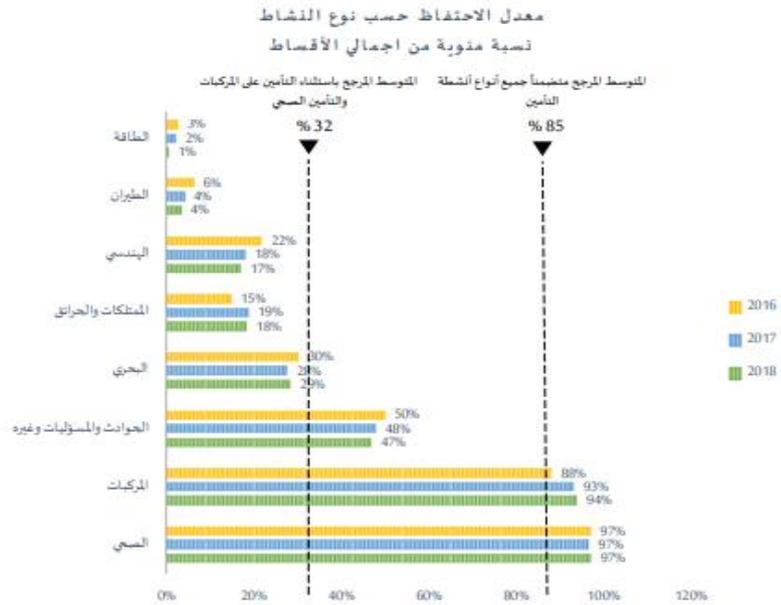
يقيم معدل الاحتفاظ أقساط التأمين التي تحتفظ بها شركة التأمين بعد استبعاد حصة معيد التأمين، حيث يعتبر معدل الاحتفاظ مقياساً للأخطار التي تتحمل شركة التأمين تغطيتها، ويمكن احتساب معدل الاحتفاظ من خلال قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مبلغ معدل الاحتفاظ الإجمالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية نسبة 85.8% في عام 2018م، مقابل 84% في عام 2017م. ارتفع معدل الاحتفاظ لكل من التأمين على المركبات والتأمين الصحي اللذان يستحوذان على نسبة 83.7% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، حيث بلغ معدل الاحتفاظ للتأمين على المركبات 94.0% وللتأمين الصحي 97.2%، وحافظ المتوسط المرجح لمعدل الاحتفاظ لأنواع التأمين العام الأخرى (باستثناء التأمين على المركبات والتأمين الصحي) على مستوى 32.0% في عام 2018م.¹ والشكل أدناه يوضح معدل الاحتفاظ حسب نوع النشاط خلال خمس سنوات الماضية.²

¹ ملحوظة: تلتزم جميع شركات التأمين المرخصة بالحد الأدنى لمعدل الاحتفاظ البالغ 30% من مجموع الاشتراكات (وفقاً للمادة 40 من اللائحة التنفيذية): لا تظهر معدلات الاحتفاظ بالنسبة لتأمين الحماية والادخار حيث يجب الاحتفاظ بعنصر الادخار الذي يتضمنه العقد في الشركات السعودية، ولذلك لا يمكن مقارنة معدل الاحتفاظ لهذا النوع من التأمين مع الأنواع الأخرى.

² أنظر التقرير السنوي الصادر عن موقع مؤسسة النقد العربي السعودي تاريخ الاطلاع 2019/07/12

الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي
السعودية 2010-2018

الشكل (05-05): يوضح معدل الاحتفاظ حسب نوع النشاط خلال خمس سنوات 2014-2018.



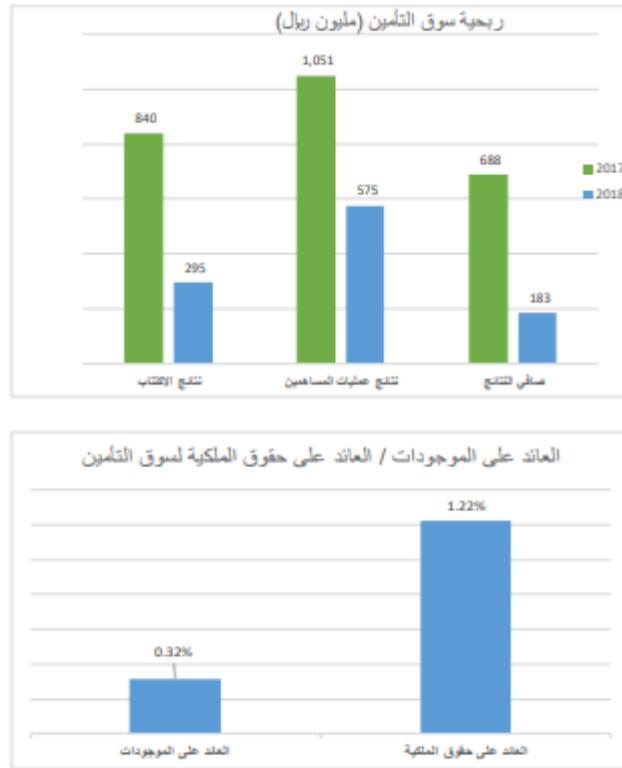
المصدر: تقرير سوق التأمين السعودي الصادر عن الإدارة العامة للرقابة على التأمين التابعة لمؤسسة النقد السعودي

5. ربحية سوق التأمين

نتائج الاكتتاب تتضمن الدخل الناتج عن الاكتتاب ودخل استثمارات عمليات التأمين مخصصاً منه جميع المصروفات المتعلقة بعمليات الاكتتاب، دخل عمليات المساهمين يتضمن حصة المساهمين من نتائج الاكتتاب وإجمالي دخل استثمارات عمليات المساهمين مخصصاً منه أي مصاريف عمومية وإدارية لعمليات المساهمين صافي النتائج يساوي إجمالي الإيرادات ناقصة إجمالي المصروفات بعد خصم الزكاة والضريبة، في عام 2018م، انخفضت نتائج الاكتتاب في قطاع التأمين إلى 295 مليون ريال، مقابل 840 مليون ريال في عام 2017م، في عام 2018م، انخفضت نتائج عمليات المساهمين لتسجل 575 مليون ريال مقابل 1.051 مليون ريال في عام 2017م، شهدت النتائج الصافية لسوق التأمين انخفاضاً لتصل إلى 183 مليون ريال في عام 2018م مقابل 688 مليون ريال في عام 2017م، تم حساب العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي النتائج على إجمالي الموجودات، حيث بلغت نسبة العائد على الموجودات 0.32% في عام 2018م، وتم حساب العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي النتائج على إجمالي حقوق

الملكية، حيث بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية في سوق التأمين 1.22 % في عام 2018م. والشكل أدناه يوضح ربحية سوق التأمين خلال سنة 2017-2018.¹

الشكل رقم (05-06): يوضح ربحية سوق التأمين خلال سنة 2017-2018.



المصدر: تقرير سوق التأمين السعودي الصادر عن الإدارة العامة للرقابة على التأمين التابعة لمؤسسة النقد السعودي.

6. أداء سوق التأمين حسي نوع النشاط: سيتم عرض فيما يلي أداء سوق التأمين حسب نوع النشاط وهذا خلال سنة 2017-2018.²

1.6. أداء التأمين الصحي

بلغت حصة التأمين الصحي بنوعيه الإلزامي وغير الإلزامي نسبة 56.8% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2018م، وبلغ إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي 19.9 مليار ريال، بلغت حصة التأمين الصحي 64.3% من صافي أقساط التأمين المكتتب بها واحتفظت شركات التأمين بمبلغ

¹ أنظر التقرير السنوي الصادر عن موقع مؤسسة النقد العربي السعودي، تاريخ الاطلاع 2019/07/08

<http://www.sama.gov.sa>

² أنظر التقرير السنوي الصادر عن موقع مؤسسة النقد العربي السعودي، تاريخ الاطلاع 2019/07/12

<http://www.sama.gov.sa>

19.3 مليار ريال من إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، بمعدل احتفاظ بلغ 97.2%، وهو أعلى معدل احتفاظ بين أنشطة التأمين المختلفة، بلغ صافي أقساط التأمين الصحي المكتسبة 18.8 مليار ريال في عام 2018م، بلغ صافي المطالبات المتكبدة 17.8 مليار ريال مما أدى إلى معدل خسارة للتأمين الصحي بنسبة 90.6 % في 2018م.

2.6. أداء تأمين الحماية والادخار

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بالنسبة لتأمين الحماية والادخار 1.1 مليار ريال في 2018م ويمثل 3.1% من إجمالي حجم السوق، بلغت حصة تأمين الحماية والادخار 2.6% من صافي أقساط التأمين المكتتب بها واحتفظت شركات التأمين بمبلغ 794.8 مليون ريال من صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بلغ صافي الأقساط المكتسبة لتأمين الحماية والادخار 634.6 مليون ريال ونسبة 2.1% من صافي الأقساط المكتسبة، بلغ صافي المطالبات المتكبدة لتأمين الحماية والادخار 357.5 مليون ريال

3.6. أداء التأمين على المركبات

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للتأمين على المركبات 9.4 مليار ريال في عام 2018م، ويمثل حوالي 26.9% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بلغ معدل الاحتفاظ للتأمين على المركبات 94.0%، وبلغ صافي أقساط التأمين المكتتب بها 8.8 مليار ريال، بلغ صافي الأقساط المكتسبة للتأمين على المركبات 9.24 مليار ريال ونسبة 31.0% من إجمالي صافي الأقساط المكتسبة بلغ صافي المطالبات المتكبدة في التأمين على المركبات 6.5 مليار ريال، وهو ما يمثل معدل خسارة قدرها 70.9%.

4.6. أداء التأمين على الممتلكات / ضد الحريق

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للتأمين على الممتلكات ضد الحريق 1.6 مليار ريال، يمثل 4.8% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2018م، احتفظت شركات التأمين بنسبة 18.5% من أقساط التأمين على الممتلكات ضد الحريق، وبلغ صافي الأقساط المكتتب بها 314.0 مليون ريال، وبلغت نسبة التأمين على الممتلكات ضد الحريق 1.1% من إجمالي صافي الأقساط المكتسبة كما بلغ صافي الأقساط المكتسبة للتأمين على الممتلكات / ضد الحريق 330.3 مليون ريال، بلغ صافي المطالبات المتكبدة 118 مليون ريال، مما أدى إلى بلوغ نسبة الخسارة 35.9%.

5.6. أداء التأمين الهندسي

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للتأمين الهندسي 701.7 مليون ريال في عام 2018م، وهو ما يمثل 2.0 % من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، احتفظت شركات التأمين بنسبة 17.1 % من أقساط التأمين الهندسي المكتتب بها، وبلغ صافي أقساط التأمين المكتتب بها 120.2 مليون ريال، بلغ صافي أقساط التأمين الهندسي المكتسبة 145.1 مليون ريال، بنسبة 5.0 % من إجمالي صافي أقساط التأمين المكتسبة، بلغ صافي المطالبات المتكبدة 70.5 مليون ريال، مما أدى إلى بلوغ نسبة الخسارة 48.6 %.

6.6. أداء التأمين ضد الحوادث والمسئوليات وغيرها،

يتضمن التأمين ضد الحوادث والمسئوليات الأنشطة الأتية: الحوادث الشخصية وإصابات العمل ومسئولية رب العمل والمسئولية تجاه الغير والمسئولية العامة والمسئولية الناتجة عن المنتجات والمسئولية الطبية والمسئولية المهنية والتأمين من السرقة والسطو والتأمين على الأموال التي في الخزينة وأثناء النقل والتأمين من خيانة الأمانة وأي تأمين آخر يقع ضمن نطاق التأمين من المسئوليات، بلغ إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين ضد الحوادث والمسئوليات وغيرها 1.0 مليار ريال احتفظت شركات التأمين بمبلغ 470.4 مليون ريال من صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بمعدل احتفاظ بلغ 47.0 %، بلغ صافي الأقساط التأمينية المكتسبة للتأمين ضد الحوادث والمسئوليات وغيرها 515.7 مليون ريال وبنسبة 1.7 % من صافي الأقساط المكتسبة، بلغ صافي المطالبات المتكبدة 175.1 مليون ريال، بمعدل خسارة 34.0 %.

7.6. أداء التأمين البحري

يشمل التأمين البحري تأمين البضائع والسفن، بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للتأمين البحري 544.6 مليون ريال في عام 2018م، بنسبة 1.6 % من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، احتفظت شركات التأمين بنسبة 28.5 % من أقساط التأمين البحري المكتتب بها، وبلغ صافي الأقساط المكتتب بها 155.4 مليون ريال، بلغ صافي أقساط التأمين البحري المكتسبة 160.8 مليون ريال وبنسبة 0.5 % من إجمالي صافي الأقساط المكتسبة، بلغ صافي المطالبات المتكبدة 46.5 مليون ريال، مما أدى إلى نسبة خسارة بمعدل 28.9 %

8.6. أداء التأمين على الطاقة

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للتأمين على الطاقة في عام 2018م 5115 مليون ريال، بنسبة 1.5 % من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بلغ صافي أقساط التأمين المكتتب بها للتأمين على الطاقة

الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

السعودية 2010-2018

3.5 مليون ريال، بلغ صافي أقساط التأمين المكتسبة للتأمين على الطاقة 7.5 مليون ريال ونسبة 0.03% من إجمالي صافي أقساط التأمين المكتسبة في عام 2018م، بلغ صافي المطالبات المتكبدة للتأمين على الطاقة 10.8 مليون ريال، ونتج عنه معدل للخسارة بنسبة 143.7 في عام 2018م

9.6. أداء التأمين على الطيران

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للتأمين على الطيران في عام 2018م 148 مليون ريال، بنسبة 0.4% من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بلغ صافي أقساط التأمين المكتتب بها على الطيران 5.3 مليون ريال، بمعدل احتفاظ بلغ 3.6% في عام 2018م، بلغ صافي أقساط التأمين المكتسبة للتأمين على الطيران مليون ريال ونسبة 0.02% من صافي أقساط التأمين المكتسبة في عام 2018م، بلغ صافي المطالبات المتكبدة للتأمين على الطيران 7.1 مليون ريال، ونتج عنه معدل للخسارة بنسبة 128.4% في عام 2018م¹، والجدول الموالي يلخص النقاط المذكورة سابقاً:

الجدول رقم (05-02): يبين أداء سوق التأمين حسب نوع النشاط لسنة 2018.

معدل الخسائر	معدل الاحتفاظ	صافي المطالبات المتكبدة	صافي الأقساط المكتسبة	صافي الأقساط المكتسبة	إجمالي الأقساط المكتسبة	من النسبة الإجمالية %
90,60%	97,20%	69,90%	63,00%	64,30%	56,80%	أداء التأمين الصحي
-	-	1,50%	2,10%	2,60%	3,10%	أداء تأمين الحماية وإدخار
70,90%	94,00%	26,90%	31,00%	29,50%	26,90%	أداء التأمين على المركبات
35,90%	18,50%	0,50%	1,10%	1,05%	4,80%	أداء التأمين على الممتلكات/ ضد الحريق
48,60%	17,10%	0,30%	0,50%	0,40%	2,00%	أداء التأمين الهندسي
34,00%	47,00%	0,70%	1,70%	1,60%	2,90%	أداء التأمين ضد الحوادث والمسؤوليات وغيرها
28,90%	28,50%	0,20%	0,50%	0,50%	1,60%	أداء التأمين البحري
14,37%	0,70%	0,04%	0,03%	0,01%	1,50%	أداء التأمين على الطاقة
128,40%	3,60%	0,03%	0,02%	0,02%	0,40%	أداء التأمين على الطيران

المصدر: من اعدا الباحث بالاعتماد على تقرير سوق التأمين السعودي الصادر عن الادارة العامة للرقابة على التأمين التابعة لمؤسسة النقد السعودي

¹ انظر التقرير السنوي الصادر عن موقع مؤسسة النقد العربي السعودي تاريخ الاطلاع 2019/07/13

المبحث الثاني: تقديم منهجية الدراسة

يعرض المبحث الثاني تصميم البحث، المجتمع المستهدف، أداة جمع البيانات، إجراءات جمع البيانات، متغيرات الدراسة، إجراءات معالجة البيانات وتحليلها. كما يحدد المبحث النماذج التجريبية التي تقدرها الدراسة ويقدم تقنيات تقدير وتحليل النموذج.

المطلب الأول: معالم عينة الدراسة

سيهتم هذا المطلب بإعطاء لمحة عامة حول عينة الدراسة، من حيث الحجم والفترة المدروسة، وعرض الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذه العينة من حيث الحجم والفترة المدروسة، وقبل ذلك سيتم أولاً التذكير بأهداف البحث وهذا كما يلي:

1. تصميم البحث

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي لصناعة التأمين التكافلي. لتحقيق هذا يتم استخدام التصميم البحثي التوضيحي الموضوعي في الدراسة. يساعد النوع التوضيحي لتصميم البحث على تحديد وتقييم العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة قيد النظر. إذا كان الهدف هو تحديد المتغير الذي قد يسبب سلوكاً معيناً، أي ما إذا كانت هناك علاقة سببية وتأثيرية بين المتغيرات، فيجب إجراء بحث توضيحي.

1.1. التوجه الفلسفي للبحث

عكست الدراسة فلسفة ما بعد الوضعية "Post-positivism" التي هي نهج يبحث عن حقائق أو أسباب الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية، مع القليل من الاعتبار للحالة الشخصية للفرد. بالنظر إلى الغرض من هذه الدراسة، ونوع التحقيق، ومدى مشاركة الباحث، والفترة الزمنية التي تم خلالها جمع البيانات ونوع التحليل، فإن الأساس الفلسفي الذي يوجه هذه الدراسة هو فلسفة ما بعد الوضعية. وذلك لأن الباحث مستقل عما يجري ملاحظته. من خلال اعتماد وجهة نظر فلسفة ما بعد الوضعية، ركزت هذه الدراسة على اختبار النظرية حيث تم اعتماد النظرية لأول مرة كإطار لتطوير واختبار الفرضيات. وهذا يؤكد التوجه الاستنتاجي الذي اعتمده الدراسة.

2.1. منهج البحث

عند إجراء البحث، هناك طرق مختلفة للتعامل مع الاشكالية. هناك ثلاث طرق للبحث؛ الكمية والنوعية والمختلطة، البحث الكمي يقوم على التحليل الكمي للبيانات، والبحث الكيفي أو النوعي على التحليل

الكيفي لدلالات استجابات الأفراد، والبحث المختلط يجمع بين التحليل الكمي والكيفي على نحو تكاملي إما بالتتابع للاستكشاف (يبدأ بالتحليل الكيفي وينتهي بالتحليل الكمي)، أو بالتتابع للتفسير (يبدأ بالتحليل الكمي، وينتهي بالتحليل الكيفي)، أو بالتأني أو التوازي (يقوم بالتحليل الكمي والكيفي معا في نفس الوقت). لذلك، بناءً على المناقشات المذكورة حول مناهج البحث الثلاثة ومن خلال النظر في اشكالية البحث وهدفه، في هذه الدراسة، يتم استخدام الطريقة الكمية.

3.1. المجتمع والعينة المستهدفة

الفئات المستهدفة من الدراسة هي جميع شركات التأمين المسجلة في السوق المالية السعودية من 2010 إلى 2018 للسماح للباحث بالحصول على بيانات كافية لحساب البيانات التمثيلية من كل شركة تأمين. من المفترض أن تكون السنوات العشرة ذات صلة لأن خمس سنوات وما فوق هي المدة الموصى بها للبيانات لاستخدامها في معظم الأدبيات المالية. بعد ذلك، لجعل هيكل بيانات البائل المتوازنة، أي أن كل مقطع عرضي يتبع نفس التردد العادي مع نفس تواريخ البدء والانهاء.

يقول كل من **جونكر و بينينك¹ (2010)** Jonker & Pennink، "من الواضح أن الباحثين غير قادرين عادةً على دراسة المجتمع بالكامل. لذلك، يدرس الباحثون عادةً مجموعة فرعية من المجتمع تعرف باسم العينة". الإجراء المستخدم لسحب العينة من القوائم المتاحة هو ملف تعريف سنة خدمة التأمين، لسبب أن الدراسة تنوي استخدام مصادر البيانات المالية. لذلك، يتم تحديد حجم العينة بناءً على توفر بيانات المالية في شركات التأمين السعودية. يمكن تقسيم تقنيات أخذ العينات على نطاق واسع على أنها أخذ العينات الاحتمالية وأخذ العينات غير الاحتمالية عندما تكون المواد المستخدمة في العينة متجانسة؛ يعد استخدام تقنية أخذ العينات المستهدفة مناسباً، وهو جزء من أخذ العينات غير الاحتمالي.

سيتم أخذ عينة من 10 شركات تأمين من إجمالي عدد الشركات البالغ 33 شركة تأمين على مدى 10 سنوات تغطي السنوات الفترة من 2010 إلى 2018 لتوفير 90 ملاحظة (10 شركات تأمين ضرب 9 سنوات) وهو ما يكفي لتشغيل تقنيات الانحدار في الحد الأدنى المعتاد من 30 ملاحظة موصى بها من قبل العديد من الباحثين. يعتقد الباحث أن حجم العينة كافٍ للتوصل إلى استنتاج سليم حول المجتمع لأن شركات التأمين المختارة لديها حصة كبيرة من إجمالي عدد المجتمع من حيث إجمالي الأصول ورأس المال والأرباح

¹ See Jan Jonker, Bartjan Pennink, The Essence of Research Methodology A Concise Guide for Master and PhD Students in Management, Science-Springer, 1 Ed, 2010.

قبل الضرائب. على سبيل المثال بلغت الحصة السوقية لشركات التأمين المختارة 78.8 % من إجمالي الأقساط المكتتبة خلال سنة 2017. يشمل حجم العينة كل من شركة التكافلية، شركة بوبا العربية، شركة تكافل الراجحي، شركة ميدلغف للتأمين، شركة أكسا التكافلية، شركة ولاء، شركة اليانز إس إف، شركة سايكو، شركة سلامة، شركة ملاذ للتأمين.

4.1. مصدر وأدوات جمع البيانات

تشمل العينة التي تم جمع البيانات منها من عشرة (10) مشغلي التكافل تعمل في صناعة التأمين التكافلي (العائلي، عام)، جميع الشركات مدرجة في بورصة السعودية. استخدمت الدراسة القوائم المالية السنوية (كان التركيز على قائمتين هما: الميزانية المالية، وجدول حسابات النتائج، إضافة إلى معلومات أخرى مستخرجة من القوائم المالية). في تحديد مصادر البيانات، وهذا خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2018، أي تسعة (09) سنوات وقد تم استخدام التقارير المدققة التي نشرتها الشركة، حيث جمعت البيانات يدوياً من كل قائمة مالية سنوية للشركة وهذا من الموقع الرسمي لبورصة السعودية للأوراق المالية.

2. تقديم النموذج المستخدم

في هذا العنصر، سيتم الاقتصار على دراسة النماذج الخطية البسيطة على بيانات البائل، حيث سيتم تعريفها مع بيان المكونات الأساسية لها، على عكس النماذج الديناميكية التي تتضمن متغيرات داخلية متأخرة. في بقية هذا العنصر، نعتبر العمليات الثابتة تماماً بمعنى الثبات من الدرجة الثانية.

1.2. تعريف نموذج البائل

يؤدي تكرار الاستطلاع مع نفس مجموعة وحدات المقطع العرضي لنفس المعلومات بمرور الوقت إلى تشكيل البائل. تتكون بيانات البائل، أو البيانات الطولية، من ملاحظات متكررة على نفس وحدات المقطع العرضي خلال فترة زمنية تشكل ملاحظات متسلسلة زمنية لعدد من وحدات المقطع العرضي. قد تكون وحدات المقطع العرضي عبارة عن أسر وشركات ودول وما إلى ذلك. بالنسبة لشركات التأمين إذا ارادت إنشاء بنك بيانات عن أقساط التأمين التي يجمعها وكلائها بمرور الوقت. في هذا المثال، الوكلاء هم وحدات المقطع العرضي التي يمكن جمع معلوماتها الشخصية الخاصة مثل العمر والتعليم ومهارات الاتصال وملف تعريف الثروة لزيائن الوكلاء بمرور الوقت لتحليل الاختلافات (إن وجدت) بين قسط التأمين الذي تم جمعه بواسطة الوكلاء.

يمكن عرض البيانات التي تم جمعها على أنها بيانات بانل حيث يتم جمع المعلومات من نفس مجموعة الوكلاء لعدة سنوات. في هذا المثال، يتم ملاحظة بعض المتغيرات التوضيحية التي يمكن التحكم فيها، ولكن بعض المعلومات مثل قدرة البائع على البيع لا يمكن ملاحظتها والتي لا يمكن التحكم عليها. تعتمد بعض المتغيرات مثل العمر والثروة على الوقت، في حين أن بعض المتغيرات مثل الجنس لا تعتمد على الوقت. تتضمن صياغة نموذج بيانات البانل كلاً من المتغيرات التوضيحية الملاحظة وغير الملاحظة. يمكن استخدام بيانات البانل لتحليل الفروق بين الأفراد والديناميكيات داخل الأفراد عن طريق خلط مكونات المقطع العرضي والسلاسل الزمنية. قد يكون لبيانات البانل تأثير محدد للمقاطع العرضية أو تأثير محدد زمنياً أو كليهما، والتي يتم تحليلها بواسطة تأثيرات ثابتة أو نموذج تأثيرات عشوائية كما هو موضح أدناه.¹

وهناك نوعان من بيانات البانل بناءً على أنواع وحدات المقطع العرضي: بانل كلي وبانل جزئي. إذا كانت وحدات المقطع العرضي عبارة عن وحدات صغيرة، فإن بيانات البانل هي بانل صغيرة. في حالة البانل الجزئي، يكون عدد وحدات المقطع العرضي أكبر بكثير من الفترة الزمنية ($N > T$). تسمى البانل المصغرة لبانل المقطع العرضي أو البانل القصيرة. من ناحية أخرى، إذا كانت وحدات المقطع العرضي عبارة عن وحدات كلية، فإن البانل تشكل بانل كلي. في البانل الكلي، يكون عدد وحدات المقطع العرضي أصغر بكثير من الفترة الزمنية ($N < T$). تسمى بانل كلي أيضاً بالبانل الطويلة أو بانل السلاسل الزمنية. نظراً لأن البعد الزمني كبير، فإن خصائص السلاسل الزمنية ستهيمن في البانل الكلي.²

باستخدام بيانات البانل في الدراسة، من الممكن تضمين التأثيرات الزمنية بالإضافة إلى التحكم في عدم التجانس الفردي، والذي يتم التقاطه بواسطة مكونات تأثيرات ثابتة أو عشوائية محددة للشركة، مما يؤدي إلى نتائج متحيزة عند إهمالها في المقطع العرضي أو تقديرات السلاسل الزمنية. لتقدير نتائج العلاقة بين المخاطر المالية على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية، طبقت الدراسة نماذج بانل (ثابتة).

كان الهدف الأول هو تحديد ما إذا كانت المخاطر المالية لها علاقة بالأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية. تم اعتبار (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، صافي هامش الربح، ربحية السهم) كمقاييس للأداء المالي، وبالتالي، تم استخدامها كمتغير تابع في حين تم اعتبار كل من مخاطر السيولة، مخاطر الائتتاب، مخاطر الملاءة، مخاطر إعادة التأمين، مخاطر السوق وحجم الشركة كمتغيرات

¹ Panchanan Das, Econometrics in Theory and Practice Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1, Springer Nature Singapore Pte Ltd. 2019, P: 457.

² IBID, P: 460.

مستقلة. افترضت الدراسة أن المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهما علاقة وظيفية عامة مضاعفة كوب
دوجلاس الموضحة في المعادلة الآتية:

$$\text{porf}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{SOLVR}_{it} + \beta_2 \text{UR}_{it} + \beta_3 \text{LIQR}_{it} + \beta_4 \text{LNSIZR}_{it} + \beta_5 \text{BMR}_{it} + \beta_6 \text{RIER}_{it} + e_{it}$$

$$e_{it} = \mu_i + V_{it}$$

حيث:

$$i = 1, \dots, 10 \quad t = 1, 2, \dots, 9$$

وتمثل porf_{it} مقاييس الأداء المالي وهي (ROA_{it} : متوسط العائد على الأصول، ROE_{it} : متوسط العائد على حقوق الملكية، EPS_{it} : ربحية السهم، NPM_{it} : صافي هامش الربح) لشركة التأمين التكافلي i في الفترة t ، وتعد كل من: (LIQ_{it} : مخاطر السيولة، UR_{it} : مخاطر الاكتتاب، SOLVR_{it} : مخاطر الملاءة، RIER_{it} : مخاطر إعادة التأمين، LNSIZR_{it} : حجم الشركة، BMR_{it} : مخاطر السوق) المتغيرات المستقلة لشركة التأمين التكافلي i في الفترة t ، μ_i متغير يقيس الآثار الخاصة الفردية الثابتة غير الملحوظة للشركة، e_{it} : مصطلح الخاص بالخطأ، ويختلف الخطأ المتبقي باختلاف الشركة والزمن ويمكن اعتباره الخطأ المعتاد في الانحدار.

2.2. النماذج الأساسية لبيانات البائل

عند النظر في عينة من بيانات البائل، فإن أول شيء يجب التحقق منه هو تحديد التجانس أو غير المتجانس لعملية توليد البيانات. من الناحية الاقتصادية، فإن هذا يرقى إلى اختبار المساواة بين معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي. من الناحية الاقتصادية، تنحصر اختبارات المواصفات في تحديد ما إذا كان يحق لنا افتراض أن النموذج النظري المدروس مطابق تمامًا لجميع مثلًا لشركات التأمين التكافلي، أو على العكس من ذلك، ما إذا كانت هناك خصوصيات خاصة بكل شركة. وفيما يلي عرض للنماذج الأساسية لبيانات البائل:

1.2.2. نموذج الانحدار التجمعي Pooled OLS method

في نموذج الانحدار التجمعي يمكننا تجميع جميع الملاحظات البالغ عددها $90 (10 \times 9)$ وتقدير أداء مالي "مجمع"، مع إهمال الطبيعة المزدوجة للسلاسل الزمنية والبيانات المقطعية. في مثل هذا التجميع يفترض أن معاملات المخاطر المالية تظل ثابتة عبر الزمن والمقطع العرضي. يُعرف تقدير نموذج الانحدار التجمعي أيضًا بنموذج المعامل الثابت، لأننا نفترض أن المعاملات عبر الزمن والمقطع العرضي تظل كما

هي (أي يهمل اي تأثير للزمن).¹ حيث يُفترض أن تكون جميع شركات التأمين متجانسة. في ظل إفتراض التجانس هذا، يكون نموذج الانحدار.²

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T$$

2.2.2. نموذج التأثيرات الثابتة fixed effect model

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة الى اخرى مع بقاء معاملات الميل β ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف يتم التعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T$$

ولغرض السماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) لكي يتم تجنب حالة التعددية الخطية التامة تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى الوهمية للمتغيرات (Least Squares Dummy Variable Model).

3.2.2. نموذج التأثيرات العشوائية Random effect model

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي الى σ_ε^2 ، ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك اي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في احد الفروض المذكورة اعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ اي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \quad , i=1,2,\dots,N$$

حيث ان v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i . يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية احيانا نموذج مكونات الخطأ (Model Components Error)، ويكون بالصيغة الآتية:¹

¹ See Damodar Gujarati, **Econometrics by Example**, Red Globe Press, 2nd Edition, 2014, P: 328.

² Panchanan Das, op cit, P: 468.

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad , i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T$$

المطلب الثاني: قياس متغيرات النموذج

اعتمدت الدراسة الأداء المالي كمتغير تابع، شكلت مخاطر السيولة، ومخاطر الملاءة، ومخاطر الاكتتاب، ومخاطر إعادة التأمين، ومخاطر السوق، حجم الشركة المتغيرات التفسيرية للدراسة، يتم تعريف وقياس المتغيرات على النحو الآتي:

1. المتغير التابع: تم تضمين متغير الأداء المالي كمتغير تابع في الدراسة وفيما يلي طريقة قياس الأداء المالي:

1.1 الأداء المالي

من خلال الاطار النظري للدراسة يمكن تصنيف مقاييس الأداء المالي إلى قسمين رئيسيين هما:

- مقاييس محاسبية، وهي عبارة عن نسب مالية تحسب انطلاقاً من قائمة الميزانية وحساب النتائج مثل متوسط العائد على الأصول (ROA) ومتوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) أو العائد على الاستثمار (ROI) وصافي هامش الربح (NPM).
- مقاييس القيمة، وتعتمد في حسابها على مؤشرات القائمة على القيمة مثل القيمة الاقتصادية، القيمة السوقية المضافة،

وسنستخدم في هاته الدراسة على المقاييس المحاسبية للأداء المالي، وهذا راجع بالدرجة الأولى لتوافر البيانات المالية التي تساعد في حسابها، ومن جهة أخرى من خلال مراجعة الدراسات السابقة تم ملاحظة الاعتماد على هاته المقاييس خصوصاً في شركات التأمين.

أكثر نسب الأداء المالي استخداماً في مقاييس المحاسبية هي: صافي هامش الربح، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، وفي دراستنا هذه سيتم استخدام متوسط العائد على الأصول ومتوسط حقوق الملكية وربحية السهم وصافي هامش الربح لقياس الأداء المالي، وفيما يلي طريقة قياس كل متغير:

متوسط العائد على الأصول (ROA) = الربح الصافي / متوسط مجموع الأصول

متوسط مجموع الأصول = ((مجموع الأصول (ن) + مجموع الأصول (ن-1)) / 2)

¹ زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21) 2012، ص ص: 271-273.

متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) = الربح الصافي / متوسط حقوق الملكية

متوسط حقوق الملكية = ((حقوق الملكية (ن) + حقوق الملكية (ن-1))/2)

ربحية السهم = صافي الربح / عدد الاسهم المصدرة

صافي هامش الربح = صافي الربح / إجمالي الأقساط المكتتبة

2. المتغير المستقل

يصف هذا القسم الفرعي المتغيرات المستقلة المستخدمة في نموذج الاقتصاد القياسي لتقدير المتغير التابع. لقياس المتغيرات التفسيرية للأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية، يتم استخدام ستة عوامل كمتغيرات مستقلة يتم استخلاصها من دراسات مختلفة. المتغيرات هي؛ مخاطر السيولة، الملاءة، الاكتتاب، السوق، حجم الشركة وإعادة التأمين.

1.2. مخاطر السيولة

تم تعريف مخاطر السيولة بأنها مبلغ المال الذي تملكه الشركات والكيانات الخاصة الأخرى في أي وقت وهو متاح لسداد ديونها. تقيس نسبة السيولة قدرة الشركة على تسوية التزاماتها قصيرة الأجل من خلال الاعتماد على الأصول قصيرة الأجل. من خلال الجدول رقم (03-05) تشير الدراسات السابقة عن وجود علاقة موجبة بين مخاطر السيولة والأداء المالي.

مخاطر السيولة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية.

2.2. حجم الشركة

من خلال الجدول رقم (03-05) تشير الدراسات السابقة عن وجود اختلاف في طبيعة العلاقة بين حجم الشركة والأداء المالي، فنجد بعض الدراسات وجدت أن هناك علاقة سالبة بين حجم الشركة والأداء المالي في حين أن بعض الدراسات وجدت أن هناك علاقة موجبة بين حجم الشركة والأداء المالي. يتم احتسابها على أنها:

اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول شركة التأمين التكافلي.

3.2. مخاطر الاكتتاب: تم تعريف مخاطر الاكتتاب بأنها نسبة الخسائر في أعمال التأمين على

أنها المطالبات المتكبدة على صافي الأقساط المكتسبة. تسوية المطالبات أو التعويض عن الخسارة هي السبب الوحيد الذي يدفع المستهلك (المؤمن عليه) إلى شراء منتج تأميني. من وجهة نظر شركات

التأمين النموذجية، فإن النسبة المنخفضة هي الأفضل، حيث أن النسبة المنخفضة تعني ضرر " خسارة منخفضة" في أي منتج من منتجات التأمين التكافلي وانخفاض معدل دوران المطالبات. يتم قياسه من خلال الخسائر المتكبدة مقسومة على القسط السنوي المكتسب. تشير هذه النسبة إلى مقدار النسبة المئوية لصافي المطالبات المتكبدة من صافي أقساط الشركة أو القطاعات المكتسبة. من خلال الجدول رقم (03-05) تشير الدراسات السابقة عن وجود علاقة سلبية بين مخاطر الاكتتاب والأداء المالي.

مخاطر الاكتتاب = صافي المطالبات المكبدة / صافي أقساط التأمين المكتسبة

4.2. **مخاطر إعادة التأمين:** تقوم شركات التأمين بإعادة التأمين على قدر معين من المخاطر المضمونة من أجل تقليل مخاطر الإفلاس في حالة الخسائر المرتفعة. ومع ذلك، قد تكون أيضاً مصدر خطر مثل خطأ التقدير وتكلفة إعادة التأمين ومخاطر الائتمان من معيدي التأمين. يتم قياس مخاطر إعادة التأمين بنسبة الاحتفاظ.

من خلال الجدول رقم (03-05) تشير الدراسات السابقة عن وجود علاقة موجبة بين إعادة التأمين والأداء المالي.

نسبة الاحتفاظ = صافي الأقساط المكتوبة / إجمالي الأقساط المكتوبة

5.2. **مخاطر السوق:** إن نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية هي مقياس يستخدم لمقارنة القيمة الدفترية للشركة مع قيمتها السوقية. تحدد القيمة المحاسبية للشركة من خلال قيمتها الدفترية بينما تقدر قيمتها السوقية بالقيمة السوقية. تشير نسبة أقل من واحد إلى شركة مبالغ في قيمتها، في حين يشير معدل أكثر من واحد إلى شركة مقومة بأقل من قيمتها.¹

من خلال الجدول رقم (03-05) تشير الدراسات السابقة عن وجود علاقة سلبية بين مخاطر السوق والأداء المالي.

يتم قياس مخاطر السوق من خلال النسبة الآتية:

مخاطر السوق = القيمة الدفترية / القيمة السوقية

¹ Diby François Kassi & al, **Market Risk and Financial Performance of Non-Financial Companies Listed on the Moroccan Stock Exchange**, Risks, MDPI, Open Access Journal, Vol. 7, No. 1, 2019, PP: 3.

6.2. مخاطر الملاءة المالية: وهي نسبة تستخدم لمعرفة قدرة الشركة على تحمل الخسارة الفجائية، كلما كان هذا المعدل أكبر كلما دل على ان المخاطر أكبر من الطاقة الاستيعابية للشركة وبحسب من خلال العلاقة الآتية:

من خلال الجدول رقم (03-05) تشير الدراسات السابقة عن وجود اختلاف في طبيعة العلاقة بين بين مخاطر الملاءة المالية والأداء المالي، فنجد بعض الدراسات وجدت أن هناك علاقة سالبة بين بين مخاطر الملاءة المالية والأداء المالي في حين أن بعض الدراسات وجدت أن هناك علاقة موجبة بين بين مخاطر الملاءة المالية والأداء المالي.

مخاطر الملاءة المالية = إجمالي الأقساط المكتسبة/ حقوق الملكية

يقدم الجدول رقم (03-05): ملخصاً للمتغيرات التفسيرية (المتغيرات المستقلة) وأداء التأمين (المتغير التابع).

الجدول رقم (03-05): يوضح تعريف وقياس المتغيرات			
المتغيرات	الصيغة الرياضية	الإشارة	الدراسات التجريبية
المتغير التابع			
متوسط العائد على الأصول (ROAA)	متوسط إجمالي الأصول	صافي الربح	
متوسط العائد على حقوق الملكية (ROEA)	متوسط حقوق الملكية	صافي الربح	
ربحية السهم (EPS)	متوسط عدد الأسهم	صافي الربح	
صافي هامش الربح (NPM)	إجمالي الأقساط المكتسبة	صافي الربح	
المتغيرات المستقلة			
مخاطر السوق BMR it	القيمة الدفترية القيمة السوقية	-	(Chen, Tung-Zong , Tiffany, & Timothy , 2005, PP.1-24); (Fama and French, 1993, PP. 3-56); (Lakonishok et al, 1994, PP. 1541-78).
مخاطر السيولة LIQR it	الأصول الجارية الالتزامات الجارية	+	(Ambrose & Carroll, 1994, PP.317-327); (Carson & Hoyt, Dec, 1995, PP. 764-775); (Chen & Wong, 2004, PP. 469- 499); (Almajali , Alamro, & Al-Soub, 2012, PP. 1-24)
مخاطر الائتتاب UR it	المطالبات المدفوعة	-	(Pervan, Ćurak, & Marijanovic , July 2012, PP. 158-163); (Mehari & Aemiro, 2013,

الأقساط المكتسبة		PP.245-255); (Fama & Jensen, 1983, PP. 327-349; (Mistre , 2015); (Debela, 2017)
مخاطر إعادة التأمين	+	(Mistre , 2015); (Demis, 2016, PP. 26-36); (Asrat & Tesfahun , 2016, PP.85-92); (Debela, 2017) ; (lee, 2012, PP. 467-484); (Shiu, 2004, PP. 1079-1110).
RIERit		صافي الأقساط المكتسبة إجمالي الأقساط المكتسبة
مخاطر الملاءة	+	(Shiu, 2004, PP. 1079-1110)
SOLVRit		حقوق الملكية صافي الأقساط المكتسبة
مخاطر الحجم	-	(Arif and Showket, 2015, PP.1424-1433) ; (Issam Dayoub, 2014)
LNSIZR it		(Goddard, Manouche , & John O. S. Wilson, 2005, PP. 1269-1282) ; (Amraoui, Ye Jianmu, & Kenza , 2018, PP. 41-50)
	+	(Cassar & Holmes, 2003 , PP. 123-147); (Rataporn, Krishna , & Gioia , 2004, PP.387-405) ; (Panno, 2003, PP. 97-112) ;(King & Santor, 2008, PP. 2423-32)
الخطأ المعياري ε it		

المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على الدراسات السابقة (التجريبية)

المطلب الثالث: طريقة اختبار النموذج

هناك ثلاثة اختبارات رئيسية ذات صلة في سياق هذه الدراسة، وهي اختبار مضاعف لاغرانج (LM)، اختبار over-id واختبار عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity أو اختبار والد (Wald test). بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن نموذجنا يشتمل على مصطلحات تفاعلية، فمن المهم اختبار التداخل الخطي المتعدد (اختبار VIF). نظرًا لأن هذه الدراسة تختبر بيانات البانل صغيرة، فمن المقبول على نطاق واسع أن وجود سلسلة متكاملة غير مستقرة لا يغير طبيعة نتائج التوزيع المتقارب بنفس الطريقة التي يحدث بها في حالة السلاسل الزمنية الفردية أو بيانات البانل الكلية (عدد الفترات الزمنية أكبر بكثير من عدد الأفراد)¹، وفي مايلي شرح كل مرحلة على حدى:

2.1 اختبار التجميعية: يهدف هذا الاختبار الى معرفة اين النموذجين أفضل الانحدار التجميعي او نموذج الاثار الثابتة أو العشوائية أفضل.

¹ Hussam I. Asbeig & Salina H. Kassim, **Monetary transmission during low interest rate environment in a dual banking system: evidence from Malaysia**, Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies, Vol. 8, No. 3, 2015, P: 280.

1.1. اختبار فيشر أو اختبار التجميعية بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

يتم ذلك عن طريق اختبار الفرضية الصفرية التي مفادها تساوي الثوابت للوحدات المقطعية في العينة وهذا كما يلي:

$$H_0: \alpha = \alpha_i \quad i = 1, \dots, n$$

للتأكد من صحة الفرضية الصفرية الموضحة أعلاه، يتم استخدام اختبار فيشر (F) الموضح حسب العلاقة الآتية:¹

$$F = \frac{(R_{FE}^2 - R_{CC}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FE}^2) / (NT - N - K)} \sim F(N-1, NT - N - K)$$

R_{FE}^2 : معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة؛

R_{CC}^2 : معامل التحديد لنموذج البيانات المدمجة؛

K : عدد المتغيرات التفسيرية؛

إذا كان احتمال فيشر أقل من مستوى المعنوية (مثلا عند مستوى 5%)، منه يتم رفض هذه الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي الثوابت وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج الآثار الفردية العشوائية أو الثابتة هو الأفضل لعملية التقدير.

2.1. اختبار مضاعف لاغرانج: أو اختبار التجميعية (Breusch-pagan test)

ويهدف اختبار مضاعف لاغرانج على دراسة وجود أو غياب الأثر الخاص الفردي من خلال اختبار مدى صحة الفرضية الصفرية وهذا على الشكل التالي:

$$H_0: \partial_u^2 = 0.$$

حيث إذا تحققت الفرضية الصفرية معنى ذلك ان نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل.

3.1. اختبار هوسمان: Hausman Test

في حالة قبول الفرضية لكل من اختبار فيشر واختبار مضاعف لاغرانج، هنا يجب المفاضلة بين

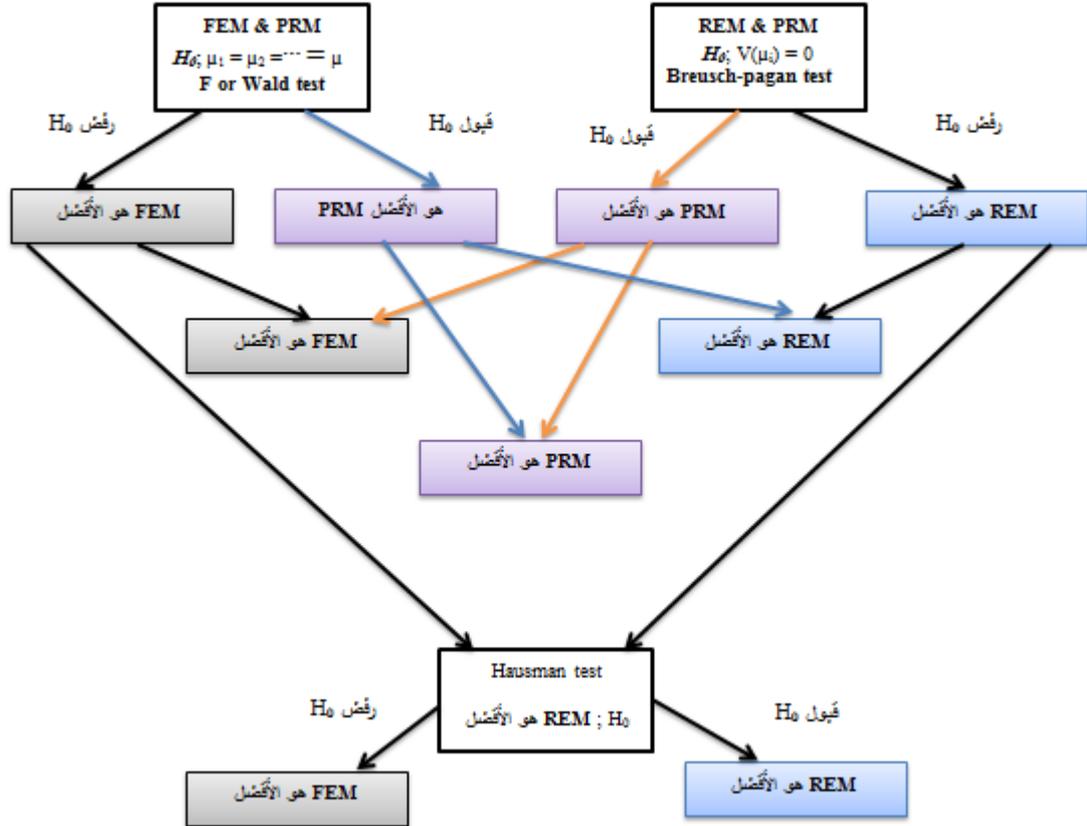
الآثار العشوائية والثابت ايهم أفضل، هنا نقوم باجراء اختبار هوسمان 1978 Hausman Test

¹ قرash محمد، محددات السياسة المالية للمؤسسات الجزائرية الخاصة دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية في الفترة بين 2005 و2008، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، سنة 2015، ص: 280.

H0: $E(u_{it}/X_{it}) = 0$. الأثر العشوائي هو الأفضل

H1: $E(u_{it}/X_{it}) \neq 0$. الأثر الثابت هو الأفضل

والشكل رقم (05-07): يلخص مراحل اختبار هوسمان



المصدر: رايح بلعباس، نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وتطبيقاتها على برمجية Stata - Penel Data With

Stata، يوم دراسي تكويني حول التطبيقات الكمية ودورها في إعداد الأبحاث والدراسات الأكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد أكلي ولد الحاج البويرة، ص: 62.

وفي حالة وجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity. وبالتالي، فإن اختبار هوسمان

(Hausman test) غير صالح. لذا، فإنه يتم اللجوء إلى اختبار over identifying restriction test كبديل

عنه. 2/1

¹ Wooldridge, J.E., Econometric of cross-section and panel data. Cambridge, MA: MIT Press, 2002. Hussam I. Asbeig & Salina H. Kassim, op cit, P: 280.

² Arellano, M, On the testing of correlated effects with panel data. Journal of Econometrics 59, no. 1-2, 1993, PP: 87-97. Hussam I. Asbeig & Salina H. Kassim, op cit, P: 280.

2. اختبارات المتعلقة بملاءة النموذج: من خلال اختبار مشكل عدم ثبات التباين واختبار الارتباط الذاتي

للأخطاء واختبار التعدد الخطي وهي كما يلي:

1.2 اختبار مشكل عدم ثبات التباين

ويعرف مشكل عدم ثبات تباين الخطأ بمفهوم « heteroscedasticity » اين يكون هناك اختلاف في

تباين الأخطاء وهذا كما توضحه العلاقة الآتية:

$$E(\varepsilon_i^2) \neq \sigma_u^2$$

2.2 اختبار الارتباط الذاتي الخطي (Test for serial correlation)

ونهدف من خلال اختبار الارتباط الذاتي إلى دراسة ما إذا كانت الأخطاء مرتبطة مع بعضها البعض

أي

$$E(\varepsilon_{it} \varepsilon_{st}) \neq 0 :$$

H0: $E(\varepsilon_{it} \varepsilon_{st}) \neq 0$ لاوجد ارتباط ذاتي

H1: $E(\varepsilon_{it} \varepsilon_{st}) = 0$. يوجد ارتباط ذاتي

3.2 اختبار التعدد الخطي (Test for Multicollinearity)

ويقصد بالعلاقة الخطية بين متغيرين اثنين أن أي متغير منهما ما هو إلا تركيبة خطية للآخر فإذا

كانت قيمة معامل تضخم التباين لمتغير مستقل ما أكبر من « VIF » 5 في هذه الحالة يمكن استنتاج أن

هذا المتغير ما هو إلا علاقة خطية لمتغيرات مستقلة أخرى.

3. تصحيح النموذج

بعد ذلك، يجب التحقق من "robustness" لنتائج للنموذج باستخدام "الأخطاء المعيارية" "standard

"errors" لـ (دريسكول وكراي¹، 1998، Driscoll and Kraay) في النموذج المحدد. هذه التقنية "robust" لـ

"الاعتماد المقطعي في البيانات" "cross sectional dependence" بين وحدات البانل من خلال استخدام

نهج غير معياري لتقدير "الأخطاء المعيارية" "the standard errors" التي هي "robust" لـ (الارتباط الذاتي

بين الأخطاء) و (عدم ثبات التباين) للشركات. قد ينشأ الاعتماد المقطعي في البيانات "cross sectional

"dependence" من عوامل مشتركة غير مرئية بين الشركات، مثل المعايير الاجتماعية أو السلوك النفسي.

يتم التحقق من "The robustness" لـ (دريسكول وكراي، 1998، Driscoll and Kraay) "للأخطاء

¹ Driscoll, John C., and Aart. C. Kraay, Consistent covariance matrix estimation with spatially dependent panel data, Review of Economics and Statistics 80, 1998, PP: 549-60.

المعيارية "standard errors" باتباع الإجراء الذي طوره (هوشل، 2007، Hoechle).¹ مع استخدام طريقة bootstrapping estimation وهذا لانه لدينا بيانات very small sample كما يجب استخدام نماذج البائل الساكنة لكن باستخدام طرق bias reduction والتي تعتبر طرق معدلة لطرق التقدير الأصلية هدفها تقليص التحيز الناتج عن صغر حجم العينة. يمكن لهذا الإجراء استيعاب نماذج OLS المجمعة، والتأثيرات الثابتة، ونماذج التأثيرات العشوائية.

المبحث الثالث: اختبار وتحليل نتائج الدراسة

يعرض هذا المبحث نتائج وتحليل بيانات المالية لشركات التأمين التكافلي المختارة في السعودية باستخدام بيانات البائل المتوازنة الصغيرة، حيث يتم ملاحظة جميع المتغيرات لكل مقطع عرضي وكل فترة زمنية. تشمل العينة التي تم تحليلها من عشر (10) شركات للتأمين التكافلي مدرجة وتعمل في صناعة التأمين التكافلي (العائلي، عام)، جميع الشركات مدرجة في بورصة السعودية للأوراق المالية. استخدمت الدراسة القوائم المالية السنوية (كان التركيز على قائمتين هما: الميزانية، وحساب النتائج، إضافة إلى معلومات أخرى مستخرجة من القوائم المالية.) في تحديد مصادر البيانات، وهذا خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2018، أي تسع (09) سنوات.

وقد تم استخدام التقارير المدققة التي نشرتها الشركة، حيث جمعت البيانات يدوياً من كل قائمة مالية سنوية للشركة وهذا من الموقع الرسمي لبورصة السعودية للأوراق المالية. تم تنظيم المبحث في أربعة مطالب. يقدم المطلب الأول الإحصائيات الوصفية والمطلب الثاني تحليل الارتباط ومواصفات النموذج واختبارات لافتراضات نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي وهذا لكل متغير على حدى وفي المطلب الثالث دراسة العلاقة البيانية بين متغيرات المخاطر المالية والأداء المالي سيتم تحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب الرابع.

المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية

تم تلخيص الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والتفسيرية لعينة شركات التأمين في الجدول رقم (04-05) كانت الملاحظة الكلية للدراسة 90، كما يوضح الجدول المتوسط والانحراف المعياري والقيم الدنيا والقصى للمتغيرات التابعة والمستقلة.

¹ Hoechle, Daniel, **Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-Sectional Dependence**, The Stata Journal: Promoting Communications on Statistics and Stata 7, 2007, PP: 281-312.

الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

السعودية 2010-2018

الجدول رقم (05-04): يوضح المتوسط والانحراف المعياري والقيم الدنيا والقصى للمتغيرات التابعة والمستقلة.

LNSIZR	BMR	RIER	UR	SOLVR	LIQR	NPM	EPS	ROAE	ROAA	المتغيرات
7.435685	0.456083	0.787587	0.775710	3.353054	5.400944	0.012444	0.476159	0.001480	0.043694	متوسط Mean
7.334574	0.439491	0.816072	0.784300	2.610256	5.076734	0.020668	0.663833	0.015445	0.065980	وسيط Median
9.510264	0.927546	0.998934	1.140065	24.25985	12.11475	0.117923	5.862240	0.113680	0.454798	قيمة قصوة Maximum
5.499628	0.100121	0.471313	0.569830	0.905675	1.403741	-0.251283	-13.01417	-0.898071	-0.876691	قيمة دنيا Minimum
0.999598	0.204307	0.142306	0.109415	2.891740	2.422378	0.062235	3.020280	0.108307	0.209177	الانحراف المعياري .Std. Dev
0.247675	0.267535	-0.332489	0.327487	4.697545	0.479507	-1.468446	-1.545822	-6.515769	-1.443266	معامل Skewness
2.446292	2.306939	2.092312	3.612855	32.27743	2.808185	6.637575	7.916217	54.26396	6.693063	معامل Kurtosis
2.069866	2.874874	4.747847	3.017184	3545.385	3.586881	81.96484	126.4779	10491.80	82.39043	معامل Jarque-Bera
0.355250	0.237536	0.093115	0.221221	0.000000	0.166387	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	احتمال Probability
669.2117	41.04743	70.88280	69.81386	301.7749	486.0850	1.119997	42.85429	0.133215	3.932472	المجموع
88.92844	3.714984	1.802350	1.065481	744.2322	522.2444	0.344711	811.8661	1.044009	3.894206	Sum Sq. Dev.
90	90	90	90	90	90	90	90	90	90	عدد الملاحظات

المصدر: انطلاقاً من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج Eviews 10

ملاحظة (ROAA : متوسط العائد على الأصول، ROAE : متوسط العائد على حقوق الملكية، EPS : ربحية السهم، NPM : صافي هامش الربح، LIQ : مخاطر السيولة، UR : مخاطر الائتتاب، SOLVR : مخاطر الملاءة، RIER : مخاطر إعادة التأمين، LNSIZR : حجم الشركة، BMR : مخاطر السوق)

الأداء المالي: كما هو موضح في الجدول رقم (03-03) أعلاه، الذي تم قياسه بـ أربع متغيرات هي (ROAA)، (ROAE)، (EPS)، (NPM)، أن شركة التأمين التكافلي السعودية حققت في المتوسط نسبة إيجابية تتراوح ما بين 0.1% وهي متوسط العائد على حقوق الملكية و 47% وهي ربحية السهم، وهذا بعد احتساب الضرائب على الأرباح على مدى السنوات التسعة الماضية، لكن إذا ما تم النظر إلى القيمة يتبين أنه هناك تفاوت في نسب الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي في السعودية.

فبالنسبة لمتوسط العائد على الأصول (ROAA) قيمته محصورة ما بين قيمة قصوة (45%) والحد الأدنى (-87%). وهذا يعني أن شركات التأمين الأكثر نجاحاً من بين العينة قد حصلت على 45% كعائد على الأصول،

اما بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق المساهمين (ROAE) ما بين قيمة قصوة (11%) والحد الأدنى (-89%) وهذا يدل على أن شركات التأمين الأكثر نجاحًا من بين العينة قد حصل المساهمين ما نسبته 11% من الأرباح الصافية، وقد كانت ربحية الاسهم تتراوح ما بين 5.86 ريال كأرباح للسهم الواحد كحد أقصى أما الخسائر فهي (- 13) ريال للسهم الواحد،

وبالنسبة لهامش الربح الصافي فالقيمة كانت محصورة ما بين 11% أقصى و -25% وهو ما يدل على أن الربح الصافي الى إجمالي الأقساط المكتتبه يختلف من شركة الى أخرى وهو متفاوت بشكل كبير، وعلى العموم على مدى الفترة كانت شركات التأمين التكافلي مربحة بشكل إيجابي هو إشارة إلى أن شركات التأمين التكافلي تتنافس فيما بينها لتحقيق الربح، ولكن انحرافات المعيارية التي تتراوح ما بين 20 %، 10%، 302 %، 6% توضح أن قدرتها على تحقيق الربح تختلف عن بعضها البعض.

1. مخاطر السيولة

يقيس هذا الاختبار نسبة الخصوم التي تغطيها النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل بسرعة الى سيولة جاهزة. يشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة دون الحاجة إلى بيع استثمارات طويلة الأجل أو اللجوء الى اقتراض المال.

بلغ متوسط قيمة مخاطر السيولة المقاسة بنسبة السيولة (5.04) ويشير متوسط القيمة (5.04) على أنه لكل التزام جاري 5.04 ريال، كان هناك 1 ريال أصل جاري لتلبية الالتزامات. وبلغت القيمة القصوى والحد الأدنى (12.11) و (1.4) على التوالي لفترة الدراسة. وبالنسبة للاختلافات بين شركات التأمين التكافلي من حيث المؤشر المعين مرتفعة جداً، نظرًا لأن قيمته، التي يتم عرضها بشكل فردي، تتراوح ما بين (1211%) إلى (140%).

وتشير قيمة الانحراف المعياري (2.42) إلى تشتت مرتفع جداً عن متوسط قيمة السيولة لشركات التأمين التكافلي السعودية، وتحتاج شركات التأمين التكافلي إلى درجة عالية من السيولة في محفظة أصولها بطريقة تجعل من السهل واليقين تحويل الأصول إلى نقد. هذا واضح من قبل شركات التأمين التكافلي السعودية التي يجب أن تحتفظ بنسبة كبيرة كافية من أصولها في شكل نقد وأصول سائلة لغرض الربحية. سيكون الربح منخفضاً إذا احتفظ شركات التأمين بالسيولة في المقدمة. من ناحية أخرى، إذا كانت تهدف إلى كسب المزيد عن طريق تجاهل السيولة، فستكون كارثية بالنسبة لها. والمطلوب من شركات التأمين إدارة

محفظته الاستثمارية من خلال تحقيق التوازن بين أهداف السيولة والربحية. يجب تحقيق هذا التوازن بدرجة عالية من الأمان نسبيًا.

2. مخاطر الملاءة

بلغ متوسط قيمة مخاطر الملاءة كما تم قياسه بنسبة إجمالي الأقساط المكتسبة إلى حقوق المساهمين (3.35). هذا يعني أنه في المتوسط كان إجمالي الأقساط المكتسبة (3.35) مرة من حقوق الملكية وهي تعكس قدرة شركات التأمين على تحمل الخسائر الفجائية ويجب ان تكون هذه النسبة حسب المعايير الدولية أقل من 400 % وهو كذلك. كان أعلى نسبة (24.11) وهو أعلى من الحد الأقصى (4) مرة والحد الأدنى (0.9). كان الانحراف المعياري (2.89) مما يشير إلى وجود تشتت كبير من متوسط نسبة إجمالي الأقساط المكتسبة إلى حقوق المساهمين لشركات التأمين التكافلي السعودية.

3. حجم الشركة

حجم التأمين يقاس بواسطة لوغاريتم إجمالي الأصول. بلغ متوسط لوغاريتم الأصول خلال الفترة (7.43). كان حجم شركات التأمين مشتتًا للغاية من متوسط قيمته (أي 7.43) مع انحراف معياري قدره (0.99) مما يعني أنها أكثر المتغيرات انحرافًا عن متوسطها، وكانت القيم القصوى والدنيا (9.51) و (5.49) على التوالي.

4. مخاطر الاكتتاب

يشير مقياس المخاطر حسب نسبة المطالبة أي النسبة المئوية لصافي المطالبات المتكبدة من شركات التأمين من صافي الأقساط المكتسبة للقطاعات. من وجهة نظر شركات التأمين، فإن النسبة المنخفضة هي الأفضل، لأن النسبة المنخفضة تعني ضرر / خسارة منخفضة / في أي منتج من منتجات التأمين التكافلي أي انخفاض معدل دوران المطالبات. لذلك، فمن المتوقع أن أكثر نسبة منخفضة هي الأكثر ربحًا. من خلال النظر إلى الجدول أعلاه، فإن قيمة نسبة المطالبة لشركات التأمين التكافلي المختارة كحد أقصى والحد الأدنى والمتوسط هي (1.14) و (0.56) و (0.77) على التوالي. وهذا تعني قيمة المتوسط أن شركات التأمين التكافلي دفعت للمطالبة بنسبة (77%) القسط المتبقي (23%) تذهب إلى المصروفات وصافي الدخل. في حين أن الاختلافات بين شركات التأمين التكافلي من حيث المؤشر المعين مرتفعة للغاية، بالنظر إلى أن قيمته، المعروضة بشكل فردي، تتراوح فقط من (56%) إلى (114%). وبالمثل، فإن الفرق في قيمة نسبة المطالبة عبر العينات المختارة لشركات التأمين التكافلي هو (0.10)، مما يدل على أن قيم نسبة

المطالبة لكل عينة من شركات تأمين التكافلي المختارة بعيدة نسبياً عن متوسط قيمة العينات لنسبة المطالبة. لذلك، هناك انحراف كبير في قيمة نسبة المطالبة بين حجم عينة الدراسة لعشر شركات تأمين التكافلي السعودية من متوسط قيمتها.

5. مخاطر إعادة التأمين

على الرغم من أنها تمثل أهم أداة لإدارة المخاطر لشركات التأمين، إلا أن إعادة التأمين في حد ذاتها تولد مخاطر معينة من حيث حد الاحتفاظ الذاتي غير المقدر بشكل كاف. تشير متوسط مخاطر إعادة التأمين المقاسة من صافي الأقساط المكتوبة إلى إجمالي الأقساط المكتوبة (78%)، وهذا يعني أنه في المتوسط (78%) من إجمالي الأقساط المكتوبة يتم الاحتفاظ بها من قبل شركات التأمين التكافلي السعودية والباقي (22%) تم التنازل عنه لمعيدي التأمين. قد يكون مؤشراً على شركات التأمين تستخدم رأس مالها بشكل صحيح وهذا يعني أنه لا يوجد رأس مال عاطل. كانت القيمة القصوى لنسبة الاحتفاظ بالأقساط (99%) والحد الأدنى للقيمة (47%)، وهي خارجة قليلاً عن الممارسة الدولية المقبولة التي تراوحت بين (30%) إلى (70%). وكان الانحراف المعياري لشركات التأمين التكافلي التي تم أخذ عينات منها (14%) وتشير ان هناك تشتتاً منخفضاً عن متوسط قيمة نسبة الاحتفاظ.

6. مخاطر السوق

فيما يتعلق بمتغير مخاطر السوق، يشير متوسط مخاطر السوق 45.6% أن القيمة الدفترية تمثل في المتوسط ما نسبته 45.6% من القيمة السوقية للسهم، وتشير نسبة أقل من واحد إلى شركة مبالغ في قيمتها، في حين يشير معدل أكثر من واحد إلى شركة مقومة بأقل من قيمتها والملاحظ هنا في المتوسط أن شركات التأمين التكافلي التي اجريت عليهم الدراسة ان قيمتها مبالغ فيها، وفيما يتعلق الحد الأقصى والحد الأدنى لمخاطر السوق فكان (92%) و (10%) على التوالي. حيث تكون الاختلافات بين شركات التأمين التكافلي من حيث المؤشر المحدد عالية جداً، نظراً لأن قيمته، التي يتم عرضها بشكل فردي، تتراوح فقط من (10%) إلى (92%) مما يشير أيضاً إلى وجود اختلاف كبير وهذا ما دلّ عليه الانحراف المعياري حيث كان 20.4% وهو يشير الى تشتت كبير لقيم عينة شركات التأمين التكافلي عن متوسطها الحسابي.

كما تم استخدام ثلاث طرق إحصائية لاختبار التوزيع الطبيعي، حيث يقيس الالتواء أو skewness عدم تماثل التوزيع بينما يقيس التفرطح أو kurtosis أو ذروة التوزيع وهو يشير إلى الاستواء أو التدبب في التوزيع. يعتبر التوزيع طبيعياً إذا كانت قيم skewness و kurtosis مساوية للصفر.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن إشارة كل (ROAA :متوسط العائد على الأصول، ROAE :متوسط العائد على حقوق الملكية، EPS :ربحية السهم، NPM :صافي هامش الربح، RIER :مخاطر إعادة التأمين) بشكل سلبي حسب معامل skewed هم أكثر التواءاً إلى اليسار مقارنة بالتوزيع الطبيعي باستثناء (LIQ :مخاطر السيولة، UR :مخاطر الاكتتاب، SOLVR :مخاطر الملاءة، LNSIZR :حجم الشركة، BMR :مخاطر السوق) بشكل إيجابي حسب معامل skewed هم أكثر التواءاً إلى اليمين مقارنة بالتوزيع الطبيعي. تشير محاكاة مونت كارلو إلى أن skewness بقيمة أقل من 2 وقيمة kurtosis أصغر من 6 إلى الحالة الطبيعية للتوزيع. وتعتبر skewness من القيمة 2.0 إلى 3.0 وقيم kurtosis من 6.0 إلى 21.0 إلى الحالة غير الطبيعية للتوزيع، يعتبر skewness بقيمة أكبر من 3 و kurtosis أكبر من 21 إلى الحالة غير طبيعية جداً للتوزيع.¹

من الجدول أعلاه، تتراوح skewness من -6.51 إلى 4.69، مما يشير إلى أن معظم مقاييس المتغيرات الطبيعية باستثناء SOLVR، ويعني skewness السلبي أن التوزيع متباين لكل من (ROAA :متوسط العائد على الأصول، ROAE :متوسط العائد على حقوق الملكية، EPS :ربحية السهم، NPM :صافي هامش الربح) مع ذيل طويل إلى اليسار مما يدل على الانخفاض في الأداء المالي في الفترات الملاحظة. يتراوح نطاق kurtosis بين 2.09 و 54.26 مما يشير إلى أن البيانات الخاصة ببعض المقاييس تتبع التوزيع الطبيعي باستثناء (ROAA :متوسط العائد على الأصول، ROAE :متوسط العائد على حقوق الملكية، EPS :ربحية السهم، NPM :صافي هامش الربح، RIER :مخاطر إعادة التأمين، SOLVR :مخاطر الملاءة).

يستخدم اختبار Jarque Bera عادة لاختبار ما إذا كانت سلسلة المعينة طبيعية أم لا. تظهر الفرضية الصفرية أن السلسلة يتم توزيعها بشكل طبيعي والفرضية البديلة هي أن السلسلة لا يتم توزيعها بشكل طبيعي.

بتطبيق اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي، يلاحظ في الجدول أن قيم الاحتمال أقل من 0.05 لكل من (ROAA :متوسط العائد على الأصول، ROAE :متوسط العائد على حقوق الملكية، EPS :ربحية السهم، NPM :صافي هامش الربح، RIER :مخاطر إعادة التأمين، SOLVR :مخاطر الملاءة)، وبالتالي تم

¹ Gerald Musiega Maniagi, **Influence Of Financial Risk On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya**, A Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration (Finance Option), Jomo Kenyatta University Of Agriculture And Technology, Kenya, 2018, P: 83.

الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

السعودية 2010-2018

رفض الحالة الطبيعية لها عند مستوى دلالة 5٪ بواسطة اختبارات Jarque-Bera في حين نتائج اختبارات كل من (LIQ: مخاطر السيولة، UR: مخاطر الائتتاب، LNSIZR: حجم الشركة، BMR: مخاطر السوق) تظهر قيم الاحتمال أكبر من 0.05، وعليه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية وبالتالي المتغيرات المشار إليها يتم توزيعها بشكل طبيعي.

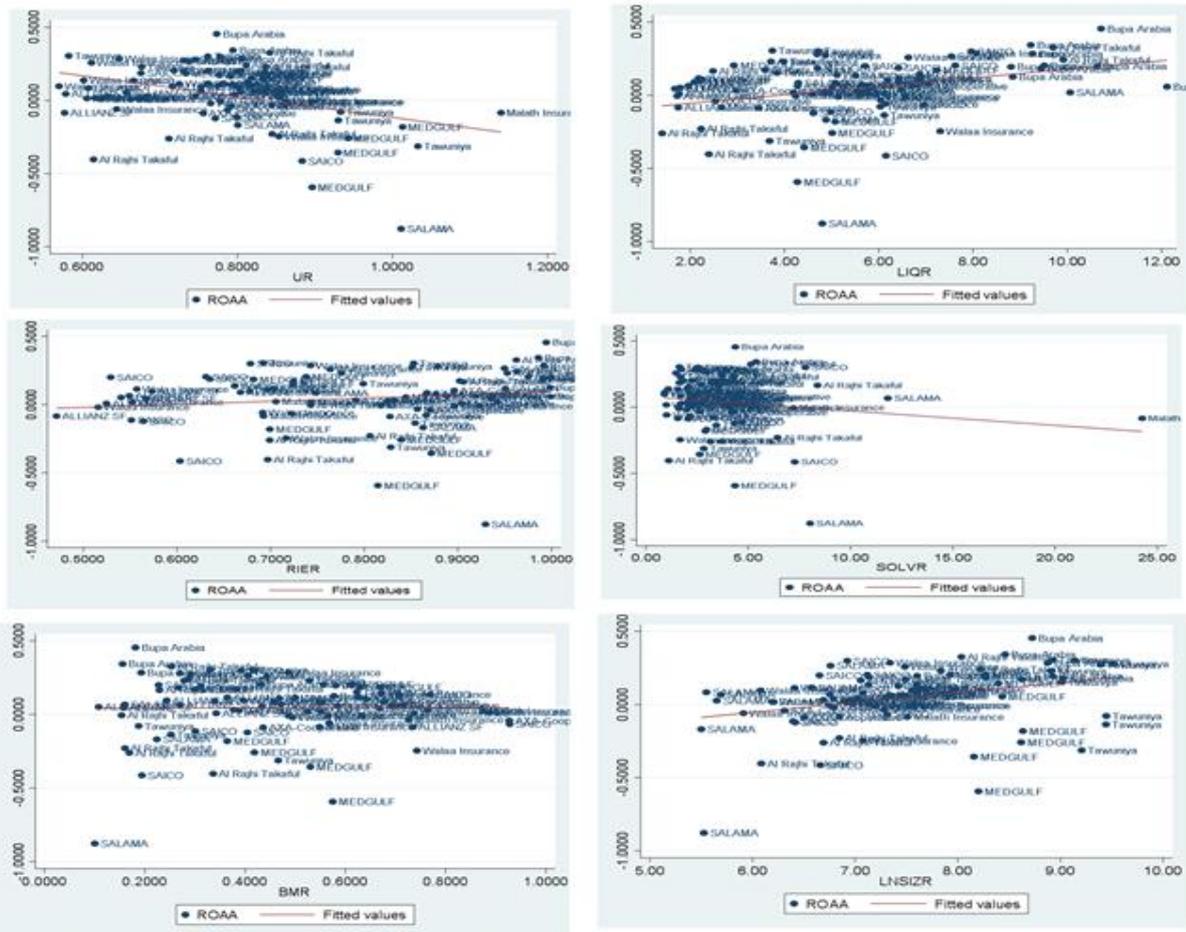
المطلب الثاني: العلاقة البيانية بين متغيرات المخاطر المالية والأداء المالي

يمكننا استخدام الرسوم البيانية لتوضيح لإظهار نمط العلاقة من حيث الرسم البياني المبعثر في فضاء ثنائي الأبعاد بشكل منفصل بين متغيرات المخاطر المالية والأداء المالي.

1. العلاقة بين العائد على الأصول والمخاطر المالية: الأشكال الآتية تبين العلاقة بين متغيرات المخاطر

المالية والعائد على الأصول في شركات التأمين التكافلي السعودية.

الشكل رقم (05-08): يوضح العلاقة بين العائد على الأصول والمخاطر المالية



المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

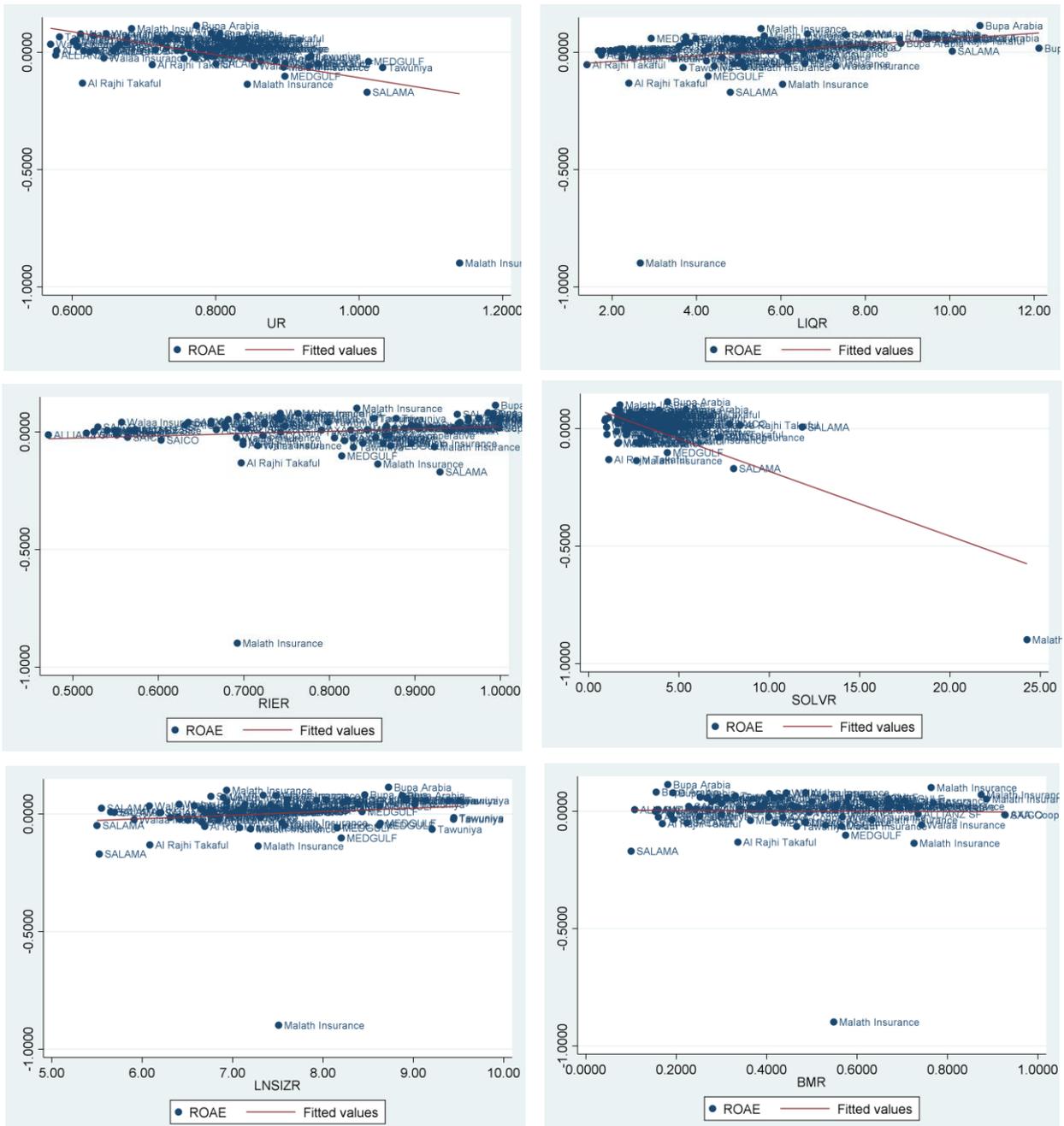
الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية 2010-2018

النتائج الأولية للرسوم البيانية تشير أنه هناك علاقة موجبة بين كل من مخاطر السيولة، الملاءة، وإعادة التأمين وحجم الشركة والعائد على الأصول لشركات التأمين التكافلي السعودية، بينما هناك علاقة سلبية بين كل من مخاطر الاكتتاب والسوق والعائد على الأصول.

2.2. العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر المالية: الاشكال الأتية تبين العلاقة بين متغيرات

المخاطر المالية والعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين التكافلي السعودية.

الشكل رقم (05-09): يوضح العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر المالية



المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

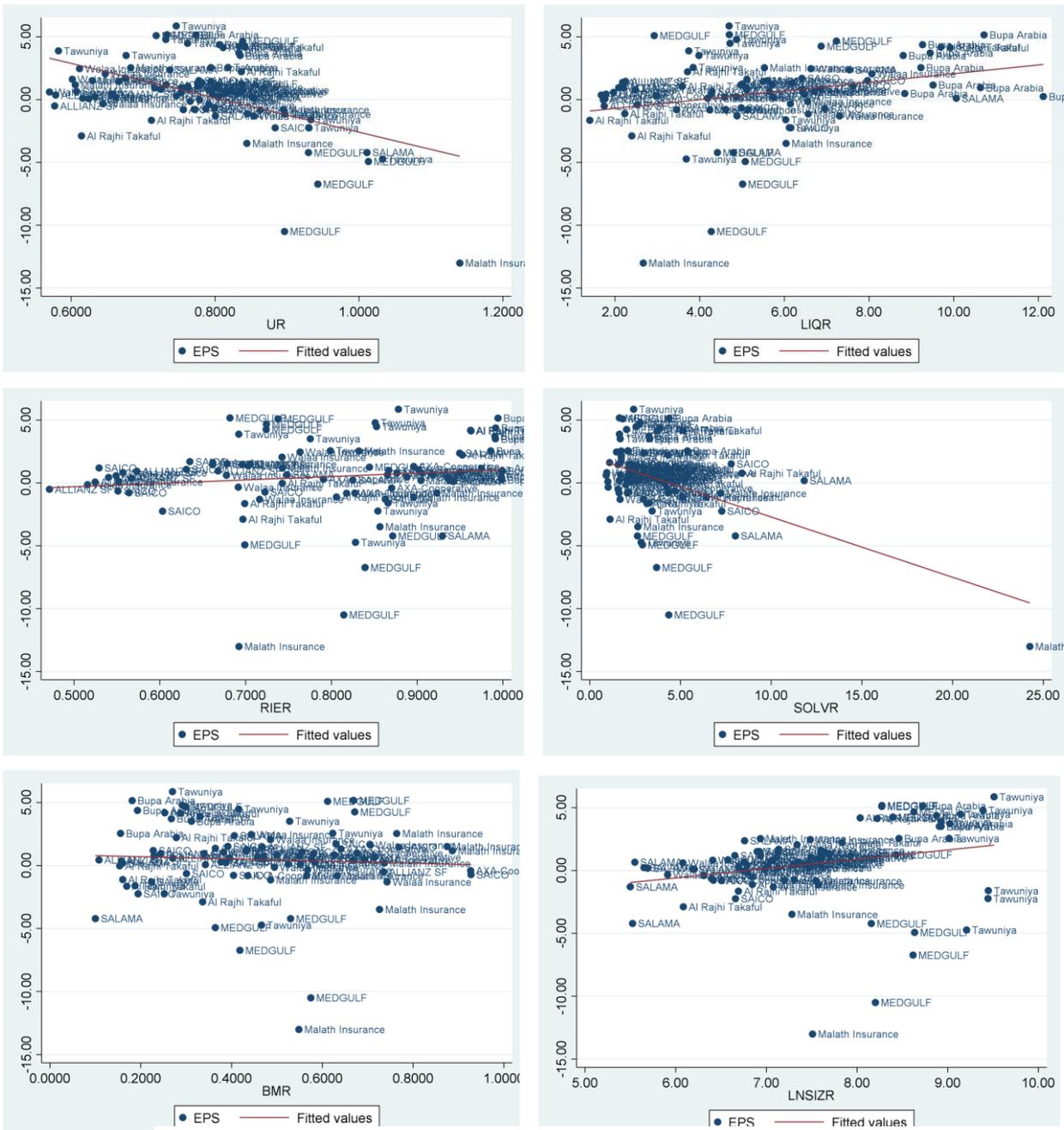
السعودية 2010-2018

النتائج الأولية للرسوم البيانية تشير أنه هناك علاقة موجبة بين كل من مخاطر السيولة، وإعادة التأمين وحجم الشركة والعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين التكافلي السعودية، بينما هناك علاقة سلبية بين كل من مخاطر الاكتتاب، الملاءة والسوق والعائد على حقوق الملكية.

2.3. العلاقة بين ربحية السهم والمخاطر المالية: الاشكال الأتية تبين العلاقة بين متغيرات المخاطر

المالية وربحية السهم في شركات التأمين التكافلي السعودية.

الشكل رقم (05-10): يوضح العلاقة بين ربحية السهم والمخاطر المالية



المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

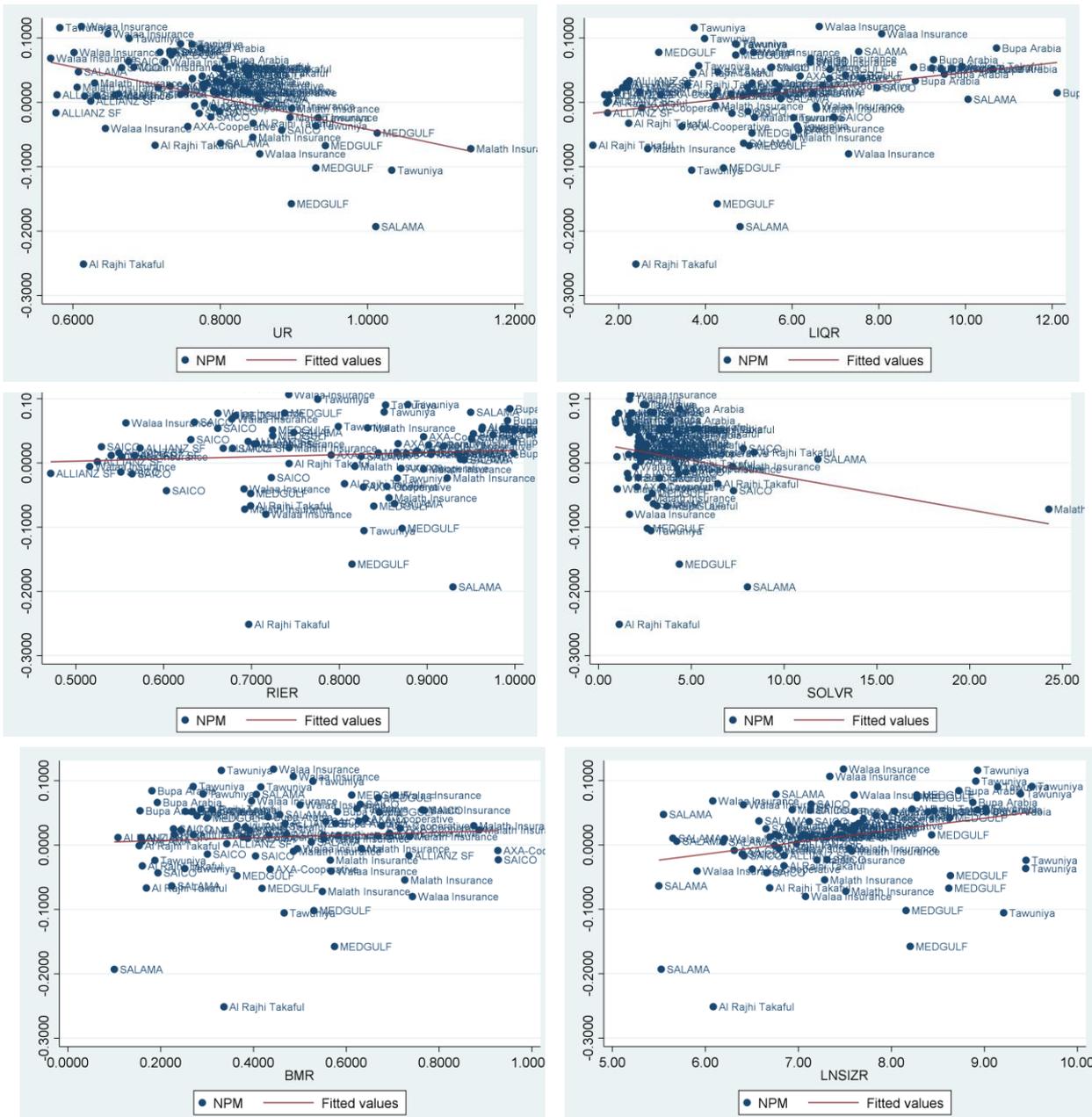
الفصل الخامس: دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية 2010-2018

النتائج الأولية للرسوم البيانية تشير أنه هناك علاقة موجبة بين كل من مخاطر السيولة، وإعادة التأمين وحجم الشركة وربحية السهم لشركات التأمين التكافلي السعودية، بينما هناك علاقة سلبية بين كل من مخاطر الاكتتاب، الملاءة والسوق وربحية السهم.

2.4. العلاقة بين صافي هامش الربح والمخاطر المالية: الاشكال الآتية تبين العلاقة بين متغيرات

المخاطر المالية وصافي هامش الربح في شركات التأمين التكافلي السعودية.

الشكل رقم (05-11): يوضح العلاقة بين صافي هامش الربح والمخاطر المالية



المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

من خلال الأشكال أعلاه تشير النتائج الأولية للرسوم البيانية أنه هناك علاقة موجبة بين كل من مخاطر السيولة، وإعادة التأمين الملاءة، السوق وحجم الشركة وصافي هامش الربح لشركات التأمين التكافلي السعودية، بينما هناك علاقة سلبية بين مخاطر الاكتتاب وصافي هامش الربح.

المطلب الثالث: عرض واختبار ملاءة النموذج

بعد القيام بالمعالجة الإحصائية عن طريق Stata16.0 توصلنا إلى جملة من النتائج باستعمال نموذج برنامج الانحدار الخطي للمتغيرات التابعة، وبعد ذلك سيتم دراسة كفاءة النموذج المتحصل عليه عن طريق جملة من الاختبارات الإحصائية وهذا كما يلي:

1. تحديد الارتباطات الثنائية بين المخاطر المالية و الأداء المالي

يعبر الارتباط بين متغيرين على درجة الارتباط الخطي بينهما. تتراوح قيم معامل الارتباط دائماً بين الموجب والسالب. يشير معامل الارتباط الموجب إلى الارتباط الإيجابي التام بين المتغيرين؛ بينما يشير معامل الارتباط للسالب إلى وجود ارتباط سلبي تام بين المتغيرين. ومن ناحية أخرى، يشير معامل الارتباط للصفر إلى عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين.

1.1 تحديد الارتباطات الثنائية بين الأداء المالي والمخاطر المالية

والجدول رقم (05-05): يظهر الارتباطات الثنائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

الجدول رقم (05-05): يظهر الارتباطات الثنائية بين الأداء المالي والمخاطر المالية

المتغيرات	ROAA	ROAE	EPS	NPM
LIQR	0.336926	0.269383	0.277478	0.286897
	0.0012	0.0102	0.0081	0.0061
SOLVR	-0.149974	-0.736595	-0.458896	-0.238440
	0.1583	0.0000	0.0000	0.0236
UR	-0.372417	-0.494910	-0.496118	-0.426397
	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000
RIER	0.152251	0.125659	0.127421	0.076265
	0.1520	0.2379	0.2314	0.4750
BMR	0.003028	-0.016866	-0.058426	0.070135
	0.9774	0.8746	0.5844	0.5113
LNSIZR	0.323075	0.137499	0.246232	0.298741
	0.0019	0.1962	0.0193	0.0042

المصدر: إنطلاقاً من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج Eviews 10

ملاحظة (ROAA :متوسط العائد على الأصول، ROAE :متوسط العائد على حقوق الملكية، EPS :ربحية السهم، NPM :صافي هامش الربح، LIQ :مخاطر السيولة، UR :مخاطر الائتتاب، SOLVR :مخاطر الملاءة، RIER :مخاطر إعادة التأمين، LNSIZR :حجم الشركة، BMR :مخاطر السوق)

يتبين من الجدول (05-05) أعلاه، أن مخاطر الملاءة ومخاطر الائتتاب كان لها ارتباط سلبي مع متغيرات الأداء المالي بمعامل يتراوح ما بين (-0.14)، (-0.73) بالنسبة لمخاطر الملاءة وما بين (-0.37)، (-0.49) بالنسبة لمخاطر الائتتاب. ويشير ذلك أنه مع ارتفاع معدل الملاءة ومعدل الائتتاب، يتحرك الأداء المالي إلى الاتجاه المعاكس. على عكس المتغيرات الموضحة أعلاه، كان معاملات ارتباط بيرسون لمخاطر السيولة ومخاطر إعادة التأمين وحجم الشركة بمعامل يتراوح ما بين (0.26)، (0.33) بالنسبة لمخاطر السيولة وما بين (0.07)، (0.15) بالنسبة لمخاطر إعادة التأمين وما بين (0.13)، (0.32) بالنسبة لحجم الشركة، لها علاقة إيجابية مع الأداء المالي وهي تختلف من متغير إلى آخر حسب ماهي موضحة في الجدول أعلاه.

وقد كانت مخاطر السوق مرتبطة ايجاباً مع العائد على الأصول وصافي هامش الربح (0.003)، (0.0701) على التوالي، وسلباً مع العائد على الأصول وربحية الاسهم (-0.0168)، (-0.0584) على التوالي، أما فيما يتعلق الارتباطات الثنائية التي لها دلالة معنوية ومهمة عندى مجال ثقة 5 %، نجد كل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتتاب وحجم الشركة على التوالي وفيما يتعلق بالارتباطات الثنائية التي ليس لها دلالة معنوية ومهمة عندى مجال ثقة 5 %، نجد كل من مخاطر إعادة التأمين ومخاطر السوق. كما يظهر الجدول أن معامل مخاطر الملاءة ليس له دلالة معنوية بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول لأن قيمة P هي أكبر من مستوى الدلالة خمسة بالمائة، في حين أن معامل باقي المتغيرات (متوسط العائد على حقوق الملكية وربحية الاسهم وصافي هامش الربح) ذو دلالة عندى مستوى دلالة خمسة بالمائة، الى الدراسة هنا لا يمكن أن تخبر مسبقاً ما هي اللافتة التي سيحملها معامل مخاطر الملاءة ومخاطر إعادة التأمين ومخاطر السوق وما إذا كانت ستكون كبيرة.

2.1. الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة يوضح الجدول الموالي الارتباطات الثنائية بين المتغيرات

المفسرة للمخاطر المالية

الجدول رقم (05-06): يوضح الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المفسرة للمخاطر المالية

المتغيرات	LIQR	SOLVR	UR	RIER	BMR	LNSIZR
LIQR	1.000000					
SOLVR	-0.018194	1.000000				
UR	0.164829	0.562980	1.000000			
RIER	0.513495	0.147769	0.411258	1.000000		
BMR	0.080861	-0.231168	-0.140141	-0.019069	1.000000	
LNSIZR	0.167765	-0.055449	0.302183	0.269524	-0.107577	1.000000
	0.1140	0.6037	0.0038	0.0102	0.3129	

المصدر: انطلاقاً من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج Eviews 10

1.2.1. مخاطر السيولة يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مخاطر السيولة ترتبط سلباً مع مخاطر الملاءة (-0.018) وهو ضعيف وغير مهم ذلك أن القيمة هي أكبر من 5 %، وفيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة إيجاباً مع مخاطر السيولة فنجد كل من معامل مخاطر الاكتتاب ومخاطر إعادة التأمين ومخاطر السوق وحجم الشركة (0.1668)، (0.5134)، (0.0808)، (0.1677) على التوالي إلا أن معامل الارتباط كل من مخاطر الاكتتاب ومخاطر السوق وحجم الشركة غير مهم عند مستوى دلالة خمسة بالمائة، كما يوجد معامل ارتباط موجب (0.5134) وذو دلالة معنوية بين مخاطر السيولة ومخاطر إعادة التأمين وهذا راجع للنسب الاحتفاظ الكبيرة لشركات التأمين التكافلي بالأقساط المكتتبه حيث كلما زادت نسبة الاحتفاظ تزيد نسبة السيولة لشركات التأمين التكافلي.

2.2.1. مخاطر الملاءة يوضح الجدول أعلاه أن مخاطر الملاءة ترتبط سلباً مع مخاطر السوق وحجم الشركة (-0.2311)، (-0.0554) وتشير الدلالة المعنوية عند مستوى 5% أن معامل حجم الشركة هو ضعيف وغير مهم ذلك أن القيمة هي أكبر من 5 %، أما معامل مخاطر السوق فله دلالة معنوية عند خمسة بالمائة وهذا واضح ذلك أن كلما زادت مخاطر السوق قل إجمالي الأقساط المكتتبه وهي تؤثر سلباً على ملاءة الشركة، وفي ما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة إيجاباً مع مخاطر السيولة فنجد كل من معامل مخاطر الاكتتاب ومخاطر إعادة التأمين (0.5629)، (0.1477)، على التوالي إلا أن معامل الارتباط مخاطر إعادة التأمين غير مهم عند مستوى دلالة خمسة بالمائة، كما يوجد معامل ارتباط موجب (0.5629) وذو

دلالة معنوية بين مخاطر الملاءة ومخاطر الاكتتاب وهذا راجع للزيادة في صافي الأقساط المكتسبة حيث كلما زادت نسبة صافي الأقساط المكتسبة تزيد نسبة الملاءة لشركات التأمين التكافلي.

3.2.1. مخاطر الاكتتاب يوضح الجدول أعلاه أن مخاطر الاكتتاب ترتبط سلباً مع مخاطر السوق (-0.1401)، وتشير الدلالة المعنوية عند مستوى 5% أن معامل مخاطر السوق غير مهم ذلك ان قيمة P هي أكبر من 5 %، وفيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة ايجاباً مع مخاطر الاكتتاب فنجد كل من معامل مخاطر إعادة التأمين وحجم الشركة (0.4112)، (0.3021)، على التوالي وهما ذو دلالة معنوية وتفسير ذلك أن الزيادة في إجمالي الأقساط المكتسبة يزيد تبعا لذلك كل من زيادة في نسبة الاحتفاظ وزيادة في حجم الأصول لشركات التأمين التكافلي.

4.2.1. مخاطر إعادة التأمين يوضح الجدول أعلاه أن مخاطر إعادة التأمين ترتبط سلباً مع مخاطر السوق (-0.019)، وتشير الدلالة المعنوية عند مستوى 5% أن معامل مخاطر السوق غير مهم ولا يؤثر على مخاطر إعادة التأمين ذلك أن القيمة P هي أكبر من 5 %، وفيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة ايجاباً مع مخاطر إعادة التأمين فنجد معامل حجم الشركة (0.2695)، وهما ذو دلالة معنوية وتفسير ذلك أن الزيادة في نسبة الاحتفاظ يزيد في حجم الأصول لشركات التأمين التكافلي. كما يلاحظ أن مخاطر السوق مرتبطة سلباً مع حجم الشركة (0.3129)، إلا أن قيمة P هي أكبر من خمسة بالمائة.

5.2.1. مخاطر السوق يوضح الجدول أعلاه أن مخاطر السوق ترتبط سلباً مع حجم شركة التأمين (-0.107)، وتشير الدلالة المعنوية عند مستوى 5% أن معامل حجم شركة التأمين غير مهم ولا يؤثر على مخاطر السوق ذلك أن القيمة P هي أكبر من 5 %.

2. اختبار ملاءة النموذج

هناك ثلاثة اختبارات رئيسية ذات صلة في سياق هذه الدراسة، وهي اختبار مضاعف لاغرانج (LM)، اختبار over-id واختبار عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity أو اختبار والد (Wald test). بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن نموذجنا يشتمل على مصطلحات تفاعلية، فمن المهم اختبار التداخل الخطي المتعدد (اختبار VIF). نظراً لأن هذه الدراسة تختبر بيانات البانل صغيرة، فمن المقبول على نطاق واسع أن وجود سلسلة متكاملة غير مستقرة لا يغير طبيعة نتائج التوزيع المتقارب بنفس الطريقة التي يحدث بها في حالة السلاسل الزمنية الفردية أو بيانات البانل الكلية (عدد الفترات الزمنية أكبر بكثير من عدد الأفراد).

1.2. اختبار ملاءمة نموذج متوسط العائد على الأصول

يعرض الجدول رقم (05-07) نتائج هذه الاختبارات، حيث النموذج الأول من هذا الجدول عبارة عن نموذج الانحدار التجميعي للمربعات الصغرى، والنموذج الثاني مُقدّر التأثير الثابت داخل المجموعة (FE) والنموذج الثالث هو مقدر التأثير العشوائي (RE).

بناءً على الجدول رقم (05-07)، يلاحظ من خلال نتائج اختبار فيشر (Fisher test) أن احتمال قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي الثوابت ($F = 0.0406$) أقل من مستوى المعنوية 5 %، ومنه يتم رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج الآثار الفردية (العشوائية أو الثابتة) هو الأفضل لعملية التقدير، وبعد اختبار LM يتبين بوضوح انعدام التباين بين الوحدات وغياب الآثار الخاصة الفردية ($LM\ test = 0.4129$)، ويرجع هذا لعدم وجود اختلاف بين الشركات الموجودة في العينة (شركات التأمين التكافلي السعودية)، وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

قبل اختبار كيفية التعامل مع التأثيرات غير الملحوظة، ينبغي أولاً اختبار كفاءة نموذج التأثيرات الثابتة FE. ترفض نتيجة اختبار والد ($Wald\ test = 0.000$) بقوة الفرضية الصفرية التي تنص على أن $\sigma^2 = \sigma^2$ للجميع، شركات التأمين التكافلي، مما يشير إلى وجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، وقد أظهر اختبار الارتباط الذاتي الخطي ($Wooldridge\ test = 0.934$) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء مع بعضها البعض أي: $E(\epsilon_{it}\epsilon_{is}) \neq 0$ لكل $t \neq s$ وبالتالي، فإن اختبار هوسمان (Hausman test) المشترك غير صالح. لذا، فإنه يتم اللجوء إلى اختبار over identifying restriction test، حيث يقدم اختبار over id دليلاً لصالح نموذج التأثيرات الثابتة FE، إذ يرفض الاختبار بشكل كبير الفرضية الصفرية. ورفض الفرضية يعني الاعتماد على التأثير الثابت لأنه الوحيد المتسق في الفرضية البديلة، كما يمكن استنتاج ذلك دون اختبار over id من خلال النتائج التي قدمها كل من اختبار فيشر واختبار LM حيث يظهر اختبار فيشر ان الآثار الثابتة أفضل من التجميعية ويظهر اختبار LM ان النموذج التجميعي أفضل من نموذج الاثر العشوائي اذا وبهذا يكون نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية وهذا ما يؤكد اختبار over identifying restriction¹.

¹ Hussam I. Asbeig & Salina H. Kassim, Op Cit, 2015 , P: 280.

بالنسبة لاختبار التداخل الخطي المتعدد (VIF)، تشير النتائج إلى أن العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات المستقلة تقع ضمن النطاق المسموح به ($VIF = 1.50$) أي أقل من 5. أخيراً، نظراً لوجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، ستكون كفاءة النموذج 2 وموثوقية اختبار الفرضيات موضع تساؤل. من أجل ضمان الاستدلال الإحصائي الصحيح، يتم الاعتماد على نموذج الأخطاء المعيارية "robust"، وهي صالحة بدون مقاربات حتى لو كانت البواقي متباينة و/ أو مرتبطة خطياً بما في ذلك بعض الحالات غير المستقرة.

الجدول رقم (05-07): يوضح اختبارات ملائمة النموذج لمتوسط العائد على الأصول

المتغير التابع Dependent variable ROA	النموذج رقم 01 model 01	النموذج رقم 02 model 02	النموذج 03 model 03
LIQR	.0278183 (0.000)	.0324862 (0.010)	.0307164 (0.000)
UR	-1.554021 (0.000)	-1.60697 (0.000)	-1.569537 (0.000)
SOLVR	.0230248 (0.001)	.0242467 (0.002)	.0239658 (0.001)
RIER	.2071595 (0.139)	.1136777 (0.679)	.1984783 (0.221)
LNSIZR	.1032735 (0.000)	.2035391 (0.000)	.1155977 (0.000)
BMR	-.0077582 (0.922)	-.0194768 (0.846)	-.0065243 (0.939)
over-id		Sargan-Hansen	P-value = 0.0000
Test de Fisher	Prob > F =	0.0406	
LM test	Prob > chibar2 =		0.4192
VIF	Mean = 1.50		
Wald test		Prob>chi2 =	0.0000
Wooldridge test		Prob > F =	0.9334

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

ملاحظة: مجال الثقة هو 95 %، (نموذج الانحدار التجميعي: model 01، نموذج التأثيرات الثابتة model 02، نموذج التأثيرات العشوائية: model 03).¹

¹ انظر الملحق رقم 03، ص ص: 322-325.

2.2. اختبار ملاءمة نموذج متوسط العائد على حقوق الملكية

يعرض الجدول رقم (05-08) نتائج هذه الاختبارات، حيث النموذج الأول من هذا الجدول عبارة عن نموذج الانحدار التجميعي للمربعات الصغرى، والنموذج الثاني مُقدّر التأثير الثابت داخل المجموعة (FE) والنموذج الثالث هو مقدر التأثير العشوائي (RE).

بناءً على الجدول رقم (05-08)، يلاحظ من خلال نتائج اختبار فيشر (Fisher test) أن احتمال قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي الثوابت ($F = 0.1546$) أكبر من مستوى المعنوية 5 %، ومنه لا يمكن رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج الآثار الفردية (العشوائية أو الثابتة) هو الأفضل لعملية التقدير وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي أفضل من النموذج التأثير الثابت، وبعد اختبار LM يتبين بوضوح انعدام التباين بين الوحدات وغياب الآثار الخاصة الفردية ($LM test = 0.4129$)، وقد يرجع هذا لعدم وجود اختلاف بين الشركات الموجودة في العينة (شركات التأمين التكافلي السعودية)، وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

بعد التأكد من أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل لعملية التقدير من خلال قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي الثوابت، ينبغي اختبار كفاءة نموذج الانحدار التجميعي. ترفض نتيجة اختبار والد ($Wald test = 0.000$) بقوة الفرضية الصفرية التي تنص على أن $\sigma_i^2 = \sigma^2$ للجميع، شركات التأمين التكافلي، مما يشير إلى وجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، وقد اظهر اختبار الارتباط الذاتي الخطي ($Wooldridge test = 0.0190$) أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء مع بعضها. بالنسبة لاختبار التداخل الخطي المتعدد (VIF)، يبقى نفسه دون تغير لأنه يشير إلى أن العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات المستقلة.

أخيراً، نظراً لوجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، ستكون كفاءة النموذج 1 وموثوقية اختبار الفرضيات موضع تساؤل. من أجل ضمان الاستدلال الإحصائي الصحيح، يتم الاعتماد على نموذج الأخطاء المعيارية "robust"، وهي صالحة بدون مقاربات حتى لو كانت البواقي متباينة و/ أو مرتبطة خطياً بما في ذلك بعض الحالات غير المستقرة .

الجدول رقم (05-08): يوضح اختبارات ملائمة النموذج لمتوسط العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع			
Dependent variable ROAE			
المتغير المستقل	النموذج رقم 01	النموذج رقم 02	النموذج رقم 03
	model 01	model 02	model 03
LIQR	.008952 (0.005)	.0079316 (0.127)	.0088021 (0.010)
UR	-.3150791 (0.000)	-.4027556 (0.000)	-.3368549 (0.000)
SOLVR	-.0236082 (0.000)	-.02208 (0.000)	-.0233151 (0.000)
RIER	.1678101 (0.004)	.3274116 (0.006)	.1873809 (0.003)
LNSIZR	.0090041 (0.205)	.0125712 (0.458)	.0101562 (0.207)
BMR	-.1114471 (0.001)	-.1100957 (0.010)	-.1088203 (0.001)
_cons	.1284128 (0.046)	.0439708 (0.702)	.1199528 (0.087)
over-id	Sargan-Hansen		P-value = 0.0000
Test de Ficher	Prob > F =	0.1546	
LM test	Prob > chibar2 =	0.4040	
VIF	Mean = 1.50		
Wald test	Prob>chi2 =		0.0000
Wooldridge test	Prob > F =		0.0190

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

ملاحظة: مجال الثقة هو 95 %، (نموذج الانحدار التجميعي: model 01، نموذج التأثيرات الثابتة model 02، نموذج التأثيرات العشوائية: model 03).¹

3.2 اختبار ملائمة نموذج ربحية السهم

يعرض الجدول رقم (05-09) نتائج هذه الاختبارات، حيث النموذج الأول من هذا الجدول عبارة عن نموذج الانحدار التجميعي للمربعات الصغرى، والنموذج الثاني مُقدّر التأثير الثابت داخل المجموعة (FE) والنموذج الثالث هو مقدر التأثير العشوائي (RE).

¹ انظر الملحق رقم 03 ، ص ص: 326-327 .

بناءً على الجدول رقم (05-09)، يلاحظ من خلال نتائج اختبار فيشر (Fisher test) أن احتمال قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي الثوابت ($F = 0.2749$) أكبر من مستوى المعنوية 5 %، ومنه لا يمكن رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج الآثار الفردية (العشوائية أو الثابتة) هو الأفضل لعملية التقدير وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي أفضل من النموذج التأثير الثابت، لنموذج العلاقة بين المخاطر المالية وربحية الأسهم، وبعد اختبار LM يتبين بوضوح انعدام التباين بين الوحدات وغياب الآثار الخاصة الفردية ($LM\ test = 0.2779$)، ويرجع هذا لعدم وجود اختلاف بين الشركات الموجودة في العينة (شركات التأمين التكافلي السعودية)، وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

بعد التأكد من أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل لعملية التقدير من خلال قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي الثوابت، ينبغي اختبار كفاءة نموذج الانحدار التجميعي. ترفض نتيجة اختبار والد ($Wald\ test = 0.0313$) بقوة الفرضية الصفرية التي تنص على أن $\sigma_i^2 = \sigma^2$ للجميع، شركات التأمين التكافلي، مما يشير إلى وجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، وقد أظهر اختبار الارتباط الذاتي الخطي ($Wooldridge\ test = 0.6765$) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء مع بعضها البعض

بالنسبة لاختبار التداخل الخطي المتعدد (VIF)، يبقى نفسه دون تغيير لأنه إلى أن العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات المستقلة.

أخيراً، نظراً لوجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، ستكون كفاءة النموذج 1 وموثوقية اختبار الفرضيات موضع تساؤل. من أجل ضمان الاستدلال الإحصائي الصحيح، يتم الاعتماد على نموذج الأخطاء المعيارية "robust"، وهي صالحة بدون مقاربات حتى لو كانت البواقي متباينة و/ أو مرتبطة خطياً بما في ذلك بعض الحالات غير المستقرة .

الجدول رقم (05-09): يوضح اختبارات ملائمة النموذج لربحية السهم

المتغير التابع			
Dependent variable EPS			
المتغير المستقل	النموذج رقم 01	النموذج رقم 02	النموذج 03
	model 01	model 02	model 03
LIQR	.2946429 (0.006)	.4142206 (0.023)	.3126743 (0.005)
UR	-18.55372	-20.07085	-18.82496

	(0.000)	(0.000)	(0.000)
SOLVR	-.1318613	-.109476	-.1261102
	(0.178)	(0.317)	(0.198)
RIER	4.44501	2.415813	4.355135
	(0.024)	(0.547)	(0.037)
LNSIZR	.9936806	1.890418	1.045126
	(0.000)	(0.002)	(0.000)
BMR	-2.388081	-2.289261	-2.350393
	(0.033)	(0.120)	(0.040)
_cons	3.918879	-.7399148	3.683677
	(0.075)	(0.853)	(0.111)
over-id		Sargan-Hansen	P-value = 0.0000
Test de Fischer	Prob > F =	0.2749	
LM test	Prob > chibar2 =		0.2779
VIF	Mean = 1.50		
Wald test		Prob>chi2 =	0.0313
Wooldridge test		Prob > F =	0.6765

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

ملاحظة: مجال الثقة هو 95 %، (نموذج الانحدار التجميعي: model 01، نموذج التأثيرات الثابتة model 02، نموذج التأثيرات العشوائية: model 03).¹

4.2 اختبار ملاءمة نموذج صافي هامش الربح

يعرض الجدول رقم (10-05) نتائج هذه الاختبارات، حيث النموذج الأول من هذا الجدول عبارة عن نموذج الانحدار التجميعي للمربعات الصغرى، والنموذج الثاني مُقدّر التأثير الثابت داخل المجموعة (FE) والنموذج الثالث هو مقدر التأثير العشوائي (RE).

بناءً على الجدول رقم (10-05)، يلاحظ من خلال نتائج اختبار فيشر (Fisher test) أن احتمال قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تساوي الثوابت ($F = 0.0391$) أقل من مستوى المعنوية 5 %، ومنه يتم رفض هذه الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج الآثار الفردية (العشوائية أو الثابتة) هو الأفضل لعملية التقدير، وبعد اختبار LM يتبين بوضوح انعدام التباين بين الوحدات وغياب الآثار الخاصة الفردية ($LM \text{ test} = 0.3729$)، ويرجع هذا لعدم وجود اختلاف بين الشركات الموجودة في

¹ انظر الملحق رقم 03، ص ص: 327-329.

العينة (شركات التأمين التكافلي السعودية)، وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

قبل اختبار كيفية التعامل مع التأثيرات غير الملاحظة، ينبغي أولاً اختبار كفاءة نموذج التأثيرات الثابتة FE. ترفض نتيجة اختبار والد (Wald test = 0.000) بقوة الفرضية الصفرية التي تنص على أن $\sigma^2 = \sigma_i^2$ للجميع، شركات التأمين التكافلي، مما يشير إلى وجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، وقد أظهر اختبار الارتباط الذاتي الخطي (Wooldridge test = 0.1666) أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء مع بعضها البعض. وبالتالي، فإن اختبار هوسمان (Hausman test) المشترك غير صالح. لذا، فإنه يتم اللجوء إلى اختبار over identifying restriction test، حيث يقدم اختبار over id دليلاً لصالح نموذج التأثيرات الثابتة FE، إذ يرفض الاختبار بشكل كبير الفرضية الصفرية. ورفض الفرضية يعني الاعتماد على التأثير الثابت لأنه الوحيد المتسق في الفرضية البديلة، كما يمكن استنتاج ذلك دون اختبار over id من خلال النتائج التي قدمها كل من اختبار فيشر واختبار LM حيث يظهر اختبار فيشر ان الآثار الثابتة أفضل من التجميعية ويظهر اختبار LM ان النموذج التجميعي أفضل من نموذج الاثر العشوائي إذا وبهذا يكون نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية وهذا ما يؤكد اختبار over identifying restriction.

بالنسبة لاختبار التداخل الخطي المتعدد (VIF)، يبقى نفسه دون تغير لأنه إلى أن العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات المستقلة.

أخيراً، نظراً لوجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ heteroskedasticity، ستكون كفاءة النموذج 2 وموثوقية اختبار الفرضيات موضع تساؤل. من أجل ضمان الاستدلال الإحصائي الصحيح، يتم الاعتماد على نموذج الأخطاء المعيارية "robust"، وهي صالحة بدون مقاربات حتى لو كانت البواقي متباينة و/ أو مرتبطة خطياً بما في ذلك بعض الحالات غير المستقرة.

الجدول رقم (05-10): يوضح اختبارات ملائمة النموذج لصافي هامش الربح

المتغير التابع			
Dependent variable NPM			
المتغير المستقل	النموذج رقم 01	النموذج رقم 02	النموذج رقم 03
	model 01	model 02	model 03
LIQR	.0075088	.0063103	.0076125
	(0.002)	(0.099)	(0.002)

UR	-.441278 (0.000)	-.4801506 (0.000)	-.4443867 (0.000)
SOLVR	.0049065 (0.024)	.0057608 (0.014)	.0050547 (0.019)
RIER	.0364203 (0.396)	.0492885 (0.560)	.0373333 (0.400)
LNSIZR	.0298245 (0.000)	.0625435 (0.000)	.0307186 (0.000)
BMR	.0132816 (0.586)	-.0069087 (0.823)	.0123493 (0.619)
_cons	.0412344 (0.392)	-.1692175 (0.048)	.0356469 (0.472)
over-id	Sargan-Hansen		P-value = 0.0011
Test de Ficher	Prob > F =	0.0391	
LM test	Prob > chibar2 =	0.3729	
VIF	Mean = 1.50		
Wald test	Prob>chi2 =		0.0000
Wooldridge test	Prob > F =		0.1666

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

ملاحظة: مجال الثقة هو 95 %، (نموذج الانحدار التجميعي: model 01، نموذج التأثيرات الثابتة model 02، نموذج التأثيرات العشوائية: model 03).¹

المطلب الرابع: عرض وتحليل النتائج

بعد عملية اختبار كفاءة النموذج والمصادقة عليه، تأتي الخطوة الثانية والتي هي عرض النموذج النهائي وتحليل نتائجه وهي كما يلي:

2.5. عرض نتائج الدراسة

يمكن إجمال نتائج الدراسة في الجدول الموالي الذي يوضح معاملات ومعنوية النموذج النهائي بعد التصحيح.

¹ انظر الملحق رقم 03 ، ص ص: 332-330 .

الجدول رقم (05-11): معاملات ومعنوية النموذج النهائي بعد التصحيح

المتغير التابع (NPM) FE cluster – Bootstrap	المتغير التابع (EPS) GLS cluster – Bootstrap	المتغير التابع (ROAE) GLS cluster – Bootstrap	المتغير التابع (ROAA) FE cluster – Bootstrap	المتغير المستقل
.0063103 (0.045)	.2946429 (0.003)	.008952 (0.046)	.0324862 (0.004)	LIQR
-4801506 (0.000)	-18.55372 (0.000)	-.3150791 (0.001)	-1.60697 (0.000)	UR
.0057608 (0.080)	-.1318613 (0.236)	-.0236082 (0.014)	.0242467 (0.035)	SOLVR
.0492885 (0.635)	4.44501 (0.004)	.1678101 (0.095)	.1136777 (0.714)	RIER
.0625435 (0.000)	.9936806 (0.000)	.0090041 (0.191)	.2035391 (0.000)	LNSIZR
-.0069087 (0.820)	-2.388081 (0.023)	-.1114471 (0.010)	-.0194768 (0.851)	BMR
-.1692175 (0.222)	3.918879 (0.135)	.1284128 (0.209)	-.5606212 (0.068)	cons
55.52 %	57.41 %	71.84 %	50.57 %	معامل R ² Within-group

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المعالجة الإحصائية لبرنامج Stata 16.0

ملاحظة (ROAA : متوسط العائد على الأصول، ROAE : متوسط العائد على حقوق الملكية، EPS : ربحية السهم، NPM : صافي هامش الربح، LIQ : مخاطر السيولة، UR : مخاطر الائتتاب، SOLVR : مخاطر الملاءة، RIER : مخاطر إعادة التأمين، LNSIZR : حجم الشركة، BMR : مخاطر السوق)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن المتغيرات المستقلة المفسرة للمخاطر المالية لها تأثير كبير بنسبة 57.50%، 70.84%، 51.41%، 55.52%، على كل من متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية و ربحية الاسهم وصافي هامش الربح على التوالي، لشركات التأمين التكافلي السعودية، وتجدر الإشارة هنا أن هناك متغيرات اخرى تؤثر على التباين في الأداء المالي لشركات التأمين السعودية.

2.6. تحليل نتائج العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي

كما وضح الجدول رقم (05-11) أن هناك أربع متغيرات تفسيرية كان لها تأثير كبير على الأداء المالي لشركات التأمين السعودية. يتم تصنيف المتغيرات الهامة بناءً على مستوياتها المهمة؛ كانت مخاطر الائتتاب (المطالبات المتكبدة الى صافي الأقساط المكتسبة)، ومخاطر السيولة (الأصول الجارية الى الالتزامات الجارية)، وحجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول)، ومخاطر الملاءة (صافي الأقساط

المكتسبة الى حقوق الملكية)، ذات أهمية بنسبة 5 % و لأن قيمة P_value لتلك المتغيرات كانت كالاتي:
بالنسبة لمخاطر الائتتاب (0.000)، (0.001)، (0.000)، (0.000) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، بالنسبة لمخاطر السيولة (0.004)، (0.046)، (0.003)، (0.045) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، بالنسبة لحجم الشركة (0.000)، (0.191)، (0.000)، (0.000) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، بالنسبة لمخاطر السوق (0.010)، (0.023)، (0.820) و تتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، بالنسبة لمخاطر الملاءة (0.035)، (0.014)، (0.236)، (0.080) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، اما بالنسبة لمخاطر إعادة التأمين فكانت قيمة P_value هي (0.714)، (0.095)، (0.004)، (0.635) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم وصافي هامش الربح على التوالي.

المعامل السلبي للمتغيرات التفسيرية للمخاطر المالية مقابل الأداء المالي: نسبة مخاطر الائتتاب (-)
1.60، (-0.315)، (-18.553)، (-0.48) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، ونسبة مخاطر السوق (-0.1947)، (-0.1114)، (-2.388)، (-0.0069) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي. من ناحية أخرى، كانت مخاطر السيولة، إعادة التأمين وحجم الشركة ذات علاقة إيجابية مع الأداء المالي لشركات التأمين السعودية حيث كانت معاملاتها بالنسبة لمخاطر السيولة (0.0324)، (0.0089)، (0.2946)، (0.0063) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، مخاطر إعادة التأمين (0.1136)، (0.1678)، (4.445)، (0.0492) و تتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، حجم الشركة (0.2035)، (0.009)، (0.9936)، (0.0625) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم وصافي هامش الربح على التوالي. وقد كان معاملات مخاطر الملاءة موجب بالنسبة

لمتوسط العائد على الأصول وصافي هامش الربح، (0.0242)، (0.0057)، على التوالي، وسالب بالنسبة
لمتوسط حقوق الملكية وربحية السهم، (-0.0236)، (-0.1318)، على التوالي وفيما يلي مناقشة نتائج كل
متغير على حدى:

1.3. العلاقة بين حجم الشركة والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

يؤثر حجم الشركة على أدائها المالي بعدة طرق. يمكن للشركات الكبيرة استغلال وفورات الحجم
والنطاق التي تنشط فيه وبالتالي تكون أكثر فاعلية مقارنة بالشركات الصغيرة، يمكن لشركات التأمين الكبيرة
تحقيق كفاءات تكاليف التشغيل من خلال زيادة الإنتاج، أي أنهم قادرون على تحقيق وفورات الحجم خاصة
فيما يتعلق بتكاليف اليد العاملة، والتي تعد أهم عامل لتقديم خدمات التأمين.

تكشف نتيجة تقدير الانحدار لبيانات البائل والانحدار التجميعي عن وجود علاقة ايجابية بين حجم
والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية التي تم أخذ عينات منها بمعامل قدره (0.2035)، (0.009)،
(0.9936)، (0.0625) وتتوزع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية،
ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، وتشير قيمة (p = 0.000)، (p = 0.000)، (p = 0.000) و
تتوزع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، الى أهمية حجم
شركة التأمين التكافلي السعودي وتأثيرها على الأداء المالي لهاته المتغيرات بينما لا توجد دلالة معنوية بين
حجم الشركة ومتوسط حقوق الملكية حيث كانت قيمة (p = 0.191) وهي أكبر من 5%، معنى ذلك أن زيادة
حجم الشركة بوحدة واحدة تزيد متغيرات التابعة التي لها دلالة معنوية عندى مستوى أقل 5% بقيمة
معاملاتها مع بقاء ثبات جميع المتغيرات،

وهذا يشير إلى أن الحجم الكبير من إجمالي الأصول له تأثير كبير على الأداء المالي لشركات
التأمين التكافلي السعودية. من المرجح أن يزداد الأداء المالي في الحجم الكبير، لأن شركات التأمين الكبيرة
عادة ما يكون لديها قدرة أكبر على التعامل مع التقلبات السلبية في السوق من شركات التأمين الصغيرة
ولديها وفورات الحجم وأنظمة المعلومات متطورة، وإدارة التدفقات بشكل أفضل.

تتوافق نتائج هذه الدراسة مع (كاسار وهولمز، 2003، Cassar & Holmes) ؛ (راتابورن وكريشنا
وجيوبيا، 2004، Rataporn, Krishna, & Gioia) ؛ (بانو، 2003، Panno) ؛ (كينغ وسانتور، 2008،
King & Santor)، وكشفوا أن حجم الشركة الكبير يمكّن من تنويع المخاطر المفترضة بشكل فعال

والاستجابة بسرعة أكبر للتغيرات في ظروف السوق. وهذا لأن الزيادة في إجمالي الأصول مثل إنشاء المزيد من الفروع وتبني التقنيات الجديدة في شركة التأمين لزيادة عملية الاكتتاب، قد تزيد من أرباح الاكتتاب وصافي الربح الإجمالي.

2.2. العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

استخدمت الدراسة نسبة السيولة التي يمكن أن تعبر بسهولة عن مخاطر السيولة التي تمثل أصلاً حالياً، وهي أساساً للالتزام الحالي الذي يحسب من خلال قسمة أصول جارية إلى الخصوم الجارية، وتشير نتيجة الانحدار في هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي هي ايجابية كما يبين معامل (0.0324)، (0.0089)، (0.2946)، (0.0063) والتي توزع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، وهذا يدل على ارتفاع نسبة السيولة بمقدار وحدة واحدة، حيث تزيد متغيرات الأداء المالي بقيمة معاملاتها بشرط ثبات باقي المتغيرات المستقلة. إلى جانب ذلك، تشير الدلالة المعنوية لمتغيرات الأداء المالي (p = 0.004)، (p = 0.046)، (= 0.003)، (p = 0.045)، وتتوزع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، عند مستوى دلالة 5%. على أن التأمين الأكثر سيولة لديها أداء مالي أعلى، (كل الأشياء الأخرى لا تزال دون تغيير). على العكس من ذلك، إذا كانت شركات التأمين السعودية تتحمل التزامات جارية أكثر من الأصول الحالية، فإن أداءها المالي ينخفض. تتوافق الدراسة الحالية مع بعض النتائج التجريبية السابقة. (أمبروز وكارول، 1994، Ambrose & Carroll،) ؛ (كارسون وهويت، Carson & Hoyt, Dec 1995) ؛ (تشين وونغ، 2004، Chen & Wong) ؛ (المجالي، العمرو، والسوب، 2012، Almajali, Alamro, & Al-Soub)، واقترحوا أن تقوم شركات التأمين بزيادة الأصول الجارية وخفض الخصوم الجارية، لأن الشركات ذات مستوى السيولة الأقل ستواجه المزيد من القيود النقدية وستواجه المزيد من الصعوبات في السداد لحاملي وثائق التأمين عند حدوث الخسارة. ذلك أن السيولة تقيس قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها الفورية لحملة الوثائق والدائنين الآخرين دون الحاجة إلى بيع أصولهم الثابتة.

قد لا يتم تحصيل الأقساط بالحجم المتوقع، عندما لا يكون لدى الشركة سياسات واضحة لإدارة النقد، لذا يجب على شركات التأمين الاحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة وأوراق مالية قصيرة الأجل للوفاء بالتزاماتها الفورية لحاملي وثائق التأمين. إذا التزمت شركات التأمين بهذا الالتزام، فسوف تصبح سليمة وتزيد من رضا الزبائن وتساعد على جمع المزيد من الأقساط من الزبائن وزيادة النتائج في الأداء المالي.

3.1. العلاقة بين مخاطر إعادة التأمين والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

نسبة الاحتفاظ هي أقساط محتفظ بها إلى إجمالي أقساط مكتوبة وهذا يعني مبلغ الالتزام الذي ستبقى شركة التأمين مسؤولة عنه بعد استكمال ترتيبات إعادة التأمين. تتخذ شركات التأمين التكافلي قرار الاحتفاظ بناءً على عوامل مختلفة، بما في ذلك حجم وتركيز المخاطر الفردية. عادة ما تأخذ شركات التأمين غطاء إعادة تأمين لتحقيق الاستقرار في الأرباح، وزيادة قدرة الاكتتاب وتوفير الحماية ضد الخسائر الكارثية؛ ومع ذلك فإنه ينطوي على تكاليف معينة.

كان معامل مخاطر إعادة التأمين (نسبة الاحتفاظ) الذي يقاس كنسبة من صافي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي الأقساط المكتتبه موجباً (0.1136)، (0.1678)، (4.445)، (0.0492) ويوزع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، وهذا يعني أنه عندما تزيد نسبة الاحتفاظ بنسبة وحدة واحدة، فإن الأداء المالي لشركات التأمين سيرتفع أيضاً بنسبة معاملاتها. وبالمثل، وكانت الدلالة الإحصائية لمخاطر إعادة التأمين عند مستوى دلالة 5 % هي (0.714)، (0.095)، (0.004)، (0.635) وتتنوع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، تشير المعلمة على أن مخاطر إعادة التأمين لا تؤثر على متوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 5 %، صافي هامش الربح، بعبارة أخرى أن مهما زادت أو قلت نسبة إعادة التأمين فهي لا تؤثر على الأداء المالي لشركة التأمين التكافلي السعودي، وهي ذات دلالة معنوية بالنسبة لربحية السهم أي عند زيادة نسبة الاحتفاظ بوحدة واحدة تزيد ربحية السهم بـ (4.445) وحدة.

بالمقارنة مع دراسات سابقة، فإن النتائج المتعلقة بمخاطر إعادة التأمين هي: وجد على سبيل المثال (لي، 2012، lee) علاقة سلبية كبيرة بين الاعتماد على إعادة التأمين وأرباح التأمين. وهذا يعني أنه إذا

تنازلت شركات التأمين عن أقساطها بشكل أكبر، فسوف تتخفف أرباحها بسبب انخفاض نسبة الاحتفاظ بها. وبالمثل، وجد (شييو، 2004، Shiu) علاقة سلبية بين الاعتماد على إعادة التأمين وربحية شركات التأمين بما يتفق مع هذه الدراسة. وهكذا، أشارت نتائج الدراستين إلى أن معدل الاعتماد على إعادة التأمين له تأثير سلبي على ربحية شركات التأمين، مما يعني أن نسبة الاحتفاظ لها تأثير إيجابي على أداء شركات التأمين، وهذا له نتيجة متسقة مع نتيجة هاته الدراسة.

4.2. العلاقة بين مخاطر الاكتتاب والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

تفسر نتيجة معادلة الانحدار لهذه الدراسة أن مخاطر الاكتتاب التي تقاس بنسبة المطالبة (صافي المطالبات المتكبدة إلى صافي الأقساط المكتسبة) لها علاقة سلبية ومهمة بالأداء المالي للتأمين، لأن معامل نسبة المطالبة هي (-1.60)، (-0.315)، (-18.553)، (-0.48) ودلالاتها المعنوية (0.000)، (0.001)، (0.000)، (0.000) تتوزع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي. يشير المعامل السلبي إلى أنه عند زيادة نسبة المطالبة بمقدار 1 وحدة، سينخفض الأداء المالي بمقدار بقيمة معاملاتهما مع ثبات باقي العوامل دون تغيير، كما يلاحظ أن قيمة معامل مخاطر الاكتتاب بالنسبة لربحية السهم مرتفعة (-18.553) وهو يؤثر بشكل كبير جداً عند تغييره سواءً بالزيادة أو النقصان. وهذا يعني أن مخاطر الاكتتاب يعد عاملاً مهماً على شركات التأمين التكافلي السعودية.

الهدف الرئيسي لحملة الوثائق هو الحصول على تعويض عن خسارتهم، إذا قامت شركات التأمين التكافلي بتسوية المطالبات بشكل صحيح وبقدر الإمكان في غضون فترة زمنية قصيرة يمكنهم الاحتفاظ بزيائهم وسيزداد حجم قسط التأمين الخاص بهم ومن ثم زيادة أدائهم المالي. ويقترح يوسف ودانسو¹، Yusuf and Dansu أنه لإتباع إدارة جيدة للمطالبات يجب: استباقية في التعرف على المطالبات المشروعة ودفعها ؛ تقييم الاحتياطي المرتبط بكل مطالبة بدقة ؛ الإبلاغ بانتظام ؛ التقليل من التكاليف غير الضرورية ؛ تجنب الخلاف القانوني الذي طال أمده أياً كان ذلك ممكناً، والتعامل مع المطالبات بسرعة. ونتيجة الدراسة متطابقة على سبيل المثال مع (فاما وجنسن، 1983، Fama & Jensen) و (مهاري وإيميرو، 2013، Mehari & Aemiro).

¹ See Yusuf, T.O., & Dansu, F.S. Effect of claims cost on insurers' profitability in Nigeria. International Journal of Business and Commerce, 3(10), 2014, PP: 1-20.

4.3. العلاقة بين مخاطر الملاءة والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

تشير نتيجة الانحدار أن مخاطر الملاءة التي تقاس كنسبة الأصول الصافية إلى صافي الأقساط المكتتبه لها علاقة ايجابية وسلبية بالأداء المالي لشركات التأمين السعودية ذلك أن قيمة المعامل تساوي بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية، (0.0242)، (-0.0236)، على التوالي، ويلاحظ أن مخاطر الملاءة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية، (0.035)، (0.014)، على التوالي، أي فيما يتعلق بأهميته، فإنه ذا أهمية كبيرة وهذا يعني انه يعتبر عاملاً مهماً، بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية، لكن معاملات مخاطر الملاءة بالنسبة لربحية السهم وصافي هامش الربح، (-0.1318)، (0.0057) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 %.

تؤكد مخاطر الملاءة على كفاءة نشاط اكتتاب المؤمن والتعرض للخسارة المالية الناجمة عن اختيار واعتماد المخاطر المؤمن عليها. وهو خطر الخسائر من المنتجات منخفضة السعر، وعدم كفاية حجم الأقساط، وضوابط الاكتتاب غير اللاتقة، وتطوير منتجات جديدة لا يتم تسعيرها بشكل صحيح. تتفق إشارة المعامل السلبي لمخاطر الملاءة مع كل من متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم مع الدراسات التي أجراها (عارف وشوكت، 2015، Arif and Showket)، (عصام ديوب، 2014، Issam Dayoub)، وخلص إلى أن مخاطر الملاءة لها تأثير سلبي على ربحية شركة التأمين، يمكن تفسير التأثير السلبي للمخاطر الملاءة على أن تحمل مخاطر الملاءة يمكن أن يؤثر على استقرار الشركة من خلال ارتفاع النفقات. كما تتفق نتيجة المعامل الايجابي لمخاطر الملاءة مع متوسط العائد الأصول، وصافي هامش الربح مع الدراسة التي أجراها كل من (شيو، 2004، Shiu)، (بوركا و بارينكا، 2014، Burca And Batrîna)

6.2. العلاقة بين مخاطر السوق والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي

نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BMR) هي مقياس يستخدم لمقارنة القيمة الدفترية للشركة بالقيمة السوقية لها. تحدد القيمة المحاسبية للشركة بالقيمة الدفترية بينما تقدر القيمة السوقية عن طريق سعر الاغلاق للسهم في السوق المالية. وتستخدم هذه النسبة لقياس مخاطر السوق في الشركة، تشير نسبة أقل من واحد إلى شركة مقومة بأعلى قيمة، بينما يشير معدل أكثر من واحد إلى شركة مقومة بأقل من قيمتها.

بينت نتائج الدراسة أن معامل مخاطر السوق سالباً (-0.1947)، (-0.1114)، (-2.388)، (-0.0069) وتتوزع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، صافي هامش الربح على التوالي، وهذا يعني أنه عندما تزيد نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية بنسبة وحدة واحدة، فإن الأداء المالي لشركات التأمين سينخفض أيضاً بنسبة المعامل. وبالمثل، وقد بينت نتائج الدراسة ان مخاطر السوق لها دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 %، (0.010)، (0.023)، و تتوزع بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم على التوالي، تشير المعلمة على أن مخاطر السوق تؤثر على كل من متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم لشركات التأمين السعودية أما في ما يتعلق بتأثير مخاطر السوق على متوسط على عائد الأصول وصافي هامش الربح فبينت عينة الدراسة لشركات التأمين التكافلي انها لا تؤثر، ذلك أن القيمة الاحصائية لها ليس لها دلالة معنوية (0.851)، (0.820) تتوزع بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول، صافي هامش الربح على التوالي.

وأظهرت النتائج أن أسهم هذه الشركات كانت باهظة الثمن في السوق مقارنة بقيمتها الدفترية. لذلك ، يجب على صانعي القرار لهذه الشركات التخفيف من مخاطر السوق باستخدام استراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة من خلال المشتقات، والعقود الآجلة، المبادلات، والخيارات وإعادة التأمين التكافلي وكذلك تقنيات التوريق مع مراعاة في ذلك توافق هذه التقنيات مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتفق النتائج المتوصل اليها حول العلاقة السلبية بين مخاطر السوق والأداء المالي مع نتائج الدراسة التي أجراها على سبيل المثال كل من (فاما و فرانش، 1993، Fama and French)، (لاكونيشوك وآخرون، 1994، Lakonishok et al) و (تشين وآخرون، 2005، Chen et al) حيث أشاروا إلى وجود علاقة قوية وسلبية بين نسبة مخاطر السوق والأداء المالي.

خلاصة الفصل الخامس

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المخاطر الرئيسية التي تؤثر الأداء المالي في شركات التأمين التكافلي السعودية هي مخاطر السيولة، مخاطر الاكتتاب، حجم الشركة ومخاطر الملاءة لها تأثير كبير إحصائياً على مستوى الثقة 95%. هذا الاستنتاج يعني:

- بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول فإن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، نسبة المطالبات المنخفضة، هامش ملاءة أكبر وحجم أصول أكبر يمكن أن تجعلها أكثر ربحية من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، وهامش ملاءة أقل، ونسبة المطالبات المرتفعة وحجم أصول أقل.

- بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فإن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، ونسبة المطالبات المنخفضة، وهامش ملاءة أقل وقيمة سوقية كبيرة يمكن أن يزيد من العائد على حقوق الملكية من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، ونسبة المطالبات المرتفعة وهامش ملاءة أكبر وقيمة سوقية أقل.

- بالنسبة لربحية الأسهم فإن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، نسبة المطالبات المنخفضة، وزيادة احتفاظ بأقساط التأمين أكبر وقيمة سوقية كبيرة أكبر، وحجم أصول أكبر يمكن أن تجعلها أكثر ربحية من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، ونسبة المطالبات المرتفعة، والاحتفاظ بأقساط التأمين أقل، وقيمة سوقية منخفضة وحجم أصول أقل.

- بالنسبة لـصافي هامش الربح فإن شركات التأمين ذات الأصول السائلة العالية، نسبة المطالبات المنخفضة، وحجم أصول أكبر يمكن أن تجعلها أكثر يزيد من صافي هامش الربح من شركات التأمين ذات الأصول السائلة المنخفضة، ونسبة المطالبات المرتفعة وحجم أصول أقل.

وبشكل عام، تعتبر إدارة مخاطر شركات التأمين بمفردها مهمة صعبة لأن إدارة أحد المخاطر قد تؤثر على المخاطر الأخرى بطريقة سلبية. لذلك، يجب أن تسير إدارة المخاطر لاسيما المخاطر المالية في شركات التأمين جنباً إلى جنب وأن يكون التوازن وفقاً لذلك إلزامياً. لذلك، من المهم أن تركز هذه الصناعة على التكامل بين المخاطر المالية في الشركة بأكملها.

وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة قوية بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية. كما أوضحت المتغيرات النموذجية للقدرة التفسيرية المعدلة داخل المجموعة R^2 Within-group بنسبة 57.50%، 70.84%، 51.41%، 55.52%، على كل من متوسط العائد على الأصول، متوسط

العائد على حقوق الملكية، ربحية الاسهم وصافي هامش الربح على التوالي، مما يعني أن الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية موضحة بنسبة 42.50%، 29.16%، 48.59%، 44.48%، على كل من متوسط العائد على الأصول، متوسط العائد على حقوق الملكية، ربحية الاسهم وصافي هامش الربح على التوالي، من المتغيرات بخلاف المتغيرات المذكورة في الدراسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

على إثر الدراسة التي تم فيها التطرق إلى العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي بالتطبيق على شركات التأمين التكافلي السعودية للفترة من 2010-2018. والتي تم فيها استخدام أربع متغيرات بديلة مستخدمة على نطاق واسع في دراسات سابقة لتقييم الأداء المالي، وهي متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية وربحية الأسهم وصافي هامش الربح وستة متغيرات بديلة عن المخاطر المالية، وهي مخاطر السيولة ومخاطر الملاءة ومخاطر إعادة التأمين ومخاطر الاكتتاب، ومخاطر السوق وحجم الشركة. فكان لابد من الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي مثلت فرضيات البحث، بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع التأمين التكافلي، المخاطر المالية والأداء المالي توصلت الدراسة إلى بعض النقاط تلخص في الآتي:

1. النتائج العامة للبحث

إن التأمين التكافلي أهم الأسس التي يقوم عليها هي التعاون المبني على التبرع بين المشتركين في الصندوق أو عن طريق هبة الثواب وبالتالي ينتفي الغرر في العقد لأن الغرر لا يؤثر في العقود المبنية على التبرع وهو قول المالكية وبالتالي يخرج الغرر من المخاطرة أي ليس فيه أكل المال بالباطل أو بدون حق، وهو ما يدعم الفرضية الأولى.

إن العلاقة التي تنشأ بين المؤمن له وشركة التأمين التكافلي هي علاقة إدارة حساب المشتركين على أساس الوكالة أو المضاربة على الغالب وبالتالي يصبح المؤمن والمؤمن لهم واحد، ويقصر دور الإدارة على تسيير المال وتصريف الفائض وتوزيعه حسب الشروط واللوائح المعمول في العقد، وهو ما يدعم الفرضية الثانية.

المخاطرة هي عدم التأكد الذي يمكن قياسه بدرجة كبيرة من الدقة وإدارة المخاطرة أربع تقنيات، من بينها تحويل المخاطرة ويعتبر التأمين أحد العناصر المستخدمة في تحويل المخاطرة والذي يكون الفرد فيه غير مسئول عن وقوعه، وتشارك شركات التأمين التكافلي مع غيرها من شركات التأمين التجاري في أنواع المخاطر مع مراعات خصوصية خطر الامتثال للشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي في مخاطر السيولة، مخاطر الاكتتاب، مخاطر الملاءة المالية، مخاطر السوق، مخاطر إعادة التأمين ومخاطر السوق، وهو ما يدعم الفرضية الثالثة.

يمكن إنشاء القيمة في شركات التأمين عن طريق الخيارات العديدة التي تتمتع بها، نذكر أهمها: تكلفة الاقتراض من خلال التأمين، القيمة الحالية للتدفقات النقدية للالتزام، خيار شركة التأمين في التخلف عن السداد، التكلفة الأساسية لرأس المال، تكاليف رأس المال الاحتكاكية والسيولة والقيمة الزائدة وهي في مجملها تعتمد على مدى قدرة الشركة على إدارة الأصول والالتزامات الخاصة بها، وهو ما يدعم الفرضية الرابعة.

من خلال الدراسة النظرية لمقاييس الأداء المالي يعرف الأداء المالي على أنه "قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والمنافع لمختلف أصحاب المصالح." كما يمكن تعريف الأداء المالي على أنه "النتائج الإجمالية لأنشطة المنظمة أو الاستثمار على مدار فترة زمنية. وتتم صياغة هذه النتيجة عن طريق معايير ومؤشرات أو بالمقارنة بين الشركات. ويشمل اختيار هذه المؤشرات الرئيسية للأنشطة الأساسية للشركة والتي تقيس أداءها المالي بعض الصعوبات. هذا الاختيار هو الخطوة الأكثر أهمية. ويمكن تصنيف مقاييس الأداء المالي إلى قسمين رئيسيين هما: مقاييس محاسبية للأداء المالي ومقاييس الأداء المالي القائمة على القيمة، المقاييس المحاسبية الفرعية للمعيار الرئيسي للأداء المالي القائم على المحاسبة. تتمثل في العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، صافي هامش الربح (NPM)، ربح السهم (EPS). أما مقاييس للأداء المالي القائمة على القيمة فهي: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، القيمة السوقية المضافة (MVA)، التدفق النقدي للعائد على الاستثمار (CFROI) والقيمة النقدية المضافة (CVA). وهو ما يدعم الفرضية الخامسة.

من خلال دراسة لواقع التأمين التكافلي في الجزائر تم الوصول الى نتيجة مفادها أن ارساء الصناعة المالية الإسلامية لا تكون بين عشية وضحاها بل لابد من وضع خطة استراتيجية على المدى القصير والمتوسط والطويل والتحقق من مدى تنفيذها، ويفنقر التأمين التكافلي في الجزائر الى المكونات الرئيسية التي تحتاجها أي صناعة مالية إسلامية، وهي بيئة قانونية تنظم العمل المالي الإسلامي، بالإضافة عدد كبير من الناشطين (المؤسسات)، ومجموعة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية، بالإضافة الى سوق إسلامي تربط الناشطين مع الأدوات. وهو ما يدعم الفرضية السادسة.

2. النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية

بحثت هذه الدراسة تجريبيا العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية. تم تحليلها من خلال فحص مراجعات الأدبيات التجريبية المتاحة التي أجريت في بلدان

مختلفة واختيار 6 متغيرات مع مراعاة طبيعة وتوفر البيانات لقطاع التأمين التكافلي السعودية. حاولت الدراسة تسليط الضوء على المخاطر المالية الحرجة التي يجب على المسيرين أخذها في الاعتبار عند تحديد أدائهم المالي الأمثل، للوصول الى الهدف الرئيسي للدراسة، تم اجراء الاحتمالات الرئيسية والإحصاءات الوصفية اللازمة والاختبارات التشخيصية واختيار النموذج المناسب وتحليل نتائج الانحدار المتعددة واختبار الفرضية، لكل من متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، وصافي هامش الربح، تم تشغيلها باستخدام بيانات الحزمة الإحصائية "STATA 16.0". كان النموذج المناسب الذي تم اختياره لهذه الدراسة هو نموذج الأثر الثابت بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول وصافي هامش الربح ونموذج الانحدار التجميعي بالنسبة الى متوسط العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، حيث أن الاختبار التشخيصي لجميع الافتراضات صحيح ومتوافق، ونتيجة لذلك من الممكن استنتاج أن النماذج مناسب، ومناسب جيداً إحصائياً، وتم تمثيل البيانات بشكل موثوق.

خلال فترة الدراسة، حافظت شركات التأمين التكافلي السعودية على متوسط الأداء المالي (متوسط العائد على الأصول، ومتوسط حقوق الملكية، وربحية السهم، وصافي هامش الربح) بنسب متفاوتة (4.36%)، (0.14%)، (47.61%)، (1.24%) على التوالي. بلغ متوسط قيمة السيولة المقاسة بنسبة السيولة (5.4). بلغ متوسط مخاطر الملاءة المقاسة من خلال نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة الى حقوق الملكية (3.35). بلغ متوسط لوغاريتم الأصول خلال الفترة (7.43). متوسط نسبة مخاطر الاكتتاب (77.57%). كان متوسط مخاطر إعادة التأمين الذي هو حاصل صافي الأقساط المكتوبة إلى إجمالي الأقساط المكتوبة (78.75%).

كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة مشتركة مهمة بين متغيرات المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية. ومع ذلك، تختلف العلاقة الفردية قليلاً. مثل، مخاطر الملاءة لها علاقة قوية بمتوسط العائد على الأصول ومعاملها موجب ومتوسط العائد على حقوق الملكية ومعاملها سالب وليس لها علاقة ذات دلالة احصائية بربحية الأسهم وصافي هامش الربح عند مستوى دلالة 5%. مخاطر السوق ليس لها دلالة احصائية بمتوسط العائد على الأصول وصافي هامش الربح ولها دلالة معنوية مهمة وعلاقة سلبية بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية وربحية السهم وحجم الشركة ليس لها علاقة ذات دلالة احصائية بمتوسط العائد على حقوق الملكية ولها دلالة معنوية موجبة بالنسبة لباقي المتغيرات المفسرة للأداء المالي. أظهرت نتائج تحليل الانحدار علاقة سلبية بين

نسبة مخاطر الاكتتاب والأداء المالي ذات الأهمية الإحصائية القوية. وهذا يدل على أن تقليل مخاطر الاكتتاب إلى أدنى حد سيؤدي بالتأكيد إلى تحسين الأداء المالي لشركات التأمين أي وهذا يعني أن المستوى الأعلى لنسبة المطالبة يؤدي إلى انخفاض الأداء المالي. تشير العلاقة الإيجابية بين الأداء المالي ونسبة السيولة إلى أن نسبة السيولة العالية تزيد من الأداء المالي لشركات التأمين. إن لوغاريتم إجمالي الأصول له تأثير إيجابي على كل من متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الربح بمعامل دلالة قوي. ويشير ذلك إلى أنه مع زيادة خبرة شركات التأمين التكافلي سيؤثر بشكل كبير في الأداء المالي من خلال وفورات الحجم.

ومخلاصة للدراسة التطبيقية؛ كشفت الدراسة أن مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة، حجم الشركة، مخاطر السوق، مخاطر الملاءة ومخاطر إعادة التأمين كانت من أكثر العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية، وفقاً لترتيب كل منها. واستناداً إلى النتيجة، وخلصت أيضاً إلى أن المخاطر الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية هي مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة، حجم الشركة، مخاطر السوق، مخاطر الملاءة ومخاطر إعادة التأمين، حيث أن لها تأثيراً إحصائياً كبيراً عند مستوى الثقة بنسبة 95%. يشير هذا الاستنتاج إلى أن شركات التأمين التكافلي ذات الأصول السائلة العالية وحجم الأصول الكبيرة والاحتفاظ بمزيد من الأقساط والتقليل من نسبة المطالبات يمكن أن تجعلها أكثر ربحية من شركات التأمين التكافلي ذات الأصول السائلة الأقل وحجم الأصول الصغيرة والاحتفاظ بقليل من الأقساط والزيادة في نسبة المطالبات. أما بالنسبة للملاءة المالية فنلاحظ أنها تؤثر بالموجب في متوسط العائد على الأصول وبالسلب على متوسط العائد على حقوق الملكية.

وبالمثل؛ تخلص الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي في السعودية كما هو موضح من خلال متغيرات نموذج القوة التفسيرية المعدلة **R-Square** بنسبة 57.50%، 70.84%، 51.41%، 55.52%، على كل من متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية وربحية الاسهم وصافي هامش الربح على التوالي، مما يعني أن الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية موضحة بنسبة 42.50%، 29.16%، 48.59%، 44.48%، على كل من متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية وربحية الاسهم وصافي هامش الربح على التوالي، من المتغيرات بخلاف المتغيرات المذكورة في الدراسة. والنقاط السابقة في مجملها تدعم الفرضية السابعة.

3. اقتراحات الدراسة

يجب أن تولي شركات التأمين التكافلي السعودية اهتمامًا أكبر بالمتغيرات الهامة لمخاطر الاكتتاب، ومخاطر السيولة، وحجم الشركة، ومخاطر السوق، ومخاطر الملاءة، وإعادة التأمين، من أجل تجاوز أداؤها المالي.

1.3. فيما يتعلق بمخاطر الاكتتاب هي أنه يجب على شركات التأمين تقليل من المطالبات المستحقة من خلال الآليات التالية:

- يجب على شركات التأمين إجراء تعديلات متكررة على احتياطات مطالباتهم المستحقة من خلال الاستعانة بخبراء تقييم وتقدير المخاطر.
- يجب على شركات التأمين تقليل المطالبات الطويلة العالقة إلى الحد الأدنى عن طريق الدفع السريع للمطالبات قدر الإمكان، وهذا يمكن أن يساعد شركات التأمين على تجنب تكلفة التضخم والتكاليف اللاحقة الأخرى.
- يجب على شركات التأمين خلق المزيد من الوعي لزبائنها فيما يتعلق بكيفية الحماية من الخسائر وتقليلها وتشجيع زبائنها من خلال منحهم مكافآت وخصومات من خلال الفوائد التأمينية.
- وأخيرًا، يجب على شركات التأمين صياغة السياسات والإجراءات من أجل التخفيف من مخاطر الاكتتاب. من خلال القيام بذلك، يمكنهم التنبؤ بنطاق الخسائر وأيضًا حماية أنفسهم من الخسائر المحتملة والدفع في المستقبل.

2.3. فيما يتعلق بحجم الشركة، يجب على شركات التأمين زيادة حجم أصولها مع الأخذ في الاعتبار أنه في بعض الأحيان قد تعاني الشركات الكبيرة من عدم الكفاءة وهذا يؤدي إلى أداء مالي أقل.

3.3. فيما يتعلق بمخاطر إعادة التأمين يجب أن تحتفظ شركات التأمين بقدر طاقتها، التي تقاس عادة ببعض النقاط أدناه:

- يجب أن تعرف شركات التأمين قدرتها الحقيقية ومعرفة ذلك، يجب عليها فحص جميع فئات الأعمال سواء العائلي أو العام، كما يجب حساب الحد الأقصى للخسارة المحتملة / الخسارة القصوى المقدرة لكل منتجات التأمين التكافلي.

- يجب على شركات التأمين أن تقدم أسهمها للجمهور والمساهمين الحاليين حتى الحد المسموح به من حيازتهم.

- علاوة على ذلك، يتعين على شركات التأمين التكافلي السعودية صياغة سياسة وبرنامج إعادة التأمين. هذه أداة رئيسية عندما يرتبون اتفاقيات إعادة التأمين، حيث أن رغبتهم للمخاطر، وتحملهم للمخاطر ومسائل أخرى تكون واردة في الملف.

4.3. المسألة الأخرى المعنية في هذه الدراسة هي مخاطر السيولة، ويجب على شركات التأمين التكافلي مراعاة النقاط الآتية:

- يجب على شركات التأمين أن تتعهد بمزيد من السياسات باستخدام أدوات تسويقية مختلفة مثل الترويج المكثف للتأمين التكافلي.

- الأصول المسترجعة من زيائنها في حالة الخسارة الإجمالية و / أو عندما لا يكون التلف اقتصادياً للإصلاح، يجب على شركات التأمين التخلص منها على الفور من أجل الحصول على المزيد من النقد.

- علاوة على ذلك، يجب على شركات التأمين صياغة السياسة والإجراءات كما يجب أن تتنبأ بتدفقاتها النقدية التي يمكن أن تساعدهم على استخدام رأس المال العامل بكفاءة.

5.3. بالنسبة لتقليل حدة المخاطر السوقية في شركات التأمين التكافلي يجب على صناع القرار ومديري هذه الشركات التخفيف من مخاطر السوق باستخدام استراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة من خلال المشتقات، العقود الآجلة، المبادلات، الخيارات وكذلك تقنيات التوريق، وهذا بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

6.3. وأخيراً فيما يتعلق بمخاطر الملاءة المالية فتدعم هاته الدراسة نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي رقم (م/32) بتاريخ 1424/06/02 هـ والذي ينظم تطبيق نظام الملاءة المالية على شركات التأمين التكافلي.

4. آفاق البحث

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي بالتطبيق على شركات التأمين التكافلي وهو من مواضيع الساعة ولذا سوف نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلاً والتي نراها مكتملة لهذا البحث:

- تطبيقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في دول المغرب؛

- أثر تبني معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة القوائم المالية؛
- الصناعة المالية الإسلامية في ظل الأزمات العالمية؛
- محددات الأداء المالي في البنوك التقليدية والتشاركية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ/ المرجع باللغة العربية

1/ القواميس والمعاجم

1. الفيومي أحمد بن علي المقري ، المصباح المنير للفيومي، معجم عربي-عربي، مكتبة لبنان، الجزء1، 1987.

2/ الكتب

2. براق محمد وآخرون، الندوة المتخصصة في التأمين التكافلي، مركز الأصالة للدراسات والبحوث الدائرة الاقتصادية، جانفي 2018.

3. ثيان سليمان ، التأمين وأحكامه، دار العواصم المتحدة قبرص- بيروت، الطبعة الأولى، الطبعة1، 1993.

4. جاكسون جورج وآخرون، التنظيم - منظور كلي للإدارة، ترجمة خالد حسن زروق، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988 .

5. جبر هشام محمد ، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، رام الله -فلسطين، 2012.

6. حبيب أحمد وخان طارق الله ، إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دار النشر البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب السعودية، ط 1، سنة 2003.

7. حماد طارق عبد العال ، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، 2007.

8. زرقاء أحمد مصطفى ، نظام التأمين حقيقته- و الرأي الشرعي فيه، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة 1، 1984.

9. سلامة عبد الله ، المخاطرة والتأمين الأصول العلمية والعملية، دار النهضة العربية، الطبعة 4 ، 1974.

10. السنهوري عبد الرزاق ، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء7، المجلد2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1964، الهامش رقم 01.

11. سويلم ابن ابراهيم سامي ، التحوط في التمويل الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية، معهد البحث والتدريب، جدة، السعودية، ط 1، سنة 2007.

12. السيد تقي الحكيم عبد الهادي ، عقد التأمين، حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003م.
13. عويضة محمد عدنان عبد الله ، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة 1، سنة 2010.
14. القرافي ابن ادريس أحمد ، كتاب الفروق، مركز الدراسات الفقهية واقتصادية، دار السلام، ط 1، 2001
15. قندوز أحمد عبد الكريم ، التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي، دار إي- كتب، لندن، ط1، 2018
16. محمود ال محمود عبد اللطيف ، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة 1، 1994.
17. المصاورة حامد هيثم ، عقد التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008م.
- 2/ المقالات والملتقيات الجامعية**
18. أبو غدة عبد الستار ، نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف بديلاً عن التأمين من خلال التزام بالتبرع، ورقة مقدمة إلى الندوة العالمية حول التأمين من خلال نظام الوقف، من تنظيم الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة، ماليزيا 4-6 مارس 2008 .
19. أوموسى ذهبية وفروخي خديجة ، طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي - شركة " سلامة للتأمينات " نموذجاً -، مجلة الاقتصاد الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خميس مليانة، العدد 12، المجلد 01، سنة 2015.
20. بالي مصعب وصديقي مسعود ، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي ورقلة، عدد 02، 2016.
21. البراوي محمد شعبان ، الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مركز البحرين للمؤتمرات بفندق كراون بلازا، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010.

22. بلعباس رابح ، نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وتطبيقاتها على برمجية Stata -
Penel Data With Stata-، يوم دراسي تكويني حول التطبيقات الكمية ودورها في إعداد
الأبحاث والدراسات الأكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد
أكلي ولد الحاج البويرة.
23. بلعزوز بن علي، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، عدد 07 ،
2010/2009.
24. بن علي بلعزوز ، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة
قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 07، سنة 2009/2007.
25. بن علي بلعزوز و حمدي معمر ، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق، دراسة
التجربة الجزائرية « حالة شركة سلامة للتأمين التعاوني»، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني،
الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، عمان الأردن، 2011/12/08.
26. بوزينة أمّنة ، شركات التأمين التكافلي، لملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع
العملي وأفاق التطور- تجارب الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة
حسبية بن بوعلبي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
27. بوهراوة سعيد ، إعادة التكافل على اساس الوديعة، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر التأمين التعاوني،
أبعاده وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، 11-13 أبريل 2010م.
28. جعفر عبد القادر ، التأمين التكافلي بين المستندات الشرعية والقيود القانونية، ندوة حول
مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، خلال الفترة 25/26 أبريل
2011.
29. جلولي سميحة ، إعادة التكافل كآلية لإدارة مخاطر التأمين التكافلي -المملكة العربية
السعودية نموذجاً-، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 09، ديسمبر 2015.
30. الجمال يحيى زكريا ، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة
العراقية للعلوم الإحصائية (21) 2012.
31. حبار عبد الرزاق ، عناصر التنظيم الاحترافي لنشاط التأمين - مع إشارة خاصة لحالة
الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية لجامعة الشلف، المجلد 01 العدد 01، 2015.

32. حسان حامد حسين ، حكم الشريعة في عقود التأمين، دار العلوم للطباعة القاهرة، بدون سنة نشر.
33. حيدر محمد هيثم، الفائض التأميني في شركات الإسلامي، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009.
34. الخلايلة أحمد محمد ، الضوابط الشرعية لعمليات إعادة التأمين في شركات التأمين الإسلامية مع التطبيقات العملية، بحث مقدم للملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبوظبي، 18 و 19 ماي 2014م.
35. الخليفة مجيد ، استثمار أموال الوقف في التأمين التعاوني، مجلة جامعة المدينة المنورة العالمية، المملكة العربية السعودية، العدد الرابع، 2012.
36. رزيق كمال و مراكشي محمد لمين ، واقع قطاع التأمينات و إعادة التأمين، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطور- تجارب الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
37. السيد حامد محمد حسن ، صنع إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني، تحليل وتقييم، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول للتأمين التعاوني الرياض، 20-22 جانفي 2009م.
38. الشاعر سمير، احتساب الربح في المضاربة والمشاركة في حال خلط أموال المضاربة والمشاركة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010.
39. الشبيلي ابن عبد الله يوسف ، التأمين التكافلي من خلال الوقف، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009.
40. شنشونة محمد وخبيزة أنفال حدة ، تطور صناعة التأمين التكافلي، وأفاقه المستقبلية-تجارب بعض الدول العربية، لملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطور- تجارب الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

41. صباغ أحمد ، التأمين التعاوني الأحكام والضوابط الشرعية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده و أفاقه وموقف الشريعة منه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة العشرون، عمان الأردن، يوم 11-13 ابريل 2010.
42. العازمي بن دريع سليمان ، التأمين التعاوني معوقاته واستشراف مستقبله، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009.
43. العلونة رانية ، إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي، مقدم للملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الرياض، 7 و 8 ديسمبر 2011م.
44. الغنائيم عزات قذافي ، التأمين التعاوني مفهومه، تأصيله الشرعي، ضوابطه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده و أفاقه وموقف الشريعة منه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، عمان الأردن، 11-13 ابريل 2010.
45. فضل ابن عبد الكريم أحمد ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 2008/06/4.
46. فضل ابن عبد الكريم أحمد ، المخاطرة التي تواجه المصارف الإسلامية وآلية لحد منها، ملتقى دولي حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، 2010، ص: 339.
47. القره داغي محيي الدين علي، الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الإسلامية مع بيان النوازل الخاصة بالأزمة المالية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، يومي 26-27 ماي 2010.
48. القره داغي محيي الدين علي ، التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته- دراسة اقتصادية-، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الرياض، يومي 20-22 جانفي 2009.
49. القضاة مصطفى موسى ، حقيقة التأمين التكافلي، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، خلال الفترة 25/26 أبريل 2011.
50. قندوز أحمد عبد الكريم ، مرجعة لنظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في ابتكار وتطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية النسخة الرابعة، 5-6/04/2012.

51. قندوز طارق ، واقع سوق التأمين الجزائري وسبل تحسين تنافسية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR ، جامعة أم البواقي، العدد 01 ، جوان 2014.
52. قندوز عبد الكريم ، التحوط في التمويل الإسلامي حماية للمال ودافع لتنميته، منتدى فقه الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، سنة 2015.
53. كواشي مراد ، أليات نجاح عملية تقييم أداء الشركة دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في المؤسسات الاسمنت العمومية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 33، 2013.
54. محلي كنزة وبوشامة نصطفى، الدور التمويلي لشركات التأمين في الاقتصاد الوطني في الفترة ما بين 2013-2015، مجلة الأبحاث الاقتصادية البليدة 2، العدد 19 ، ديسمبر 2018.
55. محمد عبد الله علي طلافحة، التطبيقات المعاصرة للشروط المقترنة بالعقود المالية، دكتوراه في الفقه الإسلامي، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2004.
56. محمود شاكر نجاة ، إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، مجلة جامعة المدينة العالمية، عدد الرابع، 2012م.
57. مزهودة عبد المليك ، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 01 ، بسكرة، 2001 .
58. النشمي جاسم عجيل ، إعادة التأمين التعاوني، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للتأمين التعاوني، أبعاده وآفاقه موقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، 11 و 13 أبريل 2010م.
59. النشمي جاسم عجيل، الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، يومي 26- 27ماي 2010.
60. نعيمة زيرمي ، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطور-تجارب الدول- 03-04 / 12/ 2012، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر.
61. هامل دليلة، دور إعادة التكافل في الحفاظ على توازن شركات التأمين التكافلي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، 2016.

62. صليحة فلاق، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي - تجارب عربية، أطروحة مقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2015/2014.
63. عامر أسامة، أثر آلية توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، سنة 2014-2013.
64. قراش محمد، محددات السياسة المالية للمؤسسات الجزائرية الخاصة دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية في الفترة بين 2005 و2008 ، أطروحة ادكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، سنة 2015.
65. هامل دليلة، أثر تطبيق الحوكمة على الملاءة لشركات التأمين التكافلي - دراسة قياسية لبعض شركات التأمين التكافلي الماليزية والإمارتية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل اطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، سنة 2019.
- 4/ النصوص التشريعية والتنظيمية**
66. أمر رقم 95-07 مؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، يتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد13.
67. القانون رقم 06-04 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فيفري سنة 2006، يعدل ويتم الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 جانفي سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 2006.
68. القرار المؤرخ في 03/11/1998، يتضمن إنشاء لجنة " حماية مصالح المؤمن عليهم والتعريف" التابعة للمجلس الوطني للتأمين وتشكيلها وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد90، 1998.
69. القرار المؤرخ في 06/08/2007، يحدد شكل التصريحات التي تبلغ لمركزية الأخطار ودورياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد59، الصادرة بتاريخ 23/09/2007..
70. القرار المؤرخ في 11/02/1996، يحدد تكوين لجنة الاعتماد وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد34، 1996.

71. المرسوم 64-364 المؤرخ في 31/12/1964، يتضمن إنشاء صندوق وطني للضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية العدد 3، السنة 1965.
72. المرسوم التنفيذي 13-114 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و /أو إعادة التأمين، الجريدة الرسمية، عدد 18، سنة 2013.
73. المرسوم التنفيذي رقم 08-113 المؤرخ في 09/04/2008، يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 2008.
74. المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المؤرخ في 07/04/2009، يحدد كفاءات تنظيم صندوق ضمن المؤمن لهم وسيره وكذا شروطه المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، 2009.
75. المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11/08/2009، يحدد تشكيل الجهاز المتخصص في مجال تعريفة التأمينات وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2009.
76. المرسوم التنفيذي رقم 96-47 المؤرخ في 17/01/1996، يتعلق بتعريفات الأخطار في مجال التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، 1996.
77. المرسوم التنفيذي رقم 07-137 المؤرخ في 19/05/2007، المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 2007.
78. المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1430 الموافق 16 نوفمبر 2009، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين و /أو إعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 67، سنة 2009.
- 5/ المواقع الالكترونية
79. سوق دبي المالي <http://www.dfm.ae>
80. موقع أرقام
81. موقع الرسمي لجامعة أم القرى السعودية: محمد سعدو الجرف، مبادئ التأمين والتكافل

82. موقع الرسمي علي محمد القره داغي: علي محي الدين القره داغي، الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة-، الدوحة/22 رمضان 1431هـ، <http://www.qaradaghi.com>
83. موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية: موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، ماليزيا، 2009.
84. الموقع مركز ابحاث فقه المعاملات الإسلامية، التأمين <https://kantakji.com>
85. موقع مؤسسة النقد العربي السعودي <http://www.sama.gov.sa>
86. موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعايير الشرعية، البحرين، 2016م.

ب/ المرجع باللغة الأجنبية

1/ الكتب

87. Amr Mohamed El Tiby, **Islamic Banking How to Manage Risk and Improve Profitability**, John Wiley & Sons, Inc, 2011.
88. Brigham, E.F., & Houston, J.F, **Fundamentals of financial management: Concise** , third edition. Mason, Ohio: South-Western College Publications, 2001.
89. Copeland, T., Koller, T., & Murrin, J, **Valuation: Managing and measuring the value of companies**, 6 ed. New York: John Wiley & Sons, 2015.
90. Crozet, Daniel_ **Martory, Bernard, Gestion des ressources humaines : pilotage social et performances**, 9e édition, ed Dunod, 2016.
91. Damodar Gujarati, **Econometrics by Example**, Red Globe Press, 2nd Edition, 2014.
92. Edward L. Melnick, Brian S. Everitt, **Encyclopedia Of Quantitative Risk Analysis And Assessment, Enterprise Risk Management (Erm)**, Edit By Jing Ai And Patrick L. Brockett, Wiley, 2008, P: 74.
93. Emmett J. Vaughan, Therese M. Vaughan, **Fundamentals of risk and insurance**. Eleventh edition. 2014.
94. Erik Banks and Richard **Dunn, Practical Risk Management An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses**, Wiley finance, 2003.
95. Grant, J. Foundations of economic value added. Hoboken, NJ: Wiley. 2003.
96. Haron .A, Taylor. D, Takaful Islamic Insurance: Concepts And Regulatory Issues, Chapter 9, Risk Management In Takaful, 2009.
97. Jan Jonker, Bartjan Pennink, **The Essence of Research Methodology A Concise Guide for Master and PhD Students in Management**, Science-Springer, 1 Ed, 2010.

98. Kozarevic, Safet. Et al. **Implementation Of Basel And Solvency Risk Assessment Standards In Banks And Insurance Companies Of Southeastern Europe Countries, Book: Risk Assessment**, Chapter: 12, Publisher: Intechopen D.O.O. Rijeka, Editors: Valentina Svalova, 2018.
99. Marc Juillard and Géraldine Juillard. Solvency II Own Risk and Solvency Assessment for Long Term Care Insurance, E., Planchet, F., & Sator, N., editors, Actuarial Aspects of Long Term Care, chapter 10, Springer, Berlin, Germany, 2019.
100. Panchanan Das, **Econometrics in Theory and Practice Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1**, Springer Nature Singapore Pte Ltd. 2019.
101. Rejda, G. E, **Principles Of Risk Management And Insurance**”, 9th Edition, Dorling Kindersley, India, 2006.
102. Robert A. G. Monks and Nell Minow, **Corporate Governance**, 5th ed., John Wiley & Sons, 2011.
103. Stewart, G.B. III, The **Quest for Value, Harper Business**, New York, NY, (1991).
104. Umit S. Bititci, **Managing Business Performance The Science and the Art**, John Wiley & Sons, Ltd, 1st Edition, 2015.
105. Van Greuning, Hennie, And Sonja Brajovic Bratanovic. **Analyzing And Managing Banking Risk: A Framework For Assessing Corporate Governance And Financial Risk**. Washington, DC: The World Bank, 3rd Edition, 2009.
106. Wooldridge, J.E.. Econometric of cross-section and panel data. Cambridge, MA: MIT Press 2002. Hussam I. Asbeig & Salina H. Kassim,op cit.
107. Zamir Iqbal And Abbas Mirakhor, An Introduction to Islamic Finance ***Theory and Practice***, Singapore: John Wiley & Son (Asia), Second Edition, 2011.

/2 المقالات والملتقيات الأجنبية

108. Adrian. I. B, **Performance Evaluation Model Of Romanian Manufacturing Listed Companies By Fuzzy Ahp And Topsis**, Technological and Economic Development of Economy, 26(4) , 2020.
109. Akhter, W, **Risk Management in Takāful. Enterprise Risk Management**, 1(1), 2010.134.
110. Ako Doffou, **New Perspectives In Asset-Liability Management For Insurers**, Journal Of Business And Behavioral Sciences, Vol. 12, No 2, 2005.
111. Almajali Yassin,Amal et al, **Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange**, Vol 4, No 2, 2012.
112. Altaf, N, **Economic value added or earnings: What explains market value in Indian firms?** , Future Business Journal, 2(2), 2016.
113. Ambrose, Jan M., and Carroll, Anne M, **Using Best’s Ratings in Life Insurer Insolvency Prediction**, Journal of Risk and Insurance , Vol. 61, No. 2, 1994.
114. Amraoui, Mouna, et al, **Firm’s Capital Structure Determinants and Financing Choice by Industry in Morocco**. International Journal of Management Science and Business Administration Vol.4, No 3, 2018..

115. Andy Neely, **The performance measurement revolution: why now and what next?**, International Journal of Operations & Production Management, Vol. 19 No. 2, 1999.
116. Anthony, M. & David, F, **Financial Risk Management by Insurers: An Analysis of the Process.** *The Journal of Risk and Insurance*, 64(2), 1997 .
117. Anwar, Muhammad, Financial Risk Management Practices in Financial and NonFinancial Firms; Survey of Pakistani Firms (April 17, 2017). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2953881> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2953881>.
118. Arellano, M.. On the testing of correlated effects with panel data. *Journal of Econometrics* 59, no. 1–2, 1993, PP: 87–97. Hussam I. Asbeig & Salina H. Kassim, Op Cit.
119. Arif Ahmad Wani and Showket Ahmad Dar, Relationship between Financial Risk and **Financial Performance: An Insight of Indian Insurance Industry**, International Journal of Science and Research (IJSR), Volume 4 Issue 11, November 2015.
120. Arif Ahmad Wani, Showket Ahmad Da, **Relationship Between Financial Risk And Financial Performance: An Insight Of Indian Insurance Industry**, International Journal Of Science And Research (Ijsr), Volume 4 Issue 11, November 2015.
121. Ashenafi Haile, **Financial Performance Analysis of Selected Commercial Banks in Ethiopia**, EJBE Vol. 4 No. 2, 2014.
122. Asrat Lire and Tesfahun Tegegn, **Determinants of profitability in private insurance companies in Ethiopia**, Journal of Poverty, Investment and Development, Vol.26, 2016.
123. Athanassakos, G. **Value-based management, EVA and stock price performance in Canada**, Management Decision, 45(9), 2007, PP: 1397–1411.
124. Babbel , D.F., **Asset/Liability Management for Insurers in the New Era: Focus on Value**, The Journal of Risk Finance, Vol. 3 Issue, 1, 2001.
125. Babbel, D.F. **Asset-Liability Matching in the Life Insurance Industry**. In E. I. Altman and I. T. Vanderhoof, eds. **The Financial Dynamics of the Insurance Industry**. Burr Ridge, IL: Irwin Professional Publishing. 1995
126. Babbel, D.F.. **Effective and Ineffective Duration Measures for Life Insurers**. In D. F. Babbel and F. J. Fabozzi eds, **Investment Management for Insurers**. New Hope, PA: Frank J. Fabozzi Associates. 1999.
127. Barsky,N.P., Hussein, M.E., & Jablonsky, S.F, **Shareholder and stakeholder value in corporate downsizing: The case of United Technologies Corporation.** *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 12(5), 1999.
128. Biddle, G. C., Bowen, R. M., & Wallace, J. S, **Economic value added: some empirical EVA**dence. *Managerial Finance*, 24(11), 1998.
129. Biddle, G.C., Bowen, R.M. and Wallace, J.S, **Does EVA® beat earnings? Evidence on associations with stock returns and firm values**, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 24 No. 3, 1997.
130. Bierwag G. O. et al , **Single Factor Duration Models in a Discrete General Equilibrium Framework**, The Journal of Finance, Vol. 37, No. 2, Papers and Proceedings of the Fortieth Annual Meeting of the American Finance Association, Washington, D.C., December 28-30, 1981 (May, 1982).

131. Carson, James M. and Hoyt, Robert E, **Life Insurer Financial Distress: Classification Models and Empirical Evidence**, The Journal of Risk and Insurance Vol. 62, No. 4, Dec, 1995.
132. Cassar, G. & Holmes, S, **Capital structure and financing of SMEs: Australian evidence**, Accounting & Finance, Vol. 43, No. 2, 2003.
133. Chen, et al, Firm size and book-to-market equity as risk proxy in investment decisions. Management Research News Vol. 28, No. 4, 2005.
134. Chen, R. and Wong, K, **The determinants of financial health of Asian insurance companies**, J. Risk Insurance, Vol. 71, No. 3, 2004.
135. Demis Hailegebriel, **Macroeconomic and firm specific determinants of profitability of insurance industry in Ethiopia**, Global Journal of Management and Business Research, Vol. 6, No. 7, 2016.
136. Diby François Kassi & All, **Market Risk and Financial Performance of Non-Financial Companies Listed on the Moroccan Stock Exchange**, Risks, MDPI, Open Access Journal, Vol. 7, No. 1, 2019.
137. Driscoll, John C., and Aart. C. Kraay, **Consistent covariance matrix estimation with spatially dependent panel data**, Review of Economics and Statistics 80, 1998.
138. Durán Santomil, P. and Otero González, L. "Enterprise risk management and Solvency II: the system of governance and the Own Risk and Solvency Assessment", Journal of Risk Finance, Vol. 21 No. 4, 2020.
139. Esther Mnyazi chipa , Effects of risk Management on financial performance of Insurance companies in Mombasa , County Kenya ,Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR) Vol-3, Issue-5, 2017
140. Evans Tee , **Asset Liability Management and the Profitability of Listed Banks in Ghana**, Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 8, Issue 3 Ver. IV (May - June 2017),.
141. Fama, E. & Jensen, M, **Agency Problems and Residual Claims**, Journal of Law and Economics, Vol. 26, No. 2, 1983.
142. Fama, Eugene F., and Kenneth R. French, **Common risk factors in the returns on stocks and bonds**. Journal of Financial Economics, 33, 1993.
143. Finegan, P. T. **Maximizing shareholder value at the private company**. Journal of Applied Corporate Finance, 4(1), 1991.
144. Gallo, A. Financial analysis: **A Refresher on Return on Assets and Return on Equity**. – Harvard Business Review. (2016). : <https://hbr.org/2016/04/a-refresher-on-return-onassets-and-return-on-equity> (24.8.2019)
145. Gapenski, L.C, **Using Mva And Eva To Measure Financial Performance**. Healthcare Financial Management, 50(3), 1996.
146. Garstka, Stanley J. and Goetzmann, William N., **The Development of Corporate Performance Measures: Benchmarks Before Eva** (July 12, 1999). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=170674> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.170674>
147. George, B, **Managing stakeholders vs. responding to shareholders**. *Strategy and Leadership*, 31(6), 2003.
148. Goddard, John, et al, **Determinants of profitability in European manufacturing and services: Evidence from a dynamic panel model**. Applied Financial Economics, Vol. 15, No. 18, 2005.
149. Hall, J.H, **Industry-specific determinants of shareholder value creation**, Studies in Economics and Finance, Vol. 33, No. 2, 2016.

150. Hall, J.H, **Toward improved use of value creation measures in financial decision-making**, *Journal of Applied Business Research*, Vol. 29 No. 4, 2013, PP: 1175-1188.
151. Hamdu Kedir Mohammed, Adriana Knapkova, The Impact of Total Risk Management on Company's Performance, 19th International Conference Enterprise and Competitive Environment 2016, ECE 2016, 10–11 March 2016, Brno, Czech Republic, 2016.
152. Hancock, J., Huber, P., & Koch, P, **Value Creation in the Insurance Industry. Risk Management Insurance** Review, 4(2), .2001
153. Ho, C.T. and Zhu, D.S, **Performance measurement of Taiwan's commercial banks**, *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol. 53 No. 5, 2004.
154. Hoechle, Daniel, **Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-Sectional Dependence**, *The Stata Journal: Promoting Communications on Statistics and Stata* 7, 2007.
155. Hsu-Hua Lee and Chen-Ying Lee, **An Analysis of Reinsurance and Firm Performance: Evidence from the Taiwan Property-Liability Insurance Industry**, *The Geneva Papers on Risk and Insurance—Issues and Practice*, 37, 2012.
156. Hussam I. Asbeig & Salina H. Kassim, **Monetary transmission during low interest rate environment in a dual banking system: evidence from Malaysia**, *Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies*, Vol. 8, No. 3, 2015, P: 280.
157. Ioannis Akkizidis and Sunil Kumar Khandelwal, **Financial Risk Management for Islamic Banking and Finance**, Palgrave Macmillan Finance and Capital Markets Series, 2008.
158. Ismail, A. **Is economic value added more associated with stock return than accounting earnings? The UK evidence**. *International Journal of Managerial Finance*, 2(4), 2006..
159. Ittner, C.D., Larcker, D.F, **Assessing empirical research in managerial accounting: a value based management perspective**. *J. Acc. Econ.* 32, 2001.
160. Judita Narkunienė, Aurelija Ulbinaitė, **Comparative analysis of company performance evaluation methods**. *Entrepreneurship and Sustainability Issues*, Entrepreneurship and Sustainability Center, 6 (1), 2018.
161. Julien Vedani, Laurent Devineau, **Solvency assessment within the ORSA framework: issues and quantitative methodologies**, source arXiv:1210.6000 , oct 2012, PP: 1-2.
162. Kim, W, **EVA and traditional accounting measures: which metric is a better predictor of market value of hospitality companies?**, *Journal of Hospitality & Tourism Research*, Vol. 30 No. 1, 2006.
163. King.Michael R, Santor, Eric B, **Family Values: Ownership Structure and Performance of Canadian Firms**, *Journal of Banking and Finance*, Vol. 32, No. 11, 2008.
164. Kramer, J. K., & Peters, J. R. **An interindustry analysis of economic value added as a proxy for market value added**. *Journal of Applied Finance*, 11(1), 2001.
165. Kramer, J. K., & Pushner, G, **An empirical analysis of economic value added as a proxy for market value added**, *Financial Practice and Education*, 7(1), 1997.

166. Kumar, S., & Gulati, R. **Measuring efficiency, effectiveness and performance of Indian public sector banks.** International Journal of Productivity and Performance Management, 59(1), 2009.
167. Kumar, S., & Gulati, R. Measuring efficiency, effectiveness and performance of Indian public sector banks. International Journal of Productivity and Performance Management, 59(1), 2009.
168. Kyriazis, D., & Anastassis, C, **The validity of the EVA approach: An empirical application.** *European Financial Management*, 13(1), 2007.
169. Lakonishok, Josef, All, **Contrarian Investment, Extrapolation, and Risk.** The Journal of Finance, 49, 1994.
170. Lehn, K., & Makhija, A. K, **EVA, accounting profits, and CEO turnover: an empirical examination, 1985–1994.** Journal of Applied Corporate Finance, 10, 1997.
171. Lehn, K., & Makhija, A. K. **EVA and MVA: As performance Measures and Signals for strategic change.** Strategy and Leadership, 24, 1996.
172. Maditinos, D. I., Sevic, Z., & Theriou, N. G, **Modelling traditional accounting and modern value-based performance measures to explain stock market returns in the Athens Stock Exchange (ASE),** *Journal of Modeling in Management*, 4(3), 2009.
173. Mahmood B RidhaLoay Alnaji, **The Methods of Measurement and Analysis of Risks in Businesses: A Case Study on the Jordan Valley Authority,** IISTE journals, Vol.3, No.2, 2013.
174. Marius Pantea, Delia Gligor, Cecilia Anis, **Economic determinants of Romanian firms' financial performance,** Procedia-Social and Behavioral Sciences, v(124), 2014.
175. Martin, J.D., & Petty, J.W, **Value based management: The corporate response to the shareholder revolution,** Boston: Harvard Business School Press, 2000.
176. Mehari, D. and Aemiro, T, Firm specific factors that determine insurance companies' performance in Ethiopia, European scientific journal Vol. 9, No.10, 2003.
177. Milunovich, S., & Tsuei, A, **EVA in the computer industry.** *Journal of Applied Corporate Finance*, 9(1), 1996.
178. Misra, A., & Kanwal, A, **EVA as the most significant measure of financial performance: A study of select Indian firms.** Journal of International Business and Economics, VII(1), (2007).
179. Mouzas, S. **Efficiency versus effectiveness in business networks.** Journal of Business Research, 59(10-11), 2006.
180. Naseem Al Rahahleh, M. Ishaq Bhatti and Faridah Najuna Misman, Developments in Risk Management in Islamic Finance: A Review, J. Risk Financial Manag. 2019, 12.
181. Nurul Syazwani Mohd Noor, And All, **Shariah Risk: Its Origin, Definition, And Application In Islamic Finance,** SAGE Open 8(2), 2018.
182. Panno, A, **An empirical investigation on the determinants of capital structure: the UK and Italian experience,** Applied Financial Economics. Vol. 13, No.2, 2003.
183. Pervan, M, Ćurak, M. Marijanovic, I, **Dynamic panel analysis of B&H Insurance Companies' Profitability.** In Proceedings of the 4th WSEAS World Multiconference on Applied Economics, Business and Development, Porto, Portugal, July 2012.

184. Rataporn Deesomsak, Krishna Paudyal, Gioia Pescetto, **The determinants of capital structure: Evidence from the Asia Pacific region**, Journal of Multinational Financial Management Vol. 14, No.4, 2004.
185. Robins, W. M, **Fundamental Analysis: A closer look at Gross Margins**, AAI Journal, July 2000.
186. Sabirzyanov. R, And Hashim, M.H, Takaful (Islamic Insurance), Risk Management and Maqasid Al- Shari‘Ah, Islam Ekonomisi Ve Finansi Dergisi, 2015/1.
187. Samsonowa, T, **Industrial Research Performance Management. Contributions to Management**, Science. doi:10.1007/978-3-7908-2762-0 , 2012.
188. Sanjay Shrestha, **Asset Liability Management And Commercial Banks’ Profitability In Nepal**, Academic Voices A Multidisciplinary Journal Volume 5, NO. 1, 2015.
189. Sharma, A. K., & Kumar, S. **Economic Value Added (EVA) - Literature Review and Relevant Issues**, International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 2, May 2010.
190. Stark, A.W. and Thomas, H.M, **On the empirical relationship between market value and residual income in the UK**, Management Accounting Research, Vol. 9 No. 4, 1998.
191. Stern, J. M., Stewart, G. B., III, & Chew, D. H. **The EVA financial management systems**. *Journal of Applied Corporate Finance*, 7(2), 1994.
192. Uyemura, D. G., Kantor, C. C., & Pettit, J. **MEVA for banks: Value creation, risk management, and profitability measurements**. *Journal of Applied Corporate Finance*, 9(2), 1996, PP: 94–109.
193. Vasile Robu, Costin Ciora, **Measuring Performance, Value Creation And Value-Based Management In The Context Of Competitiveness And Globalization**, Annals of University of Craiova-Economic Sciences Series, 2(38), 2008.
194. Venugopal M., Ravindar Reddy M., Bhanu Prakash Sharma G, **Shareholder Value Creation— A Review of the Theoretical and Empirical Literature**, Economics Asia Pacific Journal of Management Research and Innovation, 2019..
195. Worthington, A. C., & West, T, **Australian evidence concerning the information content of economic value-added**, Australian Journal of Management, 29(2), 2004.
196. Worthington, A., & West, T. **The usefulness of EVA (EVA) and its components in the Australian context. Accounting**, Accountability and Performance, 7(1), 2001, PP: 73–90.
197. Y. Shiu, **Determinants of United Kingdom General Insurance Company Performance**, British Actuarial Journal, Vol. 10, No. 5, 2004.
198. Yalcin, N.et al. **Application of fuzzy multi-criteria decisionmaking methods for financial performance evaluation of Turkish manufacturing industries**. *Expert Systems with Applications*, 39(1), . 2012 .
199. Young, S.D., & O’Byrne, S.F, **EVA and value-based management: A practical guide to implementation**. New York: McGraw Hill, 2001.
200. Yusuf, T.O., & Dansu, F.S. **Effect of claims cost on insurers’ profitability in Nigeria**, International Journal of Business and Commerce, 3(10), 2014.

3 / الرسائل الجامعية

201. Caroline Ayuma Okelo, **Determinants Of Financial Risk Of Listed Companies On The Nairobi Securities Exchange** In Kenya, Thesis Submitted In Partial Fulfilment For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Business Administration (Finance Option) In The Jomo Kenyatta University Of Agriculture And Technology, Kenya, 2015.
202. Gemechis Debela, **Profitability Determinants in the Insurance Sector in Ethiopia: A Panel Evidence on Non-Life Insurance**, A Thesis submitted to Department of Accounting and Finance College of Business and Economics, Addis Ababa, Ethiopia, 2017.
203. Gerald Musiega Maniagi, **Influence Of Financial Risk On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya**, A Thesis Submitted in Partial Fulfilment for the Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration (Finance Option), Jomo Kenyatta University Of Agriculture And Technology, Kenya, 2018.
204. Gerold Studer, **Maximum Loss for Measurement of Market Risk, A dissertation** submitted to the swiss federal institute of technology zurich for the degree of Doctor of Mathematics, SWISS, 1997.
205. Ghazlene Oubya, **Contribution à l'étude des déterminants de la performance de l'entreprise: impact de la création de valeur pour le client sur la performance des entreprises hôtelières en Tunisie**, Thèse de doctorat de Sciences de gestion, université côte d'azur, université côte d'azur, 2016.
206. Henda LOUATI, **Analyse des Déterminants de la Qualité de la Gestion Intégrée des Risques d'Entreprise et Impact sur la Valeur des Entreprises Canadiennes**, Thèse En vue de l'obtention de titre de Docteur En Sciences Comptables, Institut Supérieur de Comptabilité et d'Administration des Entreprises, Université De La Manouba, Tunisie, 2017.
207. Isaac Gicang'iru Mwaurah, **Influence Of Financial Risk On Stock Returns Of Commercial Banks Listed In Nairobi Securities Exchange**, A Thesis Submitted In Partial Fulfillment For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Finance In The Jomo Kenyatta University Of Agriculture And Technology, Kenya, 2019, P: xix. Jorion, P., **Financial Risk Manager**, (4th Edition). New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. 2007.
208. Issam Dayoub, **Le rôle des déterminants de la performance financière en assurance « Etude sur les sociétés d'assurance françaises »**, Thèse Présentée Pour Obtenir Le Grade de Docteur, Spécialité: sciences de gestion, Université De Bordeaux, Université De Bordeaux, 2014.
209. Mouna Guedrib Ben Abderrahmen. **Impact des mécanismes internes de gouvernance sur le risque fiscal : une étude menée dans le contexte tunisien**, Thèse en vue de l'obtention du titre De Docteur En Science De Gestion, Gestion et management, Université de Franche- Comté, France, 2013.

210. Petrus Daniël Erasmus, **Evaluating Value Based Financial Performance Measures**, Dissertation presented for the degree of Doctor of Philosophy at Stellenbosch University, Afrique du Sud, 2008.
211. Phuong'Dao, **Performance Evaluation based on Financial Ratios. Case: Finnair and Scandinavian airlines**, Degree' Thesis International' Business, Arcada, 2016.

4 / الهيئات والمنظمات الدولية

212. CASNOS, Historique de la CASNOS, <http://casnos.com.dz/historique/>.
213. CEIOPS, "**Own risk and solvency assessment** (ORSA)", CEIOPS-IGSRR-09/08. 2008.
214. Conseil National Des Assurances , **Commission De Supervision Des Assurances (CSA)**, P: 2.
215. Conseil National Des Assurances , **Ordonnance N° 95-07 Du 25 Janvier 1995 Relative Aux Assurances Et Ses Textes D'application**, Août 2015.
216. **conseil national des assurances**, Recueil de textes législatifs et réglementaires du CNA, Avril 2014.
217. EIOPA, **Guidelines on own risk and solvency assessment**, EIOPA-BoS-14/259 EN , 2014
218. IAIS, **Guidance Paper On Investment Risk Management**, Guidance Paper No. 9, International Association Of Insurance Supervisors, Switzerland, 2004.
219. IAIS, **Insurance Core Principles and Methodology**, International Association of Insurance Supervisors, Switzerland, 2003.
220. IAIS, Principles of Capital Adequacy and Solvency, 2002, available at: www.iaisweb.org
221. Insurance Regulation Committee, **Report Of Solvency Working Party**, February 2002.
222. KPMG, Guide des Assurances en Algérie, en ligne KPMG, 2015.
223. Les rapports d' Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Direction Générale du Trésor Direction Des Assurances, Rapport annuel-2017,2015,2014.

الملاحق

الملحق رقم 01: المتغيرات التابعة لعينة من شركات التأمين التكافلي السعودية

COMPANIE	YEAR	ROAA	ROAE	EPS	NPM
Tawuniya	2010	30,45%	6,57%	3,88	11,60%
Tawuniya	2011	23,00%	5,89%	3,51	9,91%
Tawuniya	2012	15,25%	4,10%	2,56	5,67%
Tawuniya	2013	-31,24%	-6,50%	-4,73	-10,54%
Tawuniya	2014	30,14%	5,80%	4,48	9,02%
Tawuniya	2015	27,29%	5,62%	4,79	7,93%
Tawuniya	2016	27,99%	5,76%	5,86	9,10%
Tawuniya	2017	-7,79%	-1,53%	-1,60	-2,38%
Tawuniya	2018	-13,59%	-2,21%	-2,23	-3,66%
Bupa Arabia	2010	12,54%	3,80%	0,49	3,34%
Bupa Arabia	2011	5,84%	1,73%	0,25	1,49%
Bupa Arabia	2012	19,69%	6,06%	0,95	5,19%
Bupa Arabia	2013	20,35%	5,82%	1,16	4,37%
Bupa Arabia	2014	34,31%	8,15%	2,55	5,33%
Bupa Arabia	2015	45,48%	11,37%	5,15	8,43%
Bupa Arabia	2016	28,41%	7,88%	4,37	6,61%
Bupa Arabia	2017	19,38%	5,74%	3,51	5,45%
Bupa Arabia	2018	18,10%	5,63%	3,71	5,20%
Al Rajhi Takaful	2010	-40,28%	-13,16%	-2,89	-25,13%
Al Rajhi Takaful	2011	-26,04%	-5,29%	-1,65	-6,67%
Al Rajhi Takaful	2012	-0,53%	-0,07%	-0,03	-0,10%
Al Rajhi Takaful	2013	-22,89%	-2,50%	-1,12	-3,24%
Al Rajhi Takaful	2014	16,53%	1,49%	0,78	1,65%
Al Rajhi Takaful	2015	17,28%	2,59%	1,05	2,81%
Al Rajhi Takaful	2016	23,03%	4,11%	2,22	4,55%
Al Rajhi Takaful	2017	32,58%	5,96%	4,18	5,24%
Al Rajhi Takaful	2018	24,23%	4,86%	4,14	5,57%
MEDGULF	2010	20,43%	5,93%	5,09	7,77%
MEDGULF	2011	18,45%	5,28%	5,17	7,36%
MEDGULF	2012	14,42%	4,08%	4,25	5,13%
MEDGULF	2013	-18,07%	-3,93%	-4,93	-4,77%
MEDGULF	2014	17,17%	3,33%	4,66	4,22%
MEDGULF	2015	-25,79%	-4,85%	-6,73	-6,73%
MEDGULF	2016	5,47%	0,99%	1,25	1,57%
MEDGULF	2017	-59,26%	-10,20%	-10,50	-15,76%
MEDGULF	2018	-35,60%	-5,91%	-4,22	-10,19%
AXA-Cooperative	2010	-4,12%	-1,46%	-0,40	-0,85%
AXA-Cooperative	2011	-8,76%	-2,63%	-0,80	-3,75%

AXA-Cooperative	2012	3,24%	0,77%	0,28	1,24%
AXA-Cooperative	2013	6,96%	1,56%	0,65	1,67%
AXA-Cooperative	2014	7,83%	1,53%	0,78	1,50%
AXA-Cooperative	2015	6,23%	1,56%	0,47	1,87%
AXA-Cooperative	2016	6,22%	1,95%	0,67	2,61%
AXA-Cooperative	2017	8,64%	2,53%	1,00	3,01%
AXA-Cooperative	2018	10,35%	2,80%	1,31	4,08%
Walaa Insurance	2010	-5,86%	-2,44%	-0,34	-4,05%
Walaa Insurance	2011	1,77%	0,62%	0,10	0,97%
Walaa Insurance	2012	9,71%	3,44%	0,61	6,84%
Walaa Insurance	2013	11,34%	4,15%	0,82	6,24%
Walaa Insurance	2014	-1,97%	-0,49%	-0,14	-0,57%
Walaa Insurance	2015	-24,54%	-5,81%	-1,30	-8,00%
Walaa Insurance	2016	28,57%	7,96%	2,05	10,66%
Walaa Insurance	2017	25,82%	7,84%	2,46	11,79%
Walaa Insurance	2018	13,77%	4,53%	1,62	7,74%
ALLIANZ SF	2010	-8,45%	-1,22%	-0,50	-1,62%
ALLIANZ SF	2011	0,87%	0,14%	0,07	0,20%
ALLIANZ SF	2012	4,47%	0,66%	0,36	1,17%
ALLIANZ SF	2013	5,16%	0,68%	0,44	1,18%
ALLIANZ SF	2014	6,44%	0,72%	0,58	1,59%
ALLIANZ SF	2015	9,63%	1,02%	0,93	2,31%
ALLIANZ SF	2016	9,03%	0,98%	0,95	2,28%
ALLIANZ SF	2017	11,57%	1,37%	1,37	2,95%
ALLIANZ SF	2018	10,92%	1,42%	1,45	3,34%
SAICO	2010	-12,21%	-2,30%	-0,78	-1,70%
SAICO	2011	-11,37%	-1,28%	-0,65	-1,41%
SAICO	2012	19,99%	2,08%	1,19	2,52%
SAICO	2013	-41,34%	-3,47%	-2,25	-4,32%
SAICO	2014	29,94%	2,03%	1,52	2,27%
SAICO	2015	20,37%	2,87%	1,08	3,64%
SAICO	2016	18,64%	4,08%	1,69	6,34%
SAICO	2017	13,56%	3,46%	1,45	5,39%
SAICO	2018	-6,56%	-1,59%	-0,72	-2,29%
SALAMA	2010	8,43%	2,44%	0,66	4,73%
SALAMA	2011	2,71%	0,84%	0,23	1,04%
SALAMA	2012	-16,84%	-4,90%	-1,30	-6,34%
SALAMA	2013	-87,67%	-17,01%	-4,22	-19,31%
SALAMA	2014	6,75%	0,67%	0,18	0,57%
SALAMA	2015	1,89%	0,48%	0,11	0,48%
SALAMA	2016	11,67%	3,53%	0,85	3,73%

SALAMA	2017	26,57%	7,49%	2,37	7,88%
SALAMA	2018	4,01%	1,18%	0,41	1,41%
Malath Insurance	2010	2,14%	7,02%	1,51	3,01%
Malath Insurance	2011	1,40%	5,19%	1,17	2,35%
Malath Insurance	2012	2,97%	10,10%	2,54	5,46%
Malath Insurance	2013	-3,37%	-13,64%	-3,49	-5,43%
Malath Insurance	2014	-0,81%	-4,83%	-1,14	-0,97%
Malath Insurance	2015	-0,51%	-3,70%	-0,82	-0,53%
Malath Insurance	2016	-8,40%	-89,81%	-13,01	-7,20%
Malath Insurance	2017	-1,08%	-6,31%	-0,79	-2,34%
Malath Insurance	2018	0,75%	2,14%	0,19	1,32%

الملحق رقم 02: المتغيرات المستقلة لعينة من شركات التأمين التكافلي السعودية

COMPANIE	YEAR	LIQR	UR	SOLVR	RIER	LNSIZR	BMR
Tawuniya	2010	3,74	58,23%	1,64	69,20%	8,93	33,07%
Tawuniya	2011	3,98	67,63%	1,68	77,54%	8,91	52,81%
Tawuniya	2012	3,84	81,79%	2,10	79,88%	9,01	62,29%
Tawuniya	2013	3,68	103,27%	2,83	82,81%	9,21	46,61%
Tawuniya	2014	4,72	76,17%	2,55	85,27%	9,14	41,58%
Tawuniya	2015	4,87	73,15%	2,78	85,11%	9,39	29,14%
Tawuniya	2016	4,69	74,60%	2,42	87,81%	9,51	26,99%
Tawuniya	2017	6,03	93,30%	3,29	86,60%	9,45	18,75%
Tawuniya	2018	6,12	93,01%	3,44	85,42%	9,44	25,19%
Bupa Arabia	2010	8,84	81,30%	3,54	99,82%	7,42	57,70%
Bupa Arabia	2011	12,11	80,46%	3,81	99,86%	7,47	58,36%
Bupa Arabia	2012	10,63	79,94%	3,46	99,89%	7,60	58,08%
Bupa Arabia	2013	9,51	80,41%	4,24	97,49%	7,93	43,18%
Bupa Arabia	2014	9,22	79,41%	5,38	98,57%	8,46	15,56%
Bupa Arabia	2015	10,72	77,32%	4,37	99,42%	8,72	18,12%
Bupa Arabia	2016	9,26	80,58%	3,88	99,15%	8,88	19,28%
Bupa Arabia	2017	8,81	83,48%	3,30	99,12%	8,93	31,18%
Bupa Arabia	2018	9,44	83,30%	3,26	99,06%	9,02	26,75%
Al Rajhi Takaful	2010	2,40	61,43%	1,12	69,69%	6,08	33,63%
Al Rajhi Takaful	2011	1,40	71,16%	3,15	69,89%	6,69	16,92%
Al Rajhi Takaful	2012	1,72	77,85%	4,10	74,28%	6,74	15,37%
Al Rajhi Takaful	2013	2,23	84,47%	6,43	80,59%	6,85	16,04%
Al Rajhi Takaful	2014	2,48	79,08%	8,39	90,57%	7,05	22,92%
Al Rajhi Takaful	2015	3,59	77,64%	3,61	90,17%	7,49	38,26%
Al Rajhi Takaful	2016	3,71	83,64%	4,32	95,26%	7,83	27,83%
Al Rajhi Takaful	2017	9,70	84,16%	5,14	96,23%	8,03	25,30%
Al Rajhi Takaful	2018	9,92	81,12%	3,73	96,28%	8,22	28,71%
MEDGULF	2010	2,92	71,81%	1,81	73,78%	8,27	61,16%
MEDGULF	2011	4,70	73,33%	1,63	68,17%	8,27	66,87%
MEDGULF	2012	6,87	83,39%	2,03	72,40%	8,39	67,14%
MEDGULF	2013	5,08	101,30%	2,90	69,90%	8,63	36,42%
MEDGULF	2014	7,23	83,83%	2,72	72,42%	8,63	29,97%
MEDGULF	2015	5,01	94,27%	3,68	83,92%	8,62	41,84%
MEDGULF	2016	5,01	83,68%	2,93	84,44%	8,43	43,39%
MEDGULF	2017	4,27	89,65%	4,35	81,44%	8,20	57,46%
MEDGULF	2018	4,42	92,98%	2,63	87,15%	8,16	53,00%
AXA-Cooperative	2010	2,53	79,12%	4,24	87,03%	6,31	92,67%
AXA-Cooperative	2011	3,46	75,59%	2,07	82,73%	6,50	43,58%

AXA-Cooperative	2012	2,97	74,60%	2,02	79,07%	6,69	37,68%
AXA-Cooperative	2013	5,65	83,60%	3,51	86,53%	6,75	47,16%
AXA-Cooperative	2014	5,11	83,88%	4,40	87,63%	7,07	55,03%
AXA-Cooperative	2015	4,28	83,02%	2,14	88,82%	7,33	69,31%
AXA-Cooperative	2016	6,70	82,10%	2,12	91,87%	7,35	71,62%
AXA-Cooperative	2017	5,08	80,28%	2,39	86,69%	7,60	67,62%
AXA-Cooperative	2018	6,18	77,57%	2,17	89,59%	7,70	64,11%
Walaa Insurance	2010	6,14	64,41%	1,01	69,15%	5,91	56,75%
Walaa Insurance	2011	4,19	61,59%	1,00	55,22%	6,21	55,15%
Walaa Insurance	2012	6,43	56,98%	0,91	67,76%	6,08	39,58%
Walaa Insurance	2013	6,42	72,47%	0,94	55,70%	6,41	50,02%
Walaa Insurance	2014	6,55	76,54%	1,99	51,57%	6,79	49,45%
Walaa Insurance	2015	7,30	85,36%	1,67	71,63%	7,08	74,25%
Walaa Insurance	2016	8,07	64,74%	1,73	74,25%	7,34	48,57%
Walaa Insurance	2017	6,63	61,16%	1,47	76,35%	7,48	44,31%
Walaa Insurance	2018	5,11	60,16%	1,09	66,17%	7,60	70,58%
ALLIANZ SF	2010	1,75	57,70%	1,56	47,13%	6,85	73,49%
ALLIANZ SF	2011	1,76	62,42%	2,27	52,45%	6,98	34,24%
ALLIANZ SF	2012	1,68	57,85%	2,11	56,71%	7,02	15,75%
ALLIANZ SF	2013	1,79	65,71%	2,33	54,03%	7,30	10,80%
ALLIANZ SF	2014	1,96	75,31%	2,15	54,90%	7,46	27,01%
ALLIANZ SF	2015	2,20	71,60%	2,29	57,32%	7,55	24,35%
ALLIANZ SF	2016	2,09	75,30%	2,52	66,78%	7,60	33,94%
ALLIANZ SF	2017	2,18	78,14%	2,59	70,32%	7,60	36,43%
ALLIANZ SF	2018	2,25	79,43%	2,15	69,61%	7,65	46,81%
SAICO	2010	4,61	77,13%	4,32	56,40%	6,42	40,44%
SAICO	2011	4,98	79,91%	4,69	55,12%	6,39	30,06%
SAICO	2012	5,71	73,21%	3,82	52,92%	6,65	22,75%
SAICO	2013	6,15	88,35%	7,27	60,32%	6,66	19,41%
SAICO	2014	7,96	77,75%	7,79	67,84%	6,92	39,18%
SAICO	2015	7,62	76,21%	2,27	63,09%	7,12	55,58%
SAICO	2016	6,41	67,55%	1,71	63,50%	7,14	63,01%
SAICO	2017	5,51	66,61%	1,56	66,16%	7,13	76,86%
SAICO	2018	6,96	78,72%	2,14	72,26%	7,31	92,75%
SALAMA	2010	4,29	60,75%	1,69	74,81%	5,55	45,66%
SALAMA	2011	4,86	63,26%	2,57	82,49%	5,65	38,77%
SALAMA	2012	4,88	80,04%	2,96	86,28%	5,50	22,39%
SALAMA	2013	4,80	101,11%	8,02	92,94%	5,52	10,01%
SALAMA	2014	5,74	85,17%	11,82	93,79%	5,69	16,02%
SALAMA	2015	10,06	85,41%	2,28	94,22%	6,19	52,48%
SALAMA	2016	6,86	76,21%	2,96	95,06%	6,58	62,67%

SALAMA	2017	7,54	73,73%	2,97	94,96%	6,76	40,62%
SALAMA	2018	6,48	79,60%	2,80	93,52%	6,79	66,85%
Malath Insurance	2010	5,61	62,95%	2,29	70,56%	6,90	87,47%
Malath Insurance	2011	4,97	60,57%	2,14	74,28%	6,94	88,65%
Malath Insurance	2012	5,53	68,28%	1,73	83,21%	6,93	76,38%
Malath Insurance	2013	6,04	84,41%	2,65	85,66%	7,28	72,60%
Malath Insurance	2014	6,56	89,70%	5,11	89,59%	7,57	48,61%
Malath Insurance	2015	4,24	86,30%	7,21	81,77%	7,55	63,28%
Malath Insurance	2016	2,67	114,01%	24,26	69,22%	7,51	54,84%
Malath Insurance	2017	5,14	89,48%	1,61	92,29%	7,20	56,55%
Malath Insurance	2018	4,59	66,19%	1,62	90,44%	7,13	73,66%

هامش الربح



8 . xtreg ROAA LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR re

Random effects GLS regression
Group variable: C_ID

Number of obs = 90
Number of groups = 10

R-sq:
within = 0.5442
between = 0.7466
overall = 0.5419

Obs per group:
min = 9
avg = 9.0
max = 9

Wald chi2(6) = 96.94
Prob > chi2 = 0.0000

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

ROAA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
LI QR	.0307164	.0085762	3.58	0.000	.0139073 .0475255
UR	-1.569537	.2011791	-7.80	0.000	-1.963841 -1.175234
SOLVR	.0239658	.0070371	3.41	0.001	.0101734 .0377581
RI ER	.1984783	.1620674	1.22	0.221	-.1191679 .5161246
LNSI ZR	.1155977	.0204985	5.64	0.000	.0754215 .155774
BMR	-.0065243	.0851164	-0.08	0.939	-.1733493 .1603007
_cons	.0020515	.1770759	0.01	0.991	-.3450108 .3491139
sigma_u	.03962675				
sigma_e	.13822799				
rho	.07594233				(fraction of variance due to u_i)

9 . reg ROAA LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Source SS df MS

Model 2.12002972 6 .353338287

Residual 1.77417625 83 .021375618

Total 3.89420598 89 .043755123

Number of obs = 90
F(6, 83) = 16.53
Prob > F = 0.0000
R-squared = 0.5444
Adj R-squared = 0.5115
Root MSE = .1462

ROAA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI QR	.0278183	.007533	3.69	0.000	.0128356 .0428011
UR	-1.554021	.1983774	-7.83	0.000	-1.948585 -1.159456
SOLVR	.0230248	.0069557	3.31	0.001	.0091902 .0368594
RI ER	.2071595	.1386271	1.49	0.139	-.0685642 .4828831
LNSI ZR	.1032735	.0173182	5.96	0.000	.0688284 .1377186
BMR	-.0077582	.0790087	-0.10	0.922	-.1649033 .1493869
_cons	.0941875	.155684	0.60	0.547	-.2154617 .4038367

10 . hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
H0: Constant variance
Variables: fitted values of ROAA

chi2(1) = 20.68
Prob > chi2 = 0.0000

11 . xtserial ROAA LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Woldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
F(1, 9) = 0.007
Prob > F = 0.9334



8 . xtreg ROAA LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR re

Random effects GLS regression
 Group variable: C_ID
 Number of obs = 90
 Number of groups = 10
 R-sq: within = 0.5442
 between = 0.7466
 overall = 0.5419
 Obs per group: min = 9
 avg = 9.0
 max = 9
 Wald chi2(6) = 96.94
 Prob > chi2 = 0.0000
 corr(u_i, X) = 0 (assumed)

ROAA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
LI QR	.0307164	.0085762	3.58	0.000	.0139073 .0475255
UR	-1.569537	.2011791	-7.80	0.000	-1.963841 -1.175234
SOLVR	.0239658	.0070371	3.41	0.001	.0101734 .0377581
RI ER	.1984783	.1620674	1.22	0.221	-.1191679 .5161246
LNSI ZR	.1155977	.0204985	5.64	0.000	.0754215 .155774
BMR	-.0065243	.0851164	-0.08	0.939	-.1733493 .1603007
_cons	.0020515	.1770759	0.01	0.991	-.3450108 .3491139
sigma_u	.03962675				
sigma_e	.13822799				
rho	.07594233				(fraction of variance due to u_i)

9 . reg ROAA LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Source	SS	df	MS	Number of obs =	90
Model	2.12002972	6	.353338287	F(6, 83)	16.53
Residual	1.77417625	83	.021375618	Prob > F	0.0000
Total	3.89420598	89	.043755123	R-squared	0.5444
				Adj R-squared	0.5115
				Root MSE	.1462

ROAA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI QR	.0278183	.007533	3.69	0.000	.0128356 .0428011
UR	-1.554021	.1983774	-7.83	0.000	-1.948585 -1.159456
SOLVR	.0230248	.0069557	3.31	0.001	.0091902 .0368594
RI ER	.2071595	.1386271	1.49	0.139	-.0685642 .4828831
LNSI ZR	.1032735	.0173182	5.96	0.000	.0688284 .1377186
BMR	-.0077582	.0790087	-0.10	0.922	-.1649033 .1493869
_cons	.0941875	.155684	0.60	0.547	-.2154617 .4038367

10 . hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
 H0: Constant variance
 Variables: fitted values of ROAA
 chi2(1) = 20.68
 Prob > chi2 = 0.0000

11 . xtserial ROAA LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Wolrdridge test for autocorrelation in panel data
 H0: no first order autocorrelation
 F(1, 9) = 0.007
 Prob > F = 0.9334



12 . reg ROAA LI CR UR SOLVR FI ER LNSI ZR BMR

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	90
Model	2.12002972	6	.353338287	F(6, 83)	=	16.53
Residual	1.77417625	83	.021375618	Prob > F	=	0.0000
Total	3.89420598	89	.043755123	R-squared	=	0.5444
				Adj R-squared	=	0.5115
				Root MSE	=	.1462

ROAA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI CR	.0278183	.007533	3.69	0.000	.0128356 .0428011
UR	-1.554021	.1983774	-7.83	0.000	-1.948585 -1.159456
SOLVR	.0230248	.0069557	3.31	0.001	.0091902 .0368594
FI ER	.2071595	.1386271	1.49	0.139	-.0685642 .4828831
LNSI ZR	.1032735	.0173182	5.96	0.000	.0688284 .1377186
BMR	-.0077582	.0790087	-0.10	0.922	-.1649033 .1493869
_cons	.0941875	.155684	0.60	0.547	-.2154617 .4038367

13 . vif

Variabl e	VIF	1/VIF
UR	1.96	0.509787
SOLVR	1.68	0.593649
FI ER	1.62	0.617140
LI CR	1.39	0.721297
LNSI ZR	1.25	0.801447
BMR	1.08	0.921748
Mean VIF	1.50	

14 . xtreg ROAA LI CR UR SOLVR FI ER LNSI ZR BMR, rob

Random effects GLS regression	Number of obs	=	90
Group variable: C_ID	Number of groups	=	10
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.5442	min =		9
between = 0.7466	avg =		9.0
overall = 0.5419	max =		9
	Wald chi2(6)	=	254.00
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Prob > chi2	=	0.0000

(Std. Err. adjusted for 10 clusters in C_ID)

ROAA	Coef.	Fbust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
LI CR	.0307164	.009649	3.18	0.001	.0118048 .049628
UR	-1.569537	.3111062	-5.05	0.000	-2.179294 -.9597804
SOLVR	.0239658	.0056119	4.27	0.000	.0129667 .0349648
FI ER	.1984783	.1527265	1.30	0.194	-.1008602 .4978169
LNSI ZR	.1155977	.0187864	6.15	0.000	.078777 .1524185
BMR	-.0065243	.0825906	-0.08	0.937	-.1683989 .1553503
_cons	.0020515	.2380881	0.01	0.993	-.4645926 .4686957
sigma_u	.03962675				
sigma_e	.13822799				
rho	.07594233	(fraction of variance due to u_i)			



18 . xtreg ROAE LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR re

Random effects GLS regression
 Group variable: C_ID
 Number of obs = 90
 Number of groups = 10
 R-sq: within = 0.7167
 between = 0.7609
 overall = 0.7179
 Obs per group: min = 9
 avg = 9.0
 max = 9
 Wald chi2(6) = 210.55
 Prob > chi2 = 0.0000
 corr(u_i, X) = 0 (assumed)

ROAE	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
LI QR	.0088021	.0033983	2.59	0.010	.0021415	.0154628
UR	-.3368549	.0815122	-4.13	0.000	-.4966159	-.1770938
SOLVR	-.0233151	.0028526	-8.17	0.000	-.028906	-.0177241
RI ER	.1873809	.0638099	2.94	0.003	.0623158	.3124459
LNSI ZR	.0101562	.0080444	1.26	0.207	-.0056106	.025923
BMR	-.1088203	.0341082	-3.19	0.001	-.1756711	-.0419696
_cons	.1199528	.0701065	1.71	0.087	-.0174535	.257359
sigma_u	.01432427					
sigma_e	.05788237					
rho	.05770825	(fraction of variance due to u_i)				

19 . reg ROAE LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Source	SS	df	MS	Number of obs =	90
Model	.750058784	6	.125009797	F(6, 83)	= 35.30
Residual	.293950132	83	.003541568	Prob > F	= 0.0000
Total	1.04400892	89	.011730437	R-squared	= 0.7184
				Adj R-squared	= 0.6981
				Root MSE	= .05951

ROAE	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
LI QR	.008952	.0030662	2.92	0.005	.0028534	.0150506
UR	-.3150791	.0807478	-3.90	0.000	-.4756832	-.154475
SOLVR	-.0236082	.0028313	-8.34	0.000	-.0292395	-.017977
RI ER	.1678101	.0564269	2.97	0.004	.0555792	.280041
LNSI ZR	.0090041	.0070492	1.28	0.205	-.0050165	.0230247
BMR	-.1114471	.0321598	-3.47	0.001	-.1754117	-.0474826
_cons	.1284128	.0633698	2.03	0.046	.0023728	.2544528

20 . hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
 H0: Constant variance
 Variables: fitted values of ROAE
 chi2(1) = 138.28
 Prob > chi2 = 0.0000

21 . xtserial ROAE LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Woldridge test for autocorrelation in panel data
 H0: no first order autocorrelation
 F(1, 9) = 8.138
 Prob > F = 0.0190



22 . reg ROAE LI CR UR SOLVR FI ER LNSI ZR BMR

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	90
Model	.750058784	6	.125009797	F(6, 83)	=	35.30
Residual	.293950132	83	.003541568	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.7184
				Adj R-squared	=	0.6981
Total	1.04400892	89	.011730437	Root MSE	=	.05951

ROAE	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI CR	.008952	.0030662	2.92	0.005	.0028534 .0150506
UR	-.3150791	.0807478	-3.90	0.000	-.4756832 -.154475
SOLVR	-.0236082	.0028313	-8.34	0.000	-.0292395 -.017977
FI ER	.1678101	.0564269	2.97	0.004	.0555792 .280041
LNSI ZR	.0090041	.0070492	1.28	0.205	-.0050165 .0230247
BMR	-.1114471	.0321598	-3.47	0.001	-.1754117 -.0474826
_cons	.1284128	.0633698	2.03	0.046	.0023728 .2544528

23 . vif

Variabl e	V I F	1/ V I F
UR	1.96	0.509787
SOLVR	1.68	0.593649
FI ER	1.62	0.617140
LI CR	1.39	0.721297
LNSI ZR	1.25	0.801447
BMR	1.08	0.921748
Mean V I F	1.50	

24 . reg ROAE LI CR UR SOLVR FI ER LNSI ZR BMR , rob

Linear regression

Number of obs = 90
 F(6, 83) = 16.63
 Prob > F = 0.0000
 R-squared = 0.7184
 Root MSE = .05951

ROAE	Coef.	Fbust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI CR	.008952	.0029717	3.01	0.003	.0030414 .0148626
UR	-.3150791	.070668	-4.46	0.000	-.4556349 -.1745233
SOLVR	-.0236082	.0090096	-2.62	0.010	-.041528 -.0056885
FI ER	.1678101	.0653087	2.57	0.012	.0379137 .2977065
LNSI ZR	.0090041	.0081062	1.11	0.270	-.0071188 .025127
BMR	-.1114471	.0458375	-2.43	0.017	-.202616 -.0202783
_cons	.1284128	.0744948	1.72	0.088	-.0197544 .27658

25 . xtreg EPS LI CR UR SOLVR FI ER LNSI ZR BMR , fe

Fixed-effects (within) regression

Group variable: C_ID

Number of obs = 90
 Number of groups = 10

R-sq:

within = 0.5760
 between = 0.6637
 overall = 0.5307

Obs per group:

min = 9
 avg = 9.0
 max = 9

corr(u_i, Xb) = -0.5406

F(6, 74) = 16.75
 Prob > F = 0.0000



EPS	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LIQR	.4142206	.1789284	2.32	0.023	.0576981 .7707432
UR	-20.07085	3.091771	-6.49	0.000	-26.23134 -13.91036
SQVR	-.109476	.1086122	-1.01	0.317	-.3258905 .1069385
RIER	2.415813	3.989157	0.61	0.547	-5.532755 10.36438
LNSIZR	1.890418	.585754	3.23	0.002	.7236335 3.057202
BMR	-2.289261	1.456852	-1.57	0.120	-5.192102 .6135811
_cons	-.7399148	3.985667	-0.19	0.853	-8.68153 7.2017
sigma_u	1.1888204				
sigma_e	2.013303				
rho	.25852861				(fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(9, 74) = 1.26 Prob > F = 0.2749

26. xtreg EPS LIQR UR SQVR RIER LNSIZR BMR, re

Random effects GLS regression
 Group variable: C_ID
 Number of obs = 90
 Number of groups = 10
 R sq: within = 0.5597
 between = 0.7897
 overall = 0.5738
 Obs per group: min = 9
 avg = 9.0
 max = 9
 Wald chi2(6) = 110.11
 Prob > chi2 = 0.0000
 corr(u_i, X) = 0 (assumed)

EPS	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
LIQR	.3126743	.1120208	2.79	0.005	.0931175 .5322311
UR	-18.82496	2.796586	-6.73	0.000	-24.30617 -13.34375
SQVR	-.1261102	.0979511	-1.29	0.198	-.3180908 .0658703
RIER	4.355135	2.082689	2.09	0.037	.2731397 8.43713
LNSIZR	1.045126	.2613305	4.00	0.000	.5329275 1.557324
BMR	-2.350393	1.146377	-2.05	0.040	-4.597252 -.1035346
_cons	3.683677	2.310469	1.59	0.111	-.8447587 8.212112
sigma_u	.35272152				
sigma_e	2.013303				
rho	.02977941				(fraction of variance due to u_i)

27. reg EPS LIQR UR SQVR RIER LNSIZR BMR

Source	SS	df	MS	Number of obs =	90
Model	466.070007	6	77.6783344	F(6, 83)	= 18.64
Residual	345.796123	83	4.16621834	Prob > F	= 0.0000
Total	811.866129	89	9.12209134	R-squared	= 0.5741
				Adj R-squared	= 0.5433
				Root MSE	= 2.0411

EPS	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LIQR	.2946429	.1051664	2.80	0.006	.0854711 .5038147
UR	-18.55372	2.769515	-6.70	0.000	-24.06217 -13.04526
SQVR	-.1318613	.0971073	-1.36	0.178	-.3250038 .0612812
RIER	4.44501	1.935351	2.30	0.024	.5956755 8.294345
LNSIZR	.9936806	.241776	4.11	0.000	.5127978 1.474563
BMR	-2.388081	1.103028	-2.17	0.033	-4.581959 -.1942021
_cons	3.918879	2.17348	1.80	0.075	-.4040843 8.241843



28 . hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

H0: Constant variance
Variables: fitted values of EPS

chi2(1) = 4.64
Prob > chi2 = 0.0313

29 . xtserial EPS LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Woldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first order autocorrelation
F(1, 9) = 0.186
Prob > F = 0.6765

30 . reg EPS LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	90
Model	466.070007	6	77.6783344	F(6, 83)	=	18.64
Residual	345.796123	83	4.16621834	Prob > F	=	0.0000
Total	811.866129	89	9.12209134	R-squared	=	0.5741
				Adj R-squared	=	0.5433
				Root MSE	=	2.0411

EPS	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI QR	.2946429	.1051664	2.80	0.006	.0854711 .5038147
UR	-18.55372	2.769515	-6.70	0.000	-24.06217 -13.04526
SOLVR	-.1318613	.0971073	-1.36	0.178	-.3250038 .0612812
RI ER	4.44501	1.935351	2.30	0.024	.5956755 8.294345
LNSI ZR	.9936806	.241776	4.11	0.000	.5127978 1.474563
BMR	-2.388081	1.103028	-2.17	0.033	-4.581959 -.1942021
_cons	3.918879	2.17348	1.80	0.075	-.4040843 8.241843

31 . vif

Variable	VIF	1/VIF
UR	1.96	0.509787
SOLVR	1.68	0.593649
RI ER	1.62	0.617140
LI QR	1.39	0.721297
LNSI ZR	1.25	0.801447
BMR	1.08	0.921748
Mean VIF	1.50	

32 . reg EPS LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR, rob

Linear regression

Number of obs = 90
F(6, 83) = 27.17
Prob > F = 0.0000
R-squared = 0.5741
Root MSE = 2.0411

EPS	Coef.	Rbbust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI QR	.2946429	.0956899	3.08	0.003	.1043195 .4849663
UR	-18.55372	2.83975	-6.53	0.000	-24.20187 -12.90557
SOLVR	-.1318613	.1105241	-1.19	0.236	-.3516893 .0879667
RI ER	4.44501	1.499184	2.96	0.004	1.463194 7.426827
LNSI ZR	.9936806	.2155135	4.61	0.000	.5650328 1.422328
BMR	-2.388081	1.032795	-2.31	0.023	-4.442268 -.3338935
_cons	3.918879	2.593348	1.51	0.135	-1.239186 9.076945



33 . xtreg NPM LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR, fe

Fixed-effects (within) regression
 Group variable: C_ID

Number of obs = 90
 Number of groups = 10

R-sq:
 within = 0.5552
 between = 0.4525
 overall = 0.4112

Obs per group:
 min = 9
 avg = 9.0
 max = 9

corr(u_i, Xb) = -0.6742

F(6, 74) = 15.39
 Prob > F = 0.0000

NPM	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI QR	.0063103	.0037768	1.67	0.099	-.0012152 .0138358
UR	-.4801506	.0652612	-7.36	0.000	-.6101864 -.3501148
SOLVR	.0057608	.0022926	2.51	0.014	.0011927 .0103289
RI ER	.0492885	.0842033	0.59	0.560	-.1184902 .2170671
LNSI ZR	.0625435	.0123603	5.06	0.000	.0379149 .087172
BMR	-.0069087	.0307513	-0.22	0.823	-.0681819 .0543646
_cons	-.1692175	.0841296	-2.01	0.048	-.3368494 -.0015856
sigma_u	.03961699				
sigma_e	.04249687				
rho	.46497138				(fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(9, 74) = 2.11 Prob > F = 0.0391

34 . xtreg NPM LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR, re

Random-effects GLS regression
 Group variable: C_ID

Number of obs = 90
 Number of groups = 10

R-sq:
 within = 0.5051
 between = 0.7154
 overall = 0.5126

Obs per group:
 min = 9
 avg = 9.0
 max = 9

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

Wald chi2(6) = 86.74
 Prob > chi2 = 0.0000

NPM	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
LI QR	.0076125	.0023998	3.17	0.002	.0029089 .012316
UR	-.4443867	.0613236	-7.25	0.000	-.5645787 -.3241947
SOLVR	.0050547	.0021489	2.35	0.019	.0008429 .0092665
RI ER	.0373333	.044401	0.84	0.400	-.0496911 .1243577
LNSI ZR	.0307186	.0055593	5.53	0.000	.0198225 .0416147
BMR	.0123493	.0248282	0.50	0.619	-.0363131 .0610117
_cons	.0356469	.0495261	0.72	0.472	-.0614225 .1327163
sigma_u	.00539706				
sigma_e	.04249687				
rho	.01587274				(fraction of variance due to u_i)

35 . reg NPM LI QR UR SOLVR RI ER LNSI ZR BMR

Source	SS	df	MS	Number of obs =	90
Model	.176772098	6	.029462016	F(6, 83) =	14.56
Residual	.167939361	83	.002023366	Prob > F =	0.0000
				R-squared =	0.5128
				Adj R-squared =	0.4776
Total	.344711459	89	.003873162	Root MSE =	.04498



NPM	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI QR	.0075088	.0023176	3.24	0.002	.0028991 .0121185
UR	-.441278	.0610337	-7.23	0.000	-.5626717 -.3198844
SQ LVR	.0049065	.00214	2.29	0.024	.0006501 .0091629
RI ER	.0364203	.0426507	0.85	0.396	-.0484102 .1212508
LNSI ZR	.0298245	.0053282	5.60	0.000	.0192269 .040422
BMR	.0132816	.0243082	0.55	0.586	-.0350664 .0616297
_cons	.0412344	.0478985	0.86	0.392	-.0540337 .1365026

36 . het test

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

H0: Constant variance

Variables: fitted values of NPM

chi2(1) = 4.52

Prob > chi2 = 0.0334

37 . xtserial NPM LI QR UR SQ LVR RI ER LNSI ZR BMR

Wolfdridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first order autocorrelation

F(1, 9) = 2.265

Prob > F = 0.1666

38 . reg NPM LI QR UR SQ LVR RI ER LNSI ZR BMR

Source	SS	df	MS	Number of obs =	90
Model	.176772098	6	.029462016	F(6, 83) =	14.56
Residual	.167939361	83	.002023366	Prob > F =	0.0000
Total	.344711459	89	.003873162	R-squared =	0.5128
				Adj R-squared =	0.4776
				Root MSE =	.04498

NPM	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LI QR	.0075088	.0023176	3.24	0.002	.0028991 .0121185
UR	-.441278	.0610337	-7.23	0.000	-.5626717 -.3198844
SQ LVR	.0049065	.00214	2.29	0.024	.0006501 .0091629
RI ER	.0364203	.0426507	0.85	0.396	-.0484102 .1212508
LNSI ZR	.0298245	.0053282	5.60	0.000	.0192269 .040422
BMR	.0132816	.0243082	0.55	0.586	-.0350664 .0616297
_cons	.0412344	.0478985	0.86	0.392	-.0540337 .1365026

39 . vif

Variable	VIF	1/VIF
UR	1.96	0.509787
SQ LVR	1.68	0.593649
RI ER	1.62	0.617140
LI QR	1.39	0.721297
LNSI ZR	1.25	0.801447
BMR	1.08	0.921748
Mean VIF	1.50	

